الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة
قسم التَّاريخ

دراسة تاريخيَّة للسِّياسة الخارجيَّة السُّوريَّة بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٨٢

بحث أعدَّ لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشراف
أ.د سمر بهلوان

إعداد الطالب
مجد أنيس هرمز

2019-2018م
1440-1439هـ

مخطط البحث:

الفصل الأول (تمهيدي): السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣ ..... ٨

أولاً- أهم التطورات السياسية السورية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٩

ثانياً: أهم توجهات السياسة الخارجية السورية عربياً بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣: ١٢

١- أهم توجهات السياسة السورية تجاه دول المواجهة (مصر – الأردن). ١٢

٢- مؤتمر الخرطوم ٢٦ آب ١٩٦٧. ..... ١٤

٣- أهم توجهات السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ١٨

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الإقليمي (تركيا وإيران) بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣: ٢٥

١- السياسة السورية تجاه تركيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٢٥

٢- السياسة السورية تجاه إيران بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٢٦

رابعاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣: ٢٧

١- السياسة السورية تجاه الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٢٧

٢- السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٣٢

٣- السياسة السورية تجاه الصين بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٣٤

٤- السياسة السورية تجاه بريطانيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٣٥

٥- السياسة السورية تجاه فرنسا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣. ..... ٣٦

٦- السياسة السورية تجاه ألمانيا بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ..... ٤١

أ- موقف ألمانيا الاتحادية من عدوان حزيران عام ١٩٦٧. ..... ٤١

ب- موقف ألمانيا الديمقراطية من عدوان حزيران عام ١٩٦٧. ..... ٤٢

الفصل الثاني: السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥ ..... ٤٤

أولاً: حرب تشرين التحريرية مقدماتها وأسبابها، نتائجها: ٤٦

١- حرب تشرين التحريرية، مقدماتها وأسبابها. ٤٦

٢- نتائج حرب تشرين الأول ١٩٧٣. ..... ٤٩

ثانياً: منعكسات حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ على السياسة الخارجية السورية - عربياً: ٥٢

١- منعكسات حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ على القضية الفلسطينية والعلاقات السورية – العربية. ٥٢

٢- السياسة الخارجية السورية مع أبرز الدول العربية (مصر، العراق، الأردن) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥: ٥٤

أ- العلاقات السِّياسيَّة السورية - المصرية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥. ..... ٥٥

ب- اتفاقية سيناء الأولى ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤. ..... ٥٦

ت- المؤتمر العربي في الرباط ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤. ..... ٦٢

ث- اتفاقية سيناء الثَّانية ٢ أيلول ١٩٧٥ وأثرها على العلاقات السورية – العربية. ٦٣

ج- العلاقات السِّياسيَّة السورية – الأردنية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥. ..... ٧٠

ح- العلاقات السِّياسيَّة السورية – العراقية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥. ..... ٧٢

٣- القضية الفلسطينية وسلاح النفط خلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ..... ٧٤

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الإقليمي (تركيا وإيران) بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٥: ٧٨
1- موقف تركيا من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ..... ٧٨
2- موقف إيران من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ..... ٧٩
رابعاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥: ٨١
١- السياسة السوريَّة تجاه الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥: ٨١
أ- الدور السوفييتي في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ..... ٨١
ب- العلاقات السِّياسيَّة السورية - السوفييتية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥. ..... ٨٧
٢- السياسة السوريَّة تجاه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥: ٨٩
أ- الموقف الأمريكي من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ..... ٨٩
ب- السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدور الأمريكي في الصراع العربي – الصهيوني بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥: ٩١
1- العلاقات السِّياسيَّة السوريَّة – الأمريكية بعد حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ..... ٩١
2- المحادثات السوريَّة – الأمريكيَّة حول هضبة الجولان. ٩٤
3- المحادثات السوريَّة – الأمريكية وسلاح النفط بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣. ..... ٩٥
4- المحادثات السوريَّة – الأمريكيَّة بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ واتفاق فصل القوات السوري – "الإسرائيلي". ... ٩٧
ت- السياسة السورية تجاه استكمال محادثات السَّلام مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٥. ... ١٠٤
٣- السياسة السورية تجاه الصين بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥ وموقف الصين من القضية الفلسطينية. ١١٠
٤- السياسة السوريَّة تجاه بريطانيا وموقفها من حرب تشرين ١٩٧٣. ..... ١١٢
٥- السياسة السورية تجاه فرنسا وموقفها من حرب تشرين ١٩٧٣. ..... ١١٣
الفصل الثالث: السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٨ ..... ١١٥
أولاً: أهم توجهات السياسة السورية عربياً بين عامي ١٩٧٥– ١٩٧٨: ١١٦
١- السياسة السورية تجاه لبنان والحرب الأهلية عام ١٩٧٥: ١١٦
أ- أسباب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥: ١١٦
1- الأسباب غير المباشرة والمباشرة لانفجار الحرب اللبنانية. ١١٧
2- التدخل السوري في لبنان وانعكاساته على العلاقات السورية – العربية. ١٢١
3- التدخُّل العسكري السوري المباشر في لبنان. ١٢٩
ب- الغزو "الإسرائيلي" للبنان في ١٥ آذار ١٩٧٨: ١٣٤
1- البُعد التاريخي للغزو "الإسرائيلي" للبنان. ١٣٤
2- الغزو "الإسرائيلي" للبنان في ١٥ آذار ١٩٧٨، وتداعياته السياسية. ١٣٧
٢- السياسة السورية تجاه مصر وموقفها من التَّسوية بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨. ..... ١٤٢
ثانياً: السياسة السورية على المستوى الدولي (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية) بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨: .. ١٤٥
١- موقف الاتحاد السوفييتي من التدخل السوري في لبنان. ١٤٥
٢- الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية وأثره على العلاقات مع سورية بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨. ..... ١٤٧

الفصل الرابع: السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ..... ١٥٧

أولاً: السياسة الخارجية السورية تجاه أبرز الدول العربية (مصر، العراق، لبنان) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢: ١٥٩

1- السياسة السورية تجاه مصر بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢: ١٥٩

أ- اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية" ١٧ أيلول ١٩٧٨: ١٥٩

1- العلاقات المصرية – "الإسرائيلية" والتمهيد لاتفاقية كامب ديفيد. ١٥٩

2- توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية". ١٦٦

3- معاهدة السلام المصرية - "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩، وانعكاساتها على الصراع العربي – الصهيوني. ١٦٨

ب- أهم نتائج اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية". ١٧٠

ت- أثر اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" على العلاقات السورية – العربية. ١٧٢

ث- الموقف العربي من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية". ١٧٣

2- السياسة السورية تجاه العراق بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢: ١٧٦

- أثر اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" على العلاقات السورية – العراقية. ١٧٦

٣- السياسة السورية تجاه لبنان بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢: ١٨٠

أ- أزمة الصواريخ السورية في لبنان عام ١٩٨١. .....١٨١

ب- قرار "إسرائيل" بضم الجَولان العربي السوري عام ١٩٨١. .....١٨٤

ت- الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان عام ١٩٨٢. .....١٨٤

1- اجتياح "إسرائيل" للبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢. .....١٨٧

2- موقف سورية من الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان ١٩٨٢. .....١٨٨

3- الموقف الدولي من الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان ومحاولات وقف إطلاق النار. ١٩١

4- الحصار "الإسرائيلي" لبيروت ١٣ حزيران ١٩٨٢. .....١٩٤

ث- السياسة السورية في لبنان بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من بيروت ٢٩ أيلول ١٩٨٢. .....١٩٨

ج- تداعيات الحرب اللبنانية على العلاقات السورية – العربية. ١٩٩

ثانياً: السياسة السورية تجاه أبرز الأحداث الإقليمية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢: ٢٠٠

1- موقف سورية من الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. .....٢٠٠

٢- العلاقات السِّياسيَّة السورية - العراقية قبيل الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٧٩. .....٢٠٣

٣- الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠. .....٢٠٥

أ- موقف سورية من الحرب العراقية – الإيرانية. ٢٠٥

ب- الموقف "الإسرائيلي" من الحرب العراقية – الإيرانية، والعلاقات السورية – الإيرانية. ٢٠٩

ت- تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية على الصعيد العربي. ٢١٠

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢: ٢١٣

١- العلاقات السِّياسيَّة السورية – السوفييتية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢. .....٢١٣

٢- العلاقات السِّياسيَّة السورية – الأمريكية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢. .....٢١٦

٣- سياسة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢. .....٢١٨

٤- سياسة أوروبا الغربية (فرنسا – بريطانيا) تجاه المنطقة العربية (سورية والقضية الفلسطينية) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢. ٢٢٠

خاتمـــــة. ٢٢٣

الملاحق ٢٣١

ملحق رقم (١) قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. ..... ٢٣٢

ملحق رقم (٢) قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ..... ٢٣٣

ملحق رقم (٣) البرقية التي يدعي الرئيس المصري محمد أنور السادات أنه أرسلها للرئيس حافظ الأسد الساعة الثانية صباح يوم السبت ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٣ ..... ٢٣٤

ملحق رقم (٤) البرقية التي وصلت فعلاً للرئيس حافظ الأسد من الرئيس المصري محمد أنور السادات، والتي أعلمه فيها بقبول وقف إطلاق النار ٢٣٥

ملحق رقم (٥) رد الرئيس حافظ الأسد على برقية الرئيس المصري أنور السادات ٢٣٧

ملحق رقم (٦) (اتفاقية سيناء الأولى) ٢٤٠

ملحق رقم (٧) (اتفاقية سيناء الثانية) ٢٤٢

ملحق رقم (٨) قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) ١٩ آذار ١٩٧٨ ..... ٢٤٥

ملحق رقم (٩) اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ..... ٢٤٦

ملحق رقم (١٠) اتفاقية السلام المصرية _ "الإسرائيلية ١٩٧٩ ..... ٢٥١

ملحق رقم (١١) قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، فاس، المغرب، ٩ أيلول ١٩٨٢ ..... ٢٥٦

ملحق رقم (١٢) قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٨) ٥ حزيران ١٩٨٢ ..... ٢٥٨

ملحق رقم (١٣) قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٩) ٦ حزيران ١٩٨٢ ..... ٢٥٩

المصادر والمراجع المستخدمة ٢٦٠

مقـــدمة البحث:

يتناول موضوع البحث "دراسة تاريخية للسياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٨٢" أهم توجهات السياسة الخارجية السورية على المستويات العربية والإقليمية والدولية، وأهم المواقف الدولية من الأحداث التي شهدتها سورية خلال مرحلة الدراسة. ومن الجدير بالاهتمام أن القضية العربية الأساس، القضية الفلسطينية، تعد المحور والمحرك الرئيسي في مسار السياسة الخارجية السورية.

إن السياسة الخارجية لأي بلد تشمل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الأخرى، إلا أن موضوع الدراسة يتناول العلاقات السياسية فقط، دون العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرهما، وذلك للإحاطة الأدق بواقع السياسة الخارجية السورية تحديداً، آخذاً بالاعتبار الابتعاد عن توسع البحث وإطالته. وهذا لا يعني بالطبع إهمال هذه العلاقات الأخيرة، لأهميتها في فهم العلاقات السياسية.

يعود سبب اختبار البحث إلى أهمية المرحلة التي يتناولها، فقد شكل العدوان الصهيوني في حزيران عام ١٩٦٧ على الأراضي العربية واحتلال أجزاء منها، حدثاً مفصلياً كان له تأثير مباشر على دول المواجهة (سورية ومصر والأردن ولبنان) مما دفعها إلى الاستعداد لمواجهة هذا الكيان، وحشد الطاقات العربية لاستعادة الأراضي المحتلة وفي مقدمتها فلسطين، إن الأمر اللافت عشية العدوان الصهيوني على الأراضي العربية عام ١٩٦٧ مخاوف الغرب من ردود الفعل العربية التي قد تؤدي إلى سحق الكيان الصهيوني وإبادة "إسرائيل" عن بكرة أبيها، بدليل صدور بعض التصريحات الدولية بما فيها الاتحاد السوفييتي، وبخاصة أن "إسرائيل" احتلت مساحات واسعة من الأراضي العربية وشكلت ضربة قاصمة للمحور القومي العربي آنذاك.

وهذا الأمر وضع الباحث أمام خيارين أو تساؤلين، هل كان التخوف الدولي من نشوب حرب عربية – "إسرائيلية" يتماشى مع الحملة الدعائية التي شنها الصهاينة، ومفادها أن العرب يريدون القضاء على "إسرائيل"، أم أنه بالفعل تخوف حقيقي يشكل انعكاساً للفكرة التي تقول إنه فيما لو اجتمع العرب لاستطاعوا القضاء على "إسرائيل" فعلاً؟

وصل التنسيق حينها بين الدول العربية وخاصة سورية ومصر إلى حد اتخاذ قرار الحرب على الكيان الصهيوني بهدف استعادة الحقوق العربية والأراضي المحتلة، وقد توِّج هذا التنسيق بحرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، **حيث بداية البحث**، كحدث مهم في تاريخ سورية وسياستها الخارجية، مهد لمرحلة جديدة من

تاريخ العلاقات السورية – الدولية؛ بحيث أصبحت سورية بعد حرب تشرين فاعلةً في السياسة الخارجية العربية والإقليمية والدولية، بعد أن كانت منفعلة في مرحلة سابقة.

إلا أن خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني الذي تجسد بزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧، وبدء سياسة التطبيع بين مصر و"إسرائيل" وصولاً إلى اتفاقية كامب – ديفيد المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٨؛ جعل سورية وحيدة في ميدان الصراع العربي – الصهيوني وهذا ما طبع السياسة الخارجية السورية بالطابع المقاوم لسياسات التسوية وطغى على تحالفاتها حرصاً على المصلحة القومية العربية.

لقد كانت محاولات سورية الوحدوية وخاصة مع العراق دليلاً على سياستها هذه، إلا أن وصول الرئيس العراقي صدام حسين إلى الحكم عام ١٩٧٩ نسف كل المحاولات الوحدوية بين البلدين ومهد لمرحلة لاحقة اتسمت بالصراع العربي – الإقليمي، والصراع العربي – العربي كانت أهمها الحرب العراقية – الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ – ١٩٨٨، وهذا ما فرض على السياسة الخارجية السورية منهجاً سياسياً حاولت من خلاله السعي لتصويب الاتجاه القومي العربي. فقد كان لموقف سورية الرافض للحرب العراقية – الإيرانية التي بدأت عام ١٩٨٠ أهمية كبرى في تاريخ السياسة الخارجية السورية، ومحاولة توجيه البوصلة العربية إلى العدو الحقيقي للأمة العربية المتمثل بالكيان الصهيوني وإيقاف نزيف القدرات العربية في حرب لا تفيد القضية بشيء؛ إنما تضعف قواها وتشتتها وتخلق تداعيات أخرى تقود إلى أحداث جديدة لها تداعياتها السلبية على الواقع العربي والعلاقات العربية – العربية.

كما تجسدت السياسة الخارجية السورية وتبلور بعدها القومي العربي من خلال الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ والتدخل السوري المباشر لوقف الحرب، ومنع "إسرائيل" ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام الحرب اللبنانية كأداة للتدخل في المنطقة، خاصة بعد الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان عام ١٩٨٢، **حيث يتوقف البحث**، كنقطة فاصلة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، من خلال الإحاطة بالظروف العربية والإقليمية والدولية التي سبقت الاجتياح، والوقوف عند نتائجه وانعكاساته على الصراع العربي – الصهيوني.

وبناءً على ذلك، فإن البحث **يهدف** إلى:

١- دراسة السياسة الخارجية السورية منذ حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ودورها الفاعل في توجه مسار السياسة الخارجية السورية وحتى الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان عام ١٩٨٢، كمحطة مهمة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني.
٢- دراسة الأسس التي استندت إليها السياسة الخارجية السورية عربياً – إقليمياً – دولياً.
٣- تبيان الدور الفاعل للسياسة السورية تجاه قضايا العرب وخاصة (القضية الفلسطينية) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٨٢.
٤- سياسة سورية تجاه صراع القطبين الرأسمالي والاشتراكي في ظل (الحرب الباردة) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٨٢.

أما **إشكالية البحث** فتتركز حول فيما إذا تمكنت سورية بعد حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ من الوصول إلى مستوى فاعل في السياسة الخارجية، (عربياً وإقليمياً ودولياً)؛ أم أن الحرب ونتائجها قادتها إلى مسارات فرضت عليها سياسة عربية ذات سمة قومية، لاسيما فيما يخص لبنان والصراع العربي – الصهيوني، وسياسة خارجية إقليمية ودولية اتسمت بالتصدي للمخططات الأمريكية والغربية والصهيونية المستجدة، من تسويات وغزو حتى الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان عام ١٩٨٢.

وكيف استطاعت سورية التي تتميز بموقع جغرافي جيواستراتيجي وإن كان في محيط جغرافي محدود من حيث المساحة؛ أن تؤدي دوراً مهماً في السياسة الخارجية على الصعيد العربي والإقليمي والدولي.

وهذا ما فرض تساؤلات مهمة منها:

- هل تمكنت سورية من إرساء استقرارها الداخلي بعد حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، لتنطلق من خلاله لسياسة خارجية وعلاقات دولية متوازنة؟
- كيف كان مسار الصراع العربي – الصهيوني بعد حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، وكيف استغلت سورية نتائج تلك الحرب في المصلحة القومية العربية؟
- ما هو موقع وموقف سورية من صراع القطبين الاشتراكي والرأسمالي، وما هي الأسس التي اتبعتها في سياستها مع الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى؟
- ما هي المرتكزات التي استندت إليها السياسة الخارجية السورية في وجه الاتفاقات المنفردة التي أخرجت بعض الحكومات العربية من دائرة الصراع العربي – الصهيوني؟

- هل استطاعت سورية – في ظل قيادة حزب يمتلك نظرية قومية عربية – أن تحقق مرتكزاً قومياً يمكن الاستناد إليه لتحقيق هدفها في الوحدة العربية؟

اتَّبع البحث **المنهج** العلمي التَّاريخي من حيث جمع المادة الوثائقية المتوفرة حول مجريات الأحداث وتحليلها ومقارنتها، والبحث عن مذكرات الشخصيات التي شغلت دوراً بارزاً خلال مرحلة البحث، فضلاً عن تقارير الصحف العربية والأجنبية لقراءة واقع السياسة الخارجية السورية عربياً وإقليماً ودولياً، للتوصل إلى النتائج المرجوة من خلال منهجية التسلسل الزمني للأحداث وتحليل المضمون.

وقد قُسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ضمَّت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وثبت بأهم مصادر البحث ومراجعه، فضلاً عن بعض الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث.

وكان من أهم مصادر البحث ومراجعه التي اعتمدها مجموعة من الوثائق كان أبرزها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع البحث؛ التي تتالت دون تطبيق لتؤكد من خلال البحث ونتائجه عدم جدوى هذه الأجهزة الدولية في حل نزاعات المنطقة، وانحيازها لصالح دول الهيمنة الاستعمارية و"إسرائيل". وقرارات جامعة الدول العربية والوثائق الصادرة عن اجتماعات القمة العربية. وكلمات وخطب الرئيس حافظ الأسد التي عبَّرت عن توجه السياسة الخارجية السورية، بالإضافة إلى الرسائل المتبادلة بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس المصري أنور السادات أثناء قيام حرب تشرين الأول ١٩٧٣. والاتفاقيات التي عُقدت خلال المرحلة التي تناولها البحث، وأبرزها اتفاقية سيناء الأولى عام ١٩٧٤، واتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥، واتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ واتفاقية السلام المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩.

كما اعتمد البحث على مجموعة من المذكرات لشخصيات شاركت في الأحداث "موضوع الأطروحة" بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها: مذكرات الرئيس المصري أنور السادات الذي قام باتفاقيات وقف القتال مع "إسرائيل"، واتفاقيات السلام التي أدت إلى خروج مصر من معادلة الصراع العربي – الصهيوني. ومذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش المصري أثناء قيام حرب تشرين الأول ١٩٧٣، والتي بيَّنت موقف الرئيس المصري أنور السادات خلال الحرب وقراراته التي أدت إلى قلب موازين الحرب وانعكاسها لصالح "إسرائيل"، وبالتالي عدم تحقيق العرب لأهداف الحرب.

وجاءت مذكرات محمد ابراهيم كامل والذي كان يشغل منصب وزير الخارجية المصري أثناء محادثات اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية" لتبين موقف الرئيس المصري أنور السادات والسياسة المصرية التي أدت إلى التخلي عن القضية الفلسطينية وخروج مصر من الصف العربي المقاوم. وكان كتاب "حسن التهامي يفتح ملفاته" لمؤلفه محمد سعد العوضي عبارة عن ذكر للأحداث التي سبقت الاتفاقيات المصرية – "الإسرائيلية" وعاصرتها وصولاً إلى زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس.

كما اعتمد البحث على مذكرات لضباط من الجيوش العربية كان أبرزها مذكرات اللواء صادق الشرع والذي خدم في الجيش الأردني وشَغل مناصب عدة من أهمها وزير خارجية المملكة الأردنية، من خلال كتابه (حروبنا مع "إسرائيل" ١٩٤٧ –١٩٧٣ معارك خاسرة وانتصارات ضائعة) والذي تناول نتائج حرب تشرين الأول ١٩٧٣ والدروس المستفادة منها على صعيد الصراع العربي – الصهيوني. بالإضافة إلى مذكرات القادة الصهاينة ومذكرات الرؤساء الأمريكيين الذين عاصروا المرحلة قيد الدراسة.

واعتمد البحث على عدد من المراجع العربية والأجنبية والمترجمة ومن أهمها:

كتاب **فترة من الانفراج الدولي ١٩٦٢–١٩٨١**، لمؤلفه أندريه فونتين، الذي بحث في تاريخ العلاقات الدولية وخاصة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وانعكاس تلك العلاقات على دول العالم.

وكتاب **تاريخ القضية الفلسطينية** للدكتورة سمر بهلوان الأستاذة في قسم التاريخ بجامعة دمشق، الذي تناول أبرز الأحداث التي مرَّت في تاريخ القضية الفلسطينية، والحروب العربية – "الإسرائيلية" ومشاريع التسوية.

أما كتاب **مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧ – ٢٠٠٧**، لمؤلفه رزق الياس، فقد ألقى الضوء على جذور الصراع العربي – الصهيوني وصولاً إلى حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وإخراج مصر من معادلة الصراع العربي – الصهيوني.

وفيما يخص تاريخ سورية المعاصر جاء كتاب **سورية المعاصرة ١٩٦٣ – ١٩٩٣**، لمؤلفه خالد حسين ليبحث في الحياة السياسية السورية وانعكاساتها على علاقاتها الدولية.

كتاب **السياسة الخارجية السورية ١٩٤٦– ١٩٨٢**، لمؤلفه الدكتور بشار الجعفري الذي بيَّن سمات السياسة الخارجية السورية من خلال موقفها من أهم الأحداث العربية والدولية، مع ذكر لأبرز الأحداث الداخلية السورية وتأثير السياسة العربية والإقليمية والدولية عليها.

وكتاب سياسة التحالفات السورية ١٩١٨ – ١٩٨٢، للدكتور بشار الجعفري أيضاً الذي شكَّل مادة بحثية لتاريخ المنطقة عموماً وسورية بشكل خاص، مركِّزاً على الصراع العربي – الصهيوني والتحدِّيات التي تواجه السياسة السورية.

فضلاً عن العديد من الكتب التي تحدثت عن العلاقات السياسية بين سورية والبلدان العربية والإقليمية وأهم بلدان أوروبا و"الاتحاد السوفييتي سابقاً" و الولايات المتحدة الأمريكية ومنها كتاب **العلاقات الفرنسية – العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، لمؤلفه أحمد سعيد نوفل، الذي تحدث فيه عن الموقف الفرنسي من قضايا المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية.

أما كتاب **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، لمؤلفه حسان بوقنطار، فقد درس فيه السياسة الفرنسية إزاء سورية والمنطقة منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما بعدها من أحداث أثرت على العلاقات السورية – الفرنسية.

وجاء كتاب توماس بريسون بعنوان: **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع "الشرق الأوسط" من عام ١٧٨٤–١٩٧٥**، ودرس فيه السياسة الأمريكية تجاه منطقة "الشرق الأوسط" وموقفها من الأحداث المهمة كالعدوان "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧ على الأراضي العربية، مروراً بحرب تشرين عام ١٩٧٣.

وفيما يخص العلاقات السورية – التركية فقد أفاد البحث من عددٍ من الكتب ومنها كتاب حسن بكر أحمد، **العلاقات العربية–التركية بين الحاضر والمستقبل**، الذي تناول هذه العلاقات من خلال الأطماع التركية في المنطقة العربية ومحاولاتها الدائمة لتمرير المشاريع الإمبريالية مستفيدة من كونها قاعدة وعضواً في حلف الناتو الإمبريالي وقربها من سورية وحدودها الواسعة معها.

وجاء كتاب عبد الله فكري الخاني بعنوان: **الدبلوماسية السورية في عقدين ١٩٥٩–١٩٨٠**، والذي تحدث فيه بحكم عمله في سفارات عدة عن الأحداث المهمة التي عصفت بسورية خلال تلك المرحلة وموقف تلك البلدان منها.

أما كتاب غازي ربابعة بعنوان: **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في "الشرق الأوسط" ١٩٦٧-١٩٨٧**، فقد لخص الصراع والتنافس الأمريكي – الروسي في المنطقة العربية منذ عدوان ١٩٦٧. وموقف هاتين الدولتين من القضية الفلسطينية.

كما اعتمد البحث على مجموعة من الكتب التي صدرت حديثاً وكان من أهمها: كتاب **كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه**، لمؤلفته رباب عبد المحسن؛ الذي تناول اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية" وعدم دستوريتها وانتهاكها للقانون الدولي ومصالح الدول العربية في مواجهتها مع "إسرائيل". وكتاب **وثيقة وطن مباحثات حافظ الأسد وهنري كيسنجر** للدكتورة بثينة شعبان التي عاصرت الرئيس حافظ الأسد وعَملت كمترجمة في القصر الرئاسي فكانت شاهداً على العديد من الأحداث المهمة التي شهدتها سورية في مرحلة الدِّراسة.

وكتاب **هؤلاء حكموا سورية** لمؤلفيه عدنان منافيخي وسليمان المدني بطبعته الرابعة عام ٢٠٠٩، والذي احتوى على سرد الأحداث والتطورات السياسية في سورية خلال تاريخها المعاصر.

بالإضافة إلى العديد من المقالات والصحف والدوريات الفصلية والسنوية ومنها:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية والموسوعة الفلسطينية، ومجلة شؤون استراتيجية، والمجلات العلمية ومن أهمها مجلة جامعة دمشق.

وبما أن البحث يدرس مرحلة معاصرة من الأحداث وخاصة فيما يتعلق بالحرب اللبنانية التي بدأت عام ١٩٧٥ وتناولها الفصل الثالث والفصل الرابع من البحث، فقد كانت البرامج الوثائقية التي اعتمدت على شهادات لأشخاص عاصروا المرحلة قيد الدراسة وكانوا فاعلين بها مادةً أغنت البحث ووثقت لأهم مواقف هؤلاء الأشخاص، ومنها برنامج وثائقي حرب لبنان الذي تم إنتاجه في قناة الجزيرة عام ٢٠٠١.

الفصل الأول (تمهيدي):

السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣

أولاً– أهم التطورات السياسية السورية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

ثانياً: أهم توجهات السياسة الخارجية السورية عربياً بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

١– أهم توجهات السياسة السورية تجاه دول المواجهة (مصر – الأردن – لبنان).

٢– أهم توجهات السياسة السورية – عربياً بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

٣– أهم توجهات السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الإقليمي (تركيا وإيران) بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

١– السياسة السورية تجاه تركيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

٢– السياسة السورية تجاه إيران بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

رابعاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

١– السياسة السورية تجاه الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

٢– السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

٣– السياسة السورية تجاه الصين بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

٤– السياسة السورية تجاه بريطانيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

٥– السياسة السورية تجاه فرنسا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣.

٦– السياسة السورية تجاه ألمانيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

أ– موقف ألمانيا الاتحادية من عدوان حزيران عام ١٩٦٧.

ب–موقف ألمانيا الديمقراطية من عدوان حزيران عام ١٩٦٧.

أولاً– أهم التطورات السياسية السورية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

شهدت سورية تطورات سياسية مفصلية في ظل قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تمكن من تسلم زمام السلطة منذ آذار عام ١٩٦٣، و لم تخل تلك المرحلة من بعض الإرهاصات السياسية ضمن صفوف الحزب لاسيما بين عناصره القيادية، كما حصل في ٢٣ شباط ١٩٦٦؛ حيث سقطت الحكومة تحت ضغط معارضة داخلية متزايدة في صفوف الحزب،[١] فضلاً عن الضغط الذي كان يمارسه حزب البعث في العراق، والذي عاد بدوره إلى السلطة في تموز عام ١٩٦٨، ليتم على أثر ذلك تشكيل حكومة جديدة للبلاد ضمت العديد من أقطاب المعارضة الوطنية، الذين رأوا أنه على الحكومة منح المسائل العقائدية (الإيديولوجية) اهتماماً أقل، علاوة على تبنيها موقفاً ذرائعياً (براغماتياً) فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية، بالإضافة إلى تصعيد طبيعة النضال ضدَّ "إسرائيل".[٢]

وفي هذا الصدد، كانت العلاقات السورية – المصرية قد مرت بمرحلة ركود خلال المرحلة الممتدة من ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ ولغاية ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠، بسبب الاختلافات بين حزب البعث وعبد الناصر،[٣] والحال ذاته مع العراق على خلفية الانشقاق في حزب البعث حول شرعية حركة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦، ومع الأردن على خلفية اعتدال مواقفه السياسية تجاه كثير من القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، أما لبنان الذي شكل حينها بؤرة للتآمر على ثورة الحزب ومسارها التقدمي ومن ثم مقاطعة العرب ومؤتمراتهم وجامعتهم على خلفية ارتباط الوضع العربي بكامله عدا بعض الاستثناءات، كثورة الجزائر، مرتبط بالاستعمار والإمبريالية.[٤]

تزايد الصراع داخل حزب البعث، مما تطلب تغييراً في مواقع السلطة القيادية، فأقيل اللواء (أحمد سويداني رئيس أركان الجيش السوري بين عامي ١٩٦٦ – ١٩٦٨) الموالي (لصلاح جديد ١٩٢٦ – ١٩٩٣)• وعُيِّن عوضاً عنه العميد (مصطفى طلاس ١٩٣٢ – ٢٠١٧)، كما صرف من الخدمة أحمد الأمير قائد

---

[١] ذلك الاضطراب السياسي لم يكن بعيداً عن انعكاسات نكسة حزيران وما تركته من نتائج سلبية على الصُعد كافة اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً.

٢ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٤٦–١٩٨٢، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧، ط١، ص١٥١.

٣ كانت العلاقات السورية – المصرية قد ازدادت سوءاً، بعد ثورة آذار، وخاصة بعد إبعاد الناصريين والوحدويين من المشاركة في الحياة السياسية في حكومة صلاح البيطار التي شُكلت آنذاك، وقيام الضباط الناصريين بتنظيم انقلاب فاشل في ١٨ تموز ١٩٦٣، وأصبح الخلاف بين البعث في سورية وجمال عبد الناصر خلافاً علنياً. من مقابلة الأستاذ حمزة برقاوي، عضو المكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، تولد: الشوفة – طولكرم – فلسطين ١٩٣٨. في مقر الأمانة العامة لاتحاد الكتاب الفلسطيين بدمشق. ٢٣ نيسان ٢٠١٤.

٤ محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ط١، ١٩٩٨، ص١٦٦–١٦٧.

• عسكري سوري وأحد قياديي حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية.

الجبهة السورية أثناء عدوان حزيران عام ١٩٦٧.[١] وقد مثَّل وزير الدفاع حافظ الأسد آنئذٍ الجناح المعتدل، المعارض للإسراف والغلو في التبعية لموسكو، وتمَّ توقيف العديد من الشيوعيين السوريين المتطرفين في ربيع عام ١٩٦٩.[٢] وعلى أثر هذه الأحداث، انعقد مؤتمر قطري استثنائي للحزب بدمشق خلال المرحلة الممتدة من ٢١ آذار ١٩٦٩ ولغاية ٣١ آذار ١٩٦٩،[٣] أسفر عن وصول الأطراف المعنية إلى حلٍّ وسط، تمثَّل بتعزيز الجناح المدني في الحزب لسيطرته على منظمة الصاعقة الفلسطينية•، بهدف الاحتماء بها من الجناح العسكري وقت الحاجة، إلا أن الأزمة الأردنية – الفلسطينية، أو ما يعرف بأحداث أيلول ١٩٧٠، أثارت مرة أخرى أزمة خطيرة ضمن صفوف القيادة القطرية لحزب البعث التي انقسمت بين مؤيد لتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية، وآخر مؤيد لتبني موقف محايد من النزاع الدائر.[٤] وأسفرت تلك الأزمة عن انعقاد مؤتمر استثنائي للقيادة القومية ما بين ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٠ و١٢ تشرين الثاني ١٩٧٠،[٥] بغية دراسة الظروف التي أدت إليها، فضلاً عن النظر في توجهات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتُسفر النقاشات عن اصطدام بين المفهوم الليبرالي الانفتاحي لوزير الدفاع حافظ الأسد، وموقف التيَّار المتصلب داخل الحزب، الذي كان الرئيس حافظ الأسد يعتبره خطيراً وكفيلاً بعزل سورية عن العالم الخارجي، فضلاً عن احتوائه لبذور الضعف والعجز عن التصدي "لإسرائيل"، الأمر الذي دفع الرئيس حافظ الأسد لوضع حدٍّ للخلافات الداخلية الحادة بعد أسبوعين مستعيناً بالجيش، ومستفيداً في الوقت ذاته من الدعم الشعبي، ليقوم بالحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠.[٦]• وصدر بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٠ مرسوماً يقضي بتعيين حافظ الأسد رئيساً للوزراء.[٧] وأصدرت القيادة القطرية المؤقتة بياناً جاء فيه فيما يتعلق بالسياسة الدولية:

---

1 Adel, Reda, A Reading in Assad thinking, introduction by: Ibrahim Saada, Akhbar El yom publishing House, Cairo, 1995. P.142.

٢ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٥٢–١٥٣.

٣الصَّفحة الرَّسميَّة لحزب البعث العربي الاشتراكي، http://www.baath-party.org.

• منظمة فلسطينية قومية موالية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، تأسست أثناء عدوان حزيران ١٩٦٧ كفصيل فدائي مسلَّح تابع للتنظيم الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي، تجسيداً للاستراتيجية التي أقرَّها المؤتمر القومي التَّاسع للحزب المنعقد في أيلول ١٩٦٦.

٤ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٥٣.

٥ الصَّفحة الرَّسميَّة لحزب البعث العربي الاشتراكي، http://www.baath-party.org.

٦ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٥٤.

• تم تشكيل قيادة قطرية مؤقتة إثر تلك التطورات، تألفت من: حافظ الأسد، مصطفى طلاس، ناجي جميل، محمد حيدر، عبد الحليم خدام، عبدالله الأحمر، عبد الله الأحمد، عبد الغني ابراهيم، أحمد الخطيب، محمد جابر البجبوج، الياس اللاطي، فايز الناصر، محمود الأيوبي، طه الخيرات، فهمي اليوسفي، متعب شنان. الصَّفحة الرَّسميَّة لحزب البعث العربي الاشتراكي، http://www.baath-party.org.

٧ محمد ابراهيم العلي، حياتي والإعدام، دمشق، ج٣، ط١، ٢٠٠٠، ج٣، ص ٣٨٦.

١– تطوير العلاقات مع المعسكر الاشتراكي، وخاصة مع "الاتحاد السوفييتي".

٢– التعاون مع كافة حركات التحرر الوطني والقوى التقدمية في العالم.

٣– تطوير العلاقات وتعميقها مع الدول التي تقف مواقف عادلة من قضايا العرب القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.[١]

اتبعت الحركة التصحيحية منهجاً سياسياً معتدلاً متوازناً في العلاقات السياسية الخارجية ما بين معظم الدول (شرقاً وغرباً)، واتخذ الرئيس حافظ الأسد من الموقف تجاه القضية الفلسطينية والقضايا الوطنية السيادية معياراً أساسياً للمسار السياسي السوري عربياً ودولياً، لذلك حافظ الرئيس الأسد على الكثير من الروابط بين موسكو ودمشق، التي بقيت مستمرة في مجالات عدة لاسيما الاقتصادية والعسكرية. واستمرت المساعدات العسكرية السوفييتية لسورية مما جعل موقف الشيوعيين أكثر اعتدالاً. كما استمرت العلاقات السياسية والتبادلات الاقتصادية والعسكرية مع الصين. وكان لذلك التوجه المعتدل انعكاسات على تحسين العلاقات السورية – العراقية وعودة الوفاق النسبي بين قيادتيهما العسكرية، ليتم استكمال هذا الربط بضم القيادة العسكرية الأردنية إليهما، تحقيقاً لهدف التضامن العربي الذي كان هاجس سورية الأهم بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧.[٢]

في ٢٢ شباط ١٩٧١ تسلم حافظ الأسد مهام رئيس الدولة، وفي ١٢ آذار ١٩٧١ جرى استفتاء شعبي عام وتسلم من خلاله رئاسة الجمهورية العربية السورية، وشكل اللواء عبد الرحمن خليفاوي الحكومة في ٣ نيسان ١٩٧١. وفي شهر أيار ١٩٧١ عُقد المؤتمر القطري الخامس للحزب في دمشق وتشكلت من خلاله قيادة جديدة، وأُقرت توصيات ومقررات تنظيمية. وفي المؤتمر القومي الحادي عشر الذي عُقد في آب ١٩٧١ انتُخب الرئيس حافظ الأسد أميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي.[٣]

ووفق سياسة الاعتدال والتوازن التي انتهجتها الدَّولة السُّوريَّة بقيادة الرئيس حافظ الأسد في العلاقات بين سورية ومعظم دول العالم لاسيما على الصعيد العربي، فقد سعى لإعادة سياسة الوفاق السوريَّة – العربية، وإضعاف التوجه الماركسي نحو الاتحاد السوفييتي آنذاك، من أجل طمأنة بعض الشركاء العرب

١ الصَّفحة الرَّسميَّة لحزب البعث العربي الاشتراكي، http://www.baath-party.org

٢ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٥٢–١٥٣.

٣ عدنان منافيخي، سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية، دمشق، دار الأنوار، ٢٠٠١ ط١، ص١٨١.

والبرجوازية السورية الصغيرة والغرب، وتجنيد القوى الفعالة في البلاد في سبيل إنهاء عزلة الحزب في الداخل والخارج، وإتاحة الفرصة لمواجهة أكثر نجاعة "لإسرائيل".[١]

عمل الرئيس حافظ الأسد على إخراج البلاد من عزلتها الخانقة في علاقاتها الإقليمية والدولية، لينفتح على الدول الغربية بشكل حذر، دون أن يؤدي هذا الانفتاح إلى إعادة النظر في التوجهات الثابتة للدبلوماسية السورية من جهة، ونشوء تحالفات ومواقف جديدة في كل الاتجاهات من جهة أخرى.[٢] حيث وضع الرئيس حافظ الأسد حداً للتوتر بين دمشق والقاهرة، مؤكداً على ضرورة أخذ سورية لمكانها في الاتحاد العربي الذي ضمَّ كلّاً من مصر وليبيا والسودان،[٣•] ويتضح موقف الرئيس حافظ الأسد في مجال السياسة الخارجية بقوله: "ليس ثمة حب أو بغض أبديان، ولكن ثمة مصالح دائمة، وعلى هذا الأساس ينبغي أن ندافع عن مصلحتنا، وأن نتعامل والدول الأجنبية على ضوء مساندتها أو معارضتها لمصالحنا الوطنية، يجب أن تظل سياستنا الخارجية بمنأى عن التشنجات والتبدلات المزاجية".[٤]

ثانياً: أهم توجهات السياسة الخارجية السورية عربياً بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

١– أهم توجهات السياسة السورية تجاه دول المواجهة (مصر – الأردن):

لم تكن هزيمة العرب في حرب حزيران عام ١٩٦٧ أمام "إسرائيل" فقط، بل كانت تعني إفلاس اليسار العربي،[٥] لاسيما المقاوم ومعه القوى الوطنية جميعها، المدركة لمدى الخطر الصهيوني. مما أدى إلى حالة غليان على الصعيدين الشعبي والرسمي، لذا تصاعدت المطالب الشعبية بضرورة الثأر للهزيمة.

كانت الدول العربية قد بدأت تتحرك مسرعة في الاتجاهات كافة بهدف إزالة ما خلفه العدوان، ومما زاد الأمر صعوبة هو أن التحرك كان يتم في بعض الميادين من الصفر، لتسارع سورية وبتصميم أكيد لإعادة بناء الجيش رغم الصعوبة البالغة لتلك العملية بالنسبة للحكومة.[٦] وإلى جانب ذلك الأخذ بالاعتبار

---

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية ١٩١٨–١٩٨٢، بيروت، دار بيسان، ط١، ٢٠١٥، ص ١٣٦.

٢ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٦٣.

٣ هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط ١٩٥٥ – ١٩٧٥، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨١، ط١، ت. عبدالله اسكندر، ص ١٦٠.

• في نيسان عام ١٩٧١ دخلت كل من مصر والسودان وليبيا وسورية في اتحاد فيدرالي للجمهوريات العربية. بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٥١.

٤ عدنان منافيخي، سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية.. ص١٦٤.

٥ الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٤٨.

٦ مصطفى طلاس، مرآة حياتي، دار طلاس للدراسات والنَّشر، دمشق، ١٩٩٩، ص١٣٦.

ضرورة معالجة الوضع الاقتصادي الداخلي السيء الذي خلفته الهزيمة العسكرية ومجمل الخسارات الأخرى. وهو الأمر الذي جعل بعض الدوائر الأجنبية تتوقع الانهيار الكامل للدول العربية المواجهة خلال ستة أشهر. كما أخذت الحكومة السورية تسعى لإنهاء عزلتها والبدء بفتح مجالات التعاون لتحقيق تضامن عربي مقبول، يساعد في كسب تأييد الدول العربية لاسيما ذات الأوضاع المالية الجيدة منها، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الوحدة الوطنية في الداخل السوري كونه الأساس في النهوض على الصُّعد البنيوية الأخرى، ونجحت الحكومة السورية في هذا المجال ببراعة سياسية وقدرة على بعث الآمال في النفوس قل نظيرها.[١]

وأمام تأزم العلاقة بين الجمهورية العربية السورية والأردن، أبدى الرئيس جمال عبد الناصر تعاطفه مع ملك الأردن الذي دخل الحرب حسب تعبير الرئيس جمال عبد الناصر تضامناً مع الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية، مما كلفه فقدان الضفة الغربية.[٢] لأن الملك حسين لم يكن يستطيع أن يظل بعيداً عن المشاركة في القتال، لاختلاف الظروف عما كانت عليه عام ١٩٥٦، حين طلبت مصر من الأردن عدم التدخل. ومن ثم أدرك الملك حسين تماماً أن إحجامه عن مساندة مصر في حربها ضد "إسرائيل" سوف يؤدي إلى تصعيد حدة الضغوط الداخلية ضده بما يشكله ذلك من مخاطر على استقرار العرش الأردني،[٣] كان الملك حسين يشعر أن مملكته على وشك الانهيار بسبب الهجمات "الإسرائيلية" المتكررة ونواياها لابتلاع الضفة وما أمكنها من غور الأردن،[٤] مما اضطر الملك حسين للتغاضي عن خلافاته مع عبد الناصر –إزاء تصاعد التهديدات "الإسرائيلية" للأردن– وقام بزيارة عاجلة للقاهرة بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٦٧، ووقع على ميثاق الدفاع المشترك.[٥•] وأعاد فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القسم الغربي من القدس، واستقبل فوجين من مغاوير الجيش المصري، ووضع جيشه تحت قيادة مصرية،

1.Michael Hillegas, Van Dusen, Intra- and Inter-generational Conflict in the Syrian Army. Mej xxvi/2, 1972.

2 Adeed I. Dawisha. Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy, London, 1976, p 187

٣ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ص ٣٤٠.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٠١.

٥ منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي.. ص ٣٤٠.

• تناسى الملك حسين كل الشتائم التي كان قد أمطره بها عبد الناصر قبل عدة أشهر من الاتفاق، قائلاً لعبد الناصر: "ليس من حقنا إلا أن نعمل حسب الأصول، حيث أن الشعب العربي بالكامل مصمم على المعركة". أندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي، ١٩٦٢–١٩٨١، ت. موسى الزعبي، مطبعة الجاحظ، دمشق، ١٩٨٨، ص ١٢٤.

وفوق هذا كله، رافقه بطائرته الخاصة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أحمد الشقيري.[١] مما أدى إلى تصعيد التحصينات "الإسرائيلية" خشية تهديد القوَّة العربية حولها ما يجعل ظهرها إلى البحر مباشرة، فضلاً عن تأثير قرار الملك حسين بالانضمام إلى المحور المصري – السوري وانعكاسه سلباً على النفوذ الأمريكي في المنطقة لمصلحة السوفييت.

وهكذا وجدت "إسرائيل" نفسها أمام قوة عربيَّة، (وخاصة بعد أن أعلن العراق انضمامه إلى اتفاقية الدفاع المشترك المصرية – السورية – الأردنية بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٧).[٢] إذ كان عليها أن تقاتل في حال نشوب الحرب على الجهات جميعها في وقت واحد، ولهذا شكلت "إسرائيل" في الأول من حزيران حكومة اتحاد وطني في "تل أبيب"، وأصبح موشي دايان فيها وزيراً للحرب، بعد أن رفض جميع المقترحات الأخرى التي عرضت عليه، وضمت الحكومة الإرهابي الشهير مناحيم بيغن رئيس منظمة (أرغون زفاي ليومي)[٣] سابقاً. وعندها توقع عبد الناصر أن تهاجم "إسرائيل" بتاريخ ٥ حزيران على أبعد حد.[٤•]

٢–مؤتمر الخرطوم ٢٦ آب ١٩٦٧:

كانت معظم الأطراف العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة• التي تأثرت بنتائج حرب حزيران ١٩٦٧، تؤيد مشروع قيام قمة عربية يساعد على استمرار العمل السياسي في المنطقة. وبذلك انتهى اجتماع مؤتمر (الصمود العربي ١٠ – ١٩ تموز ١٩٦٧) في القاهرة على أساس أن يجتمع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم حيث كان الجو العربي مشحوناً بالانفعالات والحزن والغضب والرغبة في الثأر من الهزيمة. وكان هناك خلاف في مواقف الدول العربية بالنسبة لكيفية الخروج من المشكلة. كما كان هناك خلاف أخذ يتسع ويزداد بعداً بين الجمهورية العربية السورية وكل من الأردن والمملكة العربية

١ أندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي.. ص ١٢٤.

٢ منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي.. ص ٣٤٠ / ٣٤٣.

٣ المنظمة العسكرية القومية في "إسرائيل"، هي منظمة صهيونية شبه عسكرية وجدت في المرحلة السّابقة لإعلان دولة الكيان الصهيوني في فلسطين عندما كانت خاضعة للانتداب البريطاني في المرحلة بين ١٩٣١ و١٩٤٨.

٤أندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي.. ص ١٢٥، نقلاً عن أنور السادات، في البحث عن هوية، باريس، فايارد، ١٩٧٨، ص٢٥٣.

• لقد صرَّح عبد الناصر بتاريخ ٢٢ أيار قائلاً: "لقد علمنا بتاريخ ١٣ أيار من العام نفسه ومن مصدر موثوق أن "إسرائيل" حشدت على الحدود السورية قوات مسلحة مهمة مؤلفة من ١١ لواء إلى ١٣ لواء، وأنها ستشن هجوماً ضد سورية بتاريخ ١٧ أيار". وكان هذا المصدر الموثوق هو الاتحاد السوفييتي، الذي أطلع السادات أثناء عودته من كوريا الشمالية ومروره بموسكو. أندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي.. ص ١١٨.

• استمرت تسمية (الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة) في مصر بعد الانفصال حتى عام ١٩٧١.

السعودية.[١] مما دعى لاجتماع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم في ٢٦ آب ١٩٦٧، لوضع جدول أعمال مؤتمر القمة الذي تقرر انعقاده في المدينة نفسها بتاريخ ٢٩ آب من العام نفسه، وكان أهم ما تضمنه جدول الأعمال:

١- تشكيل لجنة من بعض الدول العربية لإجراء المصالحة في اليمن بين الملكيين والجمهوريين.
٢- سحب الأرصدة العربية من منطقة التعامل بالجنيه الإسترليني (العملة البريطانية) وبالدولار الأمريكي، ومتابعة وقف ضخ البترول العربي إلى الدول التي تساند "إسرائيل" في عدوانها.
٣- الطلب من بعض الدول العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الداعم الأكبر "لإسرائيل" في مختلف المجالات.[٢]

وكان الاتفاق قد تم بين السعودية ومصر قبيل انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم على انسحاب الجيش المصري تدريجياً من اليمن حسب اتفاقية جدة ١٩٦٥.[٣] كما نص هذا الاتفاق على قيام نظام جمهوري في اليمن بعد إقصاء رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال (١٩٦٢ – ١٩٦٧). وكان تحقيق المصالحة والتفاهم على النظام الجديد في اليمن عاملاً حاسماً في نجاح مؤتمر القمة، وتخصيص المعونات المالية من الدول العربية النفطية لمصر والأردن، لضرورة استمرار نظام الرئيس جمال عبد الناصر بعد أن فقدت مصر في الحرب موارد قناة السويس وحقول النفط في سيناء عدا عن الخسائر الفادحة في السلاح.

وكان المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية اليمنية قد انقطع عن حضور جلسات المؤتمر احتجاجاً على الاتفاق الذي جرى بين السعودية ومصر بمعزل عنه. لأنه أوجس بأن هذا الاتفاق سيكون على حساب إقصائه عن رئاسة الجمهورية. فقد كان السلال من أشد المحرضين ضد السعودية حتى أنه كان يطالب بإطلاق الصواريخ عليها. كما أثار الاتفاق المصري – السعودي والتعاطف المصري – الأردني موقف الجمهورية العربية السورية التي وجدت نفسها تقف وحيدة منفردة مع شروطها الأربعة التي وضعتها لحضور أي مؤتمر قمة عربي وهي:

١ محمد حسنين هيكل، الانفجار، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٩٠، ص ٤٨٥.
٢ محمد حسنين هيكل، الانفجار.. ص٢٨٩.
٣ فؤاد القصاص، أسرار حرب حزيران، القاهرة، دار الأهالي، ١٩٨١، ط١، ص٩١.

١– الإعلان بأن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وقفت إلى جانب "إسرائيل" في حرب حزيران.
٢– الإعلان بأن الدول الاشتراكية والقوى المتحررة هي الحليف الطبيعي للنضال العربي، والعمل على توثيق العلاقات العربية معها.
٣– اشتراك الأسلحة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المعركة القومية.
٤– إزالة آثار العدوان، وهذا ما أذاعه راديو دمشق بتاريخ الثالث عشر من تموز ١٩٦٧.[١]

حضر مؤتمر الخرطوم الذي انعقد بتاريخ ٢٩ آب ١٩٦٧ كل من الرئيس جمال عبد الناصر عن مصر، والملك حسين عن الأردن، والرئيس عبد الرحمن عارف عن العراق والأمير صباح السالم الصباح عن الكويت، والرئيس شارل الحلو عن لبنان، وعبد الله السلال عن اليمن، والأمير حسن الرضا ولي عهد ليبيا، وأحمد الشقيري عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ممثلاً للرئيس بومدين، ومحمد ابن همية رئيس وزراء المغرب عن الملك الحسن الثاني، والباهي الأدغم رئيس وزراء تونس مندوباً عن الرئيس بورقيبة.[٢]

بحث المجتمعون في الجلسة الرسمية لانعقاد المؤتمر موضوع الدعم المالي لدول المواجهة، ونصيب ما ستدفعه كل دولة من الدول البترولية.[٣] وفي الجلسة المسائية التي تلت الافتتاح ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمة مصر ثم تبعها كلمات الأمير فيصل والملك حسين وأحمد الشقيري في الجلسات التالية.
أخذ التوتر يتزايد في سياق المناقشات وكان واضحاً فقدان الثقة بين الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري، الأمر الذي عكس بدوره تخوفاً فلسطينياً من أن الملك حسين لو حصل على تفويض عربي بالتحدث مع الأمريكيين حول استرداد الضفة الغربية، فإن الأمر سينتهي بتصفية القضية الفلسطينية.[٤] وبعد انتهاء المؤتمر صدر البيان الختامي الذي أقره المؤتمرون بالإجماع والذي نشرته الصحف تحت عناوين بارزة تضمنت اللاءات الثلاث التي فرضها أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير على المؤتمر. وهي **لا صلح مع "إسرائيل"، ولا اعتراف بها، ولا تفاوض معها**، وكان أهم ما تضمنه

١ محمد حسنين هيكل، الانفجار.. ص٤٨٣ – ٤٨٧.
٢ محمود رياض، مذكرات محمود رياض، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ط١، ص١٠٥.
٣ فؤاد القصاص، أسرار حرب حزيران.. ص٤٩.
٤ محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في "الشرق الأوسط" – مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨–١٩٧٨، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١)، ص ١٠٧.

البيان الختامي تأكيدات الملوك والرؤساء العرب على اللَّاءات.[١] بالإضافة إلى قرار مساعدة دول المواجهة للوقوف بوجه "إسرائيل" من خلال مبالغ سنوية كمساعدة لها.[٢] لقد وضع مؤتمر الخرطوم بعض الأسس العامة لتوجهات السياسة العربية في صراعها مع "إسرائيل". التي كانت رافضة وهو ما عرف حينها باللاءات الأربعة: حيث أُضيف إلى تلك اللَّاءات **لا مساس بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه.**[٣] إلا أن أبرز القرارات الصادرة عن المؤتمر وإن لم تكن مفاجأة للمطلعين، فإنها كانت بلا شك قرار استئناف ضخ البترول العربي بعد أن عرضت الدول المنتجة للنفط إحصاءات وتقارير واضحة عن مدى خسارة العرب من وقف الضخ، مما جعل الملوك والرؤساء يقتنعون بأن ضخ النفط طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها لخدمة الأهداف العربية.[٤] لذلك فقد قرر رؤساء الدول العربية وملوكها المجتمعون في الخرطوم عدم استخدام النفط سلاحاً مباشراً ضد القوى الغربية المدافعة عن "إسرائيل".[٥] وبهذا فقد تخلَّى العرب عن أهم سلاح كان من الممكن استخدامه في وجه الدول الاستعماريَّة الدَّاعمة "لإسرائيل"، بالرَّغم من الجهود التي بذلتها سورية للتأكيد على أهمية هذا السِّلاح وضرورة استخدامه في الوقت المناسب لمصلحة الدول العربية في استعادة حقوقها المغتصبة.

ومن الجدير بالاهتمام أنه بعيد انتهاء أعمال مؤتمر القمة في الخرطوم كان جلّ توجه الجمهورية العربية السورية نحو العمل السياسي لإزالة آثار العدوان. وقد بذلت سورية آنذاك نشاطاً كبيراً في مجلس الأمن للتوصل إلى قرار يقضي بالانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي المحتلة مرتكزاً على الأسس والبنود التي وردت في مشروع المارشال تينو والتي تقضي بالانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي المحتلة مع ضمانات دولية للحدود الإقليمية في المنطقة. ولكن بعد مداولات ومناقشات واتصالات من قبل مصر وأعضاء مجلس الأمن، وتقديم مشروعات عدة من قبل الولايات المتحدة، تمت الموافقة على المشروع الذي قدمه مندوب بريطانيا في مجلس الأمن الدولي اللورد كارادون بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٦٧، جاء في مشروع القرار ما يلي: "إن مجلس الأمن الدولي إذ يعبر عن قلقه المستمر إزاء الموقف الخطير في "الشرق الأوسط" وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى العمل

١ جريدة الحياة العدد ٤١٢٥ بتاريخ الأول من أيلول ١٩٦٧.

٢ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٥٣١.

٣ طه مجدوب، هزيمة يونيو، حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف، دار الهلال، ص ١٤١.

٤ محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في "الشرق الأوسط".. ص١٠٨.

٥ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٥٠.

لأجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمان".[١] وبعد ثلاثة أشهر من اجتماع القمة العربية نجح مجلس الأمن في ظل العقبات العديدة التي وضعتها الولايات المتحدة، في التوصل إلى قرار كارادون الشهير رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، والذي تضمن لأول مرة منذ وقوع العدوان، شجباً لاحتلال أراضي الغير بالقوة.. وطالب بانسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي المحتلة. وأعلنت مصر قبولها لهذا القرار على أساس أنه يطالب "إسرائيل" بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة عدوانها على الدول العربية في حزيران ١٩٦٧. ولا شك أن هذا التطور السياسي قد أضاف بعداً جديداً للصراع العربي – الصهيوني، وخلق شكلاً يعطي ملامح بدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع.[٢]

لقد تكشف بعد مؤتمر الخرطوم أن القاهرة لم تعد هي العاصمة الأولى في صنع المصير العربي.[٣] بل هناك عواصم عربية أخرى يمكنها أخذ هذا الدور كدمشق، التي عدت قضية فلسطين القضية العربية الأهم والمحورية في سياستها. وعلى أساس هذا الموقف غالباً ما كانت تبني علاقاتها العربية والإقليمية والدولية.

٣–أهم توجهات السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

أوضحت مجمل التطورات السياسية أن حرب حزيران قد أسفرت عن احتلال "إسرائيل" لأراضي عربية جديدة تعادل ثلاثة أمثال مساحتها قبل العدوان، وإلى مجموعة من التغييرات الجذرية في الصورة السياسية للشرق الأوسط.[٤] كان أبرزها بروز حركة المقاومة الفلسطينية كطرف رئيس في الصراع العربي – الصهيوني. وكانت هزيمة الدول العربية بلا شك أهم عامل بعد قيام "إسرائيل" عام ١٩٤٨ في تصاعد المدِّ القومي عربيّاً وفلسطينياً، وبالرغم من ذلك كان على الحركة الوطنية الفلسطينية تنظيم صفوفهم وتحقيق قوتهم الذاتية والانطلاق في الحل العسكري.[٥] كان الرئيس جمال عبد الناصر قد صرح بأن

١ محمود رياض، مذكرات محمود رياض.. ص١١٠.

٢ طه مجدوب، هزيمة يونيو.. ص ١٤١–١٤٢.

٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد، ١٩٦٧–١٩٧٩، دار عطوة، ١٩٨٨، ص ٩

4 Adeed I. Dawisha,A.I. Egypt in the Arab world.. p 219

٥ الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٠، ج٤، ص٣٦٨.

الجمهورية العربية المتحدة لن تنه حالة الحرب مع "إسرائيل" إلا بعد جلائها عن كل شبر في الجولان والضفة الغربية وغزة وسيناء.[١]

كانت سورية حينها قد تلقت ضربات موجعة نتيجة التدخلات الأردنية في شؤونها الداخلية.[٢] مما دعاها لأن تصر على موقفها، برفض أي تنسيق عسكري مع العرش الأردني،[٣] والتمسك برفض القرار ٢٤٢، فضلاً عن تحفظات سورية عديدة حول سياسة الملك حسين العربية والدولية وتحالفه القوي مع المملكة العربية السعودية.[٤] وقد شكلت التحفظات السورية على التعاون مع الأردن، بعد عدوان ١٩٦٧، عقبة أمام محاولة الجمهورية العربية المتحدة لإعادة العلاقات بين الجمهورية العربية السورية وبين الأردن والسعودية. وذلك بعد انتهاء خلافات الجمهورية العربية المتحدة مع السعودية. في تلك الأثناء وفي سبيل ردم الهوة بين الدول العربية عامة والدول المواجهة "لإسرائيل" بخاصة؛ قام الرئيس جمال عبد الناصر بمبادرة سياسية تدعو إلى إنشاء جبهة شرقية تضم سورية ومصر والأردن والعراق والسعودية.[٥] وقام بإرسال محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة إلى هذه الدول للتشاور ولإطلاعها على المشروع، وقد زار محمود رياض وزير الخارجية المصري الجمهورية العربية السورية واستمع إلى وجهة نظر القيادة السورية في رفضها لمبادرة الرئيس جمال عبد الناصر. وكانت القيادة السورية تجد صعوبة في إقامة حلف بين دول متباينة المواقف، لاسيما في تشكيل جبهة شرقية، ولكنها لم تقطع الأمل في ذلك التوجه عند الجمهورية العربية المتحدة في إمكانية تحويل السياسة السورية عن رفضها في حال تحسن العلاقات بين الدول العربية المعنية.[٦] وكان محمود رياض وزير الخارجية المصري، أثناء جولته على سورية والدول العربية الأخرى يبذل جهداً للإعداد إلى مؤتمر قمة عربي لتحسين العلاقات العربية–العربية وللاتفاق على خطة عمل موحدة لمجابهة العدوان "الإسرائيلي".[٧] وكان لدى بعض الدول العربية ما يؤكد على ضرورة الإعلان عن فشل الجهود الرامية إلى الحل السلمي حتى تتمكن الدول العربية في اجتماع القمة العربي أن تسهم بكل إمكانياتها في المعركة، وكانت إثارة هذه النقطة تشكل عقبة أمام عقد القمة إذ

1 Robert Henry Stephens, Nasser: A Political Biography., pp.341

٢ مصطفى طلاس، مرآة حياتي.. ص١٦٢.

٣ محمود رياض، مذكرات محمود رياض.. ص١٦٨.

٤ مصطفى طلاس، مرآة حياتي.. ص١٦٢.

5 Robert Henry Stephens, Nasser.. p.351

٦ محمود رياض، مذكرات محمود رياض.. ص١٦٨.

7 Colonel Trevor N.Dupuy, Elusiv victory, the Arab-Israeli Wars, 1947-1974. New York, 1978. Pp64.

استند إلى شكوك زرعتها الولايات المتحدة الأمريكية عن احتمال قيام مصر بتوقيع اتفاق منفرد مع "إسرائيل".[١]

وفعلاً عندما اجتمع مجلس الدفاع العربي أقرَّ بأنَّ الحل السلمي قد فشل ووصل إلى طريق مسدود نتيجة تعنت "إسرائيل" وما تلقاه من دعم غربي. وقرر مجلس الدفاع العربي المشترك الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي في الرباط؛ حيث كان اجتماع مجلس الدفاع العربي الذي انعقد قبيل مؤتمر القمة قد أزال معظم العقبات في سبيل عقد قمة عربية، كما كانت قرارات المجلس تمثل مدى شعور الدول العربية بالدور العدائي الذي تقوم به الولايات المتحدة حيال القضايا العربية.

انعقد مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٦٩ وشاركت فيه أربع عشرة دولة عربية دعت إلى وضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة "إسرائيل". وبدأ الملوك والرؤساء في بحث موضوع الدعم اللازم لدول المواجهة سواء بالسلاح أو بالمال. وتقدمت وفود عديدة بمقترحات مختلفة واستمرت المناقشات، وكان المؤتمر قد عجز عن التوفيق بين المقترحات العديدة المتباينة التي قدمت له، وقد اشترك في المؤتمر الزعيم الليبي معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من أيلول وكان شديد الحماسة لمساندة دول المواجهة،[٢] فطالب الملك فيصل بزيادة الدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية إلى الدول العربية في خط المواجهة، وقد استمرت المناقشات دون نتيجة؛ مما دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى مغادرة الاجتماع. وبخروج الرئيس جمال عبد الناصر من الاجتماع، انفض المؤتمر دون أن تصدر عنه أية قرارات أو أن يصدر عنه بيان ختامي عدا موافقة الدول العربية على منح منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر حق التصويت في مؤتمراته. وربما كانت هذه النتيجة الإيجابية الوحيدة التي أشار إليها الرئيس جمال عبد الناصر في تصريح له في الجزائر بعد مؤتمر القمة العربي الخامس في المغرب بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٦٩ حيث كان قد صرح: "مؤتمر الرباط، برغم سلبياته وما حدث فيه من خلافات – فقد حقق بعض النتائج الإيجابية".[٣] طبعاً فيما يخص القضية الفلسطينية.

إن "إسرائيل" وإن استطاعت بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ أن تحقق جملة من الأهداف الحيوية في برنامجها العدواني التوسعي الاستيطاني، فإن احتلالها للأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، القدس الشرقية، قطاع

١ محمود رياض، مذكرات محمود رياض.. ص١٧٠.

٢ محمد حسنين هيكل، الانفجار.. ص٤٨٥.

٣ كلمات وخطب الرئيس جمال عبد الناصر، العام ١٩٦٩، موقع مكتبة الإسكندرية الالكتروني. https://www.bibalex.org

غزة) بالإضافة إلى أراضي عربية أخرى، سيناء المصرية والجولان السوري؛ تكون قد ساهمت بمدِّ الجسور من جديد بين أبناء الشعب العربي الفلسطيني. وفي الاتجاه ذاته، وبفعل جملة العوامل التي أفرزتها نتائج حرب حزيران ١٩٦٧، تمكنت الظاهرة العلنية للمقاومة الفلسطينية المسلحة من الانتشار والاتساع، فإضافة إلى حركة (فتح) التي كانت موجودة قبل الحرب واستمرارها إلى ما بعد، ظهر في ساحة النضال عدد جديد من فصائل المقاومة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية–القيادة العامة وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وقوات "الأنصار" وقوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني ومنظمة فلسطين العربية وجبهة التحرير العربية والهيئة العامة لتحرير فلسطين.[١]

أما فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين، ففي نهاية حزيران ١٩٦٧ وصل عدد اللاجئين إلى ١.٣٤٤.٧٥٦ لاجئ موزعين على النحو التالي ٧٢٢.٦٨٧ في الأردن، ٣١٦.٧٧٦ في غزة، ١٦٠.٧٢٣ في لبنان، ١٤٤.٣٩٠ في سورية.[٢] وقد نجمت مشكلة إضافية على احتلال "إسرائيل" خلال عدوانها المسلح في حزيران ١٩٦٧ لقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان ومنطقة القنيطرة في سورية حيث كان يعيش نصف اللاجئين الجدد الذين سجلوا في معسكرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومرة أخرى أصبح هؤلاء اللاجئون الجدد بلا منازل. وقد تزايدت قائمة ضحايا عرب فلسطين في ٣٠ حزيران ١٩٦٧، طبقا لتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المقدم إلى الجمعية العامة عن المرحلة المنتهية في ٣٠ حزيران– قال فيه المفوض العام: إن عدد اللاجئين الذين نزحوا من المناطق التي احتلتها "إسرائيل" وصل مابين ٣٥٠.٠٠٠–٤٠٠.٠٠٠ لاجئ، ثم قال إن الأشخاص الذين بقوا في المناطق التي احتلتها "إسرائيل" أصبحوا بحاجة للإغاثة أكثر من ذي قبل؛ وذلك بسبب زعزعة اقتصاد المناطق. أما عن اللاجئين السوريين، فقال التقرير بأن عددهم نحو مائة ألف لاجئ وأن الحكومة السورية بمساعدة منظمة الأغذية العالمية تساعد هؤلاء.[٣]

١ عمر حلمي الغول، التحولات الفلسطينية، ١٩٦٧–١٩٨٧، دمشق، ١٩٩٢ ط١، ص ٢٧–٢٨.

٢ محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥–١٩٦٧،القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص٧٠٧.

٣ محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي.. ص ٧٠٧–٧٠٨.

كانت سورية تدعم التوجه الفدائي والفدائيين الفلسطينيين إيماناً بقضيتهم وبفعالية جدوى حربهم ومناوشاتهم. من منطلق أن دعم جماعات الفدائيين الفلسطينيين يساعد في إقامة توازن أمام الجمهورية العربية المتحدة التي كانت ترعى منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية التي يرأسها أحمد الشقيري.[١] حيث كان هناك تنافس بين الدول العربية وخاصة مصر – السعودية – سورية، لاحتضان النضال الفلسطيني آنذاك، وكان عبد الناصر يحاول جاهداً أن يظهر بمظهر الحاضن لهذا النضال ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة منه لإقامة توازن مع نظام البعث الحاكم في سورية آنذاك.[٢] وفي الواقع فإن أسس توجه سورية في دعم المقاومة الفلسطينية يعود إلى بداية المشكلة منذ قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ واستمرار السياسة السورية في دعمها، إلى النصف الثاني من الخمسينيات لاسيما خلال مرحلة الوحدة السورية – المصرية.[٣] وازداد الدعم السوري للفدائيين مع قيام ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣.[٤] واستمرت هكذا عبر مختلف المراحل وحتى الآن ونحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

انطلاقاً من ضرورات التضامن العربي، ومساعي الجمهورية العربية المتحدة لتوحيد الجهود لإزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧، التقى مصطفى طلاس بنظيريه العراقي والأردني في بغداد بتاريخ ٥ آذار ١٩٦٩، وتمَّ التوقيع على اتفاق يقضي بإحداث "جبهة شرقية" وقيادة عسكرية موحدة لجيوش البلدان الثلاثة. وبتاريخ ١٥ آذار أرسل العراق ٦٠٠ جندي عراقي إلى الجبهة السورية جرى تجميعهم في مدينة درعا الواقعة على الحدود السورية–الأردنية، وتعهد العراق بعدم تدريب المعارضين السوريين على أراضيه، مقابل التزام دمشق بوقف هجومها الإعلامي على الحكم في بغداد.• وبتاريخ ١١ أيار ١٩٦٩ تم التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي يشمل العراق وسورية ومصر في مدينة بغداد. ثم نظم الرئيس عبد الناصر

١ عبد القادر ياسين، أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، المركز الفلسطيني لتوثيق المعلومات، ٢٠٠٦، ط١، ص١٧١.

٢ من مقابلة الأستاذ حمزة برقاوي، عضو المكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، في مقر الأمانة العامة لاتحاد الكتاب الفلسطينيين، دمشق ٢٣ نيسان ٢٠١٤.

٣ سامي جمعة، أوراق من ذاكرة الوطن، دمشق، ١٩٩٨، ص٢٣٤.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على "الشرق الأوسط"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ١٠، ٢٠٠٧، ص ١٧٦.

• كان قد قام الرئيس السوري نور الدين الأتاسي بزيارة بغداد بين ١١ – ١٣ آب ١٩٦٧ ثم قام بزيارة ثانية بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٧، وجرى حينها التوقيع على اتفاق تعاون صناعي، وبتاريخ ٢٣ أيار ١٩٦٨ جرى التوقيع في دمشق على ميثاق الدفاع العسكري المشترك بين البلدين. بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٤٢.

اجتماعاً ثلاثياً سورياً عراقياً مصرياً، بغية التنسيق بين دول المواجهة، وبتاريخ ٣ شباط ١٩٧٠، تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء لجنة دائمة للتنسيق الاقتصادي بين مصر وسورية والعراق.[١]

تابعت سورية اهتمامها بالقضايا العربية، خاصة بعد موت ليفي أشكول رئيس وزراء "إسرائيل" عام ١٩٦٩ ووصول غولدا مائير إلى رئاسة الحكومة، التي تمكنت من زيادة تصعيد وتائر التواصل بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وما لذلك من انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية والواقع العربي عامة وسورية خاصة كونها حاملة لواء القضية. وفي الوقت ذاته تمكن ياسر عرفات[٢] زعيم فتح البالغ من العمر ٣٩ عاماً، من الوصول إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[٣] فضلاً عن تصاعد وتائر العمل الفدائي في مصر، الذي وصل إلى مرحلة حرب عرفت حينها بـ "حرب الاستنزاف" ضد "إسرائيل" تلك الحرب التي تطورت إلى مبارزة طويلة ودامية فوق قناة السويس.[٤] وفي شهر نيسان عام ١٩٧٠ عم الاضطراب لبنان وانخرطت حكومته في معركة طويلة مع الفدائيين الفلسطينيين الموجودين على أراضيه بقوة.[٥]

كان الفدائيون الفلسطينيون في الأردن قد شكلوا سلطة داخلية كادت أن تنافس الحكومة الأردنية حتى عام ١٩٦٩. وكان الزائر للأردن في تلك الأثناء يشاهد بوضوح التحدي الذي يوجهه الفدائيون ضد سلطة عربية قائمة، لدرجة كادت فيها العاصمة الأردنية أن تتحول إلى عاصمة للفدائيين الفلسطينيين، عدا عن الحواجز العسكرية وغيرها من المظاهر السلطوية، مما كان له تأثير فعلي على الحكومة الأردنية، أدى بها إلى ردود فعل سلبية تجاه التواجد الفلسطيني في الأردن.[٦] وكانت غيوم المواجهة بين الملك حسين والفدائيين قد تجمعت منذ الشهور السابقة لشهر أيلول ١٩٧٠. وكانت بعض المجموعات الفلسطينية

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٤٣– ٤٤٤.

٢ ياسر عرفات: ٢٤ آب ١٩٢٩ – ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، ولد في القاهرة وتوفي في باريس، سياسي فلسطيني، اسمه الحقيقي محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني، عرفه الناس مبكرا باسم محمد القدوة، واسمه الحركي "أبو عمار"، وهو رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب في عام ١٩٩٦، وقد ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969 كثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيسها على يد أحمد الشقيري عام ١٩٦٤، وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة.

٣ باتريك سيل، الأسد والصرع على "الشرق الأوسط".. ص٢٥٣–٢٥٤

٤ محمد حسنين هيكل، الانفجار.. ص٤٣٣.

٥ عبد القادر ياسين، أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية.. ص٢٥١.

٦ عبد القادر ياسين، أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية.. ص٢٢٣–٢٢٤.

ولاسيما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش[١]، تتطلع إلى مجابهة في ظل الاعتقاد بأنها قادرة على الإطاحة بالملك حسين، وبهدف التعجيل بالصدام قامت الجبهة الشعبية باختطاف أربع طائرات مدنية يومي السادس والتاسع من أيلول، واحتجزت مئات الرهائن كان من بينهم أمريكيون و"إسرائيليون" ودفعت منظمة فتح دفعا للاشتراك معها في التمرد. رفض الملك حسين أن يذعن، فشكل حكومة عسكرية في الخامس عشر من أيلول وبدأ في اليوم التالي حرباً ضد الفدائيين فأوقع خسائر مروعة في مخيمات اللاجئين.[٢]

عند بدايات اندلاع القتال، طلب الفلسطينيون من سورية المساعدة، فأرسلت لهم سلاحاً، بما في ذلك بنادق سحبت من وحدات الحراسة في وزارة الدفاع السورية، ولكن مع استمرار الجيش الأردني بقصف الفدائيين تدفق على سورية سيل من النداءات المؤلمة فاستجابت الحكومة السورية بإرسال مزيد من الأسلحة مع بعض المتطوعين.[٣] ففي الثامن عشر من أيلول عبرت المُدرَّعات السورية الحدود لدعم الفدائيين. وفي التاسع عشر من أيلول سيطرت على مدينة إربد شمال الأردن. وكان حينها هدف الحكومة السورية من التدخل حماية المقاومة من القتل وليس الإطاحة بالملك حسين، وبالتالي كان الجيش السوري ينشُد إقامة منطقة آمنة في شمال الأردن يستطيع منها الفدائيون التفاوض مع الملك، ولكن الخطة لم تتحقق، ففي الثاني والعشرين من أيلول أمر الملك حسين اللواء أربعين المدرع والمعزز بالدعم الجوي بالاشتباك مع الدبابات السورية التي أصيب عدد كبير منها، مما أجبر الوحدات السورية على التراجع إلى سورية منعاً من تصعيد القتال العربي–العربي.[٤•]

كانت حصيلة التدخل السوري في الأردن والحرب التي شنها الملك حسين على الفدائيين وتصرفات الفدائيين غير المسؤولة؛ إعطاء "إسرائيل" الفرصة لوضع الأردن تحت جناحها، ولأن ترتفع في نظر

١ جورج حبش: ٢ آب ١٩٢٦ – ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٨، سياسي فلسطيني، يعتبر مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحد أبرز الشخصيات السياسية الفلسطينية، وهو مؤسس حركة القوميين العرب.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على "الشرق الأوسط".. ص ٢٥٨.

٣ مصطفى طلاس، مرآة حياتي.. ص٤٢٨.

• لقد أضاع الفلسطينيون الفرصة التي أتيحت لهم في الأردن، بإقامة جبهة واسعة ضد "إسرائيل"، نتيجة ممارساتهم التي قاموا بها داخل الأردن، والتي سببت الخلاف مع الحكومة الأردنية هذا الخلاف الذي انتهى باشتباك مسلح وحرف البوصلة عن وجهتها الحقيقية من الصراع مع "إسرائيل" إلى الصراع العربي – العربي، ونحن هنا لا نبرر ما قامت به السلطات الأردنية ضد الفلسطينيين آنذاك ولكن كان من المفروض فهم الواقع أكثر ومعرفة الغايات المبيتة لضرب العرب بعضهم ببعض.لقد اتخذت القيادة الأردنية من الممارسات الفلسطينية ذريعة لقتالهم ومضايقتهم. من مقابلة الأستاذ حمزة برقاوي، عضو المكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق ٢٣ نيسان ٢٠١٤. في مقر الأمانة العامة لاتحاد الكتاب الفلسطينيين.

الولايات المتحدة إلى مرتبة الشريك الإقليمي الذي لا غنى عنه في المنطقة.[١•] وهكذا قامت كل من سورية والأردن والفدائيين بتصرفات خاطئة كان من شأنها أن تعكر العلاقات فيما بينهم، فخدم ذلك مصلحة "إسرائيل".[٢] ليأتي بعد ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وليم روجرز ويطرح مشروعه "روجرز"، الذي سعى إلى تسوية جزئية بين مصر و"إسرائيل" بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٧٠، وهذا ما أدى إلى رد فعل سلبي في كل من سورية والعراق.[٣]

لقد جاء عدوان حزيران وما أسفر عنه من آثار ليُدخل الدول العربية وحركتها التَّحرُّرية في مرحلة جديدة أوجبت عليها إجراء مراجعة للتطورات والمعطيات للمرحلة التي وُضعت أمام الأمة العربية، وفي مقدمتها تحرير الأراضي العربية.

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الإقليمي (تركيا وإيران) بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

١- السياسة السورية تجاه تركيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

تراوحت العلاقات السورية – التركية منذ اغتصاب لواء اسكندرون عام ١٩٣٧ وحتى الآن ما بين الانفراج أحياناً والتوتر والتراجع أحياناً أخرى، وفقاً للظرف السياسي الإقليمي عامة أو الحدث السياسي المباشر بين الطرفين،• فقد نددت تركيا بالعدوان "الإسرائيلي" بتاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧ على كل من سورية ومصر والأردن،[٤] وأعلنت أن القواعد العسكرية الموجودة في تركيا والتابعة "لحلف شمال الأطلسي" لن تستخدم في أي عملية حربية، جاء التصريح التركي بعد يوم واحد من وقوع الحرب في ٦ حزيران ١٩٦٧، إذ أعلن وزير الخارجية التركي **إحسان صبري جاغليا** (١٩٦٥- ١٩٧١) بأن: تركيا لن تسمح باستعمال القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضيها ضد العرب، لتحقيق سياسة الأمر الواقع في المنطقة،[٥]

• مع استمرار التدهور في الأوضاع العربية، واضطرار كل طرف عربي إلى مواجهة قضايا أمنه الخارجي والداخلي بشكل بشكل منفرد، سف تسعى الأطراف العربية للبحث عن المساعدة الخارجية. ويشكل هذا وضعاً مثالياً للولايات المتحدة تستطيع من خلاله بشكل مباشر، أو بواسطة حافائها، استغلال الموقف والحصول على مكاسب سياسية لدى هذه الأقطار، كامتناعها عن انتهاج سياسات تتعارض مع المصالح الأمريكية، وتالياً فك ارتباطها عملياً بالقضايا ذات الاهتمام الغربي. وقد تحصل الولايات المتحدة أيضاً على مكاسب استراتيجية، ويكون الربط مباشراً وقوياً بين المساعدات إلى هذه الأقطار من جهة، وبين سلوكها من جهة أخرى. مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، -التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي- بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ط١. ص٢٧٤.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على "الشرق الأوسط".. ص٢٦٤.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٤٤.

• انظر تاريخ السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٣، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إعداد مجد هرمز، إشراف أ. د. سمر بهلوان، جامعة دمشق، ٢٠١٤.

٤ يوسف ابراهيم الجهماني، سالار أوسي، ملفات تركية، تركية وسورية، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩، ص٤٧.

٥ عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٧، ص٧٦.

وفي ٢٢ حزيران ١٩٦٧ أيدت تركيا المطالب العربية في هيئة الأمم المتحدة ضد "إسرائيل"،[١] ومنها القرار /٢٤٢/، الذي يطالب بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها "إسرائيل" (سيناء، الضفة الغربية، الجولان) ودعت إلى وجوب إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، بوصفها قضية شعب له حقوقه القومية،[٢] إذ صرح الأمين العام لوزارة الخارجية التركية "**أورهان إيرلاب**" خلال زيارته للقاهرة في أعقاب انتهاء مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط في تشرين الأول ١٩٦٩، بأن تركيا تؤكد على الموقف العربي في الأمم المتحدة فيما يتعلق بجلاء "إسرائيل" عن الأراضي المحتلة كما هو وارد في القرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي، وأشار إلى أن علاقات بلاده مع "إسرائيل" مقصورة على المستوى القنصلي فحسب، وأن مستقبل هذه العلاقات سيتوقف على كيفية التزام "إسرائيل" بقرار الأمم المتحدة،[٣] كما أعلن رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في مؤتمر صحفي بتاريخ ٨ تموز ١٩٦٧ أن حكومته ترى وجوب انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي العربية المحتلة، حتى يمكن تحقيق السلام في "الشرق الأوسط"، والذي وصفه بأنه بالغ الأهمية بالنسبة "لإسرائيل"،[٤] وأعلن وزير خارجية تركيا إحسان جابري جاغليا: "أن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة، ومن الضروري أن تصر الأمم المتحدة على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها"،[٥] ولم تكن الحكومة التركية هي الوحيدة المتعاطفة مع العرب، بعد حرب حزيران، بل شهد الرأي العام التركي أيضاً تعاطفاً شديداً مع العرب، في مساندة حقهم في الدفاع عن أنفسهم.

٢- السياسة السورية تجاه إيران بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

اتسمت العلاقات السورية – الإيرانية قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، بعدم التعاون، وذلك بحكم ارتباط نظام الحكم الشاهنشاهي بقوى الإمبريالية والولايات المتحدة والغرب، والذي فرض على الشاه زيادة تعاونه الاقتصادي والسياسي مع "إسرائيل"، حيث قام جهاز "السافاك"• بتقديم معلومات مهمة "للموساد الإسرائيلي" عن سورية ومصر والأردن قبل عدوان حزيران تمهيداً للقيام بعمل عسكري ضد البلدان

١ يوسف الجهماني، الأعمال الكاملة، تركيا و"الشرق الأوسط"، (سورية–المياه–"إسرائيل")، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر، ط٢، ج٧، ٢٠٠٩، ص ٥٦.

٢ محمد السماك، العلاقات العربية–التركية حاضرها ومستقبلها، لندن، ١٩٩٣، ص١٢١–١٢٢.

٣ سمر بهلوان، العلاقات السورية–التركية، مقال علمي في جامعة الفرات التركية.

٤ شحادة موسى، علاقات "إسرائيل" مع دول العالم (١٩٦٧–١٩٧٠)، القاهرة: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١، ص٣٦٩.

٥ وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص١٣٨.

• السافاك (بالفارسية: ساواک) اختصار "منظمة المخابرات والأمن القومي".

العربية.[١] حيث قامت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) بدور الشرطي ذو العصا الغليظة المسلطة على الدول العربية، فوقفت مع العدوان "الإسرائيلي" وأيدت احتلال الأراضي العربية، رغم تظاهر إيران بتأييد قرار مجلس الأمن /٢٤٢/ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ والمطالب بإنهاء الاحتلال. ولعل أكثر ما أبرز دور الشاه المعادي للعرب، في حرب حزيران عام ١٩٦٧، قول وزير البلاط الإيراني أسد علم: "منذ عامين وأثناء الحرب العربية – "الإسرائيلية" تعمدنا أن نحافظ على سريان إمدادنا من البترول، علامة على عدم انحيازنا للعرب"[٢]. ومن جانب آخر و–لحفظ ماء الوجه وبعض المصالح مع الدول العربية– سعى نظام الشاه إلى إقامة نوع من العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ليحافظ على منزلته أمام العرب والمسلمين، دون أن يؤثر ذلك على علاقته "بإسرائيل".[٣]

لقد تأثرت العلاقات الإيرانية – "الإسرائيلية" خلال عقدي الستينات والسبعينات بالأحداث التي شهدتها منطقة "الشرق الأوسط" وتداعياتها، ففي شهر تشرين الأول عام ١٩٦٩ وفي أعقاب إحراق المسجد الأقصى من قبل الصهاينة، اشتركت إيران في مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط والتقى الشاه مع ياسر عرفات لأول مرة واحتج الشاه على المساعدة التي يقدمها الفلسطينيون للحركات الفلسطينية السرية المناضلة في إيران ضد المشروع الصهيوني. وعندما عقد اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة عام ١٩٧٠، رفضت إيران طلب المؤتمر بقطع علاقاتها مع "إسرائيل". ولكن وزير الخارجية الإيراني أزدشير زاهدي أعلن أثناء زيارته للأردن عام ١٩٧٠ أنه يجب على "إسرائيل" الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وأنه يجب عودة القدس إلى السيادة العربية، لكن رغم هذه المواقف الإيرانية المعلنة إزاء "إسرائيل" لم تمنع قيام رئيسة الحكومة "الإسرائيلية" غولدا مائير من زيارة طهران في شهر أيار ١٩٧٢، التي هدفت إلى تمتين العلاقات بين "إسرائيل" وإيران.[٤]

وبذلك تتكشف سياسة الشاه المخادعة تجاه العرب عامة وسورية خاصة من القضية الفلسطينية وتؤكد دوره الداعم "لإسرائيل" والصهيونية العالمية لما تقدمه من خدمات ومصالح استراتيجية مهمة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية.

---

١ ضياء موسى، شعاع من رؤى الإمام الخامنئي للعلاقات الدولية، بيروت، الدار الإسلامية، ١٩٩٥، ط١، ص٤٤.

٢ أسدالله علم، المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني أسد علم، إعداد علي ناغي خاني، تعريب مجموعة خبراء عرب، إشراف رفعت سيد أحمد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣، ص١٠٢.

٣ جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، طهران، منظمة الإعلام الإسلامي، ط١، ١٩٩٣، ت. سالم مشكور، ص ٢٢٢.

٤عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، مجلد ٤، ص٢٦١.

رابعاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

١- السياسة السورية تجاه الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

أشارت التصريحات الرسمية للاتحاد السوفييتي آنذاك إلى أن السوفييت قد أصيبوا بإحباط شديد عندما فوجئوا "بإسرائيل" تشنُّ هجوماً خاطفاً على الدول العربية بتاريخ ٥ حزيران عام ١٩٦٧، ملحقة بهم هزيمة مريرة، جعلتهم يشعرون بأن جزءاً كبيراً من المسؤولية يقع على عاتقهم، فهم الذين قاموا بتشجيع عبد الناصر على المطالبة بسحب قوات الطوارئ الدولية، وهم الذين قدموا له معلومات غير دقيقة عن الحشود "الإسرائيلية" على الحدود مع سورية،[١] حيث قدم السوفييت حينها معلومات إلى مصر تفيد باقتراب وقوع هجوم "إسرائيلي" على سورية، كذلك كان السوفييت قد أبلغوا أنور السادات خلال زيارته لموسكو على رأس وفد برلماني مصري في نيسان عام ١٩٦٧، أن "إسرائيل" قد حشدت لوائين على الحدود السورية، غير أن تلك المعلومات التي نقلها السوفييت كانت تفتقر للصحة، لأن "إسرائيل" لم تكن قد حشدت قواتها بالفعل حتى ذلك الحين، فقد أفادت تقارير مراقبي الأمم المتحدة، عدم وجود أية حشود "إسرائيلية" على حدود الهدنة مع سورية.[٢•] الأمر الذي ساهم بشكل كبير في اندفاع عبد الناصر باتجاه التصعيد ضد الكيان الصهيوني، ومن ناحية أخرى، شعرت موسكو بأنها قصَّرت في مطالبة نظيرتها واشنطن بتقديم الضمانات الكافية بعدم قيام "إسرائيل" بعمل عسكري ضدَّ الدول العربية،[٣] ونظراً لذلك ركزت موسكو جهودها أمام نتائج الحرب والخسارة العربية على أمرين رئيسيين هما: **الأول**، إظهار

---

١ محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في "الشرق الأوسط".. ص٧٤.

٢ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط.. ص ٣٣٢.

•اختلفت الآراء حول الهدف الحقيقي للسوفييت من وراء قيامهم بإبلاغ كل من سورية ومصر باقتراب وقوع الهجوم "الإسرائيلي"، وقد اشارت بعض المصادر إلى أن السوفييت قد وقعوا ضحية التضليل "الإسرائيلي" على اعتبار أن "الإسرائيليين" كانوا يخططون قبل مدَّة لاستدراج عبد الناصر إلى الحرب، ثم عمدوا إلى تسريب بعض المعلومات الخاطئة إلى الملحق العسكري السوفييتي في بيروت، والتي تفيد بقرب وقوع هجوم "إسرائيلي" حيث كان "الإسرائيليون" على ثقة من أن تلك الأنباء ستصل إلى المصريين والسوريين عن طريق السوفييت. وقد حدث ما توقعة "الإسرائيليون" بالفعل. ومن الممكن أن السوفييت قد كانوا على علم بعدم صحة هذه المعلومات، وقد افتعلوا تلك الرواية لرغبتهم في الإبقاء على جذوة التوتر بين العرب و"إسرائيل" وتصعيد حدة التوتر في "الشرق الأوسط" لتعزيز نفوذهم ووجودهم في المنطقة، وتشكيل نوع من الضغط على الولايات المتحدة، التي كانت منشغلة في حرب الفيتنام. منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، ص ٣٣٢– ٣٣٣.

٣ محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في "الشرق الأوسط".. ص٧٤.

مساندتها ودعمها للدول العربية، ومحاولة ردع "إسرائيل". **والثاني**، العمل على وقف فوري لإطلاق النار، وبشروط مقبولة من جانب الدول العربية.[١]

طلب السوفييت (الذين لم يقدروا حجم الخسائر العربية، وفي الساعات الأولى للحرب) من الأمم المتحدة إدانة "إسرائيل"، إلَّا أنهم وفي ٦ حزيران، اعتبروا أنَّ الحكمة تقتضي طلب وقف لإطلاق النار بقرار من مجلس الأمن،[٢] ليُصدر الاتحاد السوفييتي في اليوم الثاني للحرب، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٦٧، بياناً طالب فيه "إسرائيل" بوقف القتال، والعودة إلى مواقع الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.[٣] إلَّا أن واشنطن اعترضت على مشروع القرار السوفييتي، عندما وجدت موسكو أن المعركة تسير بعكس المصالح العربية، اضطرت في نهاية المطاف إلى التراجع عن إصرارها على اشتراط ضرورة الانسحاب "الإسرائيلي" إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، لتوافق على وقف فوري غير مشروط للقتال كخطوة أولى على طريق السلام، وهكذا صدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار غير المشروط رقم ٢٣٤ تاريخ ٧ حزيران ١٩٦٧، حيث وافق عليه الأردن فور صدوره، في حين عارضته مصر في البداية، إلَّا أنه مع الضغط السوفييتي عليها واندحار الجيش المصري، اضطرت القاهرة لقبوله في ٨ حزيران ١٩٦٧، ولتوافق عليه دمشق في اليوم التالي.[٤] وكان السفير السوفييتي في "إسرائيل"، قد قام بتسليم حكومتها مذكرة من حكومته تضمنت تهديد "إسرائيل" بأنها تتحمل المسؤولية كاملة نتيجة لعدوانها، وانتهاكها الصارخ لقرارات مجلس الأمن، وأن الاتحاد السوفييتي سيوقع ضدَّها عقوبات مع غيره من الدول المحبة للسلام مع النتائج كافة التي من الممكن أن تترتب على ذلك، في حال عدم توقفها عن أعمالها العسكرية إلَّا أنَّه وبالرغم من كل هذه التحذيرات، استمرت "إسرائيل" في عدوانها وحققت أهدافها.[٥]

شكلت حرب حزيران ١٩٦٧ تجربة مريرة للسوفييت نظراً للخسائر التي لحقت بحلفائهم العرب، وهزيمة سلاحهم أمام نظيره الغربي. وللتغلب على الحذر وموجة النقد الموجهة لهم من حلفائهم العرب،[٦] وفي محاولة لاستعادة مكانتهم المهتزة، قرر السوفييت إعادة تسليح دول المواجهة، لتضرب بذلك موسكو توازن

---

١ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط.. ص٣٤٦.

٢ هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط.. ص١٢٢.

٣ غازي ربابعة، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في "الشرق الأوسط" ١٩٦٧–١٩٨٧، عمان، دار الفكر، ١٩٨٩، ص١١٥.

٤ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط.. ص٣٤٧.

٥ غازي ربابعة، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.. ص١١٧.

6 J.L. Nogee.J.& Spanier Boston, Peace Impossible War Unlikely: The Cold War between the United States and the Soviet Union, Scott, Foresman and co., Illinois, 1988, p.258.

القوى القائم في منطقة "الشرق الأوسط"، وتُجبر واشنطن في الوقت ذاته على تسليح "إسرائيل" بطريقة مماثلة، ليبدأ منذ ذلك الحين سباق تسلُّح لا سابق له، حيث التزمت كل من موسكو وواشنطن بتصدير أحدث الأسلحة إلى حلفائها.[١] وفي هذا السياق شرع السوفييت وفور بدء سريان وقف إطلاق النار في تعويض المصريين والسوريين عن خسائرهم في الحرب، حيث أقام السوفييت جسراً جوياً لنقل الأسلحة والمعدات لكل من مصر وسورية، حتى أنه بحلول شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٧، كان الجيش المصري على حد قول ساخروف رئيس الأركان السوفييتي لعبد الناصر: "قد أصبح مستعداً لمواجهة أي عدوان "إسرائيلي" وردعه" كما سارعت واشنطن بإمداد "إسرائيل" بالسلاح، وكان ما حصلت عليه ١٤٨ طائرة سكاي هوك سنة ١٩٦٧، كما حصلت على ٥٠ طائرة من طراز فانتوم خلال سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠.[٢]

ونتيجة لذلك، اقتربت دول المواجهة (خاصة مصر وسورية) من موسكو اقتراباً واضحاً ملموساً، نظراً لرغبتها في الانتقام والتزود بالأسلحة وحصولها على الدعم السياسي، حيث أفادت موسكو من مشاعر العداء العنيف للولايات المتحدة الأمريكية الداعمة "لإسرائيل"، كما حققت موسكو أهدافاً أخرى، تمثلت بالحصول على تسهيلات قدمتها كل من سورية في اللاذقية وطرطوس، ومصر في الإسكندرية للسفن السوفييتية، علاوة على الدخول الكثيف للمستشارين العسكريين إلى "الشرق الأوسط"، فضلاً عن قوة دعم جوية، ليظهر الأسطول السوفييتي في البحر المتوسط في مناخ من الاستقطاب والتوتر المتزايد كثقل ضروري للتوازن مع الأسطول السادس الأمريكي.

اتضحت السياسة السوفييتية في "الشرق الأوسط" غداة حرب حزيران ١٩٦٧، فقد حرص السوفييت خلال المرحلة ١٩٦٧–١٩٧٠ على منع انفجار حرب جديدة عربية – "إسرائيلية"، خاصة بعد الانخراط في سياسة حوار مع واشنطن، وللهدف ذاته عملت موسكو على تقليل كميات الذخيرة وقطع الغيار التي تحصل عليها كل من سورية ومصر.[٣] وقد اقتصر الدعم العسكري السوفييتي على مجرد إمداد الدول العربية بالسلاح الدفاعي دون الهجومي.[٤] وزاد من ذلك التخوف التفات الرئيس المصري عبد الناصر إلى الدول العربية النفطية ومصالحته مع الملك السعودي فيصل خلال قمة الخرطوم في أيلول ١٩٦٧، ما

١ هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط.. ص١٣٠–١٣١.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – "الإسرائيلي" منذ ١٩٦٧، القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة، ط١، ١٩٩٤، ص ٩٨–٩٩.

٣ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، ص ٣٧٠.

٤ عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ج٢، ص٢٥١.

أثار حفيظة موسكو التي بدأت تخشى فقدان مواقعها التي بنتها طوال سنوات على قاعدة الخلافات العربية.[١] ولذلك مال السوفييت نحو تعزيز دعمهم لسورية.

تابع السوفييت التطورات السياسية الداخلية في سورية، لاسيما أحداث سنة ١٩٧٠ باهتمام بالغ، إلا أن الحدثين الذين استحوذا على الاهتمام الكبير لدى قادة الكريملن كانا: ١- وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول ١٩٧٠، وتسلم أنور السادات الحُكم في مصر. ٢- قيام وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد بحركة تصحيحية، تسلم على أثرها شؤون السلطة في سورية في ١٦ تشرين الثاني من العام نفسه.[٢]

زار الرئيس حافظ الأسد موسكو في شباط ١٩٧١، للحصول على دعم اقتصادي وعسكري وسياسي، لأن التوازن الاستراتيجي مع العدو كان من أولويات سياسته. حيث حاول خلال مناقشاته هناك، إقناع محاوريه بأن استلامه للسلطة في سورية وإجراءات تحرير الاقتصاد، لا تعني بأي شكل من الأشكال تغيَّر موقف دمشق عن متابعة النهج الاشتراكي، فضلاً عن الإبقاء على العلاقات والروابط المتميزة مع موسكو، ليعكس البيان المشترك الصادر في نهاية تلك الزيارة، بالإضافة إلى تعليقات الصحف السوفييتية، أنَّ جهود الرئيس حافظ الأسد قد أثمرت، وبدا أن موسكو التي أقلقها (لبعض الوقت) عدم الاستقرار في "الشرق الأوسط"، قد بدأت تستفيد من التغيرات الحاصلة. ويعود الموقف السوفييتي هذا إلى حاجة قادة الكرملين لمزيد من التفاهم مع سورية، إذ أنَّ عضويتها في الاتحاد الثلاثي العربي، وتنسيقها الدائم مع الدول العربية وخاصة مصر، من شأنهما كبح ميول الغرب في المنطقة، وحفظ المواقع التي اكتسبتها موسكو في منطقة "الشرق الأوسط".

تم التقارب السوفييتي – السوري بشكل سريع، وقام وفد سوفييتي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء السوفييتي وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي مازوروف[٣] بزيارة إلى دمشق في شباط عام ١٩٧٢، وكان لهذه الزيارة أهمية بالغة، كونها زيارة لوفد سوفييتي يمثل الحكومة والحزب في آن واحد، لتشدد الصحافة السوفييتية على أن الزيارة تأتي في إطار علاقات دولة بدولة، وحزب بحزب. وخلال هذه الزيارة وقع مازوروف اتفاق تعاون هام مع سورية، مؤكداً على ضرورة زيادة القدرة الدفاعية

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٦٣٤.

٢ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص٣٧٠.

٣ مازوروف كيريل تروفيموفيتش: ٧ نيسان ١٩١٤ – ١٩ كانون الثاني ١٩٨٩، سياسي سوفييتي شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء السوفييتي وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.

لدمشق، كما دعا أيضاً لضرورة الوحدة العربية للنضال ضدَّ الإمبريالية، وتحقيق التقدم الاجتماعي، كما شدَّد بصفته الحزبية على أهمية الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، التي تضم البعثيين والشيوعيين والعناصر اليسارية الأخرى.[١]

قام وزير الدفاع السوفييتي المارشال غريتشكو بزيارة دمشق في أيار ١٩٧٢، ليقترح توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين، إلا أن الرئيس حافظ الأسد تجنب الارتباط بمثل هذه المعاهدة. وأيضاً خلال زيارته إلى موسكو في تموز ١٩٧٢ حاول السوفييت إقناع الرئيس حافظ الأسد بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين، إلَّا أنه اعتذر أيضاً عن قبول العرض السوفييتي، مُشدداً على أن العلاقات الثنائية متينة، ولا تحتاج إلى ما يبرهن على ذلك.[٢]

كان الرئيس حافظ الأسد مدركاً لمدى أهمية سورية للسوفييت، كونهم بحاجة ماسة إلى حليف لهم في المنطقة، يعوِّضهم عن طرد الخبراء السوفييت من مصر، وانهيار مواقعهم فيها، فضلاً عن إدراكه للأبعاد الاستراتيجية لفقدان موسكو صداقة القاهرة، واعتمادهم على دمشق لإحباط المشاريع الأمريكية في المنطقة، والهادفة إلى إخراج موسكو منها في ظل تصاعد الحرب الباردة.

٢– السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

اتسمت السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بالحيطة والحذر، وذلك لتبنيها الواضح والصارخ للسياسة الصهيونية، وسعيها الحثيث لضمان تفوق "إسرائيل" على دول المنطقة في المجالات المختلفة وعلى الصعد جميعها، وغالباً ما تأثرت بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية تمرير المشاريع الاستعمارية في المنطقة مما كان يؤدي بالتالي إلى تدهور علاقاتها مع سورية، لذلك نجد أنه لولا الدعم والتأييد الأمريكي "لإسرائيل" لما قامت حرب حزيران، وقد تجلى هذا الدعم في جوانب عدة من أهمها:

١– تزويد "إسرائيل" بكل المعلومات التفصيلية عن الحشود والمواقع الدفاعية العربية، بواسطة الأقمار الصناعية، والاستطلاعات الجوية ورادارات الأسطول السادس المتمركز في البحر الأبيض المتوسط.

١ هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية في "الشرق الأوسط".. ص١٦١– ١٦٥.

٢ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص ١٦٥ / ٣٧٢.

٢- حماية "إسرائيل" والتستر عليها، ففي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي جونسون[١] أن الأمور غير واضحة لمعرفة من بدأ الهجوم أولاً، أعلن أبا إيبان[٢] أنه سأل دين راسك وزير الخارجية الأمريكي عما إذا كانت لديه أية تحفظات على قيام "إسرائيل" بعمل عسكري، وقد أجابه بالقول: وهل من واجب الولايات المتحدة أن تمنع كائناً عن أن يعمل ما يشاء؟؟.[٣]

٣- حماية "إسرائيل" عسكرياً، أثناء الهجوم الجوي والبري والبحري واعتبار الأسطول السادس احتياطي استراتيجي "لإسرائيل" وقيام سفنه بالتقاط الإشارات الشيفرية العربية وحلها أول بأول، وإرسالها إلى القوات "الإسرائيلية"، والتشويش على المحطات اللاسلكية العربية، مما أدى إلى شلل إدارة المعارك في أكثر المناطق الدفاعية.[٤]

٤- مساعدة "إسرائيل" في المحافل الدولية، والوقوف معها ضد العرب وتكتيل الدول المشتركة في هيئة الأمم المتحدة للتصويت في صالحها وضد أي مشروع آخر يقدم من أي جانب.[٥]

٥- عدم توجيه اللوم "لإسرائيل" التي ابتدأت الحرب، بل على العكس من ذلك، أدت هذه الحرب إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، إذ أعلن الرئيس الأمريكي جونسون في ١٩ حزيران بأن الولايات المتحدة وضعت خمسة مبادئ جديدة للسلام في "الشرق الأوسط" هي:

أ- حق الجميع في الحياة.

ب-حق الجميع في الملاحة في مضيق تيران.

ت-حق الجميع بالأمن والاستقلال.

ث-حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً. (اللاجئين فقط).

ج- وضع حد لسباق التسلح في المنطقة.[٦]

٦- علم الولايات المتحدة المسبق وموافقتها على هذه الحرب،[١] إذ وافق روستو الذي كان مستشار الرئيس جونسون لشؤون الأمن القومي على الخطة التي أعدتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، بالقيام بحرب خاطفة ضد سورية ومصر والأردن.[٢]

---

١ ليندون بينز جونسون: سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩.

٢ أوبري سوليمون مائير إيبان: ٢ شباط ١٩١٥ – ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢، معروف باسم أبا إيبان سياسي "إسرائيلي".

٣ سعد التائه، ٥ يونيو نكسة أم مؤامرة، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٤، ص٩١.

٤ مجموعة من المؤلفين، دراسات القضية الفلسطينية- الموسوعة الفلسطينية، دمشق وبيروت، منشورات مركز الدراسات الفلسطينية، ط١، مجلد٦، ١٩٩٠، ص ٢٦.

٥ هيكل، الانفجار، حرب الثلاثين.. ص ١٨٩.

٦ مجموعة من المؤلفين، دراسات القضية الفلسطينية، مجلد ٦.. ص ٢٦.

لقد أرادت الولايات المتحدة من حرب ١٩٦٧ تجسيداً لسياساتها في المنطقة العربية، وإعلاناً عن رفضها لكل منافسة لها ولو كانت غربية، إذ رفضت انطلاقاً من ذلك المخطط الفرنسي القاضي بتسوية الصراع العربي – الصهيوني في إطار الأربعة الكبار. لقد حققت حرب ١٩٦٧ للولايات المتحدة الأمريكية ما كانت تحلم به منذ عقود طويلة، ألا وهو احتكار حرية التصرف في الوطن العربي من دون تدخل أو مشاركة أو معارضة من أحد، واستطاعت أيضاً أن تقنع الكثيرين في الوطن العربي، (على الرغم من تأكيد تحالفها الاستراتيجي مع "إسرائيل" ورفضها التحاور مع الفلسطينيين)، أن النموذج الأمريكي هو الأصلح وبأن الولايات المتحدة ممسكة بـ ٩٩% من خيوط الصراع العربي – الصهيوني، وبالتالي فلا مناص من التباحث والتفاهم معها.[٣]

لقد مثلت الولايات المتحدة الأمريكية، المُحاور القادر على دفع "إسرائيل" للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وأتاحت الحوادث الفرصة للولايات المتحدة للظهور بقوة على المسرح السياسي السوري، بوصفها الوسيط القادر على الضغط على "إسرائيل".[٤]

٣– السياسة السورية تجاه الصين بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

كانت الصين في تلك المرحلة تعيش أوج أحداث /الثورة الثقافية/، وبالتالي فإن مواقفها جاءت كاستثمار للحرب في "الشرق الأوسط"، وتوظيفها في صالح ثورتها الثقافية، حيث قامت بإدانة دور الولايات المتحدة وربيبتها "إسرائيل"، وإدانة الاتحاد السوفييتي لتقاعسه في مساعدة الدول العربية، وقد أكدت الصين من جهة أخرى على تأييدها السياسي للحكومات العربية من ذوي الاتجاهات التقدمية، وسورية جزء من الدول التي تتسم بتلك الاتجاهات التقدمية التي تقيم علاقاتها وفقاً للموقف من القضية الفلسطينية وتقديم الدعم العسكري لها، ودفع الشعب الفلسطيني على "حرب التحرير الشعبية" كسبيل وحيد لتحقيق تطلعات الفلسطينيين والعرب، وكان لذلك تأثير واضح على تشكيل التوجهات العسكرية والسياسية لحركة المقاومة الفلسطينية.[٥] وقد أرسل الرئيس الصيني **شو إن لاي**[١] برقية إلى رئيس منظمة التحرير

---

١ كميل منصور وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، بيروت، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٧٦، ص ٢٤٣.

٢ أبو بكر يوسف ورفيقه، حرب المعلومات بين العرب و"إسرائيل"، دمشق، دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٩، ص ١٣٠.

٣ الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه ٩، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ط١، ص٦٨.

٤ بشار الجعفري،سياسة التحالفات السورية.. ص ٢٧٠.

٥ هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤، ت: سامي مسلم، ص٣١.

جاء فيها: "إن الشعب الصيني سيظل دوماً إلى الأبد رفيق في السلام للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية في النضال ضد الإمبريالية، وأن الصين حكومة وشعباً ستقف كما وقفت دوماً إلى جانبكم".[٢]

لقد جاء الموقف الصيني من حرب حزيران عام ١٩٦٧ (على المستوى الرسمي) تأييداً سياسياً كاملاً للعرب الفلسطينيين والدول التي واجهت العدوان كسورية ومصر والأردن، وعلى المستوى الشعبي فقد انطلقت تظاهرات شعبية حاشدة في بكين استمرت ثلاثة أيام متتالية (من ٧ إلى ٩) حزيران ضمت حوالي مليون ومائتي ألف صيني تضامناً مع الشعب العربي وتنديداً بالعدوان "الإسرائيلي" على الدول العربية.[٣]

٤- السياسة السورية تجاه بريطانيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

أضحت بريطانيا بعد أن تراجع دورها في أعقاب الحرب العالمية الثانية مجرد واحدة من الدول الكبرى التي أسست للمعسكر الغربي الرأسمالي الذي تسلم زمامه الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فإن سياساتها "الشرق أوسطية" أصبحت أقرب لأن تكون صدىً لسياسات الولايات المتحدة بعد أن كانت صاحبة الكلمة الأولى في "الشرق الأوسط"، ولهذا أصبحت بريطانيا تعطي الاعتبارات الاقتصادية أولوية على الاعتبارات السياسية، ولم تعد معنية بالقيام بدور سياسي أساسي في الوطن العربي من منطلق أن الأداة الاقتصادية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية.

في تموز ١٩٦٤ أفضت الانتخابات البريطانية إلى وصول حزب العمال إلى السلطة بقيادة هارولد ولسون، وكان العماليون أكثر تحفظاً للتوحيد الأوروبي من المحافظين، لذلك فقد انصرفوا قليلاً عن أوروبا ليتوجهوا نحو "الشرق الأوسط" مجدداً، وقد تحركت العلاقات السورية – البريطانية الجامدة إلى الأمام قليلاً في عهد رئاسة ولسون للحكومة البريطانية، فتمت زيارة وزير الصناعة السوري هشام العاصي إلى لندن في ٢٥ أيار ١٩٦٥، حيث وقع عقداً مع مجموعة بريطانية من رجال الأعمال لمدِّ خط أنابيب للنفط من الجزيرة السورية إلى طرطوس. إلا أن هذا التحسن في العلاقات السورية – البريطانية لم يكتب له الاستمرار، فقد كان العدوان "الإسرائيلي" على دول المواجهة (سورية ومصر والأردن) من القوة لدرجة اتهمت فيه بعض الدول العربية (ومن ضمنها سورية) الولايات المتحدة وبريطانية بالمشاركة في الغارات

---

١ شو ان لاي: ٥ آذار ١٨٩٨ – ٨ كانون الثاني ١٩٧٦، أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية من تشرين الأول ١٩٤٩ وحتى وفاته كانون الثاني ١٩٧٦.

٢ شادي مراد، مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي الصهيوني، مجلة الوحدة، الرباط، عدد ٦٩، ص ٧١.

٣ هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية.. ص ٦٢.

الجوية،[١] حيث أذاعت وزارة الخارجية السورية بياناً بتاريخ ٧ حزيران ١٩٦٧ قالت فيه: "بعد أن أثبتت الحوادث والأدلة اشتراك حكومتي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا اشتراكاً فعلياً في العمليات الحربية والجوية مساندة للعدو "الإسرائيلي" وتدعيماً لأهدافه.. فإن الجمهورية العربية السورية.. تعتبر أن حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية قد قامتا بعمل عدواني فعلي ضد الأمة العربية كلها وضد أمنها وسيادتها الإقليمية. وبناء على ذلك فقد اتخذت الجمهورية العربية السورية قراراً بقطع العلاقات السياسية بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع التذكير أن العلاقات مقطوعة فعلاً بينها وبين الحكومة البريطانية.[٢]

استنفرت جميع القوى الكبرى في الأمم المتحدة للخروج من المأزق وأعلن الاتحاد السوفييتي وفرنسا،• رفضهما للعدوان "الإسرائيلي" السافر، مقابل صمت بريطاني تام وانحياز أمريكي "لإسرائيل". واستمرت المناقشات للوصول إلى حل دون فائدة إلى أن خرجت الحكومة العمالية البريطانية عن صمتها في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ بتقديمها مشروع القرار (٢٤٢) ذي التفسير الغامض،[٣] القاضي بمطالبة "إسرائيل" بالجلاء عن (أراضٍ محتلة) خلال النزاع الأخير،• كما قدمت بريطانيا مشروع قرار آخر لإرسال ممثل خاص للأمم المتحدة غونار يارينغ إلى المنطقة لضمان التزام "إسرائيل" بتنفيذ القرار (٢٤٢). وقد تمت الموافقة على المشروعين البريطانيين بالإجماع في مجلس الأمن ولكن "إسرائيل" (كما هي العادة) لم تلتزم بقرارات الشرعية الدولية على خلفية إدراكها أن بقاءها مرتبط كدولة مارقة وفوق القانون.[٤]

٥- السياسة السورية تجاه فرنسا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

تميز عام ١٩٦٧ بتخلي فرنسا تدريجياً عن بعض التزاماتها تجاه حلف شمال الأطلسي العسكرية، مع استمرار معارضة انتساب بريطانيا للسوق الأوروبية المشتركة، وفي الوقت نفسه كان حدوث التقارب الفرنسي – السوفييتي. ومن ناحية أخرى جاء سعي فرنسا للتقرب من بعض دول العالم الثالث، ولاسيما

---

١ هنري لورنس، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، دار قرطبة للنشر والتوثيق، ١٩٩٢، ت: محمد مخلوف، ص٢٢٧.

٢ صحيفة الجماهير، ٧ حزيران، ١٩٦٧، عدد ٦٧١، ص١.

• نعت ديغول "إسرائيل" بألفاظ قاسية، وألغى صفقة طائرات فرنسية مدفوعة الثمن لإسرائيل رداً على عدوانها، وكان هذا يعتبر خروجاً عن السياسة الفرنسية التقليدية حيث كانت فرنسا المزود الأهم لإسرائيل من السلاح والعتاد خلال الخمسة عشرة سنة السابقة للعدوان.

3 Peter mangold, success and failure in British Fofeign Policy (2001 palgrave) p 163.

• اتسم القرار ٢٤٢ بغموض، استغلته "إسرائيل" والولايات المتحدة، فقد كان ينص بالانكليزية على الانسحاب من (أراض محتلة) وليس الأراضي المحتلة.

٤ لوسيان بيترلان، حافظ الأسد: مسيرة مناضل، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧، ت: الياس بدوي، ص١١٩.

من الدول العربية، لكن هذا التقارب كان يأتي في المرتبة الثانية بعد طموحها الأوروبي، على اعتبار أن تزعم فرنسا لتحالف أوروبي هو وسيلتها لاستعادة سياسة تفوق فرنسا البونابرتية في العالم.

وظهرت فرنسا خلال أحداث عام ١٩٦٧ وكأنها صديقة للعرب ومدافعة عنهم، مع ضرورة المحافظة على وجود "إسرائيل" ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كان ديغول يخشى أن تحدث مجابهة نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عند بدء العدوان، لذلك فقد حاول مراراً الضغط على "إسرائيل" كي لا تبدأ الحرب، وأكد أن الدولة التي ستبدأ الحرب لن تحصل على تأييد ومساعدة فرنسا. وكانت "إسرائيل" قد هيأت الرأي العام الفرنسي لهذا العدوان، إذ أنه، ولأول مرة في فرنسا، نزل المرشحون اليهود بأعداد هائلة للانتخابات النيابية الفرنسية، وكانت مشكلة الصراع العربي – الصهيوني تحتل مركز الصدارة في بيانات وخطب المرشحين، وكانت غالبية المرشحين المؤيدين "لإسرائيل" من الحزب الديغولي.[١]

وحين طلبت مصر من الأمين العام للأمم المتحدة انسحاب قوات الطوارئ من خطوط الهدنة، وتبعاً لإغلاق خليج العقبة ومضيق تيران في وجه الملاحة "الإسرائيلية"، اغتاظت "إسرائيل" واعتبرت سلوك عبد الناصر هذا بمنزلة إعلان للحرب. بينما جاء الموقف الفرنسي مقللاً من أهمية إغلاق مضائق تيران، باعتبار أن عدد السفن "الإسرائيلية" التي تمرُّ منه قليل، وأن هذا الإجراء لا يشكل خطراً على "إسرائيل" وبالتالي لا يسوِّغ فعل الحرب. كما عارضت فرنسا دعوة بريطانيا إلى إرسال قوة بحرية دولية إلى خليج العقبة، وفي الوقت نفسه دعا ديغول عبد الناصر إلى الاعتدال والتروِّي. وحين أرسل ليفي أشكول[٢]، رسالة لديغول لكي تعلن فرنسا معارضتها للسلوك المصري، ولم تلق رسالته أي جواب، زاد من غيظ "إسرائيل". فذهب وزير خارجية "إسرائيل" أبا إيبان إلى باريس والتقى بالرئيس الفرنسي الذي شدد على ضرورة عدم إقدام "إسرائيل" على البدء بإطلاق النار،[٣] وقلل من خطورة ما قام به عبد الناصر وبأنه يمكن حل القضية سلمياً. إلا أن "إسرائيل" لم تصغ لنصائح ديغول، مما أغضبه كثيراً.

كان الساسة "الإسرائيليون" حينها في اتجاهين إزاء الحرب ضد الدول العربية: الأول غير رسمي مثله الجنرال رابين Ishaq Rabin وموشيه دايان Moshe Dyan، وهم أنصار الهجوم الوقائي بهدف إظهار

١ أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، الكويت، كاظمة للنشر، ١٩٨٤، ط١، ص١٠٣.

٢ ليفي أشكول: ٢٥ تشرين الأول ١٨٩٥ – ٢٦ شباط ١٩٦٩، ثالث رئيس وزراء "لإسرائيل".

3 Abba Eban, Abba Eban: an autobiography, Published by: Weidenfeld and Nicolson, (London, 1978), p260

التفوق العسكري "لإسرائيل" لكي يقبل ويعترف العرب "بإسرائيل" والثاني مثله رئيس الوزراء ليفي أشكول ووزير الخارجية أبا إيبان، وكانوا يخشون العزلة الدبلوماسية فيما إذا بدؤوا بالهجوم، ولكن التهديد بالحرب كان يوجِّب عليهم تهيئة الجيش، مما يشل البلاد حيث أن الجيش "الإسرائيلي" هو جيش احتياطي، بالإضافة إلى أن إغلاق خليج العقبة كان يهدد الإمدادات النفطية "لإسرائيل".[١] وحين بدأ الهجوم "الإسرائيلي" على سورية ولبنان، اتخذت الدبلوماسية الفرنسية موقفاً من "إسرائيل" وعُقد مؤتمر السفراء الفرنسيين المعتمدين في "الشرق الأوسط" في بيروت بدلاً من تل أبيب. وتم فيه إطلاع الدبلوماسيين الفرنسيين على الموقف الفرنسي، كون فرنسا تريد تطوير علاقتها مع الدول العربية، وأنها مستعدة لتقديم العون الاقتصادي والتقني لأية دولة تطلب المساعدة كما أنها تؤيد قرارات الأمم المتحدة، ولا تؤيد العنف كوسيلة لتسوية المشاكل الدولية، مع التأكيد على عدم تحيِّز فرنسا لأي جانب في الصراع. ودعت فرنسا الدول الأربعة الكبرى في مجلس الأمن إلى الاجتماع للبحث في سبل إيجاد تسوية سلمية للنزاع.

في سياق حرب ١٩٦٧ سعى التيار السياسي الديغولي جاهداً لدفع الأطراف المتنازعة ولاسيما "إسرائيل" إلى ضبط النفس والتزام الروية، مع التأكيد على وجوب حل الخلافات بالطرق السلمية. ومن أجل إعطاء هذا الموقف الحيادي محتوى ملموساً فقد قررت فرنسا حظراً جزئياً على الأسلحة إلى سبع دول في المنطقة وهي: مصر وسورية والأردن والعراق والسعودية والكويت، بالإضافة إلى "إسرائيل".[٢] وقد أثر هذا القرار في "إسرائيل" لأنها كانت تعتمد بشكل أساسي في تسليحها على فرنسا أكثر من بقية الدول الأوروبية، بينما لم يؤثر في بقية الدول العربية لأنها كانت تعتمد في تسليحها على "الاتحاد السوفييتي" (خاصة مصر وسورية) وعلى بريطانيا والولايات المتحدة (بالنسبة إلى الأردن والعراق والسعودية والكويت) وقد عبر عبد الناصر عن ارتياحه للسياسة الفرنسية بقوله: "إن الموقف الفرنسي، تحت قيادة ذلك الفرنسي العظيم، شارل ديغول، الذي يعد من أبرز شخصيات العصر، قد شهد تحولاً ضخماً لمصلحة العدل والسلام، عبَّر عن نفسه عملياً بقرار الحظر الشامل لتصدير الأسلحة إلى "إسرائيل".[٣] وأضاف الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك عصمت عبد المجيد بقوله: "لا شك أن الرئيس ديغول أعاد التوازن في العلاقات الفرنسية – العربية، الذي كان قد اختل بصورة خطيرة، نتيجة للتعاون الوثيق بين "إسرائيل"

1 George lenczowski, American presidents and the Middle East, (durham, nc, Duke University Press 1991), p.107.

٢ الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية.. ص ٤٥.

٣ من خطاب الرئيس عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩، موقع مكتبة الإسكندرية الالكتروني. https://www.bibalex.org.

وفرنسا، في ظل الجمهورية الرابعة، والذي بلغ حد التآمر معها ضد مصر... وتعتبر السياسة المتوازنة التي يمكن أن تتبعها المجموعة الأوروبية تجاه مشكلة "الشرق الأوسط" والحوار الأوروبي – العربي، الذي احتضنته فرنسا، إحدى ثمار السياسة الديغولية في المنطقة، وهي سياسة ظلت ثابتة من بعده، على الرغم من تعاقب رؤساء عدة للجمهورية."[١] من ناحية أخرى، طالبت فرنسا الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بتحمل مسؤولياتها في حفظ السلم في المنطقة على اعتبار أن الصراع العربي – الصهيوني ليس صراعاً إقليمياً؛ بل هو فعلياً صراعاً بين الدولتين العملاقين اللتين تقفان وراء الأطراف المتصارعة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي)، سواء تعلق الأمر بالمواجهة أم بالاتفاق فيما بينهما. وتأكيداً على ذلك، فقد واصلت كل من هاتين الدولتين، بعد هجوم "إسرائيل" على الأهداف التي كانت تريد تحقيقها، واستيلائها على قسم من الأراضي العربية،[٢] وبرغبة مشتركة في تطويق أبعاد الصراع، كان يمكن السعي لتسليح حلفائها للإبقاء على وضعية التوازن.

وبناءً على ما سبق ذكره كانت فرنسا تحاول أن تفرض نفسها كطرف مساهم في تسوية الصراعات الدولية من خلال مجلس الأمن، مؤكدة على موقفها الحيادي، حيث أنها امتنعت عن التصويت لأي من مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن، مشروع القرار الذي كانت قد تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، ومشروع القرار السوفييتي الذي أدان الأعمال العدوانية "لإسرائيل" واقترح مطالبتها بالانسحاب الفوري من الأراضي التي احتلتها، ومشروع القرار الألباني الذي انتقد الولايات المتحدة وبريطانيا لتواطئهما مع الاعتداء "الإسرائيلي" وساند مصر في حقها برفض عبور السفن "الإسرائيلية" عبر خليج العقبة.[٣]

شهدت الساحة السياسية حينها حدثين جعلا العرب يؤمنون بمصداقية الموقف الفرنسي من الصراع في "الشرق الأوسط"، أولهما تصويت فرنسا على القرار (٢٤٢) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، وثانيهما المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال ديغول بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني من العام نفسه. والذي أثار حماساً بالغاً في الأوساط الدولية والعربية وحرك لدى السياسيين العرب اهتماماً كبيراً نظراً لما عكسه من موقف صادر عن دولة غربية كانت من أوائل الدول التي ساعدت "إسرائيل" ضد العرب، لا بل وزودتها بالتكنولوجيا النووية منذ عام ١٩٥٥. وقد علقت جريدة "الأهرام" المصرية على أقوال ديغول في عددها

١ عمر ابراهيم زيدان، جاك شيراك والعالم العربي، بيروت، دار النشر للسياحة والتاريخ، ١٩٩٦، ط١، ص٥٠-٥١.

2 Lawrence Freedman, la Guerre froide 1945-1989, Atlas des guerres" (Editions Autrement, traduit de l'anglais par jacques vernet, collection", paris, 2004).p. 156-157.

٣ عماد محمد شحادة، العلاقات السورية – الفرنسية، وقائع الماضي وآفاق المستقبل، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٠، ص٧٣.

الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ بالقول: "إن موقف حكومة ديغول من أزمة الشرق الأوسط يبرهن على الموضوعية بخصوص نقطتين رئيسيتين هما:

١- تأكيد ديغول على الطبيعة العدوانية "لإسرائيل" في المنطقة.
٢- الاعتراف بأنه لا توجد سوى طريقة واحدة للوصول إلى حل سياسي لأزمة الشرق الأوسط، تكمن في انسحاب القوات "الإسرائيلية" المسبق وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة والعودة إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل تاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧.

وحين قامت "إسرائيل" بغارة على مطار بيروت في كانون الأول ١٩٦٨ مستخدمة طائرات فرنسية، بذريعة الانتقام من هجوم فريق انتحاري فلسطيني على طائرة "إسرائيلية" مدنية تابعة لشركة العال في مطار أثينا، أدانت فرنسا العملية بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٦٩،[١] شعر الرئيس الفرنسي أنها تتحداه، فوجَّه نقداً عنيفاً "لإسرائيل"، واتخذ قرار الحظر الشامل على تصدير الأسلحة "لإسرائيل". وقد رحب معظم الزعماء العرب بالقرار الفرنسي، ووصفوا موقف ديغول بالموقف الشجاع. ومنذ ذلك الوقت دخلت فرنسا إلى قلوب الملايين من العرب، واعتبروها صديقة لهم.[٢]

وغداة الاعتداء "الإسرائيلي" على بيروت، كان الاقتراح الفرنسي بدعوة ممثلي الدول الأربع الكبرى لمناقشة قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وإمكانية تنفيذه، وذلك بموافقة الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون. إلا أنه ومنذ اللقاء الأول، أخمدت الولايات المتحدة الأمريكية الحماس الفرنسي لإمكانية التوصل إلى أي حل سلمي للمنطقة، وتبنَّت المشروع أحادي الجانب للسلام الأمريكي، مبعدة بذلك حليفتها فرنسا ومنافسها الأول "الإتحاد السوفييتي".[٣] وانطلاقاً من الموقف المشين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إزاء الصراع العربي – الصهيوني، كان الجنرال ديغول يعتقد أن فرنسا وحدها مؤهلة بفضل سياستها الحيادية لملء الفراغ الذي كان الاتحاد السوفييتي يسعى لملئه، فيركِّز حضوره في الوطن العربي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى التغيير الجذري الذي حصل في الموقف الفرنسي في الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية. ففي عام ١٩٥٩ كانت فرنسا تصوت مع قرارات مجلس الأمن بخصوص "اللاجئين الفلسطينيين" من وجهة نظر إنسانية محضة. وبعد حرب ١٩٦٧، زاد عدد اللاجئين إلى مليون لاجئ

١ بشار الجعفري،سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٣٢ – ٥٣٦.
٢ محمد شحادة، العلاقات السورية – الفرنسية.. ص٧٣.
٣ الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية.. ص ٥٠-٥١.

عربي، بالإضافة إلى مليون عربي آخر مقيم في الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عقب الحرب، مما زاد من حدة المقاومة العربية. وفي عام ١٩٦٨، تحدث الرئيس الفرنسي لأول مرة لدى استقباله للرئيس العراقي عن ضرورة عودة اللاجئين الذين تسمح الظروف بعودتهم إلى وطنهم، وإيجاد حل مناسب لمن لا يستطيعون ذلك. كما طالبت الحكومة الفرنسية مجلس الأمن إيقاف خروج اللاجئين القادمين من قطاع غزة إلى الأردن والعمل على عودة اللاجئين إلى منازلهم التي طردوا منها. كما ذهب ديغول إلى أبعد من ذلك حين شبَّه المقاومة الفلسطينية ضد "إسرائيل" بالمقاومة الفرنسية ضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. فلم تعد القضية الفلسطينية قضية "لاجئين" بل قضية شعب يقاوم "الاحتلال".

٦- السياسة السورية تجاه ألمانيا بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣:

قسمت ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية إلى أربعة أقسام:

١- ألمانيا الغربية (جمهورية ألمانيا الاتحادية) تأسست في أيار ١٩٤٩.
٢- ألمانيا الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) تأسست في تشرين الأول ١٩٤٩.
٣- الأراضي التي تمتد شرقي نهر الأودر، ونيس، وهي الآن جزءاً من بولندا، (السار) التي أصبحت منطقة مستقلة داخلياً، ولكنها ضُمت سياسياً واقتصادياً إلى فرنسا.
٤- وفي أول كانون الثاني ١٩٥٧ اتحدت (السار) سياسياً مع ألمانيا الاتحادية وأصبحت إحدى ولاياتها.[١]

أ- موقف ألمانيا الاتحادية من عدوان حزيران عام ١٩٦٧:

بقيت علاقات ألمانيا الغربية الخارجية خلال السنوات الأولى من نشوئها تُوجَّه وتُدار من قبل الحلف الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. مما أثر في سياسة ألمانيا الغربية تجاه الوطن العربي و"القضية الفلسطينية" التي تباينت ما بين الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، وعلاقاتها الخاصة مع "إسرائيل"، التي وقفت عائقاً أمام تطوير سياسة ألمانية متوازنة في المنطقة العربية.[٢]

١ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٩٠، ج١، ط٣، ص٢٦٤.
٢ عبير الشيخ حيدر، السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٤٩-٢٠٠٨، دمشق، الهيئة السورية للكتاب، ٢٠١٢، ص ٦٠ -٦٢.

ولهذا دعمت ألمانيا الاتحادية "إسرائيل" في عدوانها على الأراضي العربية سنة ١٩٦٧، رغم علاقاتها المعتدلة مع سورية، كما أرسلت ألمانيا مئات الدبابات إلى "إسرائيل" ودربت بعض الوحدات "الإسرائيلية" على أرضها. كما قدمت ألمانيا الاتحادية أيضاً الدعم الاقتصادي والعسكري "لإسرائيل"، وبادرت في كل مرة إلى تقديم المساعدات المالية والهبات الضخمة من مختلف الصناديق والهيئات الرسمية وتقديم العون المباشر "لإسرائيل" بواسطة الحلف الأطلسي. وقامت المانيا الاتحادية على تدريب الطيارين "الإسرائيليين" على قيادة الفانتوم في سرب (كوندور) الجوي المعروف التابع لقوات حلف شمال الأطلسي، وقد اشترك طيارو هذا السرب بما فيهم طيارو "إسرائيل" في مناورات الحلف شرق المتوسط وقرب الشواطئ السورية في صيف ١٩٦٨.[١] واعتبرت وسائل الإعلام الألمانية التدخل الغربي في شرقي المتوسط بأنه حيوي لسلامة وأمن أوروبا، وهذا ما ورد في الصحيفة الألمانية الغربية كريست آند فيلت: "إن الحلف الأطلسي ضروري من أجل ضمان وضع قائم في البحر المتوسط. ومهما يبدو ذلك متناقضاً من أجل بقاء "إسرائيل" كشريك ذي نفوذ في "الشرق الأوسط"، ولا توجد إمكانية أخرى خارج الحلف لتقديم مساعدة سياسية وغيرها إلى "إسرائيل" التي لا يمكنها الاستغناء عن هذه المساعدة وعن دعم العالم الغربي".

ولهذا ترافقت الاعتداءات العسكرية ذات الصيغة الواسعة على الدول العربية وخاصة سورية بعد عدوان حزيران بدعم من أجهزة الإعلام الغربية المختلفة، وكتبت بعض الصحف الألمانية بوضوح لا لبس فيه، عن موقف الغرب إزاء "إسرائيل" إلى أقصى حدود الصراحة فتقول صحيفة دي تسايت (DIE ZEIT): "إن الحلف الأطلسي بوصفه منظمة يعتبر "إسرائيل" قوة رادعة في الشرق الأدنى وحاجزاً يحمي الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي من موجة القومية العربية التي ترفض الدور القيادي للعالم الغربي في هذه المنطقة من العالم، وأن "إسرائيل" هي بالنسبة للحلف الأطلسي خادم لهذه المنظمة خارج حدودها، وخادم لمد نفوذها للتوغل إلى الجنوب".[٢]

ب–موقف ألمانيا الديمقراطية من عدوان حزيران عام ١٩٦٧:

لقد كان موقف ألمانية الديمقراطية واضحاً، كونها جزء من دول المنظومة الاشتراكية السوفييتية، حيث أدانت العدوان بشدة، ووقفت بجانب سورية موقفاً مشرفاً في المحافل الدولية وفي داخل وخارج ألمانيا، مؤكدة ذلك الموقف من خلال سياستها ومواقفها في الهيئات الدولية الرسمية، ونشاطاتها الثقافية

١ أمين النفوري، توازن القوى بين العرب و "إسرائيل" دراسة تحليلية استراتيجية لعدوان حزيران ١٩٦٧، دمشق، مطبعة الاعتدال، ط١، ١٩٦٨، ص٦٥ / ١٩٤.

٢ أمين النفوري، استراتيجية الحرب ضد "إسرائيل".. ص ٦٦.

والإعلامية، حيث أقام المركز الثقافي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية بدمشق معرضاً وثائقياً بعنوان: "نحن نقف بجانبكم بقوة وحزم جمهورية ألمانيا الديمقراطية صديق مخلص للشعب العربي" وذلك يوم السبت الأول من تموز ١٩٦٧ وبحضور دبلوماسيين ألمان شرقيين. وبتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٧ أرسل رئيس ألمانيا الديمقراطية "فالتر أولبريشت" رسالة إلى رئيس الجمهورية العربية السورية نور الدين الأتاسي يعرب فيها عن تضامنه مع سورية.[١]

كما عقد في برلين يومي ٢٥–٢٦ حزيران ١٩٦٧ مؤتمراً دعا فيه اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي لبحث العدوان "الإسرائيلي" الإمبريالي الغاشم على البلاد العربية، وأرسلت وزارة خارجية جمهورية ألمانية الديمقراطية إلى الجامعة العربية برقية تتضامن فيها مع الشعوب العربية وتستنكر العدوان "الإسرائيلي" الغاشم والوقف الفوري للأعمال العدوانية وانسحاب القوات "الإسرائيلية" إلى المواقع الأولية قبل بدء العدوان.[٢]

لقد أدرك الألمان الشرقيون أن "إسرائيل" جسر ورأس حربة للاستعمار العالمي سعت باستمرار إلى تهديد السلم والتقدم في المشرق العربي أو بالأحرى تهديد وجود البلدان العربية التقدمية.[٣] كما أسهمت حرب حزيران ١٩٦٧ في ازدياد نفوذ الكتلة الشرقية ككل في المنطقة العربية، وخاصة ألمانيا الشرقية. التي هاجمت العدوان "الإسرائيلي" ودعمت موقف الاتحاد السوفييتي تجاه قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي يقدم الحل السياسي للصراع العربي – الصهيوني.[٤] وبهذا فقد شكل دعم ألمانيا الشرقية للمطالب العربية فرصاً ثمينة لتعزيز نفوذها في المنطقة، وأسهم في اكتساب المكانة الرفيعة التي حظيت بها في الوطن العربي.

١ نحن نقف بجانبكم بقوة وحزم: جمهورية ألمانيا الديمقراطية صديق مخلص للشعب السوري، معرض وثائقي، المركز الثقافي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، دمشق، ١٩٦٧، ص٢٤.

٢ نحن نقف بجانبكم بقوة وحزم: جمهورية ألمانيا.. ص ٧٠.

٣ فيتسل جيرهارد، من خطابه الذي ألقاه بمناسبة افتتاح المعرض الوثائقي بدمشق، ١ تموز ١٩٦٧، ص٦ – ١١.

٤ عبير الشيخ حيدر، السياسة الألمانية.. ص ١١٣–١١٤.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥

أولاً: حرب تشرين التحريرية مقدماتها وأسبابها، نتائجها:

١–حرب تشرين التحريرية، مقدماتها وأسبابها.

٢–نتائج حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

ثانياً: منعكسات حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ على السياسة الخارجية السورية – عربياً:

١–منعكسات حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ونتائجها على القضية الفلسطينية والعلاقات السورية – العربية.

٢–السياسة الخارجية السورية مع أبرز الدول العربية (مصر، الأردن، العراق) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

أ– العلاقات السِّياسيَّة السورية – المصرية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥.

ب–اتفاقية سيناء الأولى ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤.

ت–المؤتمر العربي في الرباط ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤.

ث–اتفاقية سيناء الثَّانية ٢ أيلول ١٩٧٥ وأثرها على العلاقات السورية – العربية.

ج– العلاقات السِّياسيَّة السورية – الأردنية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥.

ح–العلاقات السِّياسيَّة السورية – العراقية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥.

٣–القضية الفلسطينية وسلاح النفط خلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣.

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الإقليمي (تركيا وإيران) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

١–موقف تركيا من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣.

٢–موقف إيران من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣.

رابعاً: السياسة السورية تجاه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

١- السياسة السوريَّة تجاه الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

أ- الدور السوفييتي في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣.

ب- العلاقات السِّياسيَّة السورية – السوفييتية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥.

٢- السياسة السوريَّة تجاه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

أ- الموقف الأمريكي من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣.

ب- السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدور الأمريكي في الصراع العربي – الصهيوني بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥.

١- العلاقات السِّياسيَّة السوريَّة – الأمريكية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣.

٢- المحادثات السوريَّة الأمريكيَّة حول هضبة الجولان.

٣- المحادثات السوريَّة – الأمريكيَّة وسلاح النفط بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣.

٤- المحادثات السوريَّة – الأمريكيَّة بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ واتفاق فصل القوات السوري – "الإسرائيلي".

ت- السياسة السورية تجاه استكمال محادثات السَّلام مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٥.

٣- السياسة السورية تجاه الصين بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥ وموقف الصين من القضية الفلسطينية.

خامساً: السياسة السورية تجاه أبرز دول أوروبا (بريطانيا وفرنسا) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

١- السياسة السوريَّة تجاه بريطانيا وموقفها من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣.

٢- السياسة السورية تجاه فرنسا وموقفها من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣.

أولاً: حرب تشرين التحريرية مقدماتها وأسبابها، نتائجها:

تُعد حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣، الحرب العربية – "الإسرائيلية" الرابعة في سلسلة المواجهات العسكرية الشاملة مع "إسرائيل"، وهي في الوقت ذاته أول حرب استطاع العرب فيها تحديد الزمان والمكان؛ من حيث التنسيق والتخطيط السوري – المصري، ثم الحفاظ على المبادرة والهجوم في عدد من مراحلها.

١– حرب تشرين التحريرية، مقدماتها وأسبابها:

أولت القيادة السياسية السورية موضوع الصراع مع العدو الصهيوني أولوية خاصة في خططها الوطنية والقومية، وكما سبق إيضاحه فإن القضية الفلسطينية كانت ومازالت إلى اليوم في أولويات السياسة السورية، حيث سعت سورية في ظل رئاسة حافظ الأسد (١٩٧١ – ٢٠٠٠) إلى الرد على عدوان حزيران ١٩٦٧، كما سبق إيضاحه في الفصل الأول، بخاصة وأن الانتهاكات العسكرية "الإسرائيلية" لم تتوقف على الجبهة العربية، حيث قامت القوات "الإسرائيلية" خلال المرحلة الممتدة منذ بداية كانون الثاني عام ١٩٧٣ و حتى ١٨ آب من العام نفسه، بخرق المجال الجوي اللبناني ٨٢ مرة، والأراضي اللبنانية ١٩ مرة، والمياه الإقليمية اللبنانية ٣ مرات، وكان قد لقي ١٥٠ مواطناً حتفهم إثر قصف مدفعي للأراضي السورية في ٩ كانون الثاني عام ١٩٧٣، كما أحرقت الطوربيدات الحربية "الإسرائيلية" مخازن النفط اللبنانية، واغتالت الأجهزة السرية "الإسرائيلية" قادة المقاومة الفلسطينية في بيروت.[١]

كما شهدت حينها الجبهة السورية اشتباكات متقطعة مع "الإسرائيليين"، كان الهدف منها الكشف عن الأسلحة السوفييتية التي حصلت عليها دمشق من موسكو، ولاسيما أسلحة الدفاع الجوي؛ فضلاً عن محاولة تهديد الصمود السوري وإضعافه، كان أخطر هجوم "إسرائيلي" ذلك الذي شنته "إسرائيل" في ١٧ أيلول ١٩٧٣، حين صدَّت المقاتلات السورية في سماء مدينة طرطوس الساحلية، الطائرات "الإسرائيلية" المغيرة، إلا أن دمشق آثرت عدم استخدام أسلحتها الحديثة، منتظرة فرصة استخدامها في المعركة الحاسمة القادمة... حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣.[٢] والتي كان الهدف السياسي منها بالنسبة لسورية ومصر هو توجيه ضربتين كبيرتين ضد "إسرائيل" وممارسة الضغط عليها لكي تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

---

١ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٦٧–١٦٨.

٢ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص٣٧٣.

ويمكن الوقوف عند أهم الأهداف الاستراتيجية المباشرة للقوات العربية بما يلي:

١- إبطال فعالية القوات الجوية "الإسرائيلية" بواسطة بناء حزام فعال من صواريخ (أرض-جو) يستطيع تحقيق ذلك.
٢- إلغاء الميزة التي تتمتع بها "إسرائيل" في القتال من الخطوط الداخلية وذلك بالهجوم عليها من الجبهتين المصرية والسورية في آن واحد.
٣- مفاجأة القوات "الإسرائيلية" وإصابتها بحالة من عدم التوازن وذلك عن طريق إحلال مناطق محددة في الجبهتين وتكبيدها خسائر ضخمة في الأرواح والمعدات خلال أقصر مدَّة ممكنة من الوقت.[١]

في تمام الساعة "١٣,٥٨" من بعد ظهر يوم السبت ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، بدأ الهجوم السوري بقصف مدفعي كثيف استمر حوالي "٥٠" دقيقة، رافقه قصف جوي على ارتفاع منخفض شاركت فيه حوالي "١٠٠" طائرة سورية، وتحت غطاء هذين الهجومين تقدمت المدرعات السورية.

في تمام الساعة ١٥,٠٠ وصلت القوات السورية للخطوط الأمامية بينما كانت قوات المغاوير المنقولة بالمروحيات تهبط على بعد حوالي ٥٠٠ م من مرصد جبل الشيخ بارتفاع ٢٢٠٠م، حيث نجحوا بعد "٤٥" دقيقة فقط من الاستيلاء والسيطرة على هذا المرصد.

كانت الخطة السورية ترمي إلى إعادة مرتفعات الجولان المحتلة إلى سورية، يعقبها إعادة تنظيم للقوات بمنطقة نهر الأردن على الجانب "الإسرائيلي" استعداداً لاختراق تالٍ نحو الجليل. لقد نجحت هذه الخطة إلى حد بعيد، إذ ما إن بزغت خيوط فجر يوم الأحد السابع من تشرين حتى اخترقت أول دبابة سورية مرتفعات الجولان، بعد أن دُمر اللواء "الإسرائيلي" ١٨٨ المدرع بأكمله، وقتل ٩٠% من جنوده وضباطه بما فيهم قائد اللواء ونائبه، بحيث لم يتبق من اللواء في نهاية اليوم سوى ضابط مخابرات اللواء فقط. وهذا ما وصفه الجنرال "الإسرائيلي" أليعازار بقوله: "إنها حرب يوم القيامة"، فمع أن القتال يتوالى في ساعات الليل إلا أن المعركة عادت على أشدها فجر الأحد ٧ تشرين الأول ١٩٧٣.[٢]

١ صادق الشرع، حروبنا مع "إسرائيل" ١٩٤٧-١٩٧٣، مذكرات صادق الشرع، معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، عمَّان، دار الشروق، ١٩٩٧، ط١، ص ٥٧٤-٥٧٥.

٢ لوسيان بيترلان، حافظ الأسد: مسيرة مناضل.. ص١٩١.

أصبحت القوات السورية على مسيرة عشر دقائق بالدبابات من نهر الأردن وبحيرة طبرية بعد أن تم الاستيلاء على قرية رامات ماجشيم المحتلة من القوات "الإسرائيلية". وفي يوم الثلاثاء ٩ تشرين الأول ١٩٧٣ استطاعت الدبابات السورية اختراق الخطوط "الإسرائيلية" من كل مكان، وأصبحت الأوامر المعطاة للدبابات "الإسرائيلية" أن قاتلوا دفاعاً عن حياتكم فقط بحيث وصل عدد هذه الدبابات إلى سبع دبابات انسحبت أمام التقدم السوري الساحق.[١]

استطاع السوريون تدمير خط آلون الصعب الاختراق، وأعادوا قسماً من أراضي الجولان وكانوا على أهبة الاستعداد لمتابعة تقدمهم الساحق، كما وكاد وزير الدفاع "الإسرائيلي" موشي دايان –وفق ما ورد في مذكراته– أن يعلن هزيمة "إسرائيل" لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية حينما بذلت غولدا مائير جهودها في حث جيوشهم على الصمود والثبات إلى حين وصول الإمدادات الأمريكية. وهذا ما أكده موشي ديان وزير الدفاع الصهيوني في حديث تلفزيوني خلال الحرب بقوله: "إن القوات الجوية "الإسرائيلية" تخوض معارك مريرة.. إنها حرب ثقيلة بأيامها.. ثقيلة بدائها".[٢]

وفعلاً وصلت هذه الإمدادات وبكميات ونوعيات تقنيَّة عالية جداً في ساعات قليلة معدودة، وصلت حد استخدام الاحتياطي العسكري القومي الأمريكي، مستخدمة جسراً جوياً اخترق القارات دون إذن حلفائها الأوروبيين أو علمهم.

في ١٠ تشرين الأول، وجدت القوات السورية نفسها أمام جيش جديد حل محل الجيش المهزوم وبأسلحة متفوقة بدلت التوازن الاستراتيجي، وبدأت الكفة تميل نحو الجانب الأمريكي–الإسرائيلي.[٣] وحاولت "إسرائيل" استرداد ما فقدته خلال أيام الحرب الأولى، فسارعت إلى تجميع قواتها العسكرية، وكثف الجيش "الإسرائيلي" هجومه على القوات السورية مما جعلها في موقف صعب، وفي ١١تشرين الأول بدأت القوات العسكرية هجومها المضاد، بهدف السيطرة على الطريق الرئيس بين القنيطرة ودمشق، فقامت القوات

١ حاييم هرتزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، بيروت، منشورات ابن سينا، ط١، ص ٣٣٨–٣٣٩– ٣٤٠.

٢ طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر –١٩٦٧–١٩٧٣، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٩، ص٢٢٦.

٣ مجموعة من المؤلفين، دراسات القضية الفلسطينية– الموسوعة الفلسطينية، مجلد ٦.. ص٢٨.

العراقية والأردنية المتواجدتين في سورية بمساعدة القوات السورية، لكنهما فشلتا في التصدي أمام تقدم القوات "الإسرائيلية".[١]

وجاءت برقية الرئيس المصري أنور السادات بقبول وقف إطلاق النار يوم الحادي والعشرين من تشرين الأول لتُدخل عاملاً جديداً على الموقف[٢] حيث ادعى فيها أنه كان يحارب الولايات المتحدة الأمريكية على الجبهة المصرية في الأيام العشرة الأخيرة بأحدث ما لديها من أسلحة، وهو لا يستطيع ذلك كما أنه ليس مستعداً لتحمل مسؤولية تدمير القوات المصرية مرة أخرى. وعلى ذلك فقد أخطر الاتحاد السوفييتي بقبول وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية وضمان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية للانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي المحتلة وعقد مؤتمر سلام لإيجاد تسوية شاملة. إلا أن الموقف السوري كان واضحاً، وأكد الرئيس حافظ الأسد آنذاك إمكانية استمرار القتال وتدمير القوات المعادية.[٣] إلا أن سورية وجدت نفسها وحيدة بعد وقف إطلاق النار من الجانب المصري واستمرت بحرب استنزاف مع العدو الصهيوني إلى أن تمَّ وقف إطلاق النار بين الطرفين بموجب القرار /٣٣٨/ الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣.[٤]

٢- نتائج حرب تشرين الأول ١٩٧٣:

كان لحرب تشرين جملة من النتائج أثرت على مسار الصراع العربي – الصهيوني، ومن أهم تلك النتائج:

١- انهيار المبدأ العسكري الصهيوني الذي ينطلق من أن "إسرائيل" تمتلك الإمكانية والقدرة على توجيه الضربات العسكرية للبلدان العربية من دون أن تتكبد خسائر ملموسة، وتستطيع اختيار زمان ومكان الأعمال العسكرية وتحديد أبعاد وكثافة الصدامات المسلحة من جانبها وحدها.

---

١ ناجي عبد النبي بزي، سورية صراع الاستقطاب – دراسة لأحداث "الشرق الأوسط" والتدخلات الدولية في الأحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣، دمشق دار ابن العربي، ١٩٩٦، ط١، ص٣٨٩.

٢ كان السادات قد أعلن في خطاب ألقاه بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ استعداده لوقف إطلاق النار بشرط أن يتبع ذلك انسحاب "إسرائيلي" كامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ثم يلي ذلك عقد مؤتمر سلام، إلَّا أن "الإسرائيليين" رفضوا هذا الاقتراح بسبب انقلاب الوضع لصالحهم بعد أن كانوا قد وافقوا على هذه الشروط يوم ١٢ من الشهر نفسه. لقد خلق موقف السادات صدعاً في التخطيط السوري – المصري المشترك لإدارة الحرب. بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٦٣٩.

٣ محمد زهير دياب، عميد خولي، المنعطف الكبير، سلسلة حرب تشرين، دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ١٩٧٩، ص ١٠٦.

٤ ناجي بزي، سورية صراع الاستقطاب.. ص٣٨٩.

وأظهرت تلك الحرب أن "إسرائيل" لم تعد تسيطر على الجو كما كان الأمر في السابق بعد أن أثبت الدفاع الجوي السوري والمصري مقاومة فعَّالة ضد الطيران "الإسرائيلي".[١]

٢- انتزاع زمام المبادرة من يد العدو الصهيوني باتخاذ القرار التاريخي بشن الحرب للمرة الأولى في تاريخ العرب المعاصر. والتي أكدت قدرة الإنسان العربي وكفاءته القتالية، وشجاعته وإمكاناته في استخدام أعقد وسائط الصراع المسلح.[٢]

٣- هزت حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ "إسرائيل"، وفجرت داخل مجتمعها الأزمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، حيث أشارت بعض الإحصاءات الحكومية "الإسرائيلية" التي سُمح بنشرها، أنَّ الحرب قد كلفت "إسرائيل" مئات الملايين من الدولارات.[٣] ((إن "إسرائيل" فقدت في حرب تشرين ٦٠٦ ضابط، ٢٥ منهم برتبة كولونيل و ٨٠ برتبة ماجور و١٨٠٠ ضابط صف، كما خسرت ٨٠٠ دبابة، واستولى العرب على ٣٠٠ دبابة صالحة للعمل، وبذلك يصبح مجموع خسارة "إسرائيل" من سلاح المدرعات ٦٠ في المائة من مدرعاتها، وأُسقط لهم ٥٠ في المائة من مجموع طائراتهم المقاتلة)).[٤] وهكذا اهتزت الصورة التي خلقتها "إسرائيل" في نفوس سكانها بأن الجيش "الإسرائيلي" لا يقهر، وازداد التمزق الداخلي في المجتمع "الإسرائيلي" عندما كُشفت "إسرائيل" على حقيقتها وبأنها غير قادرة على حماية نفسها بمفردها، كما أصيبت مشاريع التوسع الاستيطاني والهجرة إلى "إسرائيل" بأضرار بالغة كنتيجة طبيعية للحرب.[٥]

٤- بلغ التضامن العربي أعلى درجاته أثناء حرب تشرين التحريرية ويُعد هذا تحولاً جديداً غير ملائم للقيادة الصهيونية. وقد تجلى ذلك في المشاركة العربية في القتال إلى جانب دول المواجهة سورية ومصر حيث شاركت المغرب والجزائر والعراق بجزء من قواتها في المعركة، بالإضافة إلى

---

١ لم تكن المفاجأة "لإسرائيل" فقط ،بل أصابت الولايات المتحدة الأمريكية بالذهول بلغ حد اعتراف الرئيس الأمريكي نيكسون عبر عنه في رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته كيسنجر يوم ٨ تشرين الأول عام ١٩٧٣ جاء فيها:"من الصعب علي أن أصدق أن المصريين والسوريين تحركوا على هذا النحو الضخم بغير علم السوفييت،وربما تشجيعهم المباشر وأكثر من ذلك،فإنني متضايق من أن الهجوم على "إسرائيل" كان مفاجأة كاملة لي،فأنا أشعر بالإحباط من قصور معلومات مخابراتنا،كما أنني في ذهول من فشل المخابرات "الإسرائيلية" ،وقد كانت أعتقد أنها أفضل أجهزة المخابرات في العالم،لكنه يبدو لي أنهم فوجئوا بطريقة أفقدتهم توازنهم". راجع الموقع: http://www.mnofal.ps/articles/?nb=256

٢ خالد حسين، سورية المعاصرة ١٩٦٣-١٩٩٣، دمشق، دار كنعان للدراسات والنَّشر، ص١٥٠.

٣ صحيفة البعث، العدد ١٢٤٤٢، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٤، يوسف حسام الدين، حرب تشرين والأداء المتزن للإعلام، دمشق، ص١٠.

٤ صحيفة النيويورك تايمز (The New York times)، عدد ١٤ أيار ١٩٧٤.

٥ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص١٥١.

استخدام الدول العربية لسلاح النفط.[١] فقد أبرزت الحرب أهمية البترول العربي في المعركة، وأنه لو استخدم بشكل صحيح لكان فعالاً ومؤثراً في الصراع مع العدو الصهيوني والقوى التي تسانده.

٥- فشل المحاولات "الإسرائيلية" الأمريكية تحييد العامل الفلسطيني وشطب القضية الفلسطينية وفصلها عن أهم ركائز التسوية في المنطقة.

٦- أعطت الحرب القضية الفلسطينية دفعاً قوياً أدى إلى الاعتراف الدولي بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والعودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

٧- أبرزت حرب تشرين الدور الفعال لنضال الشعب العربي الفلسطيني الذي أكد بكل قوة شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني، وازداد التفاف الشعب الفلسطيني حول منظمة التحرير الفلسطينية التي أكسبتها الحرب مركزاً دولياً من خلال الاعتراف بها في الدورة ٢٩ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

٨- ازداد نشاط العمل الفدائي داخل الأرض المحتلة واتسم بطابع جديد وهو الالتحام المباشر مع العدو، بعد أن كان طابعه في السابق هو الضرب من بعيد.[٢]

٩- أظهرت الحرب عمق الروابط الأمريكية-"الإسرائيلية" التي تجلت في إرسال دفعات ضخمة من السلاح الأمريكي الحديث والخبراء العسكريين بالإضافة إلى المعلومات التجسسية عن حالة القوات السورية والمصرية أثناء حرب تشرين التحريرية.

١٠- أثبتت الحرب عدم صحة الادعاءات الصهيونية الأمريكية بأن القوة العسكرية "الإسرائيلية" تشكل الضمان الوحيد لحل قضية الصراع العربي – الصهيوني.[٣] فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بعد حرب حزيران ١٩٦٧، أن "إسرائيل" قادرة على حماية مصالحها في المنطقة العربية؛ شعرت وبعد الأيام الأولى للحرب، بأن "إسرائيل" غير قادرة على حماية نفسها دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها.[٤]

لقد أوضحت حرب تشرين للعالم أجمع على الرغم من بدء العرب لها أن "إسرائيل" هي المعتدية وهي المحتلة وأن العرب هم مناضلون ومدافعون عن حقوقهم المشروعة، فهذه الحرب كانت في نظر القيادة

١ سمر بهلوان، محمد حبيب صالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ٤٦٤.

٢ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص١٥٢.

٣ سمر بهلوان، محمد صالح، دراسات في القضية الفلسطينية.. ص ٤٦٥.

٤ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص١٥٣.

السورية تحريرية، بينما لم يكن السادات يبتغي منها إلا أن تكون تحريكية بهدف إنعاش مسارات الحلول المنفردة مع "إسرائيل"، بينما اختارت سورية هدفاً لحربها تطهير الأراضي العربية من محتليها.

وبطبيعة الحال فقد فاقت النتائج المعنوية لحرب تشرين التحريرية النتائج العسكرية على أرض الواقع. وفي هذا قال الرئيس حافظ الأسد: "لم نحرر الأرض، ولكننا حررنا ما هو الأساس وما لابد من تحريره أولاً، حررنا إرادتنا من كل قيد، حررنا إرادتنا في القتال من أجل حياة شريفة وكريمة، وحررنا نفوسنا من الخوف والتردد واللامبالاة، وحررنا نفوسنا من عقدة الذنب والقصور طالما أننا في السابق ومنذ قيام "إسرائيل" لم نحارب كما يجب أن نحارب".[١]

هذا وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، إلا أن سورية استمرت بحرب استنزاف خلال المرحلة من ١١ آذار ١٩٧٤ ولغاية ٣١ أيار ١٩٧٤، وذلك بعد توجيه الرئيس حافظ الأسد للقوات المسلحة القيام بشنِّ حرب استنزاف ضد العدو الإسرائيلي، استمرت ٨٢ يوماً متواصلة حتى تم التوصل إلى اتفاقية فصل القوات.

ثانياً: منعكسات حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ على السياسة الخارجية السورية – عربياً:

بلغ التضامن العربي قمته خلال حرب تشرين، لاسيما بين دول المواجهة للعدو مباشرة من جهة، وتضامن الأقطار العربية التي لم تشترك في المواجهة المباشرة من جهة أخرى، والتي أكدت عداءها لسياسة "إسرائيل" العدوانية التوسعية بشكل صريح، وهذا ما شكَّل تحولاً جديداً معادياً للخطط الإمبريالية والصهيونية في وضع الشرق الأوسط.

١–منعكسات حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ على القضية الفلسطينية والعلاقات السورية – العربية:

أثبتت مجريات أحداث حرب تشرين وتداعياتها إمكانية إنهاء حالة الركود العربي؛ بل دعمت وبثبات مركز الدول العربية على المسرح السياسي العالمي، وبدت القومية العربية حقيقة واقعة بقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية. لقد قدمت حرب تشرين رؤية جديدة لمغزى "التضامن العربي" الذي

١ فؤاد العشا، حافظ الأسد.. قائد ورسالة، دمشق، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ط٢، ص٢٣٩.

برز لأول مرة في تاريخ العرب المعاصر.[١] كما كانت حرب تشرين التحريرية مقدمة موضوعية لجملة من النتائج التي شكلت تحولاً جوهرياً في قضية الصراع العربي – الصهيوني:

١- أبرزت الحرب عمق الروابط الأمريكية – "الإسرائيلية" التي تجلت في إرسال دفعات ضخمة من السلاح الأمريكي الحديث والخبراء العسكريين عدا عن المعلومات التجسسية حول حالة القوات السورية والمصرية أثناء الحرب.

٢- أثبتت الحرب عدم صحة الادعاءات الصهيونية – الأمريكية بأن القوة العسكرية "الإسرائيلية" تشكل الضمان الوحيد لحل قضية الصراع العربي – الصهيوني.[٢]

وعلى الجانب العسكري فكان الدعم العربي لمصر على النحو التالي:

- قدمت الجزائر: سرب طائرات ميغ ٢١، ولواء مدرع من ١٣٠ دبابة أثناء القتال.
- قدمت السعودية: صفقة أسلحة لحساب مصر وسورية، أهمها سرب طائرات ميراج ٥ الفرنسية لمصر.
- ساهمت ليبيا: بسربين من طائرات الميراج ٣ الفرنسية، ولواء مدرع.
- وصل من المغرب: فوج مشاة، بعد حدوث الثغرة.
- وصل من السودان: لواء مشاة، بعد حدوث الثغرة.
- وصل من العراق: سرب طائرات.
- ووصل من الكويت أيضاً: كتيبة مشاة.

أما سورية، فقد دعمها العراق بفرقتين مدرعتين، وثلاثة ألوية مشاة، أي حوالي ٦٠ ألف مقاتل، ٧٠٠ دبابة، ولكن لم يشترك منها في القتال سوى لوائين مدرعين في أيام ١١، ١٢، ١٣، تشرين الأول، بالإضافة إلى سربين من المقاتلات القاذفة سوخوي. ودعمها للأردن بلوائين مدرعين لم يشترك منها في القتال غير لواء مدرع واحد في المدة السابقة نفسها، والمغرب بكتيبتي مشاة اشتركت إحداهما في اقتحام الخندق المضاد للدبابات، والسعودية بلواء مشاة، والكويت بكتيبة مشاة، وصلا بعد انتهاء الهجوم المضاد "الإسرائيلي".[٣] ورغم ذلك فقد **حققت القوات العربية نتائج مهمة في حرب تشرين من أهمها:**

---

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٣٧.

٢ سمر بهلوان، محمد صالح، دراسات في القضية الفلسطينية.. ص ٤٦٥.

٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٣٨.

المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التي حققتها القوات العربية بفضل خطة التمويه. والخداع المتطورة التي نفذتها القوات المصرية والسورية والتي نجحت بواسطتها في خداع القوات "الإسرائيلية" بحيث اقتنعت بأن التحركات العسكرية المكثفة التي كانت تقوم بها القوات المصرية غربي القناة خلال الأشهر التي سبقت الحرب لم تكن سوى عمليات تدريب ومناورات عادية. وإن الحشود التي كانت تجري على الجبهة السورية لم تكن سوى إجراءات احتياطية ضد احتمالات قيام "إسرائيل" بالهجوم على سورية على أثر قيام الطيران "الإسرائيلي" بإسقاط الطائرات السورية فوق البحر الأبيض المتوسط أثناء الاشتباك الذي وقع قبل نشوب الحرب. ومما لا شك فيه أن خطة الخداع والتمويه هذه تُعدُّ من أنجح الخطط المماثلة التي استخدمت في الحروب الحديثة.[١]

وقد أبرزت حرب تشرين التحريرية دروساً عدة في المجالات الاستراتيجية والتعبوية والفنية، كما كان لها جوانب مشرقة في الجانب العربي بعد فشل ومرارة ربع قرن من التسلط "الإسرائيلي" على العرب داخل فلسطين المحتلة وما يحيط بها من دول جوار عربي.

كان للحرب جوانب سلبية وأخطاء عسكرية عند الجانبين، وخلال الأيام الثلاثة الأولى لم تتمكن القيادة "الإسرائيلية" من إيجاد حلول للمشاكل الاستراتيجية التي واجهتها لوجود تهديد كبير من جبهتين قويتين وفي وقت واحد. وصباح يوم ٧ تشرين الأول قام موشي دايان بزيارة الجبهتين، وعاد مسرعاً إلى تل أبيب ليقدم تقريره إلى غولدا مائير[٢]، ويقال إنه خاطبها بما يلي: "غولدا: لقد أخطأت في كل شيء، نحن نسير نحو كارثة، وعلينا أن ننسحب من مرتفعات الجولان إلى حافة المنحدر المطلة على الوادي، وفي الجنوب من سيناء، إلى الممرات، وأن ندافع هناك حتى آخر طلقة".[٣]

٢- السياسة الخارجية السورية مع أبرز الدول العربية (مصر، العراق، الأردن) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

١ صادق الشرع، حروبنا مع "إسرائيل".. ص ٥٧٦.

٢ غولدا مائير: ٣ أيار ١٨٩٨ – ٨ كانون الأول ١٩٧٨، رابع رئيس وزراء "لإسرائيل" بين ١٩٦٩ و ١٩٧٤.

٣ يوسف كعوش، الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية، ١٩٤٧-١٩٨٦، عمان، ١٩٨٧، ص٦٧.

أ- العلاقات السِّياسيَّة السورية – المصرية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

لقد جاء قبول سورية بوقف إطلاق النار قسراً بعد أن توقف السادات عن القتال وترك "إسرائيل" تنفرد بالجبهة السورية، وبهذا كان قبوله بمثابة استجداء مما شجع "إسرائيل" على المضي في أعمالها العسكرية على الجبهة المصرية واستغلال الضعف الذي أتاح السادات كشفه. ولذلك قامت القوات "الإسرائيلية" في الأيام التالية لقبول مصر وقف إطلاق النار بتضييق الحصار على الجيش المصري الثالث، ثم فرضت طوقاً على مدينة السويس.[١] ما دعا مجلس الأمن لأن يصدر قرارين إضافيين لوقف إطلاق النار، هما ٣٣٩ و٣٤٠ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٣.

لقد أدى حصار الجيش المصري الثالث إلى قلب موازين المعركة واستسلام مصر استسلاماً تاماً، وقد كشف الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان الجيش المصري آنذاك أن ارتكاب السادات لأخطاء عدة أثناء سير عمليات حرب تشرين ١٩٧٣، أدى إلى حصار الجيش الثالث، بخاصة بعد الثغرة التي حصلت واستغلها الجيش "الإسرائيلي" لحصار الجيش المصري في سيناء، حيث كانت الخطة المصرية تتضمن تدمير خط بارليف والتوقف للدفاع ١٥ كم شرق القناة فقط، وذلك لضعف القوات الجوية المصرية واعتمادها على الصواريخ المضادة المتمركزة على مسافة ٥ كم غرب القناة، والتي يصل مداها إلى مسافة ٢٠ كم، وبالتالي فإن أي تقدم للقوات المصرية خارج مظلة الدفاع الجوي الصاروخي كان سيجعلها فريسة سهلة لطيران العدو "الإسرائيلي"، وهذا ما حصل بالرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها الشاذلي وأيده فيها قائد الجيش الثاني وقائد الجيش الثالث، ولكن السادات أصر على رأيه بتقدم القوات المصرية شرق قناة السويس.[٢] إلى أن تمَّ حصار الجيش الثالث المصري، ليقوم السادات بدوره في الارتماء بأحضان الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أفضى لاحقاً إلى اتفاقية كامب ديفيد والسلام المصري – "الإسرائيلي" بشروط مجحفة.

كان الأسد يعلم يقيناً في أعماقه أنه والسادات، برغم انهيار استراتيجيتهما الحربية، يجب أن يبقيا معاً إذا كان لهما أن يستنقذا سلاماً يقطع بهما حتى نصف الطريق نحو ما يرغبان فيه؛ فلم يكن يستطيع ترك السادات ينزلق بعيداً متخذاً طريقاً خاصاً به وحده.[٣] وكان رفض سورية لفصل القوات على جبهة واحدة

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٦٩.

٢ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد (خروج مصر إلى التِّيه)، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٠ – ٢١.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٦٥.

نابعاً من موقفها المبدئي المتضمن رفض تجزئة القضية الواحدة، ورفض الخطوات الجزئية المنفردة والاتفاقات الثّنائية.[١]

حدث أول لقاء للأسد بالسادات بعد الحرب في مطار الكويت بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٧٣، بعد أسبوع من وقف إطلاق النار، كان الأسد يريد أن يبقي على روح التعاون حية، وكان السادات قد أقنع نفسه بحكمة خطته الاستراتيجية فأصبح مصمماً على أن يقود العرب في السلام كما قادهم في الحرب. كان خياله مليئاً بالأشياء العظيمة التي يتوقعها من كيسنجر، ومن الصداقة التي نوى إقامتها مع الولايات المتحدة.[٢]

تمَّ الاتفاق حينها على أن يتوقف الأسد في القاهرة في وقت لاحق من ذلك الشهر في طريقه إلى مؤتمر القمة العربي في الجزائر حيث كان هو والسادات سيطلعان زملاءهما العرب على تفاصيل الحرب.[٣]

كانت خطة وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر أن يأخذ مصر كلها غنيمة حرب ويقصيها إلى الأبد عن الصراع العربي – الصهيوني عبر معاهدة سلام مع "إسرائيل".[٤] وعندما التقى السادات الأسد في أول تشرين الثاني ١٩٧٣ لم يبلغه عن الوضع العسكري على الأرض، وبأنه قدم تنازلات مذلة "للإسرائيليين" لقاء إنهاء حصار الجيش الثالث.[٥]

ب–اتفاقية سيناء الأولى ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤:

زار كيسنجر القاهرة في ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣، وبدأت سلسلة لقاءات مصرية – "إسرائيلية"، أثمرت عن لقاء جمع عسكريين مصريين و"إسرائيليين" تحت خيمة عند الكيلومتر ١٠١ على طريق السويس يوم ١٦ تشرين الثاني (محادثات الجمسي – ياريف). وبدلاً من تحديد خطوط وقف إطلاق النار، بدأ الجانبان

١ نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣ – ١٩٨٠ دراسة تحليلية موجزة، منشورات القيادة القومية، دمشق، ١٩٩٦، ص ١٥١.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٦٦.

٣ ما لم يتناقش فيه السادات مع الأسد، لأنه كان مهيناً للغاية، هو أن "إسرائيل" كانت تمسك بخناقه، فمع كون الجيش الثالث على حافة الانهيار ومدينة السويس محاصرة وتشكو نقصاً فادحاً في الغذاء والماء والدواء، كانت "إسرائيل" قادرة أن تنتزع منه سلسلة كاملة من التنازلات، كإعادة أسرى الحرب، ورفع الحصار عن مضيق باب المندب، وقبل كل شيء محادثات مباشرة تقف فيها مصر موقف المتوسل. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٦٦ – ٣٦٧.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧١.

٥ لقد أطلق السادات سراح الأسرى "الإسرائيليين" ورفع الحظر عن عبور السفن "الإسرائيلية" في البحر الأحمر. ورغم تنازلات السادات رفضت "إسرائيل" التراجع عن ثغرتها شرق القناة وقامت بتحرشات متواصلة حتى بعد أسابيع من وقف إطلاق النار. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧١.

مناقشة فك الاشتباك (disengagement) أي إنهاء الحرب وعودة الجيوش إلى ثكناتها.[١] واقترحت "إسرائيل" في البداية انسحاب الجانبين من الأراضي المكتسبة في حرب تشرين، وأن تتولى الأمم المتحدة الإشراف على تلك المناطق. وجاء الرد المصري بالإصرار على أن تبقى القوات المصرية في مكانها، وأنه على القوات "الإسرائيلية" الانسحاب إلى خط يمتد من العريش إلى رأس محمد في الطرف الجنوبي من سيناء. ثم اقترح الجمسي أن يكون الانسحاب "الإسرائيلي"، في مرحلة أولية من مراحل فض الاشتباك، إلى مقربة من ممري المتلا والحدى.[٢]

توصل اجتماع الكيلومتر ١٠١[٣] إلى اتفاق هو استعداد "إسرائيل" للانسحاب إلى شرق ممرات سيناء مقابل سحب مصر معظم دباباتها إلى شرق القناة. وهنا غضب كيسنجر من العرض "الإسرائيلي" الذي اعتبره سخيِّاً ووبخ "الإسرائيليين" في استعجالهم تقديم أراضٍ لمصر، وضغط على ياريف لسحبه،[٤] وبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني اكتشف الجمسي أن ياريف عاد إلى اقتراحه الأصلي بانسحاب الجانبين من الأراضي المكتسبة في الحرب.[٥] مما أغضب السادات الذي أوقف المحادثات[٦] بضغط من كيسنجر لأنه كان يطمح لعقد اتفاق مصري – "إسرائيلي" يوافق عليه ويدعمه مؤتمر سلام في جنيف بإشراف الولايات المتحدة والقوتين العظميين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.[٧] وبهذا توجهت أصابع الاتهام إلى كيسنجر بأنه مسؤول عن إجهاض تجربة الكيلو ١٠١ الواعدة في المفاوضات المصرية – "الإسرائيلية" المباشرة.[٨]

ظن الرئيس الأسد أن السادات استجاب لضغطه، فزار القاهرة في ١٠ كانون الأول ١٩٧٣، واتفق مع السادات أن مصر وسورية لن تشاركا في مؤتمر جنيف قبل تحديد الانسحاب "الإسرائيلي" من

---

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧١.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩١.

٣ محادثات ذات طابع عسكري جرت بين مصر و"إسرائيل" برئاسة الفريق محمد عبد الغني الجمسي من الجنب المصري، والجنرال أهارون ياريف من الجانب "الإسرائيلي"، وكانت تقضي بانسحاب "إسرائيل" إلى شرق الممرات في سيناء إذا سحبت مصر معظم دباباتها من سيناء.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧١.

٥ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩١.

٦ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧١.

٧ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٦٦.

٨ هناك أسباب تبدو منطقية لهذا الاتهام، وهو مؤشر يدل على أن كيسنجر كان يلعب لعبة سياسية ولا يقوم بدور الوسيط الحقيقي لفض النزاع في المنطقة. فهو بقدر ما كان يسعى لاستقرار الوضع؛ كان يسعى لبقاء الغلبة واستمرارها لصالح الكيان الصهيوني. لقد أطلق كيسنجر عبارة تدل على ضلوعه في إفشال محادثات (الكيلو ١٠١): "إذا عقد ياريف اتفاقية مع المصريين، فعم سنتحدث في ٢١ كانون الأول؟!!". شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية ١٩١٧ – ١٩٩٧ (سلامٌ أو حروب) ج٢، من حرب تشرين الأول ١٩٧٣ حتى ١٩٩٨، دمشق، دار الفاضل، ط١، ١٩٩٨، ت: صيَّاح الجهيِّم، ص٢٠.

الأراضي العربية على خرائط تلزم "إسرائيل" وواشنطن.[١] وحاول الرئيس الأسد أن يستعيد بعض السيطرة لضبط الجانب المصري، إلا أن السادات استمر بتقديم التنازلات لكيسنجر فأيد فكرة تقسيم المؤتمر إلى مجموعات ثنائية للتفاوض، هرباً من أية ضغوط سورية أو سوفييتية، كما وافق على أن يمحي من خطابات المؤتمر كل ذكر للفلسطينيين، ووعد بأن لا يثير المسألة الفلسطينية خلال المفاوضات.[٢]

عاد كيسنجر إلى القاهرة يوم ١٣ كانون الأول وأقنع السادات أن لا حاجة إلى خرائط، بل يكفي إعلان مبادئ، لم يوافق السادات على اقتراح كيسنجر فقط، بل طمأنه أنه مستعد للذهاب إلى مؤتمر جنيف دون الرئيس الأسد، ووافق أنه لا حاجة لدعوة الفلسطينيين لحضور مؤتمر السلام وأنه لن يثير القضية الفلسطينية، رغم أنها محور الصراع.• ولكي لا يثير شكوك الأسد، أوفد إلى دمشق مستشاره أشرف مروان الذي نقل إلى الأسد أن السادات اتفق مع كيسنجر على فك الارتباط على الجبهتين وتحديد خطوط وقف النار التي سينسحب إليها "الإسرائيليون"، وأن كيسنجر سيحضر إلى دمشق فيتفق معه الأسد على الأمور نفسها، وأن مؤتمر جنيف سيبدأ بعد أسبوع.[٣]

بعد نجاح كيسنجر في عقد مؤتمر جنيف، راح يسعى للوصول إلى نتائج مبكرة على الجبهة المصرية "الإسرائيلية"، وكانت هناك مشكلات عدة تعترض تحقيق ذلك، ومنها أن الجيش السوري كان على درجة عالية من الاستنفار أواخر شهر كانون الأول عام ١٩٧٣،[٤] وبدا استئناف القتال وارداً جداً؛ كما أن حظر النفط العربي كان مستمراً، وكانت قد قررت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) مضاعفة أسعار النفط بتاريخ ٢٣ كانون الأول وكان شاه إيران هو الذي قام بالدور الرئيس في رفع الأسعار.

كانت هناك فجوتان تفصلان الموقفين المصري و"الإسرائيلي"، فقد كانت مصر تريد أن تنسحب "إسرائيل" إلى شرق الممرات، ورفضت "إسرائيل" ذلك؛ وأرادت وجود قوة مصرية رمزية فقط على الضفة الشرقية؛

---

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧١.

٢باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٧٠– ٣٧١.

• عندما وصل كيسنجر إلى القاهرة في ١٤ كانون الأول ١٩٧٣، اكتشف أن السادات تنازل تنازلاً كبيراً، فلم يعد يطلب التراجع "الإسرائيلي" إلى خط العريش ورأس محمد في سيناء، وإنما إلى ممري المتلا والجدي فقط. وقبل بإقامة مناطق تحديد القوات ووعد بإعادة فتح قناة السويس ما إن يحصل فك الاشتباك. شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٢١.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧١–٤٧٢.

٤ لم يكن الاستنفار على الصعيد العسكري، وإنما كان أيضاً على الصعيد الشعبي، حيث عمَّت أرجاء سورية تظاهرات احتجاج على مسار السادات الاستسلامي، وقد أُغلقت المدارس والجامعات وخرج الجميع يندد بالسادات واستسلامه في أغلب المدن السورية. من حديث الأستاذة الدكتورة سمر بهلوان كشاهد عيان على تلك المرحلة من تاريخ سورية المعاصر.

وكان السادات يفكر في فرقتين للمشاة تعزز كل منهما ١٠٠ دبابة، فقد كان من الصعب عليه أن يتقبل علناً فرض قيود كبيرة على القوات في الأراضي التي عادت إلى سيطرته.

جرت الانتخابات "الإسرائيلية" للكنيست بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٧٣، وبتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٧٤، أسقطت مائير مطلب إنهاء حالة الحرب كجزء من اتفاقية فض الاشتباك. وعاد كيسنجر إلى أسوان للقاء السادات بتاريخ ١٦ كانون الثاني، وفي يده خارطة جديدة. ووافق السادات على تقليص الوجود المصري على الضفة الشرقية إلى ثماني كتائب وثلاثين دبابة؛ ثم عاد إلى "إسرائيل". وفي ١٧ كانون الثاني أعلن الرئيس نيكسون أن الجانبين توصلا إلى اتفاقية لفض الاشتباك بين قواتهما المسلحة. وبتاريخ ١٨ كانون الثاني، وقع رئيسا الأركان "الإسرائيلي" والمصري الاتفاقية عند الكيلو ١٠١.[١] فتخلى السادات، بقبوله اتفاقية سيناء الأولى، عن مطلب انسحاب "إسرائيل" إلى ما وراء الممرات، واحتفاظ مصر بلوائين مقاتلين شرق القناة.

كان السادات يأمل بأن تنسحب "إسرائيل" إلى شرق الممرات في سيناء، وبأن مصر ستتمكن من الاحتفاظ بقوة من فرقتين ومائتي دبابة على الضفة الشرقية لقناة السويس. ذلك أن صفقة بمثل هذه الشروط ربما قطعت شوطاً نحو تبرير التضحيات الكبرى التي بذلت في الحرب، ولكن ذلك لم يكن، بل إن السادات في تنازل الواحد تلو الآخر، ترك الممرات في أيدي "إسرائيل" وقلل من قوته على الضفة الشرقية حتى لم يبق منها سوى عدد ضئيل لا يتجاوز السبعة آلاف جندي، وثلاثين دبابة، وكان على استعداد لسحب تلك الدبابات.[٢]

بقيت الممرات بأيدي "إسرائيل" وفُرض على مصر إبعاد شبكة صواريخ سام والمدفعية بعيدة المدى إلى مسافة ٣٠ كلم غرب القناة، وقبول منطقة عازلة تراقبها الأمم المتحدة وبطائرات استطلاع الكترونية تغطي المنطقة، وفتح قناة السويس وباب المندب أمام الملاحة "الإسرائيلية" والالتزام بمنع المقاومة الفلسطينية من شن هجمات على "إسرائيل". كما أوقف السادات الإعلام المعادي "لإسرائيل"، ولقاء كل هذه التنازلات حصل على حق تموين الجيش الثالث المحاصر، وإبقاء ٣٠ دبابة شرق القناة.[٣]

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٤ – ١٩٦.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٨١ – ٣٨٢.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٥.

وكجزء من الاتفاقية، وقعت "إسرائيل" والولايات المتحدة مذكرة تفاهم تفصيلية من عشر نقاط، وقامت الولايات المتحدة بنقل بيانات عدة عن النوايا المصرية بشأن قناة السويس وتسريح قواتها المسلحة. ووعدت الولايات المتحدة بأن يكون لاستكمال اتفاقية فض الاشتباك الأولوية على أي خطوات جديدة في جنيف؛ وعدم سحب قوات الأمم المتحدة بدون موافقة الجانبين، وأن تُعد الولايات المتحدة باب المندب ممراً مائياً دولياً، وأن تحاول الاستجابة لاحتياجات "إسرائيل" الدفاعية بصفة مستمرة وعلى أساس طويل الأمد.[١]

ومن الممكن اعتبار التعهدات الشفوية التي سبقت توقيع فض الاشتباك الأول، النتائج الأهم لهذه الاتفاقية، وذلك لأبعادها السياسية، ومنها تعهد السادات بالتوسط لدى دول النفط العربية لرفع حظر النفط المفروض على بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك دون انتظار تسوية أخرى، كفض اشتباك مماثل على الجبهة السورية.[٢] وكانت هناك تنازلات كثيرة أخرى، كفتح باب المندب وقناة السويس للملاحة "الإسرائيلية" كعربون على حسن نوايا مصر، وأن تبدأ مصر فورًا بإعادة بناء مدنها المدمرة على طول القناة،[٣] وأن لا تسمح بأية غارات فلسطينية إلى داخل الأراضي المحتلة وأن لا توجه أية دعاية معادية "لإسرائيل"، وأن تراقب طائرات الاستطلاع الأمريكية تنفيذ الاتفاق. [٤]

لقد نهب الجيش "الإسرائيلي" مدينة السويس قبل انسحابه منها، وفك وشحن إلى "إسرائيل" تجهيزات مصفاة النفط ومصنع السماد ومعدات مرفأ الأدبية. وما لم يكن بإمكانه تفكيكه ونهبه قام بنسفه وتفجيره، وغمر أنابيب المياه والصرف الصحي بالركام والرمال وجرف مئات الأبنية والمنشآت.[٥]

كان الرئيس الأسد يدرك تماماً أن ما تقوم به مصر سيؤدي إلى أن تنقل "إسرائيل" إلى الجبهة السورية كل دبابة ومدفع لها في سيناء، وكان كيسنجر فخوراً جداً بما أُطلق عليه اسم "سيناء ١" ويأمل في أن يحدث ذلك تصدعاً بين سورية ومصر وأن يأت بالرئيس حافظ الأسد إلى طاولة المفاوضات.[٦] ولذلك حاول

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٦.

٢ رباب يحيى عبد المحسن، كامب يفيد.. ص ٢٦.

٣ كانت لا تزال مدن القناة على مرمى المدافع "الإسرائيلية"، مما يؤكد الإعلان الضمني للسادات بأن حرب تشرين هي آخر الحروب بينه وبين "إسرائيل". ولا بد من الإشارة إلى أن "إسرائيل" قامت، وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، باختبار حقيقة فك الحصار البحري عن باب المندب، فعبرته من الجنوب إلى الشمال، عن طريق سفينة "إسرائيلية" بحراسة مدمرتين أمريكيتين، في كانون الأول ١٩٧٣. وكان ذلك قبل التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٨٢.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٥.

٦ بثينة شعبان، وثيقة وطن (مباحثات حافظ الأسد وهنري كيسنجر)، دمشق، وزارة الثقافة، ٢٠١٦، ص ٧٥ – ٧٦.

الرئيس الأسد إقناع السادات خلال لقائهما في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٤؛ أن لا يوقع على اتفاقية سيناء لإنهاء الحرب، كي لا يسمح "لإسرائيل" بتحويل كامل قواتها إلى الجبهة السورية. ولكن السادات لم يرتدع، ووضع اتفاقية سيناء قيد التنفيذ في نيسان ١٩٧٥.[١]

لم تحصل "إسرائيل" على إعلان مصري رسمي لإنهاء حالة الحرب، غير أن مصر بتوقيعها لاتفاق سيناء الأول قد خطت خطوة كبيرة للخروج من الصراع العربي – الصهيوني.[٢] فبتوقيع اتفاقية فض الاشتباك ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤، كان قد ربط نيكسون وكيسنجر الولايات المتحدة بالتزامات مهمة غير مسبوقة. وأخذت هيبة الولايات المتحدة في العالم العربي بالصعود، وبدت أكثر من أي وقت مضى، ممسكة بالأوراق الرئيسية. وربما شكا "الإسرائيليون" من الضغوط الشديدة، إلَّا أن الاتفاقية لم تكن سيئة "لإسرائيل"، كما أن المعونة الأمريكية كانت لا تزال تتدفق عليها بكميات كبيرة، وساد شعور بالتفاؤل تجاه سياسة الولايات المتحدة غالبية دول الشرق الأوسط، وهو أمر نادر الحدوث.[٣]

وضمن تلك المجريات المصرية – "الإسرائيلية" المؤلمة، عملت سورية على التحضير للخروج المصري المرتقب من معادلة الصراع العربي – الصهيوني عن طريق ترتيب توازن جديد للقوى في المنطقة.[٤] وبينما كان السادات يقدم الدليل تلو الآخر على ارتمائه بأحضان الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق المطامع "الإسرائيلية"، كانت سورية تشترط لاستئناف مؤتمر جنيف، حضور منظمة التحرير الفلسطينية، والتركيز على الدور السوفييتي في جميع المراحل المقبلة، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة جميعها.

أخذ الموقف العربي يتراجع بعد اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصريَّة، وبدأ الحديث عن رفع حظر النفط، وجاء المؤتمر الرباعي (سورية، مصر، الجزائر، السعودية) في الجزائر ١٣–١٤ شباط ١٩٧٤، وحاولت مصر في هذا المؤتمر التخفيف من ردود الفعل ضد سياستها، وسَعت إلى جرِّ العرب لتأييد هذه السياسة، إلَّا أنَّ سورية استمرت بمعارضتها لرفع حظر النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية، وراحت

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٥.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٨٢.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٧.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥٣.

تنتظر ما ستسفر عنه الأحداث القادمة وبخاصة بعد أن قامت بحرب الاستنزاف مع "إسرائيل" من ١١ آذار وحتى ٣١ أيَّار ١٩٧٤.[١]

ت–المؤتمر العربي في الرباط ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤:

كانت سورية تنطلق من حتمية الصِّدام العسكري مع العدو، وأهميَّة الموقف العربي الموحَّد وضرورة استخدام الطاقات العربية في هذا الصِّدام. وفي الوقت الذي حاولت فيه "إسرائيل" والقوى الداعمة لها منعَ انعقاد المؤتمر، وفي حال انعقاده منعه من إصدار قرارات قويَّة، ومع ذلك فقد عقد العرب مؤتمرهم بعد توقف القتال وبدء ظهور بوادر حلول التسوية بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤، حيث قرر مؤتمر الرباط بالإجماع، التصديق على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وبالتالي لم يعد يحق للملك حسين، من وجهة نظر الدول العربية، التفاوض باسم الضفة الغربية أكثر من أي رئيس عربي آخر. وكانت المملكة السعودية وسورية من بين أعلى الأصوات المناصرة لمنظمة التحرير الفلسطينية.[٢] ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا الملك حسين، ولكنه فشل في إبداء أي مقاومة جادة.[٣]

دفعت قمة الرباط بالفلسطينيين بصورة فجائية إلى صدارة النزاع العربي – "الإسرائيلي"؛[٤] وخاصة بعد اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني وإعطائها صفة المراقب.[٥] ولم يكن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر حينها مستعداً لهذا التحول في سير الأحداث. بل كان يأمل في تأجيل المسألة الفلسطينية إلى ما بعد، ويحاول تقوية الملك حسين على حساب منظمة التحرير الفلسطينية. كما بدأ الرأي العام الأمريكي يعرب عن الشك في ديبلوماسية (الخطوة خطوة)، وعن المعارضة الصارمة للضغط على "إسرائيل" كي تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية.[٦] بعد أن رفض القادة العرب المجتمعون في الرباط رفضاً باتاً أي محاولات لعقد اتفاقات ثنائية بين أي دولة عربية و"إسرائيل"، وأكدوا التزامهم بالتسوية الشاملة في المنطقة وتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.[٧]

---

١ نضال حزب البعث العربي الاشتراكي.. ص ١٥١–١٥٢.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٠.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٣.

٤ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٠.

٥ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٣.

٦ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٠.

٧ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٣.

أثار الإجراء الذي اتُخذ في الرباط المشكلات لكيسنجر، وبدا في حاجة لإنقاذ سياسته وسمعته،[١] ووصل إلى دمشق بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ ليلتقي الرئيس الأسد الذي استقبله من موقع قوة؛ حيث اعترف الوزير الأمريكي على الفور أن مقررات الرباط هي ضربة قاسية لدبلوماسية الـ (خطوة – خطوة) التي يتبناها. وقضى القرار بشأن منظمة التحرير الفلسطيني قضاءً مبرماً على الخيار الأردني،[٢] حيث لم يعد بوسع الملك حسين التفاوض على اتفاق لفصل القوات في الضفة الغربية،[٣] ولهذا فإن المساعي التي بذلت بعد ذلك لاستئناف مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير، اصطدمت بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، فاتجه كيسنجر إلى مصر مرة ثانية وبدأت الاتصالات لتحقيق اتفاق ثان في سيناء.[٤]

ث–اتفاقية سيناء الثَّانية ٢ أيلول ١٩٧٥ وأثرها على العلاقات السورية – العربية:

شرعت إدارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد[٥] بعملية إعادة تقييم لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولعلاقتها "بإسرائيل". كانت الخيارات المتاحة إما العودة إلى مؤتمر جنيف، والذي تشارك الولايات المتحدة الأمريكية برئاسته مع الاتحاد السوفييتي، وإما أن تفرض الولايات المتحدة تسوية شاملة على "إسرائيل"، أو انسحاباً أمريكياً من العملية السلمية، أو المضي في استراتيجية كيسنجر الـ خطوة – خطوة.

فضَّل فورد وكيسنجر خيار الـ (خطوة – خطوة)، وتمَّ إعادة تنشيط المبادرة سريعاً؛[٦] حيث بدأ كيسنجر يعمل لإبرام اتفاقية مصرية – "إسرائيلية" ثانية أكثر اتساعاً بعد الانتهاء من اتفاقية الجولان مع سورية.[٧]

كانت مصر تريد تحقيق مطلبها الذي لم يُحقق من خلال اتفاقية سيناء الأولى وهو انسحاب "إسرائيل" إلى ما وراء ممري (متلا والجدي) المهمين استراتيجياً وأن تتخلى عن سيطرتها على حقول نفط (أبو رديس ورأس سدر) التي كانت توفر "لإسرائيل" نحو ٥٠ % من إجمالي احتياجاتها للنفط. وكان السادات يريد أن

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٠.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٤.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٠.

٤ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٢٧.

٥ جيرالد رودولف فورد: الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ بعد استقالة ريتشارد نيكسون.

٦ بثينة شعبان، وثيقة وطن، ص ٢٥٣–٢٥٤.

٧ باتريك سيل، الأسد–الصراع على الشرق الأوسط، ص ٤٠٨.

يتُم التعامل مع هذه الخطوة باعتبارها فض اشتباك عسكري آخر، ودون أن تُربط بمغزى سياسي. فهو لا يتصور أن يُنظر إليه في العالم العربي على أنه ينسحب من النزاع العربي – الصهيوني.

أما أهداف "إسرائيل" من اتفاقية ثانية مع مصر فقد كانت مختلفة تماماً، فقد كانت تأمل في تحقيق فصل ما بين مصر وسورية، وبذلك تقل احتمالات هجوم عربي مشترك مثلما حدث في تشرين الأول ١٩٧٣. ويلزم لتحقيق ذلك أن تقدم مصر تنازلات سياسية كبيرة كثمن لمزيد من الانسحابات "الإسرائيلية". وكانت "إسرائيل" تطالب بإعلان مصر تخليها عن حالة الحرب، وأن تكون الاتفاقية الجديدة طويلة الأمد، وألا يتضمن الانسحاب "الإسرائيلي" الممرات أو حقول النفط.

خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٧٤، اقتنع كيسنجر بأن السادات لن يقبل بأقل من (متلا والجدي وحقول النفط)، وأنه لن يتخلى رسمياً عن حالة الحرب. ونقل ذلك إلى "الإسرائيليين"، وحثهم على التركيز بدلاً من ذلك على "المكافئات الوظيفية" لانعدام حالة الحرب، مثل إنهاء المقاطعة الاقتصادية.

واصل كيسنجر ضغطه، وتعقدت مهمته بسبب تطور غريب في موقف "إسرائيل" التفاوضي، إذ أعلن رئيس وزراء الكيان الصهيوني إسحق رابين[١]، بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٧٤، في حديث مع صحيفة هاآرتس هدف "إسرائيل" الحقيقي من التفاوض مع مصر وهو فصل مصر عن سورية، وأضاف رابين أنه وبسبب أزمة النفط ستمر سبع سنوات تتعرض "إسرائيل" خلالها لضغوط شديدة من أجل تقديم التنازلات.

يوم ٩ كانون الأول ١٩٧٤، وصل وزير الخارجية "الإسرائيلي" آلون إلى واشنطن لإجراء محادثات مع كيسنجر، وناقشا مشروعاً من عشر نقاط كان آلون قد أحضره معه، ومن تلك النقاط: إنهاء حال الحرب، ونزع سلاح المناطق التي يجري الجلاء عنها، ووقف الحرب الاقتصادية وحرب الدعاية التي تشنها مصر ضد "إسرائيل"، وأن يحدد أجل الاتفاقية باثنتي عشرة سنة، وعدداً من المطالب الأخرى المماثلة لما ورد في اتفاقية كانون الثاني ١٩٧٤ لفض الاشتباك، وفي مقابل هذه الطلبات تنسحب "إسرائيل" من ثلاثين إلى خمسين كيلو متراً، ولكنها تبقى مسيطرة على الممرات وحقول النفط. وعندما تمَّ إبلاغ تلك النقاط للسادات جاء رده بالرفض، فطلب كيسنجر إلى "الإسرائيليين" إعداد اقتراح جديد. وفي زيارة آلون الثانية لواشنطن كرر كيسنجر تحذيره بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاقية على أساس الاقتراح "الإسرائيلي"، وقرر

١ اسحق رابين: ١ آذار ١٩٢٢ – ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، خامس رئيس وزراء "لإسرائيل"، وتقلد هذا المنصب في فترتين؛ الأولى من 1974 إلى 1977 والثانية من 1992 انتهت بإطلاق الرصاص عليه ومقتله في 4 نوفمبر 1995 .

القيام برحلة إلى "الشرق الأوسط" ليرى ما إذا كان في الإمكان تضييق الهوة.[١] ومع ما بدا من تقدم السادات نحو اتفاقية ثانية، بدأت سورية توحد صفوفها مع الأردن والفلسطينيين لمعارضته، بتأييد من السوفييت.

حاول كيسنجر الضغط على "إسرائيل" التي كانت تقف عند موضوع انسحابها من حقول النفط، ولكن عندما بدا أن هذا الأمر سيؤدي إلى وقف المحادثات؛ أخذت "إسرائيل" تلين في طلباتها، فأعلن رابين أنه في مقابل الالتزام المصري بعدم الدخول في حرب، وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة، وبذل الجهود للتوصل إلى سلام حقيقي، يستطيع المصريون أن يحصلوا حتى على الممرات وحقول النفط. وهنا بدا أن "الإسرائيليين" يتساهلون بعض الشيء في مطلب إنهاء الحرب، وأبدى السادات استعداداً لوقف بعض الأعمال القتالية ضد "إسرائيل"، ولكن بقيت الهوة واسعة ولم ينجح كيسنجر في إقناع سورية بإسقاط معارضتها لخطوة ثانية في سيناء. وجاءت النتيجة الإيجابية الوحيدة للجولة في محادثات كيسنجر مع شاه إيران في زيوريخ[٢] بتاريخ ١٨ شباط ١٩٧٥، حيث قال شاه إيران إنه مستعد لتوفير النفط "لإسرائيل" إذا هي تخلت عن أبو رديس ورأس سدر[٣].

كانت مهمة كيسنجر تتعقد بسبب التطورات الداخلية، (على المستوى الأمريكي)، والدولية؛ فقد كان كيسنجر وفورد يعانيان من انحسار في شعبيتهما، وكان الكونغرس قد أخذ يطالب بأن يتولى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. وكانت الهند الصينية قد أخذت تقع تحت السيطرة الشيوعية بصورة مطردة، وأدى انقلاب يساري في البرتغال إلى خلق موقف ينذر باحتمال الخطر على المصالح الأمريكية غرب البحر المتوسط، وتردت العلاقات الأمريكية التركية بسبب الحظر الذي فرضه الكونغرس على الأسلحة لتركيا. وعلى الجبهة المصرية – "الإسرائيلية" وحدها كانت الفرصة سانحة لتحقيق إنجاز مثير آخر لكيسنجر. وبدا "الإسرائيليون" متخوفين من اهتمام كيسنجر المغالى فيه بالنجاح، حيث إنهم سيطالبون، في آخر الأمر، بتقديم تنازلات كبيرة، وكان ذلك يزيد عما أرادت حكومة رابين أن تفعله.

---

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

٢ إحدى أهم وأكبر مدن سويسرا.

٣ أبو رديس، ورأس السدر: مدن مصرية تقع جنوب سيناء.

وبسبب ما سبق ذكره ضغط كيسنجر على السادات وحصل على تنازلات مصرية جديدة تتلخص بإعلان السادات أن النزاع مع "إسرائيل" لن يتم حله بالوسائل العسكرية؛ وأن مصر لن تلجأ إلى القوة، وأنها ستلتزم بوقف إطلاق النار، وأنها ستمنع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية من العمل ضد "إسرائيل" من الأراضي المصرية، وأن أي اتفاقية جديدة ستبقى سارية إلى أن تحل محلها اتفاقية أخرى، وأن الدعاية المعادية "لإسرائيل" في أجهزة الإعلام الواقعة تحت السيطرة المصرية ستتقلص، وأن المقاطعة الاقتصادية ستخفف بصورة انتقائية. أما موقف "إسرائيل"، كما نقله رابين بصورة غير رسمية إلى كيسنجر يوم ٩ آذار ١٩٧٥، فقد تضمن سبع نقاط تحت عنوان (اقتراح بشأن العناصر الرئيسية للاتفاق بين "إسرائيل" ومصر). وحاولت "إسرائيل" من خلاله الاقتراح على كيسنجر، التركيز على الجانب الاقتصادي بين الطرفين لحين قبول مصر بالشروط "الإسرائيلية". فأعلنت "إسرائيل" أنها لن توافق على مناقشة مسألة خطط الانسحاب إلَّا بعد استجابة مصر لاقتراحها الأولي، وتمسكت بحالة إنهاء الحرب، مقابل انسحابها من الممرات، وهكذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود.[١]

أُصيب كيسنجر بخيبة أمل لعدم توصل المفاوضات المصرية – "الإسرائيلية" إلى نتيجة مقبولة، فعاد إلى واشنطن بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٧٥ وأعلن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد[٢] أنه ستجري إعادة تقييم للسياسة الأمريكية في "الشرق الأوسط"،[٣] لأنها أدركت أن سياسة الـ (الخطوة خطوة) لم تُعط النتيجة المطلوبة، فقرر الرئيس الأمريكي فورد التدخل بشكل مباشر، والتقى مع السادات في ١ و ٢ حزيران ١٩٧٥ للمرة الأولى في سالزبورج، واستطلع استعداد السادات بالنسبة لمحاولة أخرى للتوصل إلى اتفاقية محدودة في سيناء. كان السادات مستعداً لذلك، ولكن شروطه لا تزال هي نفسها كما كانت من قبل، وهي أن تنسحب "إسرائيل" من الممرات وحقول النفط، وألَّا تطالب بإنهاء حالة الحرب. كان السادات لا يزال يرفض فكرة احتفاظ "إسرائيل" بمحطة الاستطلاع في (أم خشية)، ولكنه قال إنه قد يقبل بالوجود الأمريكي هناك،[٤] وطمأن الرئيس المصري نظيره الأمريكي أن لا عودة في قرار مصر حول الانتقال من الفلك السوفييتي

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي، منذ ١٩٦٧، ص ٢٢٥–٢٢٦.

٢ جيرالد فورد: ١٤ تموز ١٩١٣ – ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٦، الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٧.

٣ بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٧٥، وبعد ثلاثة أيام من تعليق كيسنجر المفاوضات ومغادرته المنطقة، اغتيل الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود. وبعد أسبوعين، ١٣ نيسان ١٩٧٥، دوَّت في شوارع بيروت الرصاصات الأولى في صراع أهلي دموي غرق فيه طرفان أساسيان في جبهة الأسد، ألا وهما، لبنان المنقسم على ذاته ومنظمة التحرير الفلسطينية. بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥٣.

٤ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

إلى الحضن الأمريكي، بغض النظر عن نتائج المفاوضات مع "إسرائيل".[١] وحينها طلب فورد من "الإسرائيليين" أن يكونوا أكثر استعداداً للمرونة في المفاوضات من أجل تحديد خط انسحاب "إسرائيلي" جديد عند الأطراف الشرقية للمرات، ليقابل فورد ذلك بالوعد بأنه بعد تحقيق الاتفاقية المرحلية التالية، يمكن متابعة التسوية الشاملة بطريقة منظمة ومدروسة.

وفي الوقت الذي لعب فيه "الإسرائيليون" على قضية الانسحاب من الممرات وحقول النفط، لم يكونوا راغبين في مقاومة الولايات المتحدة إلى ما لا نهاية، ففكروا بقضية الموافقة على الانسحاب إلى المنحدرات الشرقية للممرات، ولكن بشرط الاحتفاظ بالسيطرة على المرتفعات في أعلى الممرات. وكان السادات مستعداً لمزيد من التعاون أيضاً، فهو موافق على التجديد السنوي لقوات الأمم المتحدة ثلاث مرات، وعلى استمرار استخدام "إسرائيل" لمحطة الاستطلاع، بشرط إعطائه محطة مماثلة في مواجهة الخطوط "الإسرائيلية" ووافق على فكرة تخفيف المقاطعة المفروضة على بعض الشركات المتعاملة مع "إسرائيل"، كما وعد بتهدئة النبرة المعادية "لإسرائيل". وهو في الآخر مستعد لنشر الجانب الأكبر من شروط الاتفاقية. وبتاريخ ٢٥ آب استلم كيسنجر من الجانب "الإسرائيلي" إعلان موافقة على الانسحاب الكامل من ممر الجدي، وكان لا بد من مناقشات تفصيلية بشأن تحديد القوات والوجود الأمريكي والتدخل السوفييتي.[٢]

أصبحت اتفاقية سيناء الثانية جاهزة في آب ١٩٧٥، وتألفت من ٣ وثائق علنية و ٤ سرية، وقعتها واشنطن والقاهرة وتل أبيب، في جنيف بداية شهر أيلول ١٩٧٥، لقد مهدت اتفاقية "سيناء ٢" لاتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وقد حصلت مصر بنتيجتها على بعض الانسحابات "الإسرائيلية" وأقيمت مناطق عازلة بين الجانبين بمراقبة عسكرية أمريكية. ووقعت واشنطن مع تل أبيب ٣ اتفاقيات سرية تضمنت بمجملها تعهدات مالية وعسكرية بمليارات الدولارات.[٣] كما نص الاتفاق على انسحاب "إسرائيلي" إلى ممري الجدي ومتلا في عمق شبه جزيرة سيناء، مع إنشاء منطقة عازلة تخضع لرقابة الأمم المتحدة في مناطق الانسحاب "الإسرائيلي"، وعودة المنطقة العازلة التي أنشأها اتفاق فصل القوات الأول إلى السيادة المصرية. كما انسحبت "إسرائيل" من حقول أبو رديس النفطية مقابل موافقة مصر على فتح قناة السويس

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥٤.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٣١ – ٢٣٣.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٩–٤٨٠.

أمام حركة الشحن المدنية "الإسرائيلية"، وإنشاء محطات إنذار مبكر تديرها عناصر أمريكية في منطقة الممرات، كما ألزمت الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية بدعم "إسرائيل" ضد أي تهديد من (قوة دولية)، في إشارة واضحة إلى الاتحاد السوفييتي. وأشارت بكلمات عابرة إلى تسوية شاملة تتوافق مع قرار مجلس الأمن ٣٣٨، لكنه لم يذكر مرتفعات الجولان المحتلة ولا القضية الفلسطينية على الإطلاق.[١]

شكَّلت اتفاقية سيناء الثانية نقطة تحول في الشؤون العربية،[٢] وشرعت الباب على بداية انهيار الصف العربي بشكل غير مسبوق، واشتعال حرائق عدة أهمها الحرب اللبنانية في نيسان ١٩٧٥.[٣] فقد كان الزعماء "الإسرائيليون" تواقين للحصول عليها دائما.[٤] ولعل أهم ما ورد ضمن صفقة سيناء الثانية من الجانب المصري، هو الضمانة المكتوبة التي تلقاها كيسنجر من السادات بأنه في حال هجوم سوري على "إسرائيل"، أو في حال اندلاع حرب استنزاف تبدؤها سورية، فإن مصر لن تشارك في القتال.[٥] بالإضافة إلى تصريح الولايات المتحدة الأمريكية لمصر بأنه في حال قيام سورية بأعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد "إسرائيل"، أو بأعمال تهدد وقف إطلاق النار،[٦] فإن الحكومة الأمريكية ستدعم "إسرائيل" دبلوماسياً بغض النظر عن أي معارضة مصرية.[٧] وهكذا فإن الوجود الأمريكي ومعه وجود قوات الطوارئ الدولية ونزع السلاح إلى حد كبير من كل المنطقة الممتدة من قناة السويس إلى الممرات كان معناه أن مصر قد فقدت مرة واحدة وإلى الأبد أي مقدرة على ممارسة أي ضغط عسكري على "إسرائيل". وبذلك تمت عملية إخراج مصر من الصف العربي والصراع العربي – الصهيوني بسرعة وسهولة.[٨]

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن، ص ٢٥٤–٢٥٦.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٠٨.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٨١.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤١٧.

٥ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥٥.

٦ تم تعريف (الأعمال المهددة لوقف إطلاق النار) بأنها تشمل تسلل ((الإرهابيين)) في إشارة من الولايات المتحدة للفدائيين الفلسطينيين، عبر خط الفصل بين القوات السورية و"الإسرائيلية".

٧ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥٥.

٨ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤١٧–٤١٨.

كان لتوقيع اتفاقية سيناء الثانية تداعيات كبيرة على المنطقة العربية، كونها أسست لاتفاقية كامب ديفيد، التي تمت بعد ذلك بثلاثة أعوام.[١] والتي أنهت أي دور عسكري لمصر في الصراع العربي – الصهيوني.[٢] كما أدت الاتفاقية إلى انهيار التضامن العربي، وأحدثت انقساماً حاداً في المواقف العربية. فقد أيدتها السعودية، والسودان، وأدانتها سورية بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وليبيا والعراق، وتعرضت للنقد من قبل الاتحاد السوفييتي، الذي امتنع عن حضور جلسة توقيع وثائقها في جنيف.[٣] فأثارت الاتفاقية بذلك سباقاً للتسلح في المنطقة لم يسبق له مثيل، وعززت العلاقات بين دمشق وموسكو، إلَّا أن الرئيس الأسد لم يقطع الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية بل أبقى قناة مفتوحة، بضع سنوات من خلال ريتشارد مورفي سفير الولايات المتحدة في دمشق، بالرغم من انعدام ثقة الرئيس الأسد بالولايات المتحدة الأمريكية نهائياً.[٤]

إن النتيجة النهائية لهذه الاتفاقية تدلُّ على أن "إسرائيل" لم تكن تهتم بالتفاصيل أثناء المفاوضات، بقدر ما كانت تريد الحصول على هدفها الأكبر، وهو فصل مصر عن سورية، واستخدمت قضية الممرات وحقول النفط كورقة ضغط على السادات لقبوله بالاتفاقية، التي كانت نتائجها الاستراتيجية على قدر من الأهمية تفوق بكثير نتائجها الإجرائية والاقتصادية على العلاقات بين مصر و"إسرائيل". وفي النهاية فإن أي حدث في المنطقة العربية تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تضعه في مصلحة "إسرائيل" دون أي اعتبار آخر، مستفيدة من الأنظمة التي تقبل بالتفاوض على حساب الشؤون المصيرية للعرب وتحرير أراضيهم المحتلة والتخلي عن مقدراتهم لصالح "إسرائيل".

---

١ في هذا اليوم بالتحديد من كتابة هذه الأطروحة ١٩ أيلول ٢٠١٧. ورد على وسائل الإعلام خبر لأول محادثات علنية بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس حكومة الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو، وفي نص الخبر أن الرئيس المصري السيسي أكد خلال اللقاء على الأهمية التي توليها مصر لمساعي استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.
وخلال هذا اللقاء تم بحث سبل استئناف عملية السلام التي كانت قد توقفت منذ عام ٢٠١٤ وإقامة دولة فلسطينية، وتوفير الضمانات اللازمة لنجاح عملية التسوية بين الجانبين. ولابد من ذكر ما ورد على صحيفة (هآرتس) الصهيونية ما ورد في شباط من عام ٢٠١٧ عن انعقاد لقاء رباعي في العقبة ضم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس حكومة الكيان الصهيوني نتنياهو وملك الأردن عبد الله الثاني، ووزير الخارجة الأمريكي السابق جون كيري، وتم خلاله بحث خطة للسلام خاصة بالمنطقة تتضمن الاعتراف بـ "إسرائيل" دولة يهودية، واستئناف المفاوضات بدعم من الدول العربية.

٢ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٦٤.

٣ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص٣١.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٢٦–٤٢٧.

ج- العلاقات السِّياسيَّة السورية – الأردنية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

كان على كيسنجر أن يزيح جانباً بضعة عراقيل قبل إبرام اتفاقية سيناء الثانية.[١] فوجد في إنجاز اتفاق فصل قوات بين "إسرائيل" والملك الأردني حسين في الضفة الغربية، قبل إنجاز اتفاق ثان في سيناء خطوةً منطقية، واعتبر كيسنجر أن خطوة كهذه ستعزل منظمة التحرير الفلسطينية، ويتم هذا عن طريق جعل طرف (أقل تمسكاً بالحقوق العربية) كالأردن، يفاوض نيابة عن الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال "الإسرائيلي" في الضفة الغربية.[٢]

لم يكن مفهوم "فض الاشتباك" مفهوماً ملائماً في هذه الحالة، حيث أنه لم يكن هناك اشتباك عسكري بين الأردن و"إسرائيل" في حرب تشرين. وبدلاً من فصل القوات العسكرية على خطوط وقف إطلاق النار، كان على كيسنجر أن يتعامل مع قضايا سياسية حساسة مثل السيادة ووضع الفلسطينيين. وبالرغم من التعاون الضمني القائم على بعض المستويات بين الأردن و"إسرائيل"، فإن احتمالات التوصل إلى اتفاقية بدت ضعيفة بصورة غير عادية.[٣]

كان الملك حسين يسعى من أجل (فصل القوات) على الضفة الغربية،[٤] ويشعر أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قد تركته وحيداً، فالملك حسين صديق الغرب الدائم، وهو الذي شنَّ حرباً ضد المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠، وله قنوات اتصال سرية مع "إسرائيل" ولم يخض أي حرب ضدها،[٥] ولم يستطع كيسنجر أن يتجاهل مطالب حسين،[٦] الذي شعر أنه يستحق استعادة بعض الأراضي في الضفة،[٧] وحاول إقناع "إسرائيل" بالتفاوض مع حسين، محتجاً بأن من مصلحتهم أن يتعاملوا معه آنذاك بدلاً من أن يضطروا في وقت لاحق من التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.[٨] إلَّا أن حكومة رابين رفضت أن تقوم حتى بانسحاب رمزي من وادي الأردن، أو من الضفة الغربية.[٩] ولم تكن مستعدة إلَّا لإعطاء حسين

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٠٩.
٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٣٨.
٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢١٨.
٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٠٩.
٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٨.
٦ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٠٩.
٧ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٩.
٨ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٠٩.
٩ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٩.

دوراً رمزياً، من حيث إمكانية مساعدته على إدارة المكان تحت الاحتلال العسكري "الإسرائيلي". ولكن حسين لم يكن يستطيع الظهور بمظهر الخادم التابع "لإسرائيل".[١] وعندما أدرك كيسنجر خطر فشل المفاوضات على الجبهة الأردنية – "الإسرائيلية"، أقدم دون حماس على محاولة في اتجاه عقد اتفاقية أردنية – "إسرائيلية".

كانت "إسرائيل" لا تزال غير راغبة في الانسحاب من نهر الأردن، بينما لم يكن الملك حسين ليقبل شيئاً أقل من ذلك. وقُدم اقتراح بديل هو انسحاب "إسرائيلي" من مدينة أريحا بل حتى من منطقة نابلس ذات الأهمية، ولكن أياً من الجانبين لم يبد حماساً لهذا الاقتراح. وهكذا بدأ كيسنجر رحلاته بفرصة قليلة للنجاح. وحاول الضغط من أجل تأييد مصري للأردن في مؤتمر القمة الوشيك في الرباط، بالتوازي مع محادثاته مع السادات من أجل اتفاقية ثانية بين مصر و"إسرائيل".[٢]

في حزيران ١٩٧٥، وبعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية وفي الأسبوع نفسه الذي التقى فيه الرئيس الأمريكي جيرالد فورد والمصري أنور السادات، وصل الرئيس الأسد إلى عمَّان في أول زيارة لرئيس سوري إلى العاصمة الأردنية منذ عام ١٩٥٧.[٣] والتقى الرئيس الأسد الملك حسين، متجاوزاً كل الخلافات بينهما وأعلن أن سورية والأردن بلد واحد وكيان واحد، مقترحاً إنشاء قيادة سورية – أردنية مشتركة على غرار القيادة المشتركة بين دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية المخطط لها. شاطر الملكُ حسين الرئيسَ الأسد هذه النيات؛ إذ كان مستاءً من تجاهل مبادرات كيسنجر الديبلوماسية له، فرد الزيارة إلى العاصمة السورية بعد شهرين.

وحينما رفض الكونغرس الأمريكي طلباً من إدارة فورد لتمويل شحنة أسلحة إلى الأردن تتضمن صواريخ مضادة للطائرات، أبدت سورية استعدادها لإعطاء الأردن ما تملك من بطاريات الدفاع الجوي سوفييتية الصنع. وقد حمل هذا الإعلان السوري مخاطر استراتيجية دفعت وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر إلى التوقف في دمشق خلال محادثاته مع مصر لإنجاز اتفاقية سيناء الثانية في محاولة لإقناع الرئيس الأسد بالامتناع عن تشكيل قيادة مشتركة مع الفلسطينيين والأردنيين. لكن الرئيس الأسد تجاهل كل تلك التحذيرات، ومضى في محاولة تشكيل جبهة عربية من أجل ضمان موقف تفاوضي صلب منعاً

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٠٩.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢١٩.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٦٠.

لأي فصل لمسارات السلام بعد اتفاقية سيناء، بالرغم من أنه كان مدركاً مدى صعوبة جمع الأطراف خاصة وأن الصدام السابق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كان لا يزال حاضراً في ذهنه.[١]

ح- العلاقات السِّياسيَّة السورية – العراقية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

كان العراق من الدول العربية التي قدمت لسورية دعماً عسكريًا مفيداً خلال حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، وكان كيسنجر مصممًا على وجوب منع العراق من تكرار ذلك الدعم الذي قد يشجع سورية على استئناف الحرب أو التهديد بها. وهكذا تواطأ مع شاه إيران ومع "الإسرائيليين" في ربيع عام ١٩٧٤ على تأجيج النِّزاع طويل الأمد بين الأكراد في العراق وحكومة بغداد، لإبقاء الجيش العراقي مشغولاً في الداخل.[٢] وكان تحريك الأكراد مشهداً محفوظًا من قبل، وقد استخدمته "إسرائيل" مرات عدة، إذ أنها ظلت تقدم للأكراد العراقيين مساعدات بطريقة متقطعة طيلة عقدين من الزمن، لأنها كانت تعتقد بأن زعزعة استقرار الأقطار العربية، حتى تلك البعيدة عنها، هو شيء يخدم مصلحتها دائما.[٣]

كانت أول مجموعة من الأكراد قد وصلت إلى قاعدة "إسرائيلية" في منتصف الخمسينيات للتدرب على العمليات التخريبية. وقد قام رفائيل إيتان (الذي أصبح فيما بعد رئيساً للأركان في "إسرائيل") بزيارة كردستان العراق خلسة، وعند منتصف الستينات كانت "إسرائيل" قد أصبحت من الدعامات الرئيسية للأكراد.[٤]

كانت هذه القضية من بين المواضيع التي طالها التحقيق في أعقاب (فضيحة ووترغيت)[٥]، عندما كانت لجنة تابعة للكونغرس يترأسها أوتيس بايك (النائب الديمقراطي عن نيويورك في الكونغرس) تحقق في

---

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٦٠.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٩١.

٣ لابد من القول إن هذه السياسة "الإسرائيلية" لم تتوقف حتى هذه اللحظة، وهي تتلقى الدعم المطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدا هذا من خلال الأحداث التي شهدها القرن الحادي والعشرين منذ الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وحتى بداية ما أُطلق عليه تسمية (الربيع العربي) الذي خلق حالة من اللااستقرار في الدول العربية، وكانت أحداثه الأبرز والأهم في سورية، والتي بدأت عام ٢٠١١ في محاولة لتحييدها عن قضية العرب المحورية والصراع العربي الصهيوني، والإيحاء للرأي العام العالمي أن "إسرائيل" ليست مصدراً لزعزعة الاستقرار في المنطقة، وما تلا ذلك من أزمات جانبية كقضية الأكراد وخلق كيان كردي ما بين سورية والعراق وتركيا يشابه إلى حد ما ويدعم فكرة الكيان الصهيوني بأحقية الأقليات في الاستقلال عن الدول والحكومات الشرعية في المنطقة.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٩٢.

٥ فضيحة ووترغيت: هي أكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 1968 فاز الرئيس ريتشارد نيكسون بصعوبة شديدة على منافسه الديموقراطي همفري، بنسبة ٤٣.٥% إلى ٤٢%، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعباً جداً. قرر الرئيس نيكسون التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترغيت. وفي ١٧ حزيران ١٩٧٢ ألقي

العمليات السرية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية. وعندما اكتمل تقرير لجنة بايك في كانون الثاني ١٩٧٦، اعتبرت محتوياته شديدة الحساسية بحيث لا يمكن نشرها. غير أنها تسربت لمجلة "The Village voice" (صوت القرية) في شباط من ذلك العام، ونشرتها مؤسسة (برتراند رسل) للسلام عام ١٩٧٧، وفيها أن كيسنجر قد أوضح بأن تسليح وتمويل الأكراد كان وسيلة لردع العراق عن أية مغامرة دولية، وأهمها تقديم العون لسورية،[١] حيث لم يكن الهدف المقصود هو أن يربح الأكراد، بل كان استنزافاً لقوة العراق.[٢]

زادت اتفاقية سيناء الثانية من التناحر بين سورية والعراق، وبخاصة أن جذور الصراع تعود إلى الانشقاق الذي حصل داخل حزب البعث بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٦، ومنذ ذلك الحين راحت العاصمتان تتبادلان المؤامرات والاتهامات والتنافس على الادعاء بالشرعية الحزبية، وعندما استلم الرئيس الأسد السلطة في سورية عام ١٩٧٠ تمت تغطية الخلافات وأعيد جزء من العلاقات، حيث قدم العراق مساعدة قيمة في حرب تشرين عام ١٩٧٣. إلَّا أنَّ دبلوماسية كيسنجر مزَّقت ذاك الوفاق الهش، وراح العراق يتهم سورية بالانهزامية بسبب توقيعه على اتفاقية الجولان مع "إسرائيل"، وردت سورية على هذه الهجمة باتهام العراق بأن اتفاقه مع شاه إيران سنة ١٩٧٥ حول شط العرب، إنما هو تواطؤ مع الاستعمار وتسليم للأرض العربية، وقد أثر هذا الخصام على قضية مياه نهر الفرات، وأحقية كل بلد في كمية المياه التي يستحقها.[٣]

وبهذا لم يستطع الرئيس الأسد التحالف مع العراق لملئ الفراغ الاستراتيجي، بل على العكس، نشبت مجابهة إعلامية وسياسية بين الطرفين سواء في الإذاعات أم في غرف الاجتماعات، وتعمق الخلاف بين البعثيين في دمشق وبغداد.[٤] ولذلك تطلع الرئيس الأسد إلى تعديل موازين القوى عن طريق تشكيل تكتل جديد في بلاد الشام، سورية ولبنان والأردن وفلسطين، في حلف سياسي وعسكري. واختار

القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الديمقراطي وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة. كان البيت الأبيض قد سجل ٦٤ مكالمة، فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون الذي استقال على أثر ذلك في آب عام ١٩٧٤. وتمت محاكمته بسبب الفضيحة، وفي ٨ أيلول ١٩٧٤ أصدر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عفواً بحق ريتشارد نيكسون بشأن الفضيحة.

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٩٢.

٢ يقول تقرير لجنة بايك: "إن عملاءنا (الأكراد) الذين شجعناهم على القتال، لم نخبرهم بهذه السياسة، لقد كان مشروعاً يسخر من كل الاعتبارات الأخلاقية، حتى بمقاييس وسياق عمليات التحريض وتقديم المساعدة سراً". وكانت أقرب نقطة وصل فيها كيسنجر إلى حدود الاعتراف لهذه القضية هي قوله: "كانت إيران حليفتنا، وكانت تبقي القوات العراقية المسلحة مشغولة على الحدود الشرقية، بعيدة جداً عن سورية". كانت قضية الأكراد هذه إحدى أسباب دخول العراق في حرب مع إيران عام ١٩٨٠.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٢٣–٤٢٤.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥٢.

الرئيس الأسد أن يبدأ بمنظمة التحرير الفلسطينية،[١] كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، الذي يُعد ركناً أساسياً من أركان دول المنطقة.

٣– القضية الفلسطينية وسلاح النفط خلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣:

مع اندلاع حرب تشرين تزايد الاهتمام بالقضية الفلسطينية التي تُعدُّ من أهم القضايا العربية و"الشرق الأوسط" والعالم، كما أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية، بناء على قرارات مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الجزائر من ٢٦ وحتى ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[٢] حيث تصاعد نشاط العمل الفدائي داخل الأراضي المحتلة، واتسم بطابع جديد وهو الالتحام مباشرة مع العدو، بعد أن كان نمطه الأسبق هو الضرب من بعيد، كما اكتسبت القضية الفلسطينية اعترافاً دولياً وتأييداً عالمياً واسعاً،[٣] وقد تجلى ذلك باعتراف عدد كبير من الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومساندة قضية الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية كافة.[٤] كما أصبحت قضية الشعب العربي الفلسطيني نتيجة هذه الحرب أكثر وضوحاً على المستوى الدولي، وتعززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ومثَّلت بصفة مراقب في هيئة الأمم المتحدة، واضطرت "إسرائيل" للتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية شعب لا كقضية لاجئين.[٥] كما توحدت مواقف الدول العربية بالنسبة للصراع مع العدو عملياً لأول مرة في تاريخ العرب الحديث، وأخذت تتحرك في الاتجاهين السياسي والاقتصادي، فظهر العرب كقوة مؤثرة على المسرح العالمي نتيجة وحدة الصف مما أكسب القضية العربية مزيداً من التفهم والتأييد، ولم يبق إلى جانب "إسرائيل" إلا بضع دول،[٦] في ذلك الوقت.

---

١ كان الرئيس الأسد يشير إلى إعلانه عن خطة لإنشاء قيادة عسكرية وسياسية موحدة بين سورية ومنظمة التحرير. فمع خروج مصر المرتقب من معادلة الصراع مع "إسرائيل" كان الأسد يتطلع إلى بديل من سياسة الجبهتين، التي سادت التفكير والتخطيط السياسي والعسكري السوري خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه.١ لذلك عمل الرئيس الأسد على ربط اتفاق سيناء باتفاق الجولان، ومع التوحد المرتقب مع الفلسطينيين، وبهذا أجبر الأسد كيسنجر على الجلوس معه ومع عرفات، بغية دفع عملية السلام إلى الأمام، مقوياً بذلك الموقف التفاوضي السوري – الفلسطيني، مع سعيه لضم لبنان والأردن في المدى القريب إلى هذه الجبهة الناشئة في بلاد الشام. بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥١– ٢٥٢.

٢ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٣٨–١٣٩.

٣ نتيجة لقرارات مؤتمر القمة العربية؛ أكدت منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٧ كانون الأول ١٩٧٣ على أن: "ممارسة اللاجئين لحقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم تمثل عاملاً ضرورياً من أجل التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ومن أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره". عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٣٩.

٤ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص ١٥٢.

٥ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧ – ٢٠٠٧، دمشق، مطابع دار البعث، ط١، ص ١٧٢.

٦ يوسف كعوش، الدروس لمستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية.. ص٦٧.

كما أبرزت حرب تشرين التحريرية أهمية الوحدة العربية في الصراع العربي – الصهيوني، لا بل أبرزت أهمية البترول العربي في المعركة.[١] وكنتيجة سياسية لحرب تشرين الأول ١٩٧٣؛ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين مهمين يتعلقان بمنظمة التحرير الفلسطينية، الأول: بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤، وفيه تدعو منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة. والثاني: بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤، وفيه تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب، وفي دورات كل المؤتمرات الدولية بصفة مراقب.[٢]

حاول العرب مرتين استخدام بترولهم كسلاح سياسي قبل سنة ١٩٧٣، إلا أن المحاولتين أخفقتا في تحقيق النتائج المرجوة على الرغم من الاضطرابات التي أحدثتاها في عالم النفط. كانت المحاولة الأولى في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والثانية فور انتهاء حرب عام ١٩٦٧، عندما فرضت دول عربية عدة منتجة للبترول حظراً على إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية. وفيما بين عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣ لم تهدأ ضجة العرب لاستخدام النفط كأداة سياسية في الصراع العربي – الصهيوني. وكانت أول مبادرة جادة في هذا السبيل، هي المبادرة السعودية في نيسان ١٩٧٣، وذلك عندما أرسل الملك فيصل وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني إلى واشنطن حاملاً رسالة فحواها "إن العربية السعودية لن تزيد إنتاجها الحالي من النفط إذا لم تغير الولايات المتحدة موقفها المنحاز إلى "إسرائيل".[٣]

عندما لوحت الأمة العربية باستخدام سلاح البترول مع وحدة الصف العربي اهتز العالم والدول الامبريالية بخاصة، وأخذت كثير من الدول تراجع سياستها وتتحول إلى نصرة الحق العربي، بعد أن كانت لا تكترث بالعرب المتفرقين، بل كانت تأخذ خيرات بلادهم وتؤيد باطل عدوهم، وهكذا أخذ العالم يدرك قوة الأمة العربية، ويغير من نظرته إليها ويضطر إلى احترامها، مما فرض على "إسرائيل" العزلة السياسية.[٤]

١ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص ١٥٢.

٢ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص١٩.

٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص١٤٧.

٤ يوسف كعوش، الدروس لمستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية.. ص ٧٤.

عندما نشبت حرب تشرين عام ١٩٧٣، بادرت الكويت إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول العربية المنتجة للنفط لتقرير أفضل استخدام للنفط العربي في خدمة حرب التحرير التي يخوضها العرب. وبعد اجتماع دام يوماً واحداً حضره وزراء بترول السعودية، والكويت، والعراق، وليبيا، والجزائر، ومصر، وسورية، وأبو ظبي، والبحرين، وقطر، وافق الجميع فيها عدا العراق يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣ على خفض الإنتاج العربي من النفط بنسبة ٥% مقارنة بإنتاج أيلول عام ١٩٧٣، ثم يزداد التخفيض مقدار ٥% شهرياً حتى يتم الجلاء التام للقوات "الإسرائيلية" عن كل الأراضي العربية التي تم احتلالها خلال حرب حزيران ١٩٦٧ وتستعاد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما تقرر استثناء البلاد التي تساند العرب والبلدان التي تتخذ إجراءات حازمة ضد "إسرائيل" لإجبارها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة من التخفيض، والاستمرار في إمدادها بكامل نصيبها بالمعدل السائد قبل التخفيض.

وقد كان الحظر الأساسي الذي طبق في أول تشرين الثاني عام ١٩٧٣ موجهاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، كما بُذلت الجهود لمنع شحنات النفط الخام ومنتجات النفط العربي عن الجهات التي تعيد شحنه إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو تقوم بتكريره من أجل بيعه في أسواق الولايات المتحدة أو تزويد الوحدات العسكرية أو البحرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة من منتجاته.[١] كما قررت السعودية تخفيض إنتاج النفط بمقدار ١٠% بدلاً من ٥ %، ولكن دون حظر شحنات النفط إلى الولايات المتحدة كما فعلت البلاد العربية الأخرى التي فرضت الحظر على الدول المعادية للعرب.

كان من المفروض أن تستمر إجراءات التخفيض والحظر طالما أن "إسرائيل" لم تنفذ قرارات مجلس الأمن وطالما أن الولايات المتحدة لم تتراجع عن مساندة "إسرائيل". غير أن أنور السادات أفسد الأمر كلَّه، وقد اتضح ذلك في مذكرات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون،[٢] ففي كانون الأول ١٩٧٣ كتب كيسنجر إلى نيكسون تقريراً يقول فيه: "لقد وعدني الرئيس السادات بأنه سوف يعمل لرفع الحظر النفطي في غضون النصف الأول من شهر كانون الثاني ١٩٧٤ وأنه سوف يدعو إلى رفع الحظر في بيان يشيد فيه بدوري الشخصي في جلب الأطراف إلى مائدة المفاوضات وإيجاد التقدم فيما بعد". وقد ذهب السادات إلى أبعد من ذلك عندما طلب من الملك فيصل إلغاء إجراءات حظر النفط، في محاولة لإثبات حسن نيته وقدرته على التأثير أمام الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من أن قرارات حظر النفط التي اتخذتها منظمة

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص١٤٨-١٤٩.

٢ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثون، اضطر للتنحي في بداية مرحلة رئاسته الثانية بسبب فضيحة ووترغيت.

الدول العربية المصدرة للنفط قد أحدثت آثاراً كبيرة على الاقتصاد العالمي، إلَّا أن مؤتمر وزراء النفط العرب الذي عُقد في آذار ١٩٧٤، اتخذ قراراً بإنهاء إجراءات الحظر النفطي. وبذلك فقد حقق استخدام النفط العربي نجاحاً ضئيلاً في المعركة، وجاء استخدامه كسلاح سياسي بعيداً عن التطلعات العربية، وذلك بسبب حالة التفكك العربي والتناقض بين الدول العربية التي شلت القدرة العربية على استخدام هذا السلاح استخداماً فعالاً.

حقيقة إن القرار الذي اتخذته الدول العربية المصدرة للبترول بخفض الإنتاج وحظره بالنسبة لبعض الدول قد أثار الفزع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، التي تستهلك ٧٨% من صادرات النفط العربي. كما أن قرار رفع أسعار النفط الذي انفردت به الدول العربية المصدرة لأول مرة قد أحدث هزة عنيفة في تلك الدول. كذلك أثبت هذا القرار وجود خطورة حقيقية على مقدرات حلف شمال الأطلسي العسكرية حيث أن موارده الأساسية من النفط تأتي من العالم العربي.[١] ولو استخدم سلاح النفط بشكل صحيح لكان فعالاً ومؤثراً في الصراع مع العدو الصهيوني والقوى التي تسانده، غير أن بعض الدول المصدرة للنفط كانت قصيرة النظر، وكان همها الأكبر الحصول على أسعار أفضل على حساب دماء الشهداء العرب.[٢] وغني عن القول أن استخدام سلاح النفط شكل تهديداً للأمن الداخلي والاستقرار السياسي والاقتصادي للدول الأوروبية.

إنه وفي كل مرة كانت تحاول الدول العربية أن تضغط على "إسرائيل" ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تزيد الإدارة الأمريكية من دعمها "لإسرائيل" ليس فقط من الناحية السياسية، بل من الناحية الاقتصادية والعسكرية؛ ففي الوقت الذي قرر فيه العرب تخفيض إنتاج النفط ومنع تزويد الدول الداعمة "لإسرائيل" به، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في ١٩ تشرين الأول ١٩٧٣ تخصيص مبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية "لإسرائيل". وبذلك وجدت بعضُ الحكومات العربية في تماديها بمعاداة الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لحُكمها، فقد توحدن المواقف الأوروبية والأمريكية في وجه الدول العربية لما يشكله سلاح النفط من تهديد للاقتصاد العالمي، وهذا ما يُبرز الدور الفاعل لهذا السِّلاح فيما لو استُخدم بشكله الصحيح.

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٤٩-١٥٢.

٢ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص ١٥٢.

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الإقليمي (تركيا وإيران) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

١- موقف تركيا من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣:

قبل اندلاع حرب تشرين وبتاريخ ١٧ أيلول ١٩٧٣، صرح وزير خارجية تركيا خلال مؤتمر صحفي عقده في القاهرة، بأن: "بلاده لا تقبل استخدام القوة لحل المشاكل السياسية، كما أنها ترفض سياسة الأمر الواقع، وتؤمن بأن انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة سيساعد على إقامة سلام عادل في المنطقة،... وأن تركيا أيدت القرارات الخاصة بالشعب الفلسطيني، وتؤيد أيضاً إعطاء الفلسطينيين حقوقهم، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير".[١] ومع اندلاع حرب تشرين اتخذت تركيا موقفاً مؤيداً للعرب في تلك الحرب، إذ رفضت الحكومة التركية بزعامة "بولاند أجاويد" طلباً من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ريتشارد نيكسون" لاستخدام الأراضي التركية كجسر جوي لإمداد "إسرائيل" بالسلاح اللازم لها خلال الحرب، إثر الهزائم التي منيت بها في الأيام الأولى لحرب تشرين.[٢] كما قدمت تركيا مساعدات طبية عن طريق الصليب الأحمر الدولي إلى سورية بإشارة إلى التعاطف مع العرب.

ويرجع الموقف التركي المؤيد للعرب إلى تطورات سياسية عدة وأحداث جعلت تركيا تعيد النظر بعلاقاتها، لابد من أخذها بالاعتبار من أهمها:

- أظهرت الحرب أزمة الطاقة العالمية وأهمية النفط العربي على الساحة الدولية مما جعل الدول الغربية تتسابق للتقارب مع الأقطار العربية المصدرة للنفط وكان من الطبيعي أن تشارك تركيا في كسب ود البلدان العربية للحصول على النفط.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية التركية خلال السبعينيات مما جعلها في حاجة إلى أسواق جديدة لمنتجاتها، والاستثمارات العربية فيها.
- ضعف تركيا وتردي مكانتها في التحالف الغربي مما جعلها تتوجه نحو البلدان العربية.[٣]

طالب "نجم الدين أربكان" زعيم حزب السلامة الوطنية آنذاك الذي كان مشتركاً في حكومة "بولاند أجاويد" الائتلافية بقطع كافة أشكال التعاون مع "إسرائيل"،[١] كما رحَّبت تركيا بدعوة تنظيم المؤتمر الدولي للسلام

١ كميل منصور وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية.. ص٥٤٢.

٢ يوسف الجهماني، سالار أوسي، ملفات تركية.. ص ٤٧.

٣ عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي.. ص٧٧.

الذي عُقد في جنيف وأكدت على حضور أطراف النزاع. وبهذا فإن الموقف التركي كان مقترناً بقضية النفط العربي وعلاقة تركيا بالدول العربية المنتجة للنفط، ولهذا السبب صوتت تركيا إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي ٣٣٧٩، الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٥ والذي عرَّف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.[٢]

تبيَّن الدور التركي غير المُعلن في حرب تشرين ١٩٧٣، من خلال فتح تركيا لمجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية السوفييتية المتجهة إلى سورية ومصر، وعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة انجرليك الجوية التابعة لحلف شمال الأطلسي لدعم القوات "الإسرائيلية" في حربها ضد العرب، وهذا الموقف ازداد وضوحاً بعد اتخاذ العرب لقرار الحظر النفطي للدول الداعمة "لإسرائيل"، فالموقع التركي الجغرافي بالنسبة للدول العربية فرض عليها أن تنظر بدقة إلى علاقتها مع "إسرائيل".

٢- موقف إيران من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣:

يتضح موقف إيران في ظل حكم الشاه حين اندلاع حرب تشرين في عام ١٩٧٣، عندما طلب الاتحاد السوفييتي من إيران السماح لطائراته العسكرية بالمرور في المجال الجوي الإيراني لنقل السلاح إلى سورية، فرفضت طهران هذا الطلب. وفي المقابل أمد الشاه "إسرائيل" بحاجاتها النفطية خلال مرحلة الحرب، وسمح للقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في طهران باستخدام أراضيه لإيصال ما تحتاج إليه "إسرائيل" من دعم سياسي وعسكري أثناء الحرب.[٣]

ورغم أن الشاه رفض أن تتلقى سورية والعرب الدعم العسكري عبر أراضيه من موسكو إلا أنه سعى لتزويد سورية والأردن بمساعدات طبية واقتصادية. ولعل رغبة الشاه بتقديم هذه المساعدات بشكل جزئي إلى العرب، يرجع إلى أمور عدة منها:

---

١ يوسف الجهماني، سالار أوسي، ملفات تركية.. ص ٤٧.

٢ يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا و"إسرائيل"، ط١، ١٩٩٩، ص ٥٦.

٣ رفيق سليمان فضة، أثر فكر الخميني على القضية الفلسطينية، بيروت، ط١، ص٣٥.

أولاً: التقرب من دمشق والعالم العربي بوصفهما وسيلة ضغط ممكنة على المعارضة الداخلية الآخذة بالتنامي داخل إيران وخارجها،[١] وذلك من خلال حمل الدول العربية على إقفال مراكز تدريب الثوار الإيرانيين وإمدادهم بالمال والسلاح.

ثانياً: لكي يتقي غضب الشعب الإيراني عليه في حال تأييده "لإسرائيل" في الحرب.[٢]

وهكذا كان النظام الإيراني المتنفس الرئيس والأهم "لإسرائيل" والصهيونية العالمية المتمثلة بالغرب والولايات المتحدة أثناء حرب تشرين، وخلال المقاطعة العربية الفعالة ضدها، اقتصادياً.[٣]

سعت الولايات المتحدة و"إسرائيل" خلال الحرب للتواطؤ مع إيران والضغط على سورية لتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، وذلك بمنع العراق من تقديم أي دعم مستقبلي لسورية، من خلال إزكاء نار حرب داخلية بين العراقيين والأكراد، وإبقاء الجيش العراقي مشغولاً داخل العراق.[٤] وبهذا يمكن القول إن موقف إيران كان متناقضاً بين تصريحاتها الشكلية وإجراءاتها العملية، فبالرغم من أنها أعربت عن قلقها لتجدد القتال في "الشرق الأوسط" في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٧٣؛ رفضت أن تسهم مع الدول العربية بتخفيض حجم إنتاج البترول، أو قطعه عن "إسرائيل"؛ مما يدل على تأييدها الشكلي للعرب.[٥]

إن هذه السياسة الإيرانية تحت حكم الشاه المتعاونة بشكل كامل مع "إسرائيل" وسياسة الدول الاستعمارية الداعمة لها في المنطقة العربية، كانت من الأسباب المُهمة في قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، والتي وقفت إلى جانبها سورية في مقدمة الدول العربية لإدراكها حجم التحول الاستراتيجي في السياسة الإيرانية بعد الثورة. وهذا بدوره يؤكد الموقف السياسي السوري الذي كان يسعى لاستخدام الوسائل كلها ووضعها في خدمة قضية العرب باستعادة أراضيهم المحتلة.

---

١ عبد المنعم شفيق، حقيقة المقاومة، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، موقع الانترنت –https://www.cia.gov/library/abbottabad .

٢ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة – تغريب–أسلمة–ديمقراطية، دمشق، منشورات مركز علاء الدين، ط١، ٢٠٠٢، ص٢١.

٣ حبيب قهوجي، استراتيجية الصهيونية تجاه المنطقة والحزام المحيط بها، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات، ١٩٨٢، ص١٦٤.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على "الشرق الأوسط".. ص٣٩٢.

٥ سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٩، ص ٣٨٥.

رابعاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا) بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

١- السياسة السوريَّة تجاه الاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

تميَّز الموقف السوفييتي إزاء الصراع العربي – الصهيوني، وما نتج عن حرب تشرين الأول ١٩٧٣ من تطورات بالتأييد السياسي والدعم المادي الكبير للجانب العربي، كما كان الاتحاد السوفييتي مهتمَّاً بحسم القتال في صالح العرب؛ بحكم مصالحه في المنطقة وحربه الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلاناته فيما يخص نصرة الشعوب المضطهدة في العالم.

أ- الدور السوفييتي في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣:

تطلَّب القرار التاريخي الذي اتخذه القيادتان السوريَّة والمصريَّة في خوض حرب تشرين التحريرية، استدعاء السادات في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٧٣ السفير السوفييتي في القاهرة فينوجرادوف، ليبلغه أن مصر وسورية قررتا الحرب ضدَّ "إسرائيل" لكسر الجمود في "الشرق الأوسط"، واستعادة الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ من قبل الكيان الصهيوني، وفي اليوم التالي استدعى الرئيس الأسد السفير السوفييتي في دمشق نور الدين مقتضى نوف، وأبلغه أن الحرب ستبدأ في غضون الأيام القليلة المقبلة.[١]

كان السوفييت قد اتخذوا موقفاً حازماً بعدم تشجيع نشوب حرب جديدة في منطقة "الشرق الأوسط" تهدد سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية،[٢] ولاسيما أن احتمال حدوث هزيمة عربية جديدة (بعد هزيمتهم في حرب حزيران عام ١٩٦٧) قد تقضي على ما تبقى من مصداقية ونفوذ للاتحاد السوفييتي في المنطقة.[٣] إلا أنهم وبالرغم من ذلك، كانت لديهم رغبة –على الأقل– في قيام حرب محدودة النطاق من شأنها فتح قناة السويس أمام سفنهم، هذا وقد دلت الأحداث على مساهمة السوفييت من خلال أسطولهم في البحر المتوسط في نقل بعض القوات المغربية (التي بلغت ١٨٠٠ جندي) إلى الجبهة

---

1 www.alsbah nu;e/modules.php?name=news

٢ اندلعت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ في ذروة الانفراج الدولي بين الدولتين العظميين آنذاك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك سعت الدولتان إلى عدم تعرض هذا الانفراج للخطر بسبب الحرب العربية – "الإسرائيلية"، وضغطا باتجاه إعلان وقف إطلاق النار على الجبهتين السورية والمصرية، وعندما تراءى لهما أن الوضع "الإسرائيلي" يهتز لصالح العرب، كثفا من تحركاتهما الدبلوماسية والعسكرية لوقف الحرب. بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٦٣٩.

٣ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٧٤.

السورية في مطلع عام ١٩٧٣، والتي تمَّ اعتبارُها قوة رمزية أكثر منها قوة ضاربة، الأمر الذي ساهم في تعزيز المجهود الحربي العربي ضدَّ "إسرائيل" في مرحلة ما قبل الحرب مباشرة بجهود سوفييتية. وكان الاتحاد السوفييتي حريصاً على عدم لفت الانتباه إلى هذه الحركة خشية من تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يتطور فيما وراء الحدود الذي كانا قد قاما بتحديده في التدخل والمساندة في هذه المرحلة من الصراع العربي – الصهيوني، وهو الأمر الذي كان قد تمَّ الاتفاق عليه بشكل مباشر في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الأول بين بريجينيف[١] ونيكسون[٢] في أيار عام ١٩٧٢، والذي دعا في جملة ما دعا إليه، كفالة حالة من الاسترخاء العسكري في منطقة "الشرق الأوسط".[٣]

لم يتم إعلام السوفييت بقرار الحرب إلا قبل أيام قليلة من اندلاعها، حيث قاموا بترحيل عائلاتهم وخبرائهم من سورية قبل الحرب بيومين فقط،[٤] كان ترحيل الرعايا السوفييت من سورية ومصر بمثابة إنذار "لإسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية بموعد نشوب الحرب، وقد أدرك السوفييت أن العرب مصممون على خوض الحرب، الأمر الذي دفعه لتزويدهم ببعض الأسلحة الهجومية.[٥]

لقد نجحت مصر وسورية في تطبيق مستويات عالية للسرية والتمويه، وكان عملاء الاستخبارات "الإسرائيلية" الموجودون في مواقع جيدة في مصر قد ألقي القبض عليهم أوائل عام ١٩٧٣. وبالرغم من أن "إسرائيل" كانت قد تلقت تحذيراً قبل وقوع الأحداث بعشر ساعات تقريباً، إلَّا أنه لم يكن هناك وقت كاف لاتخاذ أي خطوات لمنع الحرب.

يوم ٧ تشرين الأول ١٩٧٣، بعث الرئيس الأمريكي نيسكون برسالة إلى الزعيم السوفييتي بريجينيف يحث فيها على ضبط النفس المتبادل، وعلى دعوة مجلس الأمن للانعقاد، وجاء رد بريجينيف مشجعاً.[٦] إلَّا أنه وبتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٧٣ صدر عن القيادة السوفييتية بياناً رسمياً حدد الموقف السوفييتي من الحرب، المتمثِّل بأن المسؤول الوحيد عنها هو "إسرائيل"، في حين أن الدول العربية تقاتل دفاعاً عن

---

١ ليونيد ايلييتش بريجينيف: ١٩ كانون الأول ١٩٠٦ – ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٢، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي ١٩٦٤ – ١٩٨٢.

٢ ريتشارد نيكسون: ٩ كانون الثاني ١٩١٣ – ٢٢ نيسان ١٩٩٤، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثون.

٣ اسماعيل صبري مقلد، البحر الأبيض المتوسط في الاستراتيجية الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية–الأهرام، ١٩٧٧، ص٦٨–٦٩.

٤ حسن ساتي، قراءة في الوثائق البريطانية ١٩٧٣، لندن، "الشرق الأوسط"، العدد ٩٤٤٤، ٦ تشرين الأول ٢٠٠٤، ص١٠.

5 Dauldt, B.William Soviet Policy in the Middle East, International Institute for Strategic Studies, London, p, 578-582

٦ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٥٣–١٥٦.

حقوقها.[١] وقد شجَّع رئيس مجلس السوفييت الأعلى نيكولاي بودجورني في ٩ تشرين الأول ١٩٧٣، وزيرَ الخارجية العراقي خلال زيارته إلى الاتحاد السوفييتي، مُلِحَّاً عليه بإرسال العراق قطعاته العسكرية إلى الجبهة السورية، ومن المعروف بأن العراق كان يعتمد على المساعدات العسكرية السوفييتية، وخلال يومي ١٣–١٤ تشرين الأول عام ١٩٧٣، تم إيصال ٤٥٠ طن من المواد إلى بغداد، لتظهر النتائج الملموسة للقرارات المتخذة في الكريملين يومي ٨ و ٩ تشرين الأول ١٩٧٣، كوقائع يوم ١٠ تشرين الأول، ففي نهاية هذا اليوم وصلت إلى سورية ٢١ طائرة نقل، كل منها قادرة على حمل ١٠–١٢ طن تقريباً من المواد الإعانية.

وعلى الصعيد الديبلوماسي فضَّل السوفييت وقف إطلاق نار مبكر، ولكنهم ونظراً لرفض مصر هذا الطلب، وللانتصارات العربية المتحققة، عدَّلت موسكو موقفها إلى الموافقة والمطابقة مع الموقف العربي المطالب بأن أي وقف لإطلاق النار، يجب أن يكون مصحوباً بالمطالبة بالانسحاب "الإسرائيلي" إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، في حين كان الموقف الأمريكي و"الإسرائيلي" على خلاف ذلك تماماً؛ حيث طلبت "إسرائيل" وأيدتها الولايات المتحدة الأمريكية، بأن وقف إطلاق النار يجب أن يكون مصحوباً بالمطالبة بانسحاب سورية ومصر إلى الخطوط السابقة، وفي ١٠ تشرين الأول، كان السوفييت في محادثاتهم مع المسؤولين الأمريكيين يتحدثون عن وقف إطلاق نار سريع وغير مشروط.[٢] ومع تطور القتال بدا السوفييت حينذاك مؤيدين لفكرة وقف إطلاق النار في المكان الذي تم الوصول إليه، وأشاروا في رسالة بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٧٣ إلى أن مصر، ستسير على النهج نفسه.[٣]

وتطبيقاً لتنفيذ اتفاق السيطرة على الأزمات، طلب بريجينيف من كيسنجر القدوم إلى موسكو لمناقشة الوضع في "الشرق الأوسط"، واتفق الطرفان على بنود القرار ٣٣٨ الذي اعتمده مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ ويقضي بوقف فوري لإطلاق النار على الجبهات خلال ١٢ ساعة، يليه تطبيق فوري ومتزامن للقرار ٢٤٢ الصادر في تشرين الأول ١٩٦٧، والبدء بمفاوضات سلام بين العرب و"إسرائيل".[٤] حيث كان السوفييت يعملون على تفادي كارثة وهزيمة للعرب مماثلة لهزيمة حزيران ١٩٦٧،

١ هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية.. ص ١٧٣.

2 Daulat,B. William, Soviet Policy in the Middle East,...p, 583.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٦٠.

٤ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٦٣٩.

فضلاً عن انهيار مواقعهم التي استعادوها في المرحلة الأولى من الحرب، أما الأمريكيون فقد اهتموا بعدم انقلاب ميزان القوى الذي تم استغلاله من قبل موسكو.[١]

بدأت المحادثات الأمريكية – السوفييتية الحاسمة في موسكو يوم ٢١ تشرين الأول، وقد حاول السوفييت في بداية الأمر ربط وقف إطلاق النار بدعوة "إسرائيل" للانسحاب من جميع الأراضي العربية وبضمانات تقدمها الدولتان العظميان، إلا أنه ونتيجة للمحنة الميدانية التي كان العرب يتعرضون لها، ونتيجة لتبدل الموقف المصري، وافق بريجينيف على مجرد وقف إطلاق النار في المكان الذي تمَّ الوصول إليه مع الدعوة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ولإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء المفاوضات بين الأطراف تحت رعاية أممية، كما وافق الجانبان السوفييتي والأمريكي على أن يرأسا معاً مؤتمراً للسلام يعقد فيما بعد، وأن تتبادل الأطراف أسرى الحرب فور إقرار وقف إطلاق النار.[٢] ليتفق الطرفان في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٣، ويقومان بعرض مشروع سوفييتي – أمريكي على مجلس الأمن الدولي الذي وافق عليه فوراً،[٣] ليصدر القرار رقم /٣٣٨/ في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣، والذي نصَّ على ما يلي، "إن مجلس الأمن:

١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن /٢٤٢/ بجميع أجزائه.
٣- يقرر أن تبدأ فور ومع وقف إطلاق النار، مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في "الشرق الأوسط".[٤]

إن القرار رقم /٣٣٨/ كشف صعوبة المفاوضات السوفييتية – الأمريكية، إذ لم يوضِّح الشروط الراعية لوقف إطلاق النار، وكذلك الظروف التي ستحيط بالمفاوضات، ومما دعا موسكو للارتياح، تأكيد

١ ظهرت أدلة على أن السوفييت قد شرعوا في نقل الأسلحة جوا إلى الشرق الأوسط. وبدا من الواضح أن السوفييت كانوا قلقين على الموقف المتدهور على الجبهة السورية.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٧٠.

٣ هيلين كارير، دانكوس، السياسة السوفييتية.. ص١٧٥-١٧٦.

٤ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٤.

القرار على ضرورة الجهود المشتركة للقوتين العظميين ومسؤوليتهما المشتركة في الحل المقبل، إذ أشار القرار إلى البدء في المفاوضات تحت رعاية مناسبة في إشارة للرعاية السوفييتية–الأمريكية.
بذلت كل من موسكو وواشنطن جهوداً كبيرة لحمل الأطراف المعنية على قبول القرار، حيث زار كيسنجر تل أبيب، في حين قام بريجينيف بتوجيه رسالة تطمينية للسادات، وقام كوسيجين بزيارة لكل من دمشق وبغداد للغاية نفسها، الأمر الذي أثار ارتياح موسكو أيضاً نظراً لازدواجية المحور في "الشرق الأوسط"،[١] واشتراكها مع الولايات المتحدة في صناعة القرار السياسي. وبتحقيق وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول، تم وضع حد لأزمة طويلة وخطيرة بدون أن تنشأ مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وحقق كل طرف من أطراف النزاع بعض المكاسب لتتوازن مع خسائره الجسيمة، مما يجعل آفاق المفاوضات تبدو طيبة، ولهذا كان جديراً بنيكسون وكيسنجر أن يشعرا بالارتياح، وخاصة أن قضية حظر البترول بدت أمراً يمكن تدبره.

كان كيسنجر يدرك أن المصداقية الأمريكية لدى العرب، ستوضع في النهاية موضع الاختبار، ويبدو أن الاختبار قد جاء بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار، عندما اتصل السوفييت بكيسنجر يوم ٢٣ تشرين الأول ليتهموا "إسرائيل" بخرق وقف إطلاق النار، فاتصل كيسنجر بالسفير "الإسرائيلي" في واشنطن سيمحا دينيتز وأبلغه بالاتهامات السوفييتية، وأوضح له أنه يتعين على "إسرائيل" ألا تحاول تدمير قوات الجيش الثالث المصري.[٢]

أدى قبول القرار في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ إلى قبول "إسرائيل" بالضمانات الأمريكية، ومصر بنظيرتها السوفييتية، في حين وجدت سورية نفسها في وضع أقل تهديداً من مصر، نظراً لتكثيف العمليات على الضفة الغربية للقناة، لذلك لم تقبل بوقف إطلاق النار إلا في ٢٤ تشرين الأول من العام نفسه، في حين تجاوب الأردن مع هذا القرار، أما العراق وليبيا فنددتا بالتسرع المصري لوقف المعارك،[٣] وقام الرئيس العراقي أحمد حسن البكر[٤] بسحب القوات الجوية العراقية العاملة في سورية نظراً لقبولها وقف إطلاق النار.[٥]

---

١ هيلين كارير، دانكوس، السياسة السوفييتية.. ص١٧٦.
٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٧٢.
٣ هيلين كارير، دانكوس، السياسة السوفييتية.. ص١٧٦.
٤ أحمد حسن البكر: ١ تموز ١٩١٤ – ٤ تشرين الأول ١٩٨٢، رابع رئيس لجمهورية العراق بين عامي ١٩٦٨ – ١٩٧٩.
٥ محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣، ص ٥٦٨.

وصلت رسالة من بريجينيف إلى نيكسون مساء ٢٤ تشرين الأول، تفيد بأن "إسرائيل" تواصل خرق وقف إطلاق النار، الأمر الذي يمثل تحدياً لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وأكد بريجينيف على ضرورة تطبيق قرار وقف إطلاق النار بلا تأخير، كما تضمنت رسالة بريجينيف عبارة تهديد سوفييتي مفاده: "أود أن أقولها صراحة أنكم إذا رأيتم استحالة العمل المشترك معنا في هذا الأمر، فإننا سنواجه بضرورة النظر عاجلاً في مسألة اتخاذ الخطوات الملائمة من جانب واحد. ونحن لا نستطيع السماح بالتعسف من جانب إسرائيل". كان الموقف خطيراً جداً، وكانت مذكرة بريجينيف تفيد بأن السوفييت لن يسمحوا "لإسرائيل" بتدمير قوات الجيش الثالث المصري.[١] وهذا ما يبرز بدوره تساؤلاً مهماً، هل سيتدخل السوفييت بشكل مباشر؟

عادت جميع الطائرات التي نقلت السلاح من موسكو إلى "الشرق الأوسط" إلى الاتحاد السوفييتي، وكان من الممكن استخدامها كناقلات للجنود. كما كان ما لا يقل عن سبع فرق محمولة جواً على درجة عالية من الاستنفار. وكانت هناك سفينتان تحملان زوارق إنزال برمائية في شرق البحر المتوسط ضمن الأسطول السوفييتي. ونتيجة لهذا انعقد مجلس الأمن القومي الأمريكي وتوصل إلى قرار بأنه على السوفييت ألا يتوهموا أن الولايات المتحدة ليس لديها الإرادة والقدرة على الرد على أي تحرك قد يقدمون عليه. وتأكيداً لهذه القدرة تقرر وضع القوات العسكرية الأمريكية في الدرجة الثالثة من الاستنفار، وبالرغم من أن ذلك الاستنفار أقل بكثير من قرار خوض الحرب، فإنه يكفي لإفادة السوفييت بالإصرار الأمريكي على العمل عند الضرورة.

بعث كيسنجر برسالة إلى بريجينيف باسم الرئيس الأمريكي نيكسون، يقول فيها: "إن إرسال قوات سوفييتية إلى "الشرق الأوسط" سيُعد خرقاً للمادة الثانية من اتفاقية منع الحرب النووية الموقعة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٣". وكان نيكسون يرى أن تعمد رد الفعل المغالى فيه أفضل بكثير من رد الفعل الأقل، وخاصة أنه كان حريصاً على ألا تبدو فضيحة ووترغيت الداخلية في الولايات المتحدة وكأنها تعطل مسار السياسة الخارجية الأمريكية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن لتسمح هي الأخرى "للإسرائيليين" بتدمير الجيش المصري الثالث، إلا أن التهديد السوفييتي أدخل عاملاً جديداً، دفع كيسنجر إلى الإشارة "للإسرائيليين" بالاستعداد للتحرك ضد الجيش الثالث إذا حاولت القوات السوفييتية التدخل. وفي يوم ٢٥

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٧٣.

تشرين الأول، ورد مزيد من الرسائل من السادات تنفي أن مصر خرقت وقف إطلاق النار، وتؤكد الحاجة لقوات أمريكية وسوفييتية لتطبيقه.

وفي ذلك الحين، أبحرت سفن عدة من الأسطول السوفييتي، بما فيها سفينة الإنزال البرمائية، متجهة إلى مصر، ووردت معلومات استخباراتية تفيد بأن قوات برية سوفييتية توشك على الوصول إلى القاهرة. وقد أيدت مصر ذلك. وبناء على ذلك أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون أوامره لإعداد خطة لإرسال قوات أمريكية إلى "الشرق الأوسط" في حالة تدخل السوفييت بالفعل. وكان كيسنجر قلقاً من سلوك السوفييت.

وفي اليوم نفسه أي بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٣، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٤٠، يطالب بوقف إطلاق النار الفوري والكامل، والعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول، وإرسال قوة معززة من مراقبي الأمم المتحدة، وتشكيل قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة تتألف من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وتطبيق القرار رقم ٣٣٨. وصمد وقف إطلاق النار هذه المرة، وانتهت أخيراً الحرب العربية – "الإسرائيلية" الرابعة.[١]

ب–العلاقات السِّياسيَّة السورية – السوفييتية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

زار غروميكو واشنطن في مطلع شهر شباط ١٩٧٤، للوقوف عند استبعاد الروس من عملية السلام في "الشرق الأوسط"، وهو الأمر الذي عملت من أجله إدارة نيكسون دون كلل أو ملل قبل حرب تشرين الأول ١٩٧٣، واستمرت به من خلال الاتفاقيات مع مصر، وبالمقابل لم تكن موسكو تريد أن تغامر في مواجهة أخرى في المنطقة ربما تؤذي حلفاءها، ولا أن تخاطر في تعريض الانفراج للانتكاس والفشل. وخلُص كيسنجر إلى أنه ربما ذلك هو السبب الذي دعا الاتحاد السوفييتي إلى دعم فصل القوات على الجبهة السورية لأن ذلك يبدد مغامرة الدخول في صراع دولي فوري.[٢]

عشية رحلة كيسنجر المكوكية الاستكشافية، أعلن الاتحاد السوفييتي نية غروميكو القيام بجولة في المنطقة مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد، وعندما لم يخبر السوفييت نظراءهم الأمريكيين بخطط غروميكو، بدا الأمر للولايات المتحدة الأمريكية كأنه محاولة لإجهاض المقاربة الأمريكية أحادية الجانب للسلام في "الشرق الأوسط". اشتكى كيسنجر للرئيس الأسد من محاولة غروميكو

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٧٤ – ١٧٦.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٠٧.

إقحام نفسه في الديبلوماسية الأمريكية الشرق أوسطية، لكن الرئيس الأسد تجنب الوقوع في فخ القوتين العظميين؛ إذ كان الاتحاد السوفييتي مزوِّد الأسلحة لسورية، كما كان الارتباط الديبلوماسي بالولايات المتحدة الفرصة الأفضل للرئيس الأسد لاستعادة الأراضي المحتلة. وأكدت سورية أنها لا تعارض التعاون السوفييتي – الأمريكي، وبالرغم من ذلك اقترح الرئيس الأسد على السوفييت أنه لا ضرورة لحضور غروميكو إلى دمشق أثناء وجود وزير الخارجية الأمريكي فيها، ما أثار ارتياح كيسنجر.

كان قد صرح كيسنجر علناً، منذ عام ١٩٦٩، أنه يريد طرد السوفييت من المنطقة، وقد أنجز كل من السادات و"إسرائيل" دورهما المتعلق بهذه العملية، وربما حان دور الرئيس الأسد –من وجهة نظر كيسنجر– ليطلق رصاصة الرحمة على الوجود الروسي. وقد أشارت ردة فعل كيسنجر على مشاركة غروميكو في جولته بالمنطقة، إلى النية الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي إبعاد السوفييت عن حلول القضية الفلسطينية أو الصراع العربي – الصهيوني، وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد اعترفت من خلال مرحلة الانفراج بالمساواة السوفييتية، إلَّا أن ذلك المبدأ لم ينطبق على منطقة "الشرق الأوسط" على ما يبدو.

أصر كيسنجر، الذي تخلص من مواجهة مُحرجة مع نظيره السوفييتي، على أنه لم يشأ التدخل في العلاقات السورية – السوفييتية، ووعد الرئيس الأسد ألا ينقل من المعلومات إلَّا ما يريد منه نقله إلى السوفييت. وأنه من الضروري التنسيق حول ما سينقله كل طرف من الأطراف إلى السوفييت، ووافق الرئيس الأسد على ذلك، غير أن هذا لم يدم طويلاً ؛ ففي الاجتماع الذي عُقد بينهما[1] في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٤، تحدث الرئيس الأسد ممازحاً، في حديث غير رسمي، عن توريد الأسلحة الأمريكية لكل من "إسرائيل" والعرب، بغية إلغاء ادعاء كيسنجر الحاجة إلى منع تفوق الأسلحة السوفييتية على الأسلحة الأمريكية، وهي الحجة الأساسية التي تذرع بها كل من نيكسون وكيسنجر من أجل نقل أطنان من الأسلحة جوَّاً إلى "إسرائيل" خلال حرب تشرين الأول. وعندما زار كيسنجر موسكو في نيسان عام ١٩٧٤، نقل فحوى ذلك الحديث إلى بريجينيف والقيادة السوفييتية، وقام بتغيير تفصيل دقيق واحد؛ إذ جعل من حديث الرئيس الأسد وممازحته له مطلباً سوريّاً لشراء أسلحة أمريكية بدلاً من الأسلحة الروسية، مدَّعياً أنه رفض ذلك حرصاُ منه على الابتعاد عن تأجيج سباق التسلح، وعندما حطت طائرة الرئيس

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص١٠٨ – ١٠٩.

الأسد في موسكو بعد ذلك بأيام، بغية شراء مزيد من الدبابات والمقاتلات الجوية السوفييتية، وجد الرئيس الأسد أن عليه تقديم كثير من التفسيرات حول تلك الرواية،[١] قبل أن يُقنع السوفييت بتزويده بالسلاح المطلوب.

لقد كانت السياسة السورية تجاه السوفييت تسعى لإحلال توازن يقابل الدعم الأمريكي "لإسرائيل" وسياستها في عزل مصر وإبقائها خارج معادلة الصراع العربي – الصهيوني، ولم تخلُ تلك السياسة من الصعوبات، ذلك أن الاتحاد السوفييتي كان يسعى لإبقاء دور له في المنطقة وهذا ما جسدته زيارة وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو في شباط عام ١٩٧٥ التي جاءت بعد زيارة الملك السعودي فيصل لدمشق وتقديمه الدعم المادي لها بعد تصريح رئيس وزراء الكيان الصهيوني اسحق رابين بأن الهدف الأساس من اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ هو عزل سورية. وقد تُبيِّن العجلة التي دفعت غروميكو لزيارة سورية أن موسكو قد خشيت من تقارب سعودي سوري يُغني سورية عن الدعم السوفييتي إلى حد كبير. وهذا ما يؤكد أيضاً أن الدور السوفييتي في المنطقة تجاه الكيان الصهيوني لم يكن يصب في صالح العرب بالمطلق بل هو دور مُغطًّى بمظلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، تدور أحداثها على الأرض العربية.

٢- السياسة السوريَّة تجاه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

أ- الموقف الأمريكي من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣:

كانت الإدارة الأمريكية في حاجة إلى تحريك الأوضاع في المنطقة من أجل إزالة الجمود، كما كان وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر[٢] يرى أن الحرب تحمل بين طياتها أملاً بتعطيل التعنت "الإسرائيلي" المبني على ثقة "الإسرائيليين" بتفوقهم العسكري المطلق على الجيوش العربية.[٣] ولذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تستهجن استئناف الأعمال الحربية القتالية بين "إسرائيل" والعرب، وجاء الدعم

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١١٠.

٢ هنري ألفريد كيسنجر ولد بتاريخ٢٧ أيار١٩٢٣ في فورث، ألمانيا، باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد وسمي هاينز ألفريد كيسنجر، كان أبوه معلماً، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام ١٩٣٨ من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الألمان، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك، حصل على الجنسية الأمريكية عام ١٩٤٨ والتحق بالجيش في نفس العام، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون .http://ar.wikipedia.org

٣ بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية.. ص١٧٤.

العسكري الأمريكي المُطلق بعد الأيام الأولى من بدء حرب تشرين عام ١٩٧٣ ليثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتخلى عن ربيبتها "إسرائيل".

لقد وصف رئيس الحكومة "الإسرائيلي" السابق حاييم هرتزوغ الموقف الأمريكي بالقول: "من الجلي أن الجسر الجوي الأمريكي كان حيوياً من الوجهة العسكرية بالنسبة "لإسرائيل" في وقت حرج".[١] لقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نماذج من أسلحتها الجديدة والمطورة إلى الجيش "الإسرائيلي" تستخدم لأول مرة كصاروخ (شرايك)، والقنابل العنقودية المسمارية، وصواريخ جو أرض من نوع "هارم وستاندرد"، التي قصفت بها القواعد السورية التي بقيت مستخدمة حتى إلى ما بعد الغزو "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢.[٢] لعل أسوأ ما في الموقف الأمريكي تمثل في أن الطائرات والدبابات الأمريكية التي نقلت من مصانعها ومن حاملات الطائرات الأمريكية إلى جبهات القتال، كان يقودها أمريكيون يهود يحملون الجنسيتين الأمريكية و"الإسرائيلية"، مستفيدين من قرار وزير العدل الأمريكي، الذي أجاز "استثناء" للرعايا الأمريكيين اللذين اكتسبوا الجنسية "الإسرائيلية" الاحتفاظ بالجنسية الأمريكية حتى ولو جندوا في صفوف القوات "الإسرائيلية" وهو أمر لا يقره أي قانون من قوانين دول العالم.[٣]

شرعت الولايات المتحدة إلى استغلال نتائج هذه الحرب لفرض تسوية لقضية الصراع العربي – الصهيوني، وبما يرضي "إسرائيل" أكثر من أي شيء آخر، وقد لخص كيسنجر أهم نقاط تلك التسوية في الاجتماع الذي حضره العديد من الزعماء الصهاينة في ٦ كانون الأول ١٩٧٣، بما يلي:

- وقف إطلاق النار على خطوط لا تضر "بإسرائيل".
- تمكين "إسرائيل" من إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية سياسياً وعسكرياً.
- تحييد سلاح النفط الذي استخدمه العرب من خلال إيجاد بدائل للطاقة.
- تحييد مصر بإيجاد ترتيبات منفردة بينها وبين "إسرائيل".

لقد أعطت حرب تشرين الولايات المتحدة رؤى جديدة للصراع في المنطقة العربية كان من أهمها: ضرورة تحييد النفط العنصر الحيوي والاستراتيجي والفعال بالنسبة لها، والبحث عن تسوية في هذه المنطقة بعد

١ حاييم هرتزوج، الحروب العربية الإسرائيلية.. ص٣٧٩.

٢ رزق الياس، الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني، دمشق، منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي، ط١، ١٩٨٦، ص٢٨١.

٣ مجموعة من المؤلفين، دراسات القضية الفلسطينية– الموسوعة الفلسطينية، مجلد٦.. ص٢٧.

أن رأت بأم عينها انحسار ما يسمى بـ "القدرة الرادعة" للجيش "الإسرائيلي" الأداة الأمريكية الرئيسية في المنطقة. لقد تمثل الخطر على المصالح الأمريكية – "الإسرائيلية"، في الموقف السياسي والاقتصادي والعسكري العربي الموحد في الأيام الأولى للحرب وما تلاها من استخدام سلاح النفط في مواجهة الخطر الاستعماري، لذلك استهدفت التحركات السياسية الأمريكية تطبيق ما سمي بنظرية "العزل السياسي – العسكري" التي وضع مبادءها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بما أصبح يعرف فيما بعد بسياسة "الخطوة خطوة "step by step" والتي كان من حصيلتها اتفاق السلام المصري – "الإسرائيلي" عام ١٩٧٩.[١]

ب–السياسة السورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدور الأمريكي في الصراع العربي – الصهيوني بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

١– العلاقات السِّياسيَّة السوريَّة – الأمريكية بعد حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣:

كان **اللقاء الأول بين الرئيس حافظ الأسد ووزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر** في دمشق مساء يوم ١٥ كانون الأوَّل ١٩٧٣، وكان كيسنجر تواقًا للانتقال إلى التفاصيل العملية لعقد مؤتمر جنيف؛ فتحدث عن مشكلة في صياغة خطاب الدعوة إلى جنيف الذي يناسب الجميع.[٢] واقترح أنه من الحكمة تأجيل المسألة الصعبة المتعلقة بإشراك الفلسطينيين، وشرح تفضيله لإجراء المفاوضات في مجموعات فرعية بدلاً من القيام بها في الجلسة العامة الموسعة.[٣]

وعندما كان كيسنجر يعتبر أن سورية هي عدو "إسرائيل" الأخطر، وهي الأقرب لموسكو، والأكثر تطرفاً في الصراع العربي – الصهيوني، وأن الرئيس الأسد هو ندُّه الحقيقي وليس الرئيس المصري أنور السادات المطيع؛ حاول إبقاءها خارج اللعبة وعزلها عن مصر بأي ثمن. كان لقاء الرئيس الأسد وكيسنجر هو الأول منذ عام ١٩٦٧ بين شخصيتين رفيعتين سورية وأمريكية، وكان الرئيس الأسد يظن أن واشنطن قد حزمت أمرها لرعاية السلام وإعادة حقوق العرب، فوضع ثقته بكيسنجر الذي كان صاحب

١ رزق الياس، الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني.. ص٢٩٦.

٢ باتريك سيل، الأسد–الصراع على الشرق الأوسط، ص ٣٧١ / ٣٧٤.

٣ هذا الطرح كان يتناسب وتوجهات السياسة المصرية آنذاك التي لم تكن ترغب بمواجهة مع الجانب السوري والروسي من خلال محادثات مباشرة معهم تضعها موضع الاتهام.

صيت في المنطقة.[١] ولذلك طرح الرئيس الأسد ثلاثة أسئلة مباشرة خلال لقائه الأول مع كيسنجر وكانت تعبر عن السياسة الخارجية السورية وتشكل جوهر القضية:

أولاً: هل توافق الولايات المتحدة على أن سورية لا تستطيع التفريط بأية أرض؟ **ثانياً:** هل توافق على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون الفلسطينيين؟ **ثالثاً:** هل يعالج مؤتمر جنيف هذه القضايا المركزية أو أنه سيكون مجرد إجراء مضيع للوقت؟

لجأ كيسنجر إلى الغموض وأخذ يشرح كيف أن الإجابة على أسئلة الرئيس الأسد لا يمكن أن تظهر إلا من خلال المفاوضات في جنيف، غير أن الرئيس الأسد وجد ذلك غير مرض على الإطلاق، فأعلن أن على "إسرائيل" أن تنسحب، ليس فقط من الأراضي التي احتلتها في حرب تشرين، بل أيضاً من الجولان الذي اغتصبته عام ١٩٦٧، فابتعد كيسنجر عن هذه المطالب بحدة.[٢] لأن فض الاشتباك من وجهة النظر السورية كان يعني أن يتضمن مرتفعات الجولان كلها.[٣] وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ القاضي بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية، وقد انفردت سورية عن باقي الدول العربية بهذا التفسير وبقيت متمسكة به حتى يومنا هذا دون أن تفرط بأي حق للعرب في أرضهم.

رد كيسنجر بأن الأمور ستنجلي أثناء مؤتمر جنيف، وعند الحديث عن الانسحابات "الإسرائيلية" رفض كيسنجر بشدة بحث هذا الموضوع، وأنكر أي اتفاق مع السادات بخصوص هذا الأمر. وعندما كان الذهاب إلى جنيف محفوفاً بأشد المخاطر بالنسبة لسورية، وبعد أن اكتشف الرئيس الأسد الاختلاف بين أقوال كيسنجر وتصرفات السادات؛ قرر أن لا يحضر المؤتمر، على أمل أن لا يذهب السادات فيما لو لم تذهب سورية، ظنّاً منه أن موقف سورية الرافض سيقنع السادات بعدم الذهاب بمفرده.[٤] أو أنه لن يجرؤ على الذهاب بعيداً جداً وأكثر من اللازم في غياب سورية.[٥] وقال الرئيس الأسد لكيسنجر: "لا أحد سيذهب من سورية".

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٢.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٧٥.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٣.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٣.

٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٧٦.

كان خبر عدم حضور سورية مفرحاً لكيسنجر لأنه سيتفرد بمصر وينجز اتفاق فصل القوات في سيناء.[١] ولم يشعر كيسنجر بالأسف على قرار سورية بعدم الاشتراك في مؤتمر جنيف، لأن هذا الأمر سيبقي سورية بعيدة تماماً، ويزيد من التصاق مصر "بإسرائيل".[٢] ومع ذلك لم تتوقف محاولات كيسنجر للحصول على موافقة سورية على حضور مؤتمر جنيف، وبدأ بطرح العروض لها، ففي مقابل تقديم قائمة بأسرى الحرب، ستسمح "إسرائيل" للسوريين بالعودة إلى ديارهم في المناطق الواقعة تحت الاحتلال "الإسرائيلي". كما بحث وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي هذا الاقتراح مع الرئيس الأسد استجابة لطلب كيسنجر، ومع كل ذلك تلقى كيسنجر بتاريخ ١٨ كانون الأول رداً من الرئيس الأسد يفيد بأن سورية لن تشترك في هذه المرحلة من محادثات جنيف، ولكنها قد تشترك فيما بعد.[٣]

لم يكن الرئيس حافظ الأسد يريد قطع العلاقات نهائياً مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال محادثاته مع وزير خارجيتها كيسنجر، وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٧٤، كانت سورية لا تزال تحتفظ بأسرى "إسرائيليين"، والحظر النفطي العربي لا يزال فاعلاً في الضغط على الغرب. وبتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٤، وصل كيسنجر المزهو بانتصاره الديبلوماسي على مصر إلى دمشق لمقابلة الرئيس الأسد، لقد كان المزاج أشد توتراً، وبلغ درجة أعلى مما كان عليه عندما كان اللقاء في دمشق أول مرة في شهر كانون الأول ١٩٧٣.[٤] ومع ذلك استطاع كيسنجر الحصول على اقتراح سوري جديد لفض الاشتباك، فقد كانت سورية تتمسك فقط بنصف الأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" عام ١٩٦٧، وبكل الأراضي التي كسبتها عام ١٩٧٣. وتشبث الموقف السوري بالورقة الوحيدة التي كان يساوم عليها، وهي الأسرى "الإسرائيليون".[٥]

لم يستطع كيسنجر تحريك الموقف السوري، وأخذ يتذمر مجدداً من الضغوط التي تمارس عليه من قبل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وادعى أنه كلما حاول هو ونيكسون القيام بمبادرة جديدة في الشرق الأوسط، ظهرت اتهامات جديدة. وحينها كان يلمح كيسنجر إلى فضيحة "ووترغيت" وتداعياتها التي

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٤.

٢باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٧٧.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٤.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٧٦.

٥ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٨.

زعزعت إدارة نيكسون.[١] وبذلك نجح كيسنجر في التهدئة من غضب الرئيس الأسد، ومن ثم انتقل إلى شرح المنهجية التي استخدمها لتحقيق فصل القوات بين مصر و"إسرائيل"، وكانت قضية استعادة القنيطرة، كبرى مدن هضبة الجولان إلى السيادة السورية، تستوجب الكثير من الحنكة.[٢]

٢- المحادثات السوريَّة – الأمريكيَّة حول هضبة الجولان:

كان الرئيس الأسد يدرك جيداً أن الشعب السوري لم يكن يكترث كثيراً بالتفاصيل التقنية لفصل القوات، بل كان همه الأساس هو مصير إخوته المهجرين من الجولان، كما كان يعرف أن "إسرائيل" تقلق من وجود القوات السورية المسلحة على التلال المطلة على سهل الحولة، على الجانب الغربي من هضبة الجولان، وأن "إسرائيل" لن تنسحب من الأراضي المحتلة طواعية. وكان كيسنجر على استعداد لأن يتعهد للأسد بأن المفاوضات إذا بدأت على الجبهة السورية، فسيبذل قصارى جهده كي يمنع فشلها، بيد أن العقبة الأخيرة المتبقية كانت إصرار الرئيس الأسد حين الاتفاق على تحديد النتائج النهائية قبل بداية العملية التفاوضية. تذرع كيسنجر بأنه لو بدا وكأنه يميل قليلاً إلى الموقف السوري، فستدمره "إسرائيل" سريعاً، فاقترح ن يقوم بوساطة ينقل بموجبها ما يسمح به السوريون فقط إلى "الإسرائيليين" حول موضوع فصل القوات وبالعكس.[٣]

مع هذا الضوء الأخضر المبدئي من الولايات المتحدة للبدء بمفاوضات الجولان، عرض الرئيس الأسد موقفه، وهو أن سورية لن تقبل بأقل مما اعتبرته حداً أدنى لخط الفصل.[٤] ورأى الرئيس الأسد أن لا طائل من مناقشة تفاصيل المناطق منزوعة السلاح ومناطق تخفيف السلاح،[٥] وأن الضمانة الوحيدة دون تجدد

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٧٩.

٢ لقد شكلت قضية "ووترغيت" نقطة فاصلة في المساعي الأمريكية بالشرق الأوسط، وقد أجاد وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك هنري كيسنجر استخدامها لصالحه، حين ادعى أنه يتعرض لضغوط من قبل اللوبي الصهيوني، مستخدماً سياسة الـ خطوة – خطوة. وهنا لا بد من التساؤل، من يتحكم بمن، اللوبي الصهيوني أم الإدارة الأمريكية؟؟ ففضيحة ووترغيت دفعت الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الاستقالة بعد شهرين من زيارته دمشق في حزيران عام ١٩٧٤، والتي قدم فيها موقفاً يتعهد فيه على تسوية شاملة في الشرق الأوسط تعيد الأراضي العربية المحتلة كلها.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٨١ – ٨٦.

٤ كانت سورية قد أودعت لدى مصر ثلاث خرائط، تحتوي تفاصيل الخيارات السورية حول فصل القوات، وحان الوقت لكي يراها كيسنجر، تضمنت كل خارطة اقتراحاً لا يختلف عن سابقه بأكثر من خمسة كيلومترات، إلا أن سورية لن تقبل بأقل مما اعتبرته حداً أدنى لخط الفصل. بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٨٦.

٥ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٨٦.

النزاع في نظره هي الاتفاقات الدولية.[١] لم يستطع كيسنجر منع نفسه من التعليق على ما قاله الرئيس الأسد وأخذ يسأل عن الأسباب التي دفعت سورية إلى الموافقة على وقف إطلاق النار. رد الرئيس السوري بأعلى صوته: "مصر تركت المعركة".[٢] وعاد كيسنجر من دمشق بانطباع بأن الرئيس الأسد يرغب حقاً في عقد اتفاقية، وحمل معه خارطة عليها خطان مستقيمان يمتدان من الشمال إلى الجنوب عبر مرتفعات الجولان، والمفترض أنهما سيصبحان خطى فض الاشتباك وفقاً للاقتراح السوري.

٣- المحادثات السوريَّة – الأمريكية وسلاح النفط بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣:

كان كيسنجر يعمل في الوقت نفسه على محورين اثنين، **الأول:** إنهاء حالة حظر النفط، **والثاني:** وضع أسس اتفاقية سورية – "إسرائيلية". فحاول اللعب على ورقة الأسرى "الإسرائيليين".[٣] وراح يعمل، بمساعدة السادات، على إقناع الدول العربية المعتدلة بإنهاء الحظر النفطي، وأقنع الرئيس الأسد بمنحه لائحة بأسماء الأسرى على أن لا يقدمها "للإسرائيليين" قبل التوصل إلى تقدم على الجبهة السورية. ولكن ما إن قدمت سورية اللائحة حتى نقلها كيسنجر إلى غولدا مائير خلال ساعة، وخسر الرئيس الأسد ورقة مهمة.[٤]

اقترحت الولايات المتحدة مشروعاً من خمس نقاط على الرئيس الأسد بتاريخ ٥ شباط ١٩٧٤، على أساس أن تبلغ سورية الولايات المتحدة بعدد أسرى الحرب "الإسرائيليين" وأن يجري نقل هذه المعلومة إلى "إسرائيل"، وأن تقدم سورية قائمة بأسرى الحرب إلى قسم رعاية المصالح الأمريكية في دمشق، وفي المقابل تتقدم "إسرائيل" باقتراح محدد. وبعد قيام الصليب الأحمر بزيارة الأسرى "الإسرائيليين" في سورية، يتولى كيسنجر نقل الاقتراح "الإسرائيلي" إلى الرئيس الأسد، وكذلك دعوة وفد "إسرائيلي" إلى واشنطن لمزيد من المباحثات. ثم تبدأ المفاوضات في جنيف عن طريق فريق العمل العسكري المصري – "الإسرائيلي"

١ قبيل حرب تشرين كانت "إسرائيل" قد حفرت خندقاً بطول سبعين كيلومتراً على جبهة الجولان وبعرض قناة السويس، ونشرت خلفه حقولاً ضخمة من الألغام على أمل إيقاف الدبابات السورية. إلا أنه وفي اليوم الأول من الحرب، عبر سبعون ألف جندي سوري هذا الخندق، وقاموا بتنظيف حقول الألغام وتدمير معظم التحصينات "الإسرائيلية"، وقتلوا وأسروا من فيها من جنود. ولاحظ الأسد أن الدعم الأمريكي وحده هو الذي حال دون هزيمة إسرائيل، لا تحصيناتها. وكانت سورية جاهزة لشن هجوم معاكس لاستعادة الجيب المحتل خلال الحرب، إلا أن الخطة ألغيت عندما قبلت مصر بوقف إطلاق النار.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٨٧.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٨.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٦.

القائم بالفعل. وبتاريخ ٩ شباط وافق الرئيس الأسد على هذا الإجراء.[١] وبذلك وافق على بدء المفاوضات غير المباشرة مع "إسرائيل". إلَّا أن كيسنجر سرعان ما أتبَع مقترح النقاط الخمس بمطلب آخر؛ إذ أراد أن ترفع الدول العربية الحظر النفطي قبل أن يبدأ بجهود الوساطة على الجبهة السورية.[٢]

حاول الرئيس الأسد جاهداً ألا يفرِّط بما تبقى بيده من أوراق التفاوض، وأهمها الحظر النفطي وأسرى الحرب وحرب الاستنزاف المتواصلة ضد الاحتلال "الإسرائيلي" في الجولان، وخاصة بعد أن أنتج الحظر النفطي تعقيدات خطيرة في علاقات الولايات المتحدة بحلفائها الغربيين، حيث تمردت الدول الغربية، وخاصة فرنسا،[٣] على المقاربة الأمريكية للصراع العربي – الصهيوني، واتخذت موقفاً قريباً من المطالب العربية في محاولة منها لإيقاف مزيد من خفض الإنتاج. وبعد أسبوع من موافقة الرئيس الأسد على اقتراح الولايات المتحدة، التقى مع الرؤساء العرب، السادات وبومدين وفيصل في الجزائر لمدة يومين، واتفقوا على عدم رفع الحظر إلى أن يتحقق مزيد من التقدم نحو اتفاقية سورية – "إسرائيلية".

كان كيسنجر مصمماً على ألَّا يسمح لسورية بانتزاع تنازلات من الولايات المتحدة و"إسرائيل" عن طريق سلاح النفط، وحاول عن طريق مصر والسعودية كبح جماح سورية، إلا أنه لم يستطع تنفيذ تهديده بوقف النشاط الديبلوماسي الأمريكي في "الشرق الأوسط"، لأن من شأن ذلك تعزيز الارتباط بين قضايا النزاع والنفط في المنطقة عوضاً عن إضعافه.[٤] وقد أدرك كيسنجر ورئيسه نيكسون عدم قدرتهما على تنفيذ تهديدهما بالانسحاب من الجهود الديبلوماسية، لأنهما بهذا يربطان السياسة الأمريكية بوضوح بالحظر على النفط. وبتاريخ ١٨ شباط قرر نيكسون وكيسنجر إسقاط مسألة الحظر في الوقت الحالي، وذلك لأن كيسنجر كان يتلهف لإقناع الرئيس الأسد والرأي العام الأمريكي بأن التحرك الأمريكي في الشرق الأوسط ليس نابعاً في المحل الأول من المصالح النفطية.[٥]

---

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٩.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٩٤.

٣ وصل الرفض الفرنسي للسياسة الأمريكية في المنطقة حد تزويد العراق بمفاعل نووي، بعد زيارة رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك جاك شيراك لبغداد عام ١٩٧٤، هذا المفاعل الذي قامت "إسرائيل" بتدميره عام ١٩٨١. آندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي ١٩٦٢-١٩٨٢، ت: موسى الزعبي، دمشق، مطبعة الجاحظ، ١٩٨٨، ص ٤٨٣.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن، ص ٩٤ – ٩٥.

٥ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ١٩٩.

٤- المحادثات السوريَّة – الأمريكيَّة بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ واتفاق فصل القوات السوري – "الإسرائيلي":

اجتمع كيسنجر مع الرئيس الأسد مساء يوم ٢٦ شباط ١٩٧٤، وكانت هذه الزيارة الرابعة للمنطقة خلال أربعة أشهر،وتعد هذه الرحلة الخطوة الرسمية الأولى نحو فصل القوات السورية – "الإسرائيلية". تنقَّل كيسنجر في أقل من أسبوع بين دمشق وتل أبيب والقاهرة، وكانت المحادثات معقدة بالرغم من أنها كانت ودية، وأبدى الرئيس الأسد مرونة بالنسبة للمسائل الإجرائية، وتشدد فيما يتعلق بالموضوع. ووفقاً للاتفاق السابق، كان أحد الأهداف الرئيسية وراء تلك الرحلة هو حل قضية أسرى الحرب "الإسرائيليين"؛ إذ تعرضت رئيسة وزراء "إسرائيل" غولدا مائير إلى ضغوط هائلة من أجل استعادة العشرات من الجنود "الإسرائيليين" المعتقلين في سورية.[١] فعاد كيسنجر واشتكى للرئيس الأسد من الضغوط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وشدد على ضرورة تجنب أي مواجهة عن طريق الابتعاد عن ممارسة الضغط الشديد على "الإسرائيليين".[٢] محذراً أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى الإطاحة به وبالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون.[٣]

تم تخويل كيسنجر بنقل قائمة بأسرى الحرب إلى "الإسرائيليين"، وتقرر أن تبدأ زيارات الصليب الأحمر للأسرى، وأصبح من المنتظر أن تقدم "إسرائيل" اقتراحاً محدداً حول فض الاشتباك. وأوضح الرئيس الأسد أنه إذا لم تقدم "إسرائيل" شيئاً أكثر من الانسحاب إلى خطوط ما بعد وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ فإنه سيقطع المحادثات.[٤] ثم ترك كيسنجر "الإسرائيليين" لإعداد اقتراحهم، وجاء المشروع "الإسرائيلي" لفض الاشتباك بصورة أساسية على غرار اتفاقية كانون الثاني المصرية – "الإسرائيلية"، وتضمن المشروع ثلاث مناطق، الأولى "لإسرائيل"، والثانية للأمم المتحدة، والثالثة لسورية، وكلها داخل الأراضي التي استولت

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٩٧.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٠٢.

٣ كانت فضيحة ووترغيت قد بلغت ذروتها وأصبحت تهدد بإسقاط نيكسون. كان الرئيس الأسد قد سمع تلك النقاشات جميعها أكثر من مرة. وكان متأكداً أن كيسنجر لم يقطع هذه المسافات كلها، لتكرار الحجج ذاتها التي سبق وطرحها في شهر كانون الأول ١٩٧٣.

٤ لقد أوضح الرئيس الأسد لكيسنجر أنه إذا كان العرض "الإسرائيلي" هو التراجع إلى خط السادس من تشرين الأول فقط، أي خط ما قبل الحرب، فإنه سيرفضه على نحو قاطع، وأن على كيسنجر العودة إلى واشنطن دون أن يضيع المزيد من وقته في الشرق الأوسط. وأضاف أنه إذا وافقت القيادة السورية على خط ما قبل الحرب، فمعنى ذلك أن حرب تشرين الأول لم تكن سوى مؤامرة حيكت لصالح "إسرائيل". إذ لم يكن يتخيل الرئيس الأسد أن يفاوض على أراضٍ خسرها في حرب كان من المفترض أن تتم فيها استعادة الأراضي المحتلة جميعها. بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١١٥-١١٦.

عليها "إسرائيل" في حرب تشرين ١٩٧٣. ولم يقتصر الأمر على بقاء القنيطرة كلها تحت سيطرة "إسرائيل"، وإنما تبقى القوات "الإسرائيلية" أيضاً وراء خطوط ٦ تشرين الأول.[١] واعتبر كيسنجر أن ذلك كان عرضاً أخرق، ويهدد بنسف عملية المفاوضات من بدايتها.[٢]

كان كيسنجر يخشى أن يرفض الرئيس الأسد هذا الاقتراح وأن تتوقف المحادثات عندئذ توقفاً نهائياً. ولذلك لم يقدم للرئيس الأسد تفاصيل المشروع "الإسرائيلي" وركز أثناء زيارته لدمشق أول آذار ١٩٧٤، على فكرة المناطق ذات القوات المحدودة ومنطقة عازلة تابعة للأمم المتحدة. وحصل كيسنجر على موافقة سورية على إرسال مبعوث إلى واشنطن لإجراء محادثات في وقت لاحق من شهر آذار، بعد زيارة مماثلة يقوم بها مسؤول "إسرائيلي"، وغادر كيسنجر دمشق وليس في جعبته سوى القليل من التقدم الجوهري.

كانت المواقف السورية و"الإسرائيلية" متباعدة، ولتضييق الهوة بينهما دعاهما كيسنجر لإرسال ممثلين عنهما إلى واشنطن يحملون مقترحات جديدة، فذهب رئيس الاستخبارات العسكرية آنذاك حكمت الشهابي عن سورية، وموشيه دايان عن "إسرائيل"، وعندها أُخبِر ديان بأنَّ السوريين يجب أن يحصلوا كحد أدنى تماماً على شريحة رمزية من الأرض غربي خط وقف إطلاق النار القديم، وعلى القنيطرة كذلك.[٣]

وقد اعتُبرت هذه الخطوة تحسناً في موقف سورية بالمقارنة مع موقفها السابق، فأطلع كيسنجر الشهابي على الخط الذي اقترحه دايان ووصفه بأنه غير مقبول، لكنه أكد استصواب فكرة المناطق الثلاث، وألمح كيسنجر إلى أنه سيحاول إقناع "إسرائيل" بالعودة إلى خط ٦ تشرين، والانسحاب من القنيطرة، لكن ذلك هو أقصى ما يمكن لسورية أن تأمل فيه في تلك المرحلة، وبعد يومين أي بتاريخ ١٥ نيسان نقل كيسنجر الخارطة السورية إلى السفير "الإسرائيلي" في واشنطن دينيتز.[٤] وعندها علم المندوب السوري أن القنيطرة هي كل ما تستطيع سورية أن تأمل في الحصول عليه في هذه المرحلة.

كانت هناك اختناقات ومصاعب حول الأماكن التي يجب أن تتواجد فيها بالضبط الخطوط السورية و"الإسرائيلية" الأمامية، وحول حجم قوات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة، وحول عمق المناطق التي تتواجد فيها قوات محدودة، وعلى الخصوص حول من سيسيطر على التلال المطلة على مدينة القنيطرة،

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٠.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١١٩.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٩٤.

٤ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٤.

بعد أن توافق "إسرائيل" على الانسحاب منها. وكان من بين العقبات التي عرقلت الأمور لساعات طويلة وشاقة، مسألة الفدائيين الفلسطينيين، وكانت "إسرائيل" تريد من الرئيس الأسد أن يتعهد بمنع غاراتهم، لكنه كان في منتهى التصلب لرفض مثل هذا الالتزام.[١]

كان واضحاً أن التوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك بين سورية و"إسرائيل" سيكون أصعب بكثير منه بين مصر و"إسرائيل".[٢] وكان على الولايات المتحدة أن تحمي الاتفاقية المصرية – "الإسرائيلية"، فإذا رفضت سورية التوصل إلى اتفاقية لفض الاشتباك، فإن موقف السادات سيصبح مهدداً في الوطن العربي، مما يتيح للاتحاد السوفييتي فرصاً جديدة لتعزيز وجوده في المنطقة فيما لو استُأنفت الحرب، وأخيراً إذا لم يتم الاتفاق، قد يُفرض حظر آخر على النفط. ولذلك استخدم كيسنجر أسلوب التأييد العربي لجهوده في محاولة للضغط على سورية، أما مع "إسرائيل" فقد استخدم سياسة (العصا والجزرة)، حيث ضغط على الرئيس نيكسون لإلغاء قسم كبير من الديون "الإسرائيلية"، وإلى جانب ذلك كانت الولايات المتحدة قد صوتت في الأمم المتحدة بإدانة "إسرائيل" في غاراتها على جنوب لبنان.

في الثالث من أيار عام ١٩٧٤، وصل وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر إلى دمشق، والتقى الرئيس الأسد، وطالب وقفاً لإطلاق النار، إلَّا أنَّ الرئيس الأسد لم يكن ليتخلى عن حرب الاستنزاف بهذه السهولة، لأنَّ وقف إطلاق النار في نظره يجب أن يدخل في صميم الاتفاق النهائي، فالسوريون لن يقبلوا أي وقف للقتال ما دامت أرضهم محتلة.[٣] ونتيجة لذلك أثار كيسنجر موضوع المعونة الأمريكية لمساعدة سورية في إعادة بنائها، وبقي الرئيس الأسد مصراً على أن يكون خط فض الاشتباك إلى الغرب من خط ٦ تشرين. وهذا ما دعا كيسنجر إلى تشجيع الضغوط العربية على الرئيس الأسد للاعتدال في آرائه، كما حاول الضغط على "إسرائيل" لتعديل اقتراحها بشأن خط فض الاشتباك، بحيث يسمح بأن يعود جزء من القنيطرة إلى سورية، مع التمسك بالجزء الغربي من المدينة تحت سيطرة "إسرائيل"،[٤] ويبقى هذا الجزء تحت إشراف مشترك بين "إسرائيل" والأمم المتحدة، كي يتمكن المستوطنون "الإسرائيليون" من الوصول إلى الأراضي الزراعية غرب المدينة.

---

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٩٤ – ٣٩٥.

٢ كان كيسنجر يدرك بأن التفاوض بين سورية و"إسرائيل" كالقول بأن سويسرا ستصبح بلداً مسطحاً لو أن احدهم حرك جبال الألب. بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٣٤.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٣٤ – ١٣٦.

٤ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٦.

أبدى "الإسرائيليون" حينذاك استعدادهم للانسحاب من بعض المواقع في جبل الشيخ، وفي قرية الرفيد جنوب القنيطرة، بالإضافة إلى ثلاث نقاط محصنة قرب خط السادس من تشرين. كما وافقوا على توسيع المنطقة العازلة حول بعض القرى، كي يتمكن أكبر عدد من المدنيين السوريين من العودة.[١] وبتاريخ ٨ أيار ١٩٧٤ كشف كيسنجر للأسد عن بعض هذه التنازلات "الإسرائيلية"،[٢] ولكنه حجب الباقي، حتى يكون لديه ما يقدمه في زياراته التالية لسورية.[٣] وقد بدأ الرئيس الأسد حينها يتحدث بجدية عن خط يمتد على مقربة من الخط الذي اقترحته "إسرائيل"، وبقيت القنيطرة والتلال الثلاثة المحيطة بها، العقبة الرئيسية في وجه الاتفاق.[٤]

أصر الرئيس الأسد على القنيطرة كلها وعلى التلال الثلاثة المحيطة بها،[٥] ولكن "إسرائيل" رفضت التنازل عن التلال. وفي يوم ١٣ أيار وافقت "إسرائيل" على الوجود المدني السوري في سائر أنحاء القنيطرة، إلا أن الرئيس الأسد لم يرضى بالاقتراح "الإسرائيلي" وأصر على أن يمتد الخط عبر قمم التلال وأن يكون هناك وجود للأمم المتحدة في هذه القمم، وليس "لإسرائيل"، وهنا أصبحت المساومة حول بضع مئات الأمتار، ولكن أياً من الجانبين لم يظهر استعداداً للتنازل.

قرر كيسنجر يوم ١٥ أيار البدء في تقديم أفكار من جانبه في المحادثات مع سورية و"إسرائيل"، وفي اليوم التالي نجح كيسنجر في دفع "الإسرائيليين" على الانسحاب إلى سفوح التلال، وطار من فوره إلى دمشق لاختبار الأفكار التي تقدم بها بنفسه.[٦] إلَّا أنه وفي زيارته لدمشق يوم ١٨ أيار بدت فجوة التلال المحيطة بالقنيطرة لا يمكن تخطيها. وقرر كيسنجر الرحيل، وفي اللحظة الأخيرة أسقط الرئيس الأسد إصراره على السيطرة على التلال غرب القنيطرة،[٧] وحث كيسنجر على مواصلة الجهود من أجل الاتفاقية، وقال: "إن "إسرائيل" تستطيع الاحتفاظ بالتلال إذا ضمن له كيسنجر عدم وضع أسلحة ثقيلة هناك قادرة

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٤١.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٦.

٣ أبقى كيسنجر كلاً من العرضين "الإسرائيليين" عن جبل الشيخ والرفيد في حقيبته لاستخدامهما لاحقاً.

٤ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٧.

٥ لم يكن ليقبل الرئيس الأسد بعودة المدنيين إلى القنيطرة ليصبحوا تحت رحمة الجيش "الإسرائيلي" المتمركز على قمم التلال المجاورة. بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٤٤.

٦ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٧.

٧ اتخذ الرئيس الأسد حينها موقفاً حاسماً عندما قال: "إذا كان موضوع التلال خطوة تساعد في قضية السلام، فيمكننا أن نتجاوزه، مع أننا لسنا متفائلين جداً بتصرفات "إسرائيل" على المدى البعيد". بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٦٦.

على ضرب القنيطرة". وفي يوم ١٩ أيار حصل كيسنجر على موافقة "إسرائيل" على هذا المطلب. وفي يوم ٢٠ أيار عاد إلى دمشق ومعه خارطة بالخط المقبول، وعندما أصبح الاتفاق مضموناً على خط فض الاشتباك، نشأت مشكلة تحديد القوات وحجم المناطق محدودة السلاح؛ وبالإضافة إلى ذلك أراد الرئيس الأسد أن تتنازل "إسرائيل" عن كافة النقاط في جبل الشيخ، كما أرادت سورية تواجد قوة صغيرة تابعة للأمم المتحدة في المنطقة العازلة، بينما أصرت "إسرائيل" على ألا تقل قوات الأمم المتحدة عن ألفين إلى ثلاثة آلاف جندي.[١] كما رفضت التخلي عن أي موقع في جبل الشيخ إلَّا للأمم المتحدة، وتشبثت بأن يكون عمق منطقة تخفيف السلاح ٢٥ كم، مقسمة إلى مستويين من التسليح.[٢] وبعد يومين من المفاوضات حول هذه المسائل، بدأ كيسنجر في ٢٢ أيار يفقد حماسه. ومرة ثانية عكف على الرحيل وإعداد بيان المغادرة.[٣]

في الثالث والعشرين من شهر أيار عام ١٩٧٤، وصل هنري كيسنجر إلى دمشق وبحوزته تنازلات عدة من قبل "إسرائيل". وكانت قد بدت على تلك التنازلات بصمات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، إذ ضغط على غولدا مائير كثيراً، طالباً منها إظهار المرونة كي لا تنهار المحادثات حول الجبهة السورية. وبعد محادثات تقنية طويلة، قابل الرئيس الأسد حسن النية الأمريكي بالإيجاب،[٤] حيث قبل بقوة كبيرة تابعة للأمم المتحدة، وبمنطقة عازلة بعمق ١٠ كيلومترات ومناطق محدودة القوات بعمق ١٥ كيلومتراً، ولكنه ظل يصر على حجم كبير من التسليح في المناطق المحدودة. فعاد كيسنجر إلى "إسرائيل" يوم ٢٤ أيار وواجه هناك مطلباً بأن يلتزم الرئيس الأسد بمنع الهجمات إلى الأراضي المحتلة من وراء خطوطه، كما طالبت "إسرائيل" بالتزام أمريكي بعدم انسحاب قوات الأمم المتحدة إلا بموافقة طرفي الاتفاقية، كذلك أرادت "إسرائيل" الحصول على تأكيدات بالإمدادات العسكرية على المدى الطويل.[٥]

بتاريخ ٢٦ أيار بدأت صياغة الوثائق النهائية. وكان النقاش طويلاً حول قضية الشعب الفلسطيني ومعاناته وحقوقه ومشاركته في عملية السلام، وقد رفض الرئيس الأسد رفضاً قطعياً أن يفاوض نيابة عن الفلسطينيين، أو أن يعطي ضمانة "لإسرائيل" سواء في السر أو في العلن. وعندما أصر كيسنجر أنه

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٨.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٧٥.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٨.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ١٧٩.

٥ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٨.

سيرسل "للإسرائيليين" رسالة يضمنها استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لأي هجوم فلسطيني خرقاً لوقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان، أكد الرئيس الأسد أن سورية لن تلتزم بأي ضمانة، وأنه لن يوافق على محتوى الرسالة، وقد رفض الاطلاع على مضمونها.[١]

كتب الرئيس الأمريكي نيكسون رسالة للرئيس الأسد يوم ٢٩ أيار، يؤكد فيها أن "إسرائيل" ستلتزم بوقف إطلاق النار في التلال المحيطة بالقنيطرة، وأن أية قوات أو أسلحة "إسرائيلية" لن توضع في المنحدرات الشرقية للتلال، وأنه لن توضع أسلحة في التلال قادرة على إصابة القنيطرة بالنيران. كما أبلغ نيكسون "الإسرائيليين" أن الولايات المتحدة تعترف بحق "إسرائيل" في الدفاع عن النفس في حال حدوث الانتهاكات، كما أن الغارات الفردية من الجانب السوري على الأراضي المحتلة منافية لوقف إطلاق النار، وألزمت الولايات المتحدة نفسها بالعمل من أجل التطبيق الكامل لقرار الأمم المتحدة ٣٣٨.[٢]

وافقت "إسرائيل" على التخلي عن الامتداد المستطيل الذي احتلته في حرب تشرين ١٩٧٣، وكذلك عن شريط ضيق من الأرض حول القنيطرة، ورغم أن المدينة بقيت في المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة وخارج خطوط القوات السورية، فقد أعيدت إلى الأيدي السورية، ولكن "الإسرائيليين" قبل انسحابهم نسفوا وسحقوا كل بيوتها وخزانات مياهها، وخطوط مواصلاتها، تماماً كما فعلوا بمنطقة السويس.[٣]

كانت جولات كيسنجر المكوكية بين دمشق وتل أبيب طيلة شهر أيار عام ١٩٧٤، تهدف إلى إضاعة الوقت ريثما ينضج الملف المصري. وفي النهاية وصل الرئيس الأسد إلى اتفاق جزئي مع كيسنجر، ولكنه لم يتنازل عن دعم المقاومة الفلسطينية كما فعل السادات في اتفاقية سيناء، وأكد أن عمليات المقاومة الفلسطينية لن تكون جزءاً من اتفاقية فصل القوات على الجولان.

وقعت سورية على اتفاق الجولان مع "إسرائيل" في جنيف بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٧٤، الذي تضمَّن انسحاب "إسرائيل" من الجيب الجديد الذي احتلته ومن مدينة القنيطرة وجوارها.[٤] وكانت هذه الاتفاقية مصحوبة بمذكرة سرية وعدت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع "إسرائيل" في أية مبادرة سلام مع سورية في المستقبل.

---

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٠٠.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٩.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٩٩.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٧٦.

كان الرئيس الأسد يرى أنه ما دامت "إسرائيل" قد بدأت بالانسحاب فإن بوادر السلام تلوح في الأفق، وأوضح تماماً بأنه مستعد للسلام الحقيقي مع "إسرائيل" وأنه عند تحقيق ذلك السلام فلن تكون هناك حاجة لمناطق منزوعة السلاح كالتي لقي كيسنجر في تدبيرها وترتيبها كل ذلك التعب. وكان الرئيس الأسد يتطلع إلى التفاوض مع "إسرائيل" في جنيف ضمن إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وكانت شروطه للسلام هي انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني.[١]

وفي يوم ٢٩ أيار صدر الإعلان بأن سورية و"إسرائيل" توصلتا إلى اتفاق شروط اتفاقية فض الاشتباك.[٢] وبعد يومين وقع الممثلون العسكريون السوريون و"الإسرائيليون" الوثائق اللازمة في جنيف.[٣] وفي الرابع والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٧٤، قام الرئيس حافظ الأسد، محاطاً بالآلاف من المواطنين السوريين، مرتدياً اللباس العسكري الميداني، برفع العلم السوري في سماء مدينة القنيطرة المحررة.[٤]

تكونت الاتفاقية من وثيقة معلنة، وخارطة، وبروتوكول بشأن وضع قوات الأمم المتحدة، ورسائل سرية عدَّة بين الولايات المتحدة والطرفين تتناول بالتفصيل التفاهم على مستوى القوات ومسائل أخرى. وتضمنت اتفاقية تحديد حجم القوات، تعيين منطقة عازلة تابعة للأمم المتحدة، وموازية لخط ما بعد ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القنيطرة، وفي منطقتين بعمق ١٠ كيلومترات شرق المنطقة وغربها. يحق لكل من الطرفين وضع لواءين، على ألَّا يزيد عددهما على ٦٠٠٠ رجل مع ٧٥ دبابة و٣٦ قطعة مدفعية قصيرة المدى. وفي المناطق المتاخمة وبعمق ١٠ كيلومترات لا يسمح بوجود مدفعية يزيد مداها على ٢٠ كيلومتراً وما لا يزيد على ١٦٢ قطعة مدفعية. ولا يسمح بنصب صواريخ أرض – جو أقرب من ٢٥ كيلومتراً من خطوط الجبهة. وتتمتع قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بحق التفتيش في هذه المناطق، وتقوم طائرات الاستطلاع الأمريكية برحلات استطلاعية مثلما هو الوضع بالنسبة لاتفاقية كانون الثاني المصرية –

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٣٩٩ – ٤٠٥.

٢ جرت مراسم التوقيع في جو جليدي فلم يصافح أحدٌ أحداً. وهنا يمكن المقارنة بين الاتفاق السوري والاتفاق المصري مع "إسرائيل" فلو لم تخرج مصر من المعركة وتبادر بمد يدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" لما أُجبرت سورية على مثل هذه الاتفاقية.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٨.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٠١.

"الإسرائيلية". كما تم التوصل إلى اتفاق حول تبادل الأسرى. وأعلن الطرفان أن فض الاشتباك ليس إلا خطوة نحو سلام عادل ودائم على أساس قرار الأمم المتحدة ٣٣٨.[١]

أثبتت السياسة الأمريكية من خلال وزير خارجيتها هنري كيسنجر الدعم الأمريكي المُطلق للسياسة "الإسرائيلية" القائمة على احتلال الأراضي العربية تنفيذاً للمشروع الصهيوني التَّوسعي الكبير، ولم تستطع السياسة السورية من الوقوف بوجه المخطط الصهيو – أمريكي لافتقادها للدعم العربي وضعف القرارات العربية التي كانت مراوغة في أغلب الأحيان ولم تُحدث التأثير الكبير بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أن الدول العربية امتلكت أوراقاً قوية كان من أهمها ورقة النفط العربي التي لو استُخدمت بشكلها الصحيح لما حصلت "إسرائيل" على ما تُريد.

لقد أجهض السلام المصري – "الإسرائيلي" مساعي القيادة السورية التي وضعت هدف استعادة الأراضي المحتلة في مقدمة أولوياتها منذ عام ١٩٧٠، وبدا الرئيس المصري أنور السادات يميل إلى الصف "الإسرائيلي" أكثر من ميله إلى المصلحة العربية العليا في استعادة الأراضي المحتلة. وبذلك انتهت حرب٦ تشرين الأول ١٩٧٣ دون أن تحقق الهدف المطلوب، إلَّا أنها أسست للأحداث اللاحقة كلِّها وهذا ما سيدرسه البحث في فصوله اللاحقة.

ت–السياسة السورية تجاه استكمال محادثات السَّلام مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٥:

كان استقبال كيسنجر في دمشق متحفظاً بعض الشيء، وهو برفقة الرئيس الأمريكي نيكسون في أول زيارة له لدمشق بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٧٤. وأجرى محادثات ودية مع الرئيس الأسد.[٢] وقام الرئيس الأسد حينها بتذكير الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بما يجب أن يكون عليه الهدف الحقيقي للزيارة قائلاً: "إن الزيارة تحمل معنىً خاصاً لأنها تؤلف جزءاً من جولة أعلنتم أنها تهدف إلى بذل الجهود لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.. ولا يتحقق سلام عادل ودائم في المنطقة إلا بإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" وعودة الأراضي إلى أصحابها ورفع المظالم عن الشعب الفلسطيني وضمان حقوقهم الوطنية المشروعة".[٣]

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢١١.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٠٦–٢٠٧.

كانت تلك الزيارة مؤشِّراً على عودة العلاقات الديبلوماسية كاملة بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٧٤. كما بحث نيكسون و الرئيس الأسد الخطوات الممكنة لعملية صنع السلام، وقال نيكسون: "إنه ينبغي أن يعود مؤتمر جنيف إلى الانعقاد في أيلول عام ١٩٧٤".[١]

أراد كيسنجر من جولة نيكسون إلى الشرق الأوسط، تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية الفريد والمحوري في عملية السلام، وإبقاء المبادرة على قيد الحياة منعاً لأي تهديد، وقد نصح كيسنجر نيكسون بأن يتجنب المطالب العربية بدعم انسحاب شامل حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ والمطالب "الإسرائيلية" برفض هذا الانسحاب.[٢]

ولهذا راح نيكسون يشرح في دمشق أن الهدف من ديبلوماسية الـ (خطوة خطوة) هو إقناع "الإسرائيليين" بالانسحاب تدريجياً على الجبهة السورية إلى أن يصلوا إلى حافة مرتفعات الجولان، ثم يسقطوا منها ويعودون إلى الحدود القديمة. وكانت هذه الصورة خيالية وقد أصابت الرئيس الأسد بالدهشة، ولكن السوريين أخذوها على محمل الالتزام بالعمل من أجل انسحاب "إسرائيلي" كامل.

وفي "إسرائيل" التقى نيكسون برئيس الوزراء الصهيوني الجديد اسحق رابين، وعندما استهجن "الإسرائيليون" العرض الأمريكي لمصر بشراء مفاعل نووي، قدم لهم نيكسون العرض نفسه؛ كما تحدث نيكسون مطولاً عن أهمية التعامل مع الملك حسين بشأن مصير الضفة الغربية، وألمح أنه من الأفضل التعامل مع حسين في ذلك الوقت وتأجيل التعامل مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى ما بعد. وختم نيكسون جولته السريعة في الشرق الأوسط بزيارة الأردن، وكان مصرًا على بدء المحادثات المتعلقة بفض الاشتباك على الجبهة الأردنية "الإسرائيلية"، ودعا الملك حسين لزيارة واشنطن أواخر شهر تموز عام ١٩٧٤.[٣]

كان الرئيس الأسد يعتقد أنه أقنع نيكسون بالموافقة على تسوية شاملة للصراع العربي – الصهيوني بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينصان على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية

١ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢١١.

٢ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٠٩.

٣ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢١١.

المحتلة كافة.[١] ولكن مع التطورات الحاصلة في واشنطن، وبعد أن أطاحت فضيحة ووترغيت بالرئيس نيكسون، أصبح عليه التعامل مع رجل جديد في البيت الأبيض هو جيرالد فورد.[٢]

سعى كيسنجر للحفاظ على زخم الديبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، بعد تولي الرئيس الأمريكي جيرالد فورد منصبه في البيت الأبيض. بتاريخ ٩ آب ١٩٧٤. وزار دمشق مرتين خلال شهر تشرين الأول ١٩٧٤ لعقد لقاءات مع الرئيس الأسد، ولم يكن الرئيس الأسد مطمئناً حول كلمات كيسنجر عن استعداد الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات جديدة على المسار السوري. وقد أراد الرئيس الأسد القضاء على الخيار الأردني بغية منع الأمريكيين من فتح مسار سلام ثنائي بين "إسرائيل" وبلد عربي آخر؛ كما ظل الرئيس الأسد مقتنعاً بأن السادات سيمضي باتجاه توقيع اتفاق منفصل آخر مع "إسرائيل".[٣] وعندما بدأ يظهر استعداد مصر و"إسرائيل" للتوصل إلى اتفاقية ثانية، نشأ مصدران للمعارضة، حينما أدركت سورية أن "إسرائيل" تحاول عزل مصر، لتبقى سورية بعدئذ في مواجهة قوات "إسرائيلية" متفوقة عسكرياً؛[٤] حيث ظهر المصدر الأول مع قضية تجديد مهمة الأندوف (قوات المراقبة والفصل التابعة للأمم المتحدة) في الجولان، وعندها أرسل كيسنجر رسالة للرئيس الأسد تقول: "إن "إسرائيل" لن تقوم بأي هجوم استباقي على سورية في حال التمديد للأندوف"، وعندما لمح الرئيس الأسد في تلك الرسالة لهجة التهديد،[٥] أمر القوات السورية المسلحة بالتأهب الأقصى في منتصف شهر تشرين الأول ١٩٧٤، أي عشية تجديد مدة قوات الأمم المتحدة.[٦] فأسرع كيسنجر لتدارك الموقف واعتذر للأسد عن اللغط الحاصل، حيث ادعى أنه سعى إلى طمأنة الرئيس الأسد لا إلى تهديده.[٧]

أما المصدر المعارض الثاني، فكان الاتحاد السوفييتي الذي أصر على عودة مؤتمر جنيف للانعقاد،[٨] فعملت سورية والاتحاد السوفييتي عن كثب لتعطيل دبلوماسية كيسنجر،[١] الذي أصر مع رئيسه فورد على استمرار ديبلوماسية (الخطوة خطوة)، استجابة، على حد زعمه، لطلب مصر و"إسرائيل".[٢]

---

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن، ص ٢٣٥ – ٢٤٤.

٢ ظن الرئيس الأسد أن الإطاحة بنيكسون تمت نتيجة التزامه بالتسوية الشاملة للصراع العربي – الصهيوني، لا بسبب فضيحة ووترغيت بالتأكيد.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن، ص ٢٣٥ – ٢٤٤.

٤وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٣.

٥ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٥.

٦ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٣.

٧ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٥.

٨ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٣.

عاد كيسنجر إلى الشرق الأوسط في آذار ١٩٧٥، بهدف التوصل إلى اتفاق ثان لفصل القوات بين مصر و"إسرائيل". وبدا أن الضغط المشترك والمحتمل من قبل الرئيس الأسد وملك السعودية فيصل لإنجاز خطوة موازية في الجولان يمثل التهديد الأكبر لإمكانية إنجاز هذا التفاهم. فقد كان الرئيس الأسد بعيداً عن قبول أي مساومة، وخلال اجتماعه مع كيسنجر يوم ٩ آذار ١٩٧٥، بدأ الرئيس الأسد بالتلويح بالحرب؛ فالصورة كانت واضحة ولم يكن لديه ذرة تفاؤل.

لقد أثبتت الأحداث التي تلت حرب تشرين للرئيس الأسد أن العمل العسكري هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع العربي – الصهيوني. حينها أكد كيسنجر في ذلك اللقاء أن الإدارة الأمريكية لن تستطيع تحقيق أي شيء على الجبهة السورية، وهذا يعني أنه لن يحصل انسحاب "إسرائيلي" من مرتفعات الجولان خلال العامين، ولهذا أخذ الرئيس الأسد يهدد بالحرب على "إسرائيل" مباشرة من خلال حرب الاستنزاف.

عاد وزير الخارجية الأمريكي إلى دمشق بتاريخ ١٥ آذار ١٩٧٥، بعد إخفاقه في التوصل إلى اتفاق بين مصر و"إسرائيل"، غير أن الرئيس الأسد كان لا يزال مقتنعاً أن الاتفاق قد أُنجز في السر، ولذا استمر في حملته للدفع باتجاه تسوية شاملة على المسارات السورية والمصرية والفلسطينية.[٣]

لم يبقَ لدى كيسنجر أي خيارات للتعامل مع السوريين، فقام بتقديم عرض مفاجئ طلب من الرئيس الأسد إبقاءَه سرياً؛ كان رئيس الوزراء "الإسرائيلي" قد أخبر كيسنجر منفرداً ودون أي نص مكتوب أن القرار "الإسرائيلي" ببناء مستوطنات في مرتفعات الجولان كان خطأً فادحاً، وأظهر التذمر لدفعه ثمن أخطاء من سبقوه، وأن فصل القوات لم يحل أياً من المشكلات العالقة بين سورية و"إسرائيل". وعليه فقد اقترح رابين القيام بخطوة نحو السلام مع سورية من خلال اعتراف "إسرائيل" بحدود عام ١٩٦٧، ثم الانسحاب إلى خط دفاعي جديد لعموم "الإسرائيليين"، الذين يخشون دوماً من بقاء سهل الحولة معرضاً للهجمات؛ لكن كيسنجر أصر على أن النقاش كان فلسفياً ولم يتم رسم أي خرائط، كما أن أفكار رابين لا تعبر عن سياسة الحكومة "الإسرائيلية"، ولا يعلم كيسنجر هل سيحاول رابين إقناع مجلس وزرائه بها.

---

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٥.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٢٣.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٤٧ – ٢٤٩.

وبغض النظر عن كل هذه المحاذير، رأى الرئيس الأسد شيئاً من الإيجابية فيما سمعه، وأصر على كيسنجر أن يقدم جدولاً زمنياً، إلَّا أن الأخير تهرب وعاد ليؤكد أن الولايات المتحدة لا تستطيع إنجاز شيء على الجبهة السورية قبل عام ١٩٧٧، أي إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية. قاطعه الرئيس الأسد بحدة وعاد للتهديد بالحرب، وهنا لمَّح كيسنجر إلى الضمانات التي قدمها السادات للأمريكيين قبل ما يقارب العام، بأن لا يساعد سورية إن هي أشعلت حرباً أخرى مع "إسرائيل"؛ وكان هذا بمثابة تحذير للأسد إذا اختار الذهاب إلى حرب من دون مصر فسيعاني من انتكاسة خطيرة.

أخفق كيسنجر في محاولته لتهدئة الرئيس الأسد إخفاقاً ذريعاً، وتحدث الرئيس الأسد بلغة التهديد بالحرب بشكل مباشر عندما قال: "غداً أو بعد غد نرى ما يحدث، أنا مضطر، وليس هناك سبيل آخر". وقد اعتمد الرئيس الأسد في موقفه هذا على خطته في ترتيب توازن جديد للقوى في المنطقة. إلَّا أن هذه الخطة لم يُكتب لها النجاح لأسباب عدة، منها اغتيال الملك فيصل في السعودية، وبدء الحرب الأهلية في لبنان في نيسان ١٩٧٥ التي أخرجت بدورها منظمة التحرير الفلسطينية من حسابات الرئيس الأسد في تلك المرحلة. وجاء توقيع اتفاقية سيناء الثانية بين مصر و"إسرائيل" ليشكل نقطة فاصلة في السياسة السورية – الأمريكية، ففي الأسطر الأخيرة من صفقة سيناء الثانية، تعهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد لرئيس الحكومة "الإسرائيلي" إسحق رابين بأن الولايات المتحدة سوف تعطي أهمية بالغة للموقف "الإسرائيلي" وأن أية اتفاقية سلام مع سورية يجب أن تقوم على أساس بقاء "إسرائيل" في مرتفعات الجولان.[١]

بعد ذلك حضر كيسنجر إلى دمشق بتاريخ ٣ أيلول للقاء الرئيس الأسد الذي استقبله ببرود واضح لأقل من ساعة.[٢] كان الرئيس الأسد مدركاً أنه ومنذ لحظة توقيع اتفاقية "سيناء الثانية، صار أي حديث عن تقدم خطوة لاحقة في الجولان مجرد إضاعة للوقت.[٣] وشرح الأسد لكيسنجر أن السلام الذي يسعى إليه ويعتقد أنه لمصلحة "إسرائيل" لن يكون سلاماً؛ ذلك أن السلام لا يكون بإغراق "إسرائيل" بالسلاح

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن، ص ٢٥٠ – ٢٥٨.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٨٦.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٥٨.

الأمريكي وتدعيم قوتها، بل بإقناعها بالانسحاب من الأراضي العربية وبعدالة القضية الفلسطينية. وإلَّا شعر العرب أنهم مظلومون وسيستعدون لحروب جديدة، فلا تهنأ "إسرائيل" أبداً.[١]

إلا أن الالتزامات التي قدمها كيسنجر "لإسرائيل" باسم الولايات المتحدة من خلال اتفاقية سيناء الثانية كانت شديدة السخاء إلى درجة لم يسبق لها مثيل من قبل على الإطلاق. فحصلت "إسرائيل" على وعد بتلقي مليارين ونصف دولار عن سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، مع دفعات أخرى لتعويضها عن فقدانها للنفط المصري، وضمان بتزويدها بالنفط من إيران، أو من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة إذا فشلت في الحصول على نفط إيراني. إضافة إلى تعهد مفتوح بالمحافظة على قوة "إسرائيل" العسكرية باستمرار. أما الالتزامات السياسية فكانت أبعد مدى من ذلك، إذ تعهدت الولايات المتحدة بأن تعترف بحق "إسرائيل" في الوجود، ولا تقبل بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. وهكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم في فخ لا مخرج منه، فلكي يبدؤوا حواراً مع واشنطن، يجب عليهم الاعتراف بمطلب "إسرائيل" (القومي)، ويتخلوا عن مطلبهم القومي العربي،[٢](لأن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، يشيران إلى أن الفلسطينيين مجرد لاجئين).[٣]

أدى توقيع اتفاقية سيناء الثانية إلى توجه الرئيس الأسد وبقوة لتشكيل جبهة مواجهة تتألف من سورية والأردن وفلسطين ولبنان، بالرغم من كل الصعوبات التي تواجه هذا الأمر، وفي المقابل أخذ كيسنجر يسعى لاحتواء مساعي الرئيس الأسد في هذا الاتجاه.[٤]

في منتصف شهر تشرين الأول عام ١٩٧٥، رفض الرئيس الأسد دعوة من كيسنجر لترتيب لقاء بينه وبين الرئيس الأمريكي فورد في أوروبا. كما لم يقبل في أوائل شهر تشرين الثاني ١٩٧٥ إرسال رئيس أركان جيشه اللواء حكمت الشهابي إلى واشنطن للقيام بمباحثات مع كيسنجر. لقد فقد الرئيس الأسد كل ثقة لديه بنزاهة الوسيط الأمريكي كيسنجر، ورأى أن الاتفاقات السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" ناقضت قرار مجلس الأمن ٣٣٨؛ الأمر الذي أفقد الولايات المتحدة الأمريكية حقها في ترؤس مؤتمر جنيف للسلام إلى جانب الاتحاد السوفييتي، كما رفض الرئيس الأسد عرضاً أمريكياً بانسحاب

---

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٤٨٦.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤١٩.

٣ تأتي خطورة اتفاقية "سيناء ٢" على الجانب السوري أن كيسنجر كان قد اتفق مع سفير الكيان الصهيوني في واشنطن "دينيتز" أنه ليست هناك ضرورة إلا لتغييرات تجميلية طفيفة على الجولان. وجعل فورد يكتب رسالة للـ "إسرائيليين" يقول فيها إن الولايات المتحدة، وفي أية محادثات حول الجولان، ستأخذ بعين الاعتبار موقف "إسرائيل" من أنها يجب أن لا تعود إلى حدود عام ١٩٦٧.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٦١.

"إسرائيلي" من الجولان لم يحدد كيسنجر عمقه أبداً. ومع حلول نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٧٥ غدت لهجة الرسائل الأمريكية إلى دمشق أكثر تهديداً، وازداد موقف الرئيس الأسد تمسكاً بالحقوق الفلسطينية، من خلال تأكيده على حضور منظمة التحرير الفلسطينية لمؤتمر جنيف.

حقق الرئيس الأسد نصراً ديبلوماسياً عندما نجح مع الاتحاد السوفييتي في ربط التجديد للأندوف في مجلس الأمن الدولي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في النقاش الذي اعتزمت الأمم المتحدة إجراءه حول الشرق الأوسط بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦. حيث اضطرت الولايات المتحدة إلى الموافقة رغم الاحتجاجات "الإسرائيلية"، وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض (الفيتو) لإيقاف قرار في مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦ يؤكد حق الفلسطينيين في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وانسحاب "إسرائيل" إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.[١] وهذا ما أكَّد أن المفاوضات الأمريكية كانت فارغة من أي محتوى، ولم تكن غايتها إلَّا إضاعة الوقت.

لقد حصد وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر نتائج جولاته واحدة تلو الأخرى، ففي عام ١٩٧٤ نجح في توقيع اتفاقية سيناء الأولى بين مصر و"إسرائيل"، وفي عام ١٩٧٥ نجح في توقيع اتفاقية سيناء الثانية، وهكذا رسَّخت السياسة الأمريكية واقعاً عربياً مفككاً، لم تكن تدرك خطورته من الدول العربية سوى سورية التي بقيت على موقفها من حقوق العرب وبخاصة الحقوق الفلسطينية في استعادة أراضيها، وهذا ما بدا واضحاً من تمسك الرئيس الأسد بوجوب تمثيل الفلسطينيين لأنفسهم في أي مناسبة دولية، وعدم التحدث بلسانهم أو التفاوض بدلاً عنهم، مواجهاً بذلك الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وحيداً دون أي دعم عربي.

٣- السياسة السورية تجاه الصين بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥ وموقف الصين من القضية الفلسطينية:

التزمت الصين بتأييد الكفاح العربي ضد "إسرائيل" والإمبريالية العالمية الداعمة لها، وفي ٨ تشرين الأول ١٩٧٣ صرَّحت بمسؤولية "إسرائيل" عن اندلاع القتال في البلدان العربية، وأعربت عن تضامنها

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٦١ – ٢٦٤.

الكامل وتأييدها المطلق لكفاح الشعب العربي،[١] وبدا ذلك التأييد لدى استقبال ممثل الحكومة الصينية في ٩ تشرين الأول ١٩٧٣ مبعوثي كل من سورية ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية في بكين، حيث أدان "إسرائيل"، وأعلن عن وقوف بلاده بثبات إلى جانب نضال الشعب العربي ضد العدوان "الإسرائيلي".[٢] وفي المرحلة التي امتدت بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ صوتت الصين في مجلس الأمن ٨ مرات لصالح القضية العربية بما يدين "إسرائيل" مباشرة، وفي البيان الأول للصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة جاء: "إن جوهر أزمة "الشرق الأوسط" يتمثل في العدوان على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى من جانب الصهيونية "الإسرائيلية"، وبمساندة وتواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية".

وفي الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تكلم وزير الخارجية الصينية (تشيان غوان هو) وأشار إلى حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ باعتبارها قد كسرت حالة اللاحرب واللاسلم، وأكد على أن أساس بقاء مشكلة "الشرق الأوسط" هو الصهيونية وقضية حقوق الشعب الفلسطيني، ومن هذا المنطلق فقد رفضت الصين القرار رقم /٢٤٢/ لأنه لم يستنكر العدوان "الإسرائيلي" بأية صورة، وكذلك القرار رقم ٣٣٨، ومن هذا المنطلق فقد رفضت وقف حرب تشرين وامتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن بهذا الشأن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣.[٣] وكانت الصين ترى ضرورة مواصلة القتال لتحقيق الأهداف العربية، وبناء على موقفها هذا رفضت حكومة الصين في ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٣ الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ الذي دعا إلى تشكيل قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة، ورفضت بالتالي الإسهام في نفقات هذه القوات، وبهذا القرار اختتمت الصين جهودها السياسية تجاه الحرب في الشرق الأوسط.[٤] وبهذا يتضح موقف الصين الداعم للحقوق العربية والفلسطينية.

فوجئت دول أوروبا الغربية بحرب تشرين الأول ١٩٧٣؛ بسبب انشغالها آنئذ عن أزمة الشرق الأوسط بمجموعة من مشاكلها الخاصة، كمسألة الأمن الأوروبي، والأسرة الاقتصادية، وأزمة النقد العالمية، ثم العلاقات السياسية والتجارية مع كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وسياسة الوفاق الدولي، وأثرها في مستقبل العلاقة بين حلفي وارسو والأطلسي. وحين اندلاع حرب تشرين، أدركت أوروبا مدى الخطر الحقيقي، لاسيما وأن احتمالات تورط الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الشرق

١ سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية.. ص٣٧٩.

٢ هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية.. ص ١٠١.

٣ رباب عبد المحسن، الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة رؤية –السلطة الوطنية الفلسطينية– العدد /٢٨/– آذار ٢٠٠٤، ص٥.

٤ سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية.. ص ٣٨٠.

أوسطي قد يهدد سياسة الوفاق الدولي التي أفادت منها أوروبا كثيراً؛ فضلاً عن أن الوطن العربي مصدر مهم للطاقة التي تستهلكها أوروبة في حاجاتها الصناعية والاستهلاكية التي قد تُحرم منها.

٤– السياسة السوريَّة تجاه بريطانيا وموقفها من حرب تشرين ١٩٧٣:

كان تأثير السياسة الأمريكية والصهيونية كبيراً على بريطانيا كونها متفقة ومصالحها مع الدول العربية؛ ورغم ذلك فإنها أكدت على أهمية تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وضرورة العمل على تسوية الصراع. وهذا ما صرَّح به وزير الخارجية البريطاني إليك دوغلاس هيوم في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٣؛ حيث طالب بتسوية سياسية في "الشرق الأوسط" قائمة على ضمانات دولية، كما حاولت بريطانيا أن تخطو خطوة أخرى لإرساء سياسة الحياد التي اتبعتها إزاء الدول المتحاربة في "الشرق الأوسط"، فأعلن بيان حكومي بريطاني في اليوم ذاته عن حظر تزويد أي من دول "الشرق الأوسط" المتحاربة بأسلحة من صنع بريطاني.[١] وكان لهذه السياسة البريطانية دوافع عدة أهمها أن بريطانيا كانت تحصل على أكثر من ٧٠% من احتياجاتها النفطية من دول المنطقة العربية، الأمر الذي جعل الاقتصاد البريطاني بعد حظر النفط العربي، مهدداً بالتوقف؛ فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى عجز ضخم في موازين المدفوعات ووضع الحياة الاقتصادية والسياسية في بريطانيا وأوروبا أمام اختبار خطير، هذا الاختبار فرض على بريطانيا أن تبتعد عن سياسة الولايات المتحدة وعن مساندتها لـ "إسرائيل" وإن كان آنياً.

في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ دفعت بريطانيا شريكاتها في الجماعة الأوروبية (الدول التسع) إلى إصدار ما عرف بـ "بيان بروكسل" الذي يُعد أول إسهام أوروبي حقيقي حول قضية الصراع العربي – الصهيوني، وكان بمثابة الميثاق الأوروبي الذي تعمقت مبادؤه عن طريق المواقف الأوروبية المتتالية، ومن المعتقد أن هذا البيان كان نصاً فرنسياً قامت بريطانيا ببذل الجهود لتقبله دول الجماعة الأكثر تأييداً "لإسرائيل"؛ حيث حث البيان "إسرائيل" على العودة إلى خط وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول كما نص على المبادئ الأساسية للتسوية من (عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة) و(ضرورة انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة مع احترام سيادة كل دول المنطقة واستقلالها وحقها بالعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها) و(الاعتراف الصريح بالحقوق المشروعة للفلسطينيين)، كما أعلن عن استعداد الجماعة

١ سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية.. ص ٣٨٢.

للمشاركة في عملية السلام.[١] وعلى الرغم من صحة القول بأن هذا البيان لم يأت بجديد عما جاء من مبادئ في القرار /٢٤٢/ الصادر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني ١٩٦٧ إلا أن وزراء خارجية الدول التسعة بتوقيعهم عليه في ذلك الوقت بالذات بينوا –على الرغم من أنهم لم يشكلوا رأياً جديداً حول "الشرق الأوسط"– أنهم لم يعودوا يشعرون بما يمنعهم من إعلان الرأي الذي كانوا يحملونه قبلاً. لقد اتهموا على نطاق واسع أنهم خضعوا للابتزاز العربي، ولكن الحقيقة هي أنهم لم يعودوا يشعرون أنهم مرغمون على التزام جانب الصمت إذعاناً "للإسرائيليين" والمتعاطفين معهم في أوروبا.[٢] ويمكن القول إن ما ساعد بريطانيا على اتخاذ هذه المواقف المعتدلة هو وجود حزب المحافظين في السلطة منذ العام ١٩٧٠ الذي اتسمت سياسته بالعدالة تجاه العرب أكثر من حزب العمال المرتبط تقليدياً بعلاقات قوية مع "إسرائيل".[٣]

ولم يكن هذا الفهم الجديد الإيجابي للقضايا العربية على المستوى السياسي الحكومي البريطاني فحسب، وإنما تجاوزه ليظهر على الساحة الإعلامية والرأي العام البريطاني أيضاً، حيث أوصلت حرب ١٩٧٣ الصورة والصوت العربيين لأول مرة بشكليهما الحقيقيين بعد أن تم تغييبهما وطمسهما وتشويههما لعقود تحت تأثير الدوائر الصهيونية النافذة في إعلام الدول العظمى والكبرى.[٤]

على الرغم من التحالف البريطاني – الفرنسي الوثيق، إلا أن بريطانيا كانت دوماً فريسة التردد والتأرجح في مسلكها تجاه تبني تلك السياسات التي تُقرها مع فرنسا والجماعة، بسبب الصراع والتنافس معها من جهة، وروابطها القوية مع الولايات المتحدة ووضعها كإحدى الدول الأوروبية ذات المصالح النفطية الكبرى في "الشرق الأوسط"، من جهة ثانية.[٥]

٥– السياسة السورية تجاه فرنسا وموقفها من حرب تشرين ١٩٧٣:

١ نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٦، ص٩١.

٢ كريستوفر ميهيو ومايكل آدامز، ليس للنشر، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٧)، ت. محمود فلاحة، ص٢٣٦.

٣ إن هيمنة الصهاينة على حزب العمال البريطاني ظاهرة تلفت النظر، فهذا الحزب بتقاليده ومبادئه يناهض مناهضة قوية التوسع الإقليمي والاستعمار والعنصرية والحكم العسكري، إلا أن اللوبي الصهيوني نجح في ربطه بصداقة وثيقة العرى مع "إسرائيل" إن هذا اللوبي الصهيوني لم ينجح في صفوف العمال فحسب، بل كان طوال مدَّة القرن العشرين يملك نفوذاً متواصلاً عميقاً في الحياة السياسية البريطانية، ويدين هذا النجاح لإخفاق العرب الصارخ في ممارسة أي ضغط فعال مقابل وجود جالية يهودية نشطة ونافذة وملتزمة "بإسرائيل" ومتفانية في خدمتها بشكل منظم ومحكم في بريطانيا ليس لها مساوٍ عربي.

٤ وكالة سانا، الحركة التصحيحية وقائع وأرقام، حرب تشرين، الوكالة العربية السورية للأنباء سانا، قسم الدراسات، العدد ١١، دمشق، ١٩٨٧، ص٧٥.

٥ وكالة سانا، الحركة التصحيحية وقائع وأرقام، العدد ١٢.. ص١٣٠.

قبل الحرب ببضعة أشهر، وقفت فرنسا موقفاً متشدداً من "إسرائيل" في مجلس الأمن وشاركت في التصويت على إدانة عدوانها على بيروت في نيسان ١٩٧٣،[١] وفي تشرين الأول ١٩٧٣، إثر اندلاع الحرب، التزمت فرنسا بالصمت في الأيام الأولى مترقبة ومشككة بالقدرات العربية. إلا أنه في اليوم الرابع لحرب تشرين الأول ١٩٧٣، وبعد قرار الدول العربية حظر النفط، صرَّح وزير الخارجية الفرنسي في الأمم المتحدة عن رغبة فرنسا بأداء دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع، وأنها قادرة على دعم موقفها بثقل في السوق الأوروبية المشتركة. وبالفعل فقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية في دفع السوق المشتركة لإصدار بيان مشترك لدول السوق التسع.[٢] لقد كان لفرنسا فضل كبير في تحول المفهوم العالمي للقضية الفلسطينية، فمنذ عام ١٩٧٠، زاد الاهتمام الفرنسي بمعالجة مشكلة الفلسطينيين كقضية أساسية في "الشرق الأوسط"، ويعود ذلك إلى تطور المقاومة الفلسطينية وظهور الشخصية الفلسطينية على المسرح الدولي، وزيادة حاجة فرنسا والدول الغربية للنفط العربي بالإضافة إلى تطور التعامل التجاري بين فرنسا والدول العربية. فكانت فرنسا تشدد باستمرار على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن /٢٤٢/، ووجوب انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كلِّها، كشرط وحيد للوصول إلى السلام. وكانت ترفض مبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وقد وصف الرئيس بومبيدو السياسة "الإسرائيلية" "بالغباء" إذ أنها لا تريد أن تفهم أنها غير قادرة على طرد كل العرب أو قتلهم.[٣]

أكدت حرب تشرين ١٩٧٣ التخوف الفرنسي القائم على أن كل نزاع في العالم من شأنه أن يدعم نفوذ القطبين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية) ويزيد من هيمنتهما وبالتالي إضعاف دور بقية القوى في العالم. وتأكيداً على هذا كان الاتفاق الأمريكي السوفييتي في نهاية الحرب، الذي بين أن كل حرب من شأنها أن تكرس الثنائية القطبية وتزيد من قوتها.[٤] وهذا ما ذكره وزير الخارجية الفرنسي آنذاك ميشيل جوبير بأن أوروبا لم تستطع القيام بأي دور في أزمة "الشرق الأوسط"، بالرغم من أن مصالحها

١ الذي ذهب ضحيته القادة الفلسطينيون الثلاثة محمد يوسف النجار، وكمال عدوان وكمال الناصر.

٢ الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية.. ص١٦٠.

٣ أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية.. ص٢٣٢.

٤ . Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967. 1993. William B. Quandt P270

الحيوية مهددة، وإن محادثات السلام يجب أن تضم الدول الأوروبية إلى جانب الدول العربية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" استبعدتا هذه الخطوة الأوروبية.[١]

برهنت حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ قصورَ السياسة الفرنسية، لا بل الأوروبية بالمجمل، مقابل القوة الأمريكية، كما أكدت الحرب التنافس بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية على لعب دور فاعل في منطقة "الشرق الأوسط". ولم يكن للدور الأوروبي تأثير يذكر من الناحية السياسة وهذا ما أكَّد دخول العالم في سياسة القطبين العالميين آنذاك وانعكاس ذلك على الأحداث اللاحقة كلِّها.

١ سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية.. ص ٣٨٢.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨

أولاً: أهم توجهات السياسة السورية عربياً بين عامي ١٩٧٥– ١٩٧٨:

١–السياسة السورية تجاه لبنان والحرب الأهلية عام ١٩٧٥:

أ– أسباب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥:

١– الأسباب غير المباشرة والمباشرة لاندلاع الحرب اللبنانية.

٢– التدخل السوري في لبنان وانعكاساته على العلاقات السورية – العربية.

٣– التدخل العسكري السوري المباشر في لبنان.

ب–الغزو "الإسرائيلي" الأول للبنان في ١٥ آذار ١٩٧٨:

١– البُعد التاريخي للغزو "الإسرائيلي" للبنان.

٢– الغزو "الإسرائيلي" للبنان في ١٥ آذار ١٩٧٨ وتداعياته السياسية.

٢–السياسة السورية تجاه مصر وموقفها من التسوية بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨.

ثانياً: السياسة السورية على المستوى الدولي (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية) بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨:

١–موقف الاتحاد السوفييتي من التدخل السوري في لبنان.

٢–الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية وأثره على العلاقات مع سورية بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨.

أولاً: أهم توجهات السياسة السورية عربياً بين عامي ١٩٧٥– ١٩٧٨:

سعت السياسة السورية في ظل التطورات السياسية العربية عامة بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨ إلى التأكيد على نهج التضامن العربي في مواجهة السياسة الصهيونية، التي أخذت تُمعن في تنفيذ سياستها التوسعية وبخاصة تجاه دول المواجهة كما في مصر ولبنان والأردن وغيرها. وبناء على ذلك كان الاتفاق السوري – الفلسطيني في ٢ آذار ١٩٧٥ حول خلق قيادة سياسية وعسكرية موحدة، ردّاً مباشراً على مباحثات سيناء التي قادها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر مع مصر، وكذلك كانت زيارة الرئيس حافظ الأسد إلى عمَّان في ١٠ حزيران ١٩٧٥ للاتفاق مع الملك حسين على قيادة موحدة شبيهة بتلك التي تمت مع الفلسطينيين، وسط ترحيب الأردن القلق على مصيره بعد إبعاده عن مراحل السلام المصري – "الإسرائيلي". وفي عمَّان أكَّد الرئيس الأسد أن سورية والأردن كيان واحد وبلد واحد.

١– السياسة السورية تجاه لبنان والحرب الأهلية عام ١٩٧٥:

بحكم نهج سياسة التضامن العربي الذي أكد عليه الرئيس حافظ الأسد، كان على سورية أن تبحث عن حلول للحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥، خاصة وأن لبنان (حسب رؤية وحدة أرض سورية الطبيعية)، ليس منفصلاً عن سورية الطبيعية، كما أن الواقع الجغرافي والسكاني والتاريخي فرض أن ما يحدث في هذا البلد يقلق البلد الثاني والعكس صحيح، واستقرار أي من البلدين ينعكس على استقرار البلد الآخر، وأمن أيهما ينعكس على أمن الآخر.[١] وهذا ما يتطلب ضرورة البحث عن حلول مناسبة للحفاظ على لبنان وشعبه، من خلال الفهم العميق لبُعد الحرب التي اندلعت عام ١٩٧٥ واستمرت ما يزيد عن خمسة عشر سنة.

أ- أسباب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥:

لم يخرج لبنان عن دائرة الأطماع "الإسرائيلية" وخططها التوسعية (عبر المخطط الصهيوني في الوطن العربي)، بحكم أهميته الاستراتيجية؛ موقعاً وموارد أولية، وفي مقدمتها مصادر المياه كالليطاني وغيره. وقد اتضحت فكرة التوسع نحو لبنان بعد عدوان حزيران ١٩٦٧؛ إذ إن لبنان جغرافياً، دولة مواجهة مع "إسرائيل"، وسياسياً هو في موقعه الطبيعي حلقة سياسية في الجدار العربي المحيط "بإسرائيل".[٢]

---

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٥ – ٥٠٦.

٢ سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية.. ص ٤٣٢.

١- الأسباب غير المباشرة والمباشرة لانفجار الحرب اللبنانية:

منذ ولادة الدولة اللبنانية حسب تقسيم اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦[١]، حُدد نظام لبنان الاقتصادي والمجتمعي المعاصر وفق الدستور الذي وضعته فرنسا عام ١٩٢٢ الذي رسخ الطبقية المجتمعية في لبنان وكان سبباً لمشكلات لبنان واضطراباته، فقد حكم لبنان توازن غير مستقر من تحالف طوائف، وصولاً إلى ميثاق عام ١٩٤٣[٢] الذي أعطى منصب رئيس الجمهورية ذي الصلاحيات الواسعة وقيادة الجيش إلى المسيحيين (الموارنة)، الذين كونوا أغلبية عددية في لبنان، إضافة إلى مقاعد ستة في مجلس النواب للمسيحيين، مقابل كل خمسة مقاعد للمسلمين. كما أعطى منصب رئيس الوزراء للمسلمين (السنة)، ورئيس مجلس النواب للمسلمين (الشيعة).[٣] كما حافظ لبنان على انفتاحه الاقتصادي بعد استقلاله في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦؛ مشكلاً حكماً ائتلافياً ونظاماً طائفياً كان البذرة التي أدت إلى الصعوبات المجتمعية وخاصة بعد حكم المسيحيين (الموارنة) في لبنان لباقي الأقليات.[٤] وكانت النتيجة ضعف مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية، وقصورها عن أداء دورها الطموح في إدارة البلاد، وبناء دولة القانون، والمؤسسات الدستورية، والنظم العصرية التي ترفض كل أشكال التجزئة والفئوية والانقسام، وتعتمد الانتماء الوطني والهوية اللبنانية، ما جعله أكثر عرضة للهزات السياسية والاجتماعية. ويمكن القول إن السبب يكمن في البناء الخاطئ الذي تمَّ اعتماده في هيكلية تلك المؤسسات، التي لم تكن مؤسسات دولة بالمستوى المطلوب؛ بل مؤسسات طائفية، تفتقد الكفاءة والأهلية والإخلاص، وتتبنى المصالح الطائفية والمذهبية والفئوية وحتى المناطقية الضيقة أكثر من تبنيها القضية الوطنية ومصلحة البلد، نتيجة نظام الحكم القائم على أساس طائفي وكذلك مجلس النواب والجيش والأحزاب وقنوات أخرى كثيرة.[٥]

---

١ سايكس بيكو: من أخطر الاتفاقات السرية التي فوجئ العرب بها بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تمت في الخفاء بهدف تجزئة الوطن العربي وبخاصة في بلاد الشام، ونقل تبعية أجزائه من الحكم التركي إلى الانتداب الفرنسي – الإنكليزي، بعد الانتصار على المحور الألماني – التركي. وبالتالي تمزيق وحدة بلاد الشام الطبيعية الجغرافية والسياسية والاجتماعية.

٢ وضع ميثاق ١٩٤٣ أسس النظام السياسي في لبنان، ووزع المناصب العليا في الدولة بين الطوائف اللبنانية الأساسية. فعلى الجانب المسيحي هناك الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، وعلى الجانب المسلم هناك السنة والشيعة والدروز. وقد كانت هذه الصيغة وليدة تصورات الطبقة السياسية النخبوية التي نمت في ظل الاستعمار الفرنسي. بثينة شعبان وثيقة وطن.. ص٢٦٨.

٣ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٦٩.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٣.

٥ مهدي عامل، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٦، ص١٢٤.

ومما زاد في ترسيخ هذا النهج السياسي والطائفي؛ التموضع جغرافياً وسكانيّاً الذي أسهم في تراجع حالة التجانس الوطني بين السكان إلى حدٍ كبير، فالـ (شيعة) في الجنوب والبقاع وجنوب بيروت، والـ (سنة) في طرابلس وبيروت الشرقية، والـ (دروز) في الشوف، والـ (موارنة) في كسروان وبيروت الشرقية، وعلى الرغم من حالات التداخل السكاني البسيط هنا وهناك، إلا أن انعزال كل طائفةٍ يبدو جلياً.[١] وتبعاً لذلك عانى المجتمع اللبناني من الانقسام الطائفي الحاد، وارتكز جوهر العلاقة بين هذه الطوائف على الشك والريبة وإساءة الظن، وكل طائفة تتربص وتراقب الطائفة الأخرى، وغاب مبدأ التعاون والتسامح والتآلف.[٢]

في ٢ أيار ١٩٧٣ اندلعت معارك عنيفة بين الجيش اللبناني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي تمركزت في لبنان إثر أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن، ورغم أن الوساطة العربية التي قادتها مصر آنذاك نجحت في تطويق لهيب النار المندلع، إلا أن الجميع بات يدرك أن المواجهة الكبرى قادمة لا محالة. فنشطت سوق السلاح التي وجدت زبائن لها في الكثير من الأحزاب اللبنانية، وعُبئ الشارع اللبناني ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، وغذَّت هذا الاتجاه القوى الرجعية في لبنان بحجة الخوف من الإخلال بالتوازن الطائفي والديمغرافي فيه.[٣] إذن فقد كانت المقاومة الفلسطينية هي المُستهدفة.

في تشرين الثاني عام ١٩٧٤، وقبل ٦ أشهر من اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، حذر الرئيس حافظ الأسد رئيسَ الوزراء اللبناني آنذاك صائب سلام، من أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والحرمان الذي تعانيه بعض المناطق اللبنانية والفساد المستشري في الجهاز الحكومي، هي التي تدفع الكثير من اللبنانيين الفقراء المعدمين إلى نقطة الانفجار.

عمَّق الوجود الفلسطيني الخلافات السياسية والاجتماعية في لبنان؛ فقد أخل وصول مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين (غالبيتهم من المسلمين) بالتوازن الطائفي الضعيف بين المسلمين والمسيحيين الذي ألَّف أساس النظام السياسي الطائفي في البلاد. وقد وجدت القوى اليسارية اللبنانية الداعية إلى إلغاء النظام الطائفي سنداً قوياً جديداً في توفر آلاف المقاتلين الفلسطينيين المدربين جيداً والمنتمين إلى فصائل

١ حسيب نمر، أسس الكيان الطائفي، دار الكاتب، بيروت، ١٩٧٨، ص١٤٣.

٢ إن غالبية مسلمي لبنان، وكثيراً من مسيحييه، إضافة إلى القوميين العرب واليساريين، رفضوا هذه الصيغة منذ اعتمادها، وعملوا على قلبها، وطالبوا مراراً بعودة لبنان للوحدة مع سورية. وخاصة بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨. بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٦٩ – ٢٧٠.

٣ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص١٦٤.

يسارية وأخرى ماركسية – لينينية. وبدأ الكثير من الشباب اللبناني بالانخراط في معسكرات التدريب الفلسطينية، بل وشارك بعضهم في عمليات فدائية. هذا فضلاً عن الدور الخارجي الأمريكي والغربي والصهيوني في التحريض والدفع نحو إشعال الحرب الأهلية في لبنان بين الفصائل السياسية المختلفة. حينها تبلور انقسام السياسيين المسلمين التقليديين بين الحفاظ على مصالحهم عن طريق تحالفهم مع النخبة السياسية المسيحية، وبين محاولة الحفاظ على قواعدهم الشعبية التي بدأت تتكمش وتميل أكثر فأكثر لمصلحة اليسار اللبناني والمنظمات الفلسطينية. وبرز كمال جنبلاط زعيماً وطنيّاً تقليديّاً كقائد لليسار اللبناني، حيث وجد جنبلاط في تبنيه الأجندة اليسارية – الفلسطينية فرصة يؤدي فيها دوراً سياسياً أكبر من ذاك الذي منحته إياه صيغة الميثاق الوطني على أساس انتمائه الطائفي، الذي لم يخوله تسلم منصب أعلى من وزير في الحكومة اللبنانية.[١]

وأتى السبب المباشر لتفجر الحرب في ٢٦ شباط ١٩٧٥ حين اغتيال (معروف سعد) رئيس التنظيم الناصري في لبنان، حيث أطلق بعض من عناصر الجيش اللبناني النار على مظاهرة احتجاجية كان يقودها معروف سعد ضد منح ترخيص لشركة بروتين التي يديرها كميل شمعون، وتوترت الأوضاع بين الجيش اللبناني والقوى الوطنية التي دعت في بيان لها إلى إضراب عام في بيروت والمدن اللبنانية، ومحاكمة الجناة، في حين ردت السلطة بأن تلك المظاهرة غير مرخصة.[٢] وبلغ التوتر ذروته، بعد أن أكملت الفئات المتصارعة استعداداتها العسكرية.[٣]

وبذلك تفجرت الأحداث اللبنانية بشكل واسع في ١٣ نيسان ١٩٧٥، عندما أطلقت عناصر من حزب الكتائب اللبنانية النار على حافلة ركاب كانت تقل مدنيين فلسطينيين في عين الرمانة المارونية في المنطقة الشرقية من بيروت مما أدى إلى وقوع مجزرة بحق ركابها،[٤] وقُتل في الحادثة ٣٠ فلسطينياً، وجُرح آخرون من ركاب تلك الحافلة، التي كانت في طريق العودة من مهرجان أقامته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأشارت المعلومات الابتدائية أن أصابع الاتهام توجه لحزب الكتائب اللبناني في تدبير وتنفيذ هذه الجريمة، غير أن الأدلة القاطعة جاءت لتثبت أن الجريمة دبرت بتآمرٍ مشترك بين العقيد جول

١ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٧٠ – ٢٧٢.

٢ ليلى بديع عيتاني، حرب لبنان صور، وثائق، أحداث، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٦١.

٣ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص١٦٤.

٤ جعفر، عتريسي، فضائح إدارة الملفات الساخنة في لبنان، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٢، ص١.

بستاني رئيس المكتب الثاني في الجيش اللبناني (الاستخبارات) وبين كميل شمعون[١] زعيم حزب الوطنيين الأحرار.[٢] وكان حادث عين الرمانة في صيف عام ١٩٧٥ بمثابة الشرارة الأولى التي فجرت حرباً أهلية طاحنةً في لبنان، استمرت قرابة خمسةَ عشرَ عاماً من القتل،[٣] والدمار والفوضى العارمة.

بتاريخ ١٧ أيار ١٩٧٥، استقبل الرئيس اللبناني سليمان فرنجية[٤] ياسر عرفات، لوضع حد للمعارك العنيفة التي اجتاحت البلاد إثر مذبحة عين الرمانة، وطلب منه أن يلتزم الفلسطينيون مخيماتهم وتجمعاتهم،[٥] وأكد أنه لا بد من حضور ممثلين عن الدول العربية لتحديد الجهة التي تنتهك "اتفاقية القاهرة".[٦]

كان يوم ٦ كانون الأول ١٩٧٥ بدايةً لسلسلة القتل في لبنان، حيث قامت ميليشيات حزب الكتائب، بعد أن عثرت على ٤ جثث لعناصر تابعة لها، بخطف وقتل مسلمين على الهوية. وأُطلق على ذلك اليوم "**يوم السبت الأسود**" حيث سقط أكثر من ٢٠٠ قتيل نتيجة الصراع الطائفي.[٧] وسرعان ما استقال رئيس الوزراء اللبناني رشيد الصلح من منصبه، ودعا كمال جنبلاط إلى عزل حزب الكتائب سياسياً، رافضاً المشاركة في أي حوار مع اليمين المسيحي، ورد فرنجية بتعيين حكومة عسكرية برئاسة العميد نور الدين الرفاعي، الأمر الذي زاد في تعميق حالة الانقسام السياسي.[٨]

أشارت الأحداث اللبنانية إلى أن المقاومة الفلسطينية كانت حاولت تعويض خسارتها في الأردن، بعدما فشلت بتحويله إلى قاعدة متقدمة في وجه "إسرائيل"، بتثبيت قيادتها وقواعدها في لبنان، واتخاذها جنوب لبنان مركزاً لانطلاق عملياتها. وكانت الدولة اللبنانية قد خصصت منطقة العرقوب الحدودية مركزاً لنشاط

١ كانت استراتيجية شمعون تقوم على أهداف ثلاثة متتالية، الهدف الأول: هو أن يؤمن القبول به كزعيم وطني متحسس لمطالب اللبنانيين والفلسطينيين، والثاني: أن يحتل مركزاً ممتازاً داخل الحكومة يتيح له المناورة من أجل بلوغ مطمحه الثالث والأقصى: الحلول محل سليمان فرنجية على رأس الدولة. اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية "سيكون لنا ذات يوم وطن"، عمان، دار الجليل للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٦، تحرير وتصويب: فؤاد أبو حجلة، ص ١٨٤.

٢ اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية.. ص ١٨٣.

٣ هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٧، ص٥٣.

٤ سليمان فرنجية: ١٥ حزيران ١٩١٠ – ٢٣ تموز ١٩٩٢، الرئيس الأسبق للجمهورية اللبنانية بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٧٦.

٥ اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية.. ص ١٨٤ – ١٨٦.

٦ اتفاق القاهرة ١٩٦٩: هو اتفاق تم توقيعه في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ في القاهرة بغرض تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان زمن الرئيس اللبناني شارل الحلو الذي أرسل قائد الجيش إميل بستاني إلى القاهرة للتفاوض مع ياسر عرفات تحت إشراف وزير الدفاع المصري محمد فوزي ووزير الخارجية المصري محمود رياض.

٧ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص ١٦٥.

٨ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٧٥.

المقاومة الفلسطينية، وفق اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩، إلا أن المقاومة الفلسطينية لم تكترث للاتفاقية، بل عممت نشاطها على الأراضي اللبنانية كافة. وقد عجز لبنان عن صد الانتقامات "الإسرائيلية" القاسية ضد القرى اللبنانية والمدنيين اللبنانيين.

حاول الجيش اللبناني ردع العمل الفدائي لوقف الهجمات "الإسرائيلية"، وأمام هشاشة المجتمع اللبناني، سلَّحت المقاومة الفلسطينية المسلمين اللبنانيين ودربتهم، وخلقت ميليشيات يسارية مسلحة. وبذلك انقسمت الحركة الوطنية اللبنانية إلى طرفين **الأول:** مع الفلسطينيين بقيادة الزعيم كمال جنبلاط، **والثاني:** مع الدولة اللبنانية ضد الفلسطينيين بقيادة الزعيمين بيار الجميل وكميل شمعون؛ وبناءً على هذا الاصطفاف ترتب انهيار المجتمع اللبناني.[١]

ونتيجة لما سبق يُمكن تحديد الأهداف من تفجير الحرب اللبنانية كما يلي:

١- تقسيم لبنان إلى كيانات طائفية متنازعة مع بعضها البعض ومع الدول العربية المُجاورة، الأمر الذي يخلق ظروفاً مواتية أمام "إسرائيل" لتبرير وجودها الديني والعُنصري كدولة صهيونية يهودية أمام العالم، ولإيجاد حلفاء لها في بعض تلك الدويلات.

٢- إشغال المقاومة الفلسطينية واستنزافها في صراعات محليَّة وطائفيَّة تستغرق جهدها وتحوِّل اهتمامها عن قضيتها الأساس، الأمر الذي يؤدي إلى التصفية الكاملة للقضيَّة الفلسطينية.

٣- تمرير الخطوات الاستسلامية التي راح ينفذها نظام السادات مع "إسرائيل" من خلال تركيز القدرات العربية على الأحداث في لبنان.

٤- إشغال سورية وإضعاف قدرتها على مقاومة المُخطط الاستسلامي.

٢- التدخل السوري في لبنان وانعكاساته على العلاقات السورية – العربية:

في كانون الثاني ١٩٧٥ زار الرئيس حافظ الأسد لبنان والتقى رئيسه سليمان فرنجية في بلدة شتورة، وكان لهذه الزيارة أهمية كبرى في كلا البلدين لندرتها وأهميتها، على المستوى السياسي تحديداً لأنها شكلت مؤشراً للتحول الاستراتيجي السوري في التقارب مع لبنان، وهذا ما جعلها تحظى بتغطية إعلامية

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٦ – ٥٠٧.

مميزة. مع العلم أن العلاقات بين البلدين عميقة جداً، اقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى التشابه الديمغرافي والعادات والتقاليد واللهجة والمطبخ والتنوع الديني والعرقي والطبيعة الجغرافية.

في الأشهر الستة الأولى للحرب الأهلية اللبنانية، بقيت وتيرة الصراع محدودة بين الميليشيات اللبنانية. فشعرت سورية بأن استمرار المعارك في بيروت سيهدد أمنها الإقليمي، خاصة مع تدخل المقاومة الفلسطينية في القتال.[١] ولكن ومنذ أيار ١٩٧٥ أصبح واضحاً أن الاصطدامات تتحول إلى حرب أهلية، وأن لبنان معرض للانهيار،[٢] ورأت سورية في استحالة وقف المعارك في بيروت أمراً يكمن وراءه مسعى "إسرائيلي" لتوجيه الأنظار عن اتفاقية سيناء الثانية عبر إشعال لبنان وإلهاء سورية وإضعافها. مما جعل القتال يشتد لدرجة أخذ لبنان يتجه نحو التقسيم. فأوفدت سورية وزير خارجيتها عبد الحليم خدام ورئيس أركان جيشها وقائد سلاح الطيران، للتوسط بين القادة اللبنانيين، وقام الفريق السوري بجولات مكوكية بين أطراف الصراع اللبناني لحثهم على التوافق والوصول إلى حل سلمي ووقف القتال.[٣] وفي مقدمة ذلك الدفاع عن حق وجود الفلسطينيين في لبنان.[٤] بعد أن بدت بوادر رفض وجودهم ولاسيما من بعض القوى السياسية المصطفة (بل المتعاونة) مع "إسرائيل" الرافضة أساساً أي وجود فلسطيني في الجوار.

وظهرت النتائج السريعة لتلك الزيارة، وتم تعيين رشيد كرامي رئيساً لحكومة وفاق وطني في ٣٠ حزيران ١٩٧٥. وفي اليوم التالي وقع قائد الجيش اللبناني اسكندر غانم اتفاق وقف لإطلاق النار مع ياسر عرفات بحضور وزير الخارجية السوري.[٥] ولم يكن هذا الاتفاق إلا محاولة لتهدئة الصراع المشتعل بين الكثير من القوى السياسية اللبنانية التي يكمن خلفها الكثير من المصالح المختلفة والمتعددة من أجل استهداف المنطقة ككل، وسورية خاصة عبر لبنان. ولهذا أصبحت بيروت عام ١٩٧٥ ساحة عربية ودولية للصراعات كافة، ولم تكن هذه الصراعات غريبة عن لبنان منذ نهاية الخمسينيات، ولكن اتفاقية سيناء الثانية أنذرت باحتمال زوال أي حل للقضية الفلسطينية وهيمنة "إسرائيل" على كامل فلسطين،[٦] وهذا

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٢ – ٥٠٧.
٢ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٣٥٥.
٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٧.
٤ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٣٥٥.
٥ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٧٦.
٦ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٨.

ما أدى حينها لتكون بيروت المكان الوحيد لانفجار الصاعق الفلسطيني في المنطقة.[١] وعندما تبين في عام ١٩٧٥ أن مصر تخلت نهائياً عن سورية بحكم توجهها نحو صلح منفرد مع "إسرائيل"، وأن الحكومة اللبنانية أصبحت على حافة الانهيار، أصبح التدخل السوري حتمياً. فقد كانت الفوضى اللبنانية – الفلسطينية تمثل باباً مفتوحاً على المجهول[٢] الذي قد يدمر ما يحيط بالجسم الغريب "إسرائيل" من مناطق وشعب.

كانت رؤية الرئيس الأسد صائبة وواضحة بأن حرب لبنان مؤامرة على الفلسطينيين واضحة لإغراقهم في حرب أهلية تدمر طاقاتهم وتبعدهم عن هدفهم الأساسي في تحرير أرضهم. وأنها جزء من المشروع الصهيوني الذي يهدف إلى تقسيم لبنان، وابتلاع "إسرائيل" لجنوبه ومياهه بعد الضفة الغربية والجولان بحسب المشروع الصهيوني.[٣] ولذلك كان التدخل السوري في لبنان من وجهة نظر الرئيس الأسد أمراً طبيعياً، لا بل ضرورياً أيضاً. ولم يكن لديه خيار آخر؛ إذ إن هذا التدخل نابع من ضرورات تاريخية وجغرافية. وكان يرى أن لتدهور الوضع في لبنان تأثيراً مباشراً على سورية، ومن غير المنطقي أن يعتقد أحد غير ذلك.[٤]

ومن جهة أخرى كانت الحرب تستعر على الصعيد الاجتماعي والفكري بسبب التركيبة الطائفية التي أُسس لبنان عليها، فكان الصراع الإسلامي – المسيحي الذي خلقته "إسرائيل" في لبنان، يعني أن العرب لا يطيقون دولة متعددة الديانات، والغاية "الإسرائيلية" الكبرى كانت تفتيت سورية بعد لبنان على الأساس نفسه،[٥] لتصبح "إسرائيل" قوة عظمى في المشرق، قائدة ومتفوقة على بلدان عربية مفتتة وفق أسس طائفية وعرقية وإثنية، وكان هذا الخيار الأول "لإسرائيل". أما الخيار الثاني وفيما لو تفوق تحالف جنبلاط – عرفات، فإن "إسرائيل" ستتدخل علناً لوقف خلق دولة متطرفة تديرها منظمة التحرير. وهنا رأى الرئيس

١ قام الرئيس الأسد بتحذير رئيس الوزراء اللبناني آنذاك رشيد كرامي، قبل أسبوع من بدء المفاوضات النهائية لاتفاق (سيناء ٢) في شهر آب ١٩٧٥، قائلاً: "إن الأمريكيين يريدون خلق مشكلة في المنطقة لصرف انتباهنا عن أمر خطير". بثينة شعبان، وثيقة وطن، ص ٢٧٧.

٢ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٣٥٨.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٨.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٧٦.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٨.

الأسد أن من واجبه القومي أن يتدخل لنجدة لبنان؛[١] ذلك أن ما يحدث كان مؤامرة "إسرائيلية" – أمريكية، لا شك أنها موجهة ضد سورية بالدرجة الأولى ، وعلى سورية وقف حرب لبنان ولو بالقوة.[٢]

كان الرئيس الأسد يدرك أن سبب فشل اتفاقيات وقف إطلاق النار العديدة في بيروت هو أن الأزمة اللبنانية كانت تدار من الخارج، وأن جهات خارجية كانت تنفخ في النار كل مرة يلوح فيها حل لبناني، كي تبعد أنظار العرب عن مجريات التسوية بين مصر و"إسرائيل". وكان أن انفتح باب الصراع في لبنان على مصراعيه في كانون الأول ١٩٧٥، وكانت "إسرائيل" قد خرقت الساحة اللبنانية بعملائها، وتحالفها مع الموارنة في لبنان الذي خرج إلى العلن عام ١٩٧٦. فاتسع الصراع ليصبح عمليات تطهير طائفي واسع من كل الجهات. فضلاً عن هدف إضعاف الشعب العربي وتدمير بنية البلاد العربية من نواحي عدة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً. وبناء على ذلك النهج طال التطهير بيروت الشرقية وضواحيها من المسلمين والفلسطينيين، قابله سيطرة التحالف الفلسطيني اليساري على أجزاء كبيرة من بيروت ووسطها وتهجير كل القرى المارونية على الساحل جنوب بيروت.[٣] ولهذا كان لابد لسورية من مبادرة جريئة من قبل الرئيس الأسد تكسر الجمود الحاصل في لبنان، فقام بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٧٥ بدعوة رئيس حزب الكتائب بيير الجميل إلى زيارة دمشق. بخاصة أن سورية كانت آنئذٍ تمد الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالسلاح للقتال في لبنان؛ وبالرغم من أنه لم تكن لدى الرئيس الأسد أي ثقة بحزب الكتائب لتعاملهم العلني مع السادات واتصالاتهم السرية "بإسرائيل"؛ إلا أنه كان يعلم أن لا حلّاً سياسياً شاملاً يمكن أن ينجح في لبنان من دون التواصل مع الكتائب. وفي الوقت الذي جلس فيه بيير الجميل في قصر الرئاسة بدمشق، قام ابنه بشير وعناصر من الكتائب بشن غارات وارتكاب مجازر بحق اللبنانيين المسلمين والفلسطينيين المقيمين شرق بيروت، موقعين مئات الضحايا، فيما أُطلق عليه يوم "**السبت الأسود**"، بالإضافة إلى تهجير الآلاف.[٤] وهذا ما يُثبت ويؤكد تعاونهم مع "إسرائيل" وسياستها الصهيونية. وهنا يُشير كريم بقرادوني مفكر في حزب الكتائب اللبناني إلى أنه وأثناء اجتماع بيير الجميِّل مع الرئيس حافظ الأسد أُوصلت للرئيس الأسد أنباء عن عمليات القتل العشوائي التي تحصُل في بيروت

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٩.

٢ كانت "إسرائيل" تعرف أدق تفاصيل التحركات السياسية السورية مع الدول العربية المجاورة، فعند زيارة الملك الأردني الحسين إلى سورية في آب ١٩٧٥، أذاع موشيه دايان تفاصيل زيارات الحسين إلى "إسرائيل" وتفاصيل محادثاته السرية معها، لزرع الشقاق بين سورية والأردن. إلا أن الرئيس الأسد لم يأخذ ذلك بالحسبان. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٩.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٠٩ – ٥١٠.

٤ بثينة شعبان، وثيقة وطن.. ص ٢٨٥.

الشرقية، ويؤكّد بقرادوني أن بشير الجميِّل ابن بيير الجميِّل قد اعترف له بأنه أعطى الأوامر بالنزول وقتل المسلمين في بيروت، وعندما شعر بأن المسألة قد أخذت حجماً اكبر مما كان يريد حاول إيقافها.[١] ويؤكّد جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني أن مجازر "السبت الأسود" جاءت لإثارة الصراع الطائفي الإسلامي المسيحي في لبنان، وإفشال لقاء الرئيس الأسد مع بيير الجميِّل في دمشق.[٢] لقد كان يوم "**السبت الأسود**" ٦ كانون الأول ١٩٧٥ نقطة تحول محورية في الصراع الطائفي اللبناني، وجسد الخلاف المسيحي – الإسلامي بعد أن أصبحت شوارع لبنان تشهد قتلاً على الهوية؛ بحكم أن الهوية اللبنانية تَذكر طائفة حاملها، وهذا ما سهَّل على القاتلين معرفة طائفة أي شخص يقومون بإيقافه.

ثابرت دمشق في مبادرتها السياسية خلال شهري كانون الأول ١٩٧٥، كانون الثاني ١٩٧٦، وأثمرت المبادرة السورية السياسية عن **وثيقة دستورية** إصلاحية أعلنها سليمان فرنجية في شباط ١٩٧٦، كان لسورية دور كبير في صياغتها.[٣] والتي تضمنت كيفية التعامل السوري حيال الحرب الأهلية اللبنانية، والحلول المقترحة، والعلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، والاحتفاظ بالتوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث، وتوزيع مقاعد النواب بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء وفق مبدأ الأكثرية المطلقة، ومسائل أخرى.[٤] وأبدى المسؤولون اللبنانيون استعدادهم للقبول بالحل السياسي بما فيهم الرئيس فرنجية،[٥] ورئيس الوزراء رشيد كرامي، وقد عرض الرئيس فرنجية أثناء زيارته دمشق في ٧ شباط ١٩٧٦ خطته الإصلاحية التي عرفت بالميثاق الوطني الجديد،[٦] وعُدت هذه الوثيقة إنجازاً وطنياً مهماً، وتوقف القتال تبعاً لذلك قرابة الشهرين، إلا أن الأوان كان قد فات وانقسم الجيش اللبناني على ذاته وأصبح ميليشيات متصارعة. وعندما رأت سورية أن الوثيقة الدستورية لم تؤد غرضها، شجعت عملية انتخاب

---

١ وثائقي حرب لبنان، الجزء الثالث، من حديث كريم بقرادوني، إنتاج قناة الجزيرة، ٢٠٠١. https://www.youtube.com/watch?v=m84hTzcrABc.

٢ وثائقي حرب لبنان، الجزء الثالث، من حديث جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، https://www.youtube.com/watch?v=m84hTzcrABc.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٠.

٤ ثيودور هاتف، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث أمة، ترجمة موريس صليبا، مركز الدارسات العربي الأوربي، باريس، ١٩٩٣. ص١٢٣.

٥ حميد فرنجية: سياسي لبناني، تم انتخابه نيابة عن طرابلس بين عام ١٩٣٧–١٩٤٣، أصبح وزيراً للمالية عام ١٩٤٤، ووزيراً للخارجية والتربية الوطنية للأعوام ١٩٤٥، ١٩٤٧، ١٩٤٨، وعام ١٩٥٥ تم تعيين فرنجية وزيراً للخارجية والمغتربين، وترك العمل السياسي اثر مرض عضال. حسين نهاد الحائك، العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفهما من قضايا المشرق العربي ١٩٤٦–١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٨٣.

٦ فيصل جلول، عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان، السياسة الدولية، العدد٨٢، مصر، رقم الإصدار ٨٢، ١٩٨٥، ص٤٥.

مبكر لرئيس جمهورية جديد في لبنان لعل ذلك يسهم في إعادة الاستقرار ووقف الحرب.[١] فقد وجد الرئيس الأسد بالانتخابات المبكِّرة مخرجاً دستورياً للضغط الكبير المُطالب باستقالة الرئيس فرنجية.[٢]

اكتشف الكتائبيون حينها أن حلفاءهم (الشمعونيين) أي أتباع كميل شمعون، أفضل تجهيزاً وعتاداً، وانتشرت الإشاعة في بيروت أن هذه الأسلحة جاءت من "إسرائيل". مما زاد في شدة المعارك، وفي ٢٥ آذار ١٩٧٦، غادر الرئيس فرنجية القصر الذي صار يقصف بانتظام.[٣] وعندما واجه الكتائبيون مشكلات متزايدة في التموين والذخائر؛ اتفق بشير الجميل مع جوزيف أبو خليل رئيس تحرير المجلة الكتائبية، على إقامة علاقات مع "إسرائيل".[٤] وفي ٢١ آذار ١٩٧٦ التقى أبو خليل ومجموعة من الكتائبيين، مع وزير الدفاع "الإسرائيلي" شمعون بيريز، على متن زورق، في عرض الشواطئ اللبنانية. وتم الاتصال بعدها بين "إسرائيل" وعائلة الجميِّل، واتفقوا على أن تسلم "إسرائيل" أسلحة وذخائر للكتائب.[٥] وهنا يؤكِّد جوزيف أبو خليل أن الزورق "الإسرائيلي" اقتادهم إلى الناقورة ومن الناقورة اقتادهم زورق آخر إلى حيفا، واستقبلهم ضابط في الاستخبارات "الإسرائيلية"، لتبدأ المباحثات في اجتماع ما بين أبو خليل ووزير الدفاع "الإسرائيلي" شيمون بيريز.[٦]

في ٢٧ آذار ١٩٧٦، دعا الرئيس الأسد جنبلاط إلى دمشق لإقناعه بالعدول عن الحسم العسكري وقبول وقف الحرب، إلا أن جنبلاط لم يقتنع بعد ٧ ساعات من الحديث مع الرئيس الأسد.[٧] كانت قد وجدت سورية أن انتصار تحالف جنبلاط مع الفلسطينيين قد يؤدي إلى قيام دولة لبنانية متطرفة، تُدخل المنطقة

---

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٠.

٢ لقد أشار كريم بقرادوني من حزب الكتائب اللبناني للرئيس حافظ الأسد إلى رفض بيير الجميِّل لفكرة تعديل الدستور، إلَّا أن الرئيس الأسد أكد له صوابية تعديل الدستور لمصلحة لبنان. وثائقي حرب لبنان، الجزء الرابع، من حديث كريم بقرادوني، إنتاج قناة الجزيرة، ٢٠٠١. https://www.youtube.com/watch?v=S7sRC7xXrHo.

٣ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٥٥.

٤ في صيف ١٩٧٥، كان داني شمعون ابن الرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون في العاصمة الأردنية عمَّان، وتحدث مع الملك الأردني حسين عن الصعوبات التي يواجهها الموارنة في لبنان. فاقترح عليه الملك الأردني أن يطلب المساعدة من "إسرائيل". وفي أيلول من ذاك العام وُقعت أول صفقة أسلحة "إسرائيلية–لبنانية في الأردن. وفي مطلع ١٩٧٦ تم تسليم المعدات التي كانت تتألف من بنادق M16، وقذائف مضادة للدروع وبعض المصفحات العتيقة، وكان الدفع نقداً وبالعملة الصعبة. والتكلفة ١٥٠ مليون دولار. شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص٤٩.

٥ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية ١٩١٧ – ١٩٩٧، ص ٥٦.

٦ وثائقي حرب لبنان، الجزء الخامس، من حديث جوزيف أبو خليل، https://www.youtube.com/watch?v=BmDdHRHEHqU.

٧ قال الرئيس الأسد لجنبلاط خلال الحديث: "لماذا تصعد القتال؟ الوثيقة أعطتك ٩٥ بالمئة من مطالبك" وردد جنبلاط أنه يريد "التخلص من الموارنة الذين حكموا لبنان ١٤٠ سنة". وعندما عاد جنبلاط إلى لبنان قال للصحفيين ما جاء في حديثه الخاص مع الرئيس الأسد، فأخذت شقة الخلاف تزداد بين "الحركة الوطنية" وسورية. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٠ – ٥١١.

في مغامرات لا تحمد عقباها، وأن جنبلاط لا يكترث للمخاوف السورية في تركيزه على الشأن اللبناني الداخلي. وأنه لم يعط الاهتمام الكافي للوثيقة الدستورية للرئيس فرنجية، لأن طموحه الشخصي للسلطة أعماه عن الصورة الإقليمية الخطرة. وكان قلق الرئيس الأسد أكبر في حال فشل التحالف الفلسطيني – اليساري في السيطرة على كل لبنان، فإن جنبلاط قد يعلن دولة يسارية في المناطق التي يسيطر عليها التحالف، أي في غرب بيروت والشوف والجنوب وصيدا، وفي البقاع والشمال إذا تمكن، ثم يحظى بدعم سوفييتي، ما يعزز احتمال بقائها برئاسة جنبلاط نفسه ومحسن ابراهيم رئيس "منظمة العمل الشيوعي" كرئيس حكومة. وكان التقسيم هو أيضاً ما استنتجه جنبلاط من رسائل الأمريكان وبات مجلس "الحركة الوطنية" المؤلف من ستة أحزاب يسارية لبنانية يتصرف كأنه حكومة انتقالية، في حين أُعلن عن تأسيس "إدارة مدنية" و"أمن شعبي" استلم مراكز الأمن الرسمية في بيروت. ولهذا كان حديث الرئيس الأسد لكمال جنبلاط يؤكِّد أن الحسم العسكري يعني إنهاء لبنان، وهذا ما قاله نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي محسن دلول الذي كان يرأسه كمال جنبلاط؛ حيث أكد أن الرئيس الأسد قال لجنبلاط: "نحن لا نوافق على تقسيم لبنان، ولن نسمح بحسم عسكري لأي طرف كان".[١] حتى أن جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني يذكر أنه حاول إقناع جنبلاط بصوابية رأي الرئيس الأسد، إلَّا أن جنبلاط بدل أن يقتنع برأي الرئيس الأسد والحل السياسي، راح يحاول إقناعه بدعم الحل العسكري.[٢]

لم تغب أحداث الأردن وتداعياتها عن ذهن الرئيس الأسد، وكيف سعت المقاومة الفلسطينية هناك إلى السيطرة على الدولة بالوسائل العسكرية والانقلابية، وبتحريض الفعاليات الأردنية والشعب ضد النظام. وهذا ما كان يمكن أن يفعله الفلسطينيون في لبنان، إلا أن وضع لبنان كان أصعب بكثير من الأردن بحكم التباين بين التركيبة الاجتماعية بين البلدين. فالتقى الرئيس الأسد قيادات الفصائل الفلسطينية الموجودة في لبنان ثلاث مرات في آذار ونيسان وأيار ١٩٧٦.[٣] وحاول الرئيس الأسد أن يقنع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات برؤيته للأمور وحذره من مغبة مواصلة الحرب في لبنان التي لن تكون أبداً من

١ وثائقي حرب لبنان، الجزء الرابع، من حديث محسن دلول نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، https://www.youtube.com/watch?v=S7sRC7xXrHo.

٢ وثائقي حرب لبنان، الجزء الرابع، من حديث جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، https://www.youtube.com/watch?v=S7sRC7xXrHo.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص ٥١١

مصلحة الفلسطينيين. ولكن في الحقيقة كان الأمر تصادماً بين استراتيجيتين؛ استراتيجية سورية تنظر إلى الوضع في لبنان من خلال الصراع مع "إسرائيل"، واستراتيجية فلسطينية مبنية على مجازفات.[١]

كانت الجهود السورية مثمرة، وتجري في الاتجاه الصحيح، حيث عملت منذ انطلاق الأزمة اللبنانية المعقدة وإشعال فتيلها إلى بذل الجهود كلِّها، وتسخير الإمكانيات المتاحة جميعها في سبيل إطفاء لهيبها المستعر عبر محاولات مضنية لتحقيق الوفاق الوطني اللبناني والمصالحة الحقيقية، كأسرع السبل لتفويت الفرصة على الأطراف الداعمة لتلك الأزمة، والمستفيدة من استمرارها، وعمدت القيادة السورية إلى تعزيز التحالف السوري– اللبناني– الفلسطيني لمواجهة التحالف الغربي – الأمريكي– "الإسرائيلي" الرامي إلى فرض هيمنة أمريكية ضاغطة، وتفوق "إسرائيلي"حقيقي في الميادين كلِّها، ولاسيما الميدان العسكري والتكنولوجي، ومنع الاتحاد السوفيتي من تحقيق مصالحة في المنطقة، وكبح جماح المقاومة العربية والتضامن العربي.[٢]

كان الرئيس الأسد يرى أنه من غير المنطقي أن يربط الفلسطينيون القتال ضد مسيحيي لبنان بتحرير فلسطين، وأنها فضيحة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تقاتل أيَّ طيف عربي. وكل هذا قاله الرئيس الأسد لجنبلاط والفلسطينيين، ولكن دون جدوى، فقد كان عرفات يعتقد أنه في موقع قوة، إذ أن المقاومة الفلسطينية تمتعت بدعم اليسار اللبناني، وكان العراق يمولها ويسلحها، والسادات يشجعها على رفض ضغوط سورية، والسعودية ودول الخليج تسهل أمورها. واعتقد عرفات أن انتصار جنبلاط في لبنان سيوفر للمقاومة قاعدة ضمن دولة حليفة يسارية أفضل بكثير من تلك التي خسرتها في الأردن.

بناءً على توجهات جنبلاط تلك وبعد سلسلة من محادثات الرئيس الأسد مع جنبلاط وعرفات، والتي لم تعط نتيجة، حزم الرئيس الأسد أمره، وقرر الوقوف إلى جانب الدولة اللبنانية.[٣]

وقبل دراسة التدخُّل السوري المباشر في لبنان يمكن تحديد الأهداف التي كانت تسعى إليها سورية من تدخلها في الحرب الأهلية اللبنانية بما يلي:

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٢.

٢ اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية.. ص٢٦٧.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٢ – ٥١٣.

١- وقف القتال وإعادة الهدوء إلى لبنان؛ باعتبار أن اشتعال القتال واستمراره هو الوسيلة لتنفيذ أهداف المُخطط.

٢- التَّأكيد على عروبة لبنان ومقاومة التَّقسيم بكل أشكاله، والحفاظ على وحدة لبنان أرضاً وشعباً.

٣- تحقيق وفاق وطني لبناني يضمن الأمن والاستقرار ويُعيد للشرعية سيادتها في ظل إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ودفاعية تؤدي إلى تطوير الحياة العامة في لبنان.

٤- الحرص على وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، ودعمها لمتابعة نضالها ضد العدو الصهيوني.

٣- التدخُّل العسكري السوري المباشر في لبنان:

كان التدخل السوري في لبنان يندرج في إطار طلب صريح وجهه رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية إلى دمشق من أجل إيقاف الحرب الأهلية. كما يندرج في إطار التطلع إلى ترتيب أجواء مفاوضات سلام شاملة ضمن إطار مؤتمر جنيف بدون أي منغصات أو تشتيت للطاقات السياسية العربية على جبهات وهمية. وهذا ما يفسر الهدف الأول للتدخل وهو احتواء منظمة التحرير الفلسطينية وعودتها ورئيسها ياسر عرفات إلى نطاق التنسيق مع دمشق.[١] وفق الأهداف العربية في مقاومة السياسة الصهيونية العدوانية.[٢]

زادت حدة الصدامات الدموية في لبنان أواخر أيار ١٩٧٦، واتسعت ساحة الصراع، وحصلت المجازر، وشهد لبنان نزوحاً واسعاً لسكانه بسبب مخاطر وويلات الحرب، ليتجاوز عدد النازحين باتجاه الأراضي السورية أكثر من مليون شخص، وتهيأت الفرصة لتدخل عسكري "إسرائيلي" مباشر في لبنان، الأمر الذي جعل القيادة اللبنانية في ظل تطورات الأحداث وخطورتها تطلب من القيادة السورية التدخل العسكري العاجل،[٣] وبعد ١٣ شهراً من بداية الحرب في لبنان، وفي ليل ٣١ أيار ١٩٧٦، بدأت سورية تدخلها

---

١ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٣٥٨.

٢ يؤكِّد كريم بقرادوني رئيس حزب الكتائب اللبناني أن سورية أرسلت موفداً عسكرياً هو اللواء محمد الخولي لإعلام القيادة اللبنانية آنذاك بنيتها التدخل العسكري للإيقاف الحرب الأهلية اللبنانية، وقد التقى اللواء الخولي مع الياس سركيس وسليمان فرنجية وبيير الجميل وكميل شمعون وأعلمهم بنية سورية التدخل العسكري في لبنان. وثائقي حرب لبنان، الجزء الخامس، من حديث كريم بقرادوني، https://www.youtube.com/watch?v=BmDdHRHEHqU.

٣ بهاء الدين الرفاعي، السلام في لبنان، منشورات دار بشار للنشر والتوزيع، اثينا، ١٩٩٣، ص١٣-١٥

العسكري في لبنان بإرسال فيالق عدة مدرعة من جهة عكار والبقاع.[١] وانتشرت القوات السورية على ما يقارب ٧٠% من أراضي لبنان، في محاولة للسيطرة على ميادين الاقتتال كلِّها، بما فيها بيروت.[٢]

لم يتصرف الجيش السوري وكأنه في ساحة معركة، ولم يستخدم تكتيكاً عسكرياً، بعكس الهجمات الضخمة والدموية التي اعتمدها الجيش الأردني ضد المقاومة عام ١٩٧٠. فكان الجيش السوري يتقدم ببطء في البقاع، ثم تراقب الحكومة السورية الوضع السياسي والديبلوماسي وردود الفعل المحلية والعربية والعالمية. ولذلك بدا التدخل متقطعاً حيث كانت الدبابات تتوغل ثم تتوقف عن الزحف، لتكرر سورية النداء إلى قوى التحالف بوقف الحرب والانسحاب من خطوط المواجهة مع القوى المسيحية، وإذا رفضت قوى التحالف وقف القتال، أدخلت سورية قطع مدفعية جديدة.

كان السوريون حذرين لئلا يلحقوا الأذى بقوى التحالف، والتخفيف قدر الإمكان من احتمال سقوط قتلى.[٣] فقد أعطيت التعليمات الصارمة إلى قادة القوات التي دخلت لبنان، أن تتجنب الانحياز لطرف ضد آخر مهما كانت المبررات والأسباب، لأن الهدف الرئيس من دخول لبنان، من وجهة النظر السورية، هو الحفاظ على صيغة التعايش اللبناني الذي أراد كيسنجر تحطيمه.[٤] ولم يتبع جنبلاط وعرفات هذا الأسلوب في مواجهة الجيش السوري، بل قررا استعمال القوة المفرطة، ما أفسد التوغل النظيف وتحولت المواجهة إلى عملية مؤذية للطرفين؛ حيث اشتبكت قوى التحالف مع الجيش السوري على طول خط بيروت – دمشق فتقهقرت من ضهر البيدر فصوفر فبحمدون، وفي الطرق المؤدية إلى صيدا وعند سفح جبل الشيخ وفي منطقة العرقوب وفي طرابلس.[٥]

خلال شهر حزيران ١٩٧٦، تمكن الجيش السوري من قطع خطوط إمدادات قوى التحالف براً وبحراً وجوّاً ورفع الحصار عن زحلة وقرى مسيحية في البقاع ووقف حرب الجبل، ومحاصرة المعاقل الكبرى لقوى التحالف، حتى انقلب الوضع في لبنان، إذ بعد أن سيطرت قوى التحالف على ٨٢ % من الأراضي للبنانية ودفعت الميليشيات المسيحية إلى رقعة ١٨% في شرق بيروت وكسروان والمتن، بات الجيش

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٥.

٢ كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية، ت. رياض صوما، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨، ص٢١١.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٥ – ٥١٦.

٤ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص ١٦٦.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٦.

السوري يسيطر على ٦٦ % من مساحة لبنان على حساب قوى التحالف التي تضاءل نفوذها إلى ١٨ % من لبنان خلال شهر واحد.

استعادت القوى المسيحية المبادرة في ظل التدخل السوري، فسيطرت على المتن والكورة وشددت الحصار على مخيم تل الزعتر شرق بيروت، المعقل الأهم لجبهة الرفض الفلسطيني.[١] فنقلت الحركة الوطنية الحرب إلى جبل لبنان، في محاولة لفك الحصار عن مخيم تل الزعتر، وبهذه الحركة قطع كمال جنبلاط أحد أبرز شخصيات الحركة الوطنية في لبنان، أي اتصال مع دمشق.

دخل وفد "إسرائيلي" إلى لبنان بداية شهر تموز ١٩٧٦، وكان يقود الوفد العقيد بنيامين بن أليعازر، وبقي مع داني شمعون ابن كميل شمعون خلال ثلاثة أيام على خط جبهة المعارك، وشهد المعارك حول مخيم تل الزعتر، وفي تلك الأثناء وقبل أيام كان بشير الجميِّل في "إسرائيل". وفي ٢٨ تموز ١٩٧٦، عاد بن أليعازر إلى لبنان، بدعوة من الشمعونيين والكتائبيين، واقترح الخبراء "الإسرائيليون" على بشير الجميِّل خططاً للعمليات، وطرقاً لإدارة الحرب. فاقترح الجميِّل أن يتدخل الجيش "الإسرائيلي" مكانه في المعركة، إلا أن الحكومة "الإسرائيلية" لم تكن بوارد التدخل العسكري المباشر في لبنان، بعد أقل من ثلاثة سنوات على خوضها حرب تشرين الأول ١٩٧٣.[٢]

لقد حوصر داخل مخيم تل الزعتر ٣٠ ألف مدني جلهم من المدنيين الفلسطينيين، وبعضهم من الجنوب اللبناني، ودُك بمختلف أنواع الأسلحة حتى سقط في ١٢ آب ١٩٧٦ بعد ٦٢ يوماً بأيدي الفصائل المسيحية. وبلغ عدد القتلى ٣٠٠٠. وأثارت حادثة تل الزعتر الكثير من الغضب الشعبي في لبنان وداخل سورية نفسها، وفي الوطن العربي، وطغت أخباره على أحداث حرب لبنان في صيف ١٩٧٦.

ونتيجة التدخل "الإسرائيلي" بالدعم المباشر للجبهة اللبنانية وتعنُّت الأطراف اللبنانية؛ تحول التدخل العسكري الذي أرادته سورية هادئاً ومنظماً إلى مآس دامية لم يستسغها الرأي العام العربي، وتعرض الموقف السوري إلى انتقادات على المستويات كافة، حداً وصل ببعض الدول العربية النفطية إلى تخفيض دعمها الاقتصادي لسورية.[٣] وفي الداخل السوري افتقد التدخل السوري في لبنان إلى الشعبية التي تمتع بها في البداية، وخاصة بعد تصريح رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحق رابين أن: "إسرائيل لن تزعج

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٦.

٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٥٨ – ٦٠.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٦ – ٥١٧.

الجيش السوري وهو يقتل (إرهابيي) عرفات". ليأخذ التدخل السوري في لبنان وجهاً آخر هو الوجه المذهبي، في محاولة لإظهار هذا التدخل بأنه دفاعاً عن الحكم الـ (ماروني) في لبنان.

كان هدف الرئيس الأسد بقطع ذريعة تدخل "إسرائيل" في لبنان وقف تقسيم لبنان بعيداً عن كل هذه الاتهامات. ولكن تهديد الجبهة الداخلية السورية كان حقيقياً، فوقعت أعمال شغب وخرج أعداء الدولة السورية بشعارات عدائية، وشعر الرئيس الأسد لأول مرة أن الوضع الأمني في سورية ليس على ما يرام، فأخذ احتياطات إضافية لتقوية الأمن داخل سورية.

بلغ التوغل العسكري السوري في لبنان مداه نهاية صيف ١٩٧٦، ولكن قوى التحالف كانت قد حافظت على مواقع حصينة داخل المدن الساحلية ولم ينفع معها أسلوب الزحف البطيء الذي اتبعه الجيش السوري. ولذلك قام الجيش السوري بهجوم شامل بمختلف أنواع الأسلحة في نهاية أيلول ومطلع تشرين الأول ١٩٧٦ فضعفت مواقع تلك القوات وحوصر معظمها في غرب بيروت. وبعد الأحداث الأمنية التي شهدتها دمشق (بسبب استغلال الإخوان المسلمين الظرف)، قرر الرئيس الأسد الهجوم على المنظمات الفلسطينية في الجبل اللبناني، ولقيت هذه الخطوة رفضاً أولياً من الرئيس اللبناني الياس سركيس الذي رفض اللجوء إلى الحسم العسكري، وأيدها كميل شمعون رئيس الجبهة اللبنانية، وبيار الجميل زعيم حزب الكتائب، وسليمان فرنجية زعيم تيار المردة. وسيطر الجيش السوري على جبل لبنان.[١]

في ٩ تشرين الأول ذهب رئيس الوزراء "الإسرائيلي" اسحق رابين إلى العاصمة المغربية الرباط، والتقى ملك المغرب الحسن الثاني الذي رأى أن استمرار النزاع العربي – "الإسرائيلي"، والتبعية المتزايدة للعرب إزاء الاتحاد السوفييتي، تخلق تهديداً مباشراً للأنظمة الموالية للغرب، ولاسيما للملكيات العربية، وأنه من الواجب على "إسرائيل" أن تتوجه إلى سورية وتسوي المشكلة، وستلحق بها الدول العربية الأخرى. مشيراً إلى إمكانية سورية لعرقلة مسار المفاوضات الذي تسعى له "إسرائيل"، فوضع الرئيس السوري حافظ الأسد في قلب العالم العربي أقوى من وضع السادات. كما اقترح ملك المغرب على رئيس الوزراء "الإسرائيلي" أن يُنشئ قناة سرية بين "إسرائيل" وسورية، وألا يعتمد فقط على الأمريكيين، فلهم مصالحهم الخاصة.

كان قيام رئيس الوزراء "الإسرائيلي" برحلته إلى المغرب على أمل اتصال سري مع المصريين، وإذ بالملك حسن الثاني يقترح عليه التوجه إلى السوريين. طلب الملك حسن الثاني من رابين رسالة تحدد التنازلات

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص ٥١٨ – ٥٢٢.

التي يمكن أن تقبل بها "إسرائيل"، وحقق رابين هذا المطلب. وتطرق الرجلان إلى شروط التسوية النهائية في الشرق، ولم يتفقا على حل المشكلة الفلسطينية. وأكد رابين أن ذلك يجب أن يتم في إطار العلاقة مع الأردن، وكرر أنه لا يمكن أن ينسحب من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فرفض الملك ذلك. ولم تفض تلك الزيارة إلى أي نتيجة سياسية، فقد رفض الرئيس الأسد أي اتصال سري مع حكومة رابين، وتوثَّقت العلاقات بين "إسرائيل" والمغرب.[١]

في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول عام ١٩٧٦، اتسع الهجوم السوري باتجاه صيدا، ووصلت الدبابات السورية إلى مشارف صيدا، إلا أن عناصر "الجبهة الشعبية" برئاسة جورج حبش، المدعومة من العراق نصبوا كميناً للقوات السورية فدمروا وصادروا عدداً من الدبابات وقتلوا عناصر من الجيش السوري.[٢] كان كمين صيدا مؤشر تحول نوعي في تعاطي سورية مع قوى التحالف اليساري – الفلسطيني التي تتالت انكساراتها واستماتت بالدفاع عن آخر مراكزها.[٣]

شارك الرئيس الأسد القمة العربية المصغرة في العاصمة السعودية، في تشرين الأول عام ١٩٧٦، وحصل على تشريع عربي ودعم مالي، لتكون سورية القوة الرئيسية في قوات ردع عربية تضم دولاً عدة، فعادت قوى المقاومة الفلسطينية إلى المخيمات مؤقتاً، وقُمعت ميليشيات اليسار اللبناني. وفي قمة موسعة في القاهرة ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٦، بدا وكأن الأجواء قد هدأت بعد عام من اتفاقية سيناء ٢ المصرية "الإسرائيلية". فتصالح الرئيس الأسد والسادات وأبدى السادات مرونة وتعاوناً في الملف اللبناني بعدما كان يندد بالتدخل السوري في لبنان.[٤] واعتمدت قمة القاهرة مبادرة الرياض وانتشر السوريون في بيروت.[٥] وهذا ما أكَّد أن الدور السوري دورٌ أساسي وفاعل في لبنان ولا يمكن إيقاف الحرب في لبنان دون هذا التدخل. ولهذا لم تستطع الجامعة العربية أن تتخطى الدور السوري أو أن تقف بوجهه.

---

١ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٦٠ – ٦١.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٢.

٣ بعد معركة صيدا أخذت القوات السورية تتوغل في الجنوب إلى أن وصلت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٧ إلى كفر تبنيت قرب مدينة النبطية. فوجهت "إسرائيل" إنذاراً اعتبرت فيه أن الجنوب مدى حيوي لها، وأن انتشار القوات السورية فيه هو إعلان حرب. فبعث الرئيس الأسد موفداً للرئيس اللبناني الياس سركيس يبلغه أن الجيش السوري يبغي وقف المعارك بين الفلسطينيين والميليشيات المسيحية في المنطقة الحدودية، وأن الأسد يرى أن الضرورة تقضي بوقف المعارك هناك لوضع حد لهجرة المدنيين. فأمر سركيس قوات الردع بالانسحاب من هناك في ٩ شباط ١٩٧٧ وبقيت الأمور في منحاها التصاعدي في الجنوب. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص٥٢٣.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٣.

٥ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٦٠.

في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٦، دخلت قوات الردع بيروت الغربية واختفى المسلحون من الطرقات وأُقفلت مكاتب الأحزاب، وعادت الحركة التجارية والمدنية، وأعلن الجميع أن الحرب انتهت. فأُسدل الستار عن المرحلة الأولى من حرب لبنان المعروفة بـ "حرب السنتين".[١] ولم يبق إلا جنوب لبنان متفجراً، حيث كانت القوات السورية مقيدة هناك بسبب التهديدات "الإسرائيلية".[٢]

ب–الغزو "الإسرائيلي" للبنان في ١٥ آذار ١٩٧٨:

١– البُعد التاريخي للغزو "الإسرائيلي" للبنان:

إن أطماع "إسرائيل" في لبنان ومياهه تعود إلى ما قبل مؤتمر هرتزل ١٨٩٧[٣] وإلى المخططات الصهيونية الأولى، ولهذا بقي لبنان في مرمى الأهداف الاستراتيجية لنظرية التوسع "الإسرائيلية"، ففي عام ١٩١٩ طالبت الحركة الصهيونية بمرتفعات جبل الشيخ، ووضعت هدفاً استراتيجياً ثابتاً لديها مفادُه أن حدود "إسرائيل" الشمالية مع لبنان تكون نهري الليطاني والحاصباني.[٤] وأشارت خطة الجيش "الإسرائيلي" إلى أن حماية مناطق "إسرائيل" الحيوية في الشمال تتم عن طريق إنشاء خط دفاعي على طول نهر الليطاني الذي يمثل حاجزاً وقائياً يحمي الجليل وحيفا.[٥]

نجحت سورية في الحفاظ على النظام اللبناني، وأنقذت اللبنانيين. إلا أن التغلغل "الإسرائيلي" في لبنان جعل من "إسرائيل" لاعباً رئيساً من خلال دعمها لأحزاب الجبهة اللبنانية المسيحية الموالية للغرب سياسياً وعسكرياً. فدخلت الأسلحة والمعدات "الإسرائيلية" عبر مرفأ جونية. وكانت "إسرائيل" قد أقامت "الجدار الطيب" في جنوب لبنان تموز ١٩٧٦، أي بعد خمسة أسابيع من دخول الجيش السوري إلى لبنان، وفتحت بوابات حدودية للمواطنين أبرزها "بوابة فاطمة" في كفركلا، ودخلت دورياتها المناطق الحدودية. ومع شرعنة الدول العربية للقوات السورية في تشرين الأول ١٩٧٦، عمقت "إسرائيل" نفوذها بموجب الخطوط الحمر وخلقت منطقة موالية لها في جنوب لبنان بقيادة (سعد حداد)، وهو رائد في الجيش اللبناني المنهار.[٦] كما أن مليشيات العميل سعد حداد المرتبطة "بإسرائيل" كانت تتخذ من الجنوب اللبناني

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٣.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية.. ص٢٣٩.

٣ المؤتمر الصهيوني الأول بزعامة تيودور هرتزل في مدينة بازل بسويسرا ١٨٩٧. والذي أطلق مشروع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

٤ محمد شحرور، مياه الليطاني بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني الرسمي، صامد الاقتصادي، عدد١٦، ١٩٨١، بيروت، ص٤٦.

٥ عبدالله عاصي، صراعنا مع "إسرائيل"، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص١٨٥.

٦ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٤.

مقراً لها، وقد حدث الصدام المسلح بين القوات الفلسطينية والقوات اللبنانية التقدمية من جهة وبين مليشيات سعد حداد من جهةٍ أخرى، وكانت "إسرائيل" تدعم مليشيات حداد بهدف تقويتها، وإقامة ما عُرف حينها بالحزام الأمني المحاذي للحدود اللبنانية – "الإسرائيلية"،[١] ولا شك أن تواجد القوات الفلسطينية، وقيامها بالأنشطة الفدائية انطلاقاً من الجنوب اللبناني شكل تهديداً خطيراً "لإسرائيل" التي كثفت من عملياتها الانتقامية ضد الجنوب اللبناني، بهدف شل قدرات القوى التقدمية اللبنانية والفلسطينية، والحيلولة دون تمكن هذه القوات من إعادة تنظيم قطعاتها، واستمرار عملياتها المكثفة.

وبناءً على ما سبق أكدت "إسرائيل" على استراتيجيتها في السعي لإقامة دولة مسيحية في لبنان، تتحالف بشكل كامل معها، و ما يبرهن على ذلك ما ورد في رسالة بن غوريون إلى موشي شاريت رئيس وزراء "إسرائيل" عام ١٩٥٤ عندما قال له: "من الواضح أن لبنان هو الحلقة الأضعف في الجامعة العربية، ويشكل المسيحيون أغلبية فيه، ولهم تراثهم وثقافتهم المختلفة عن تراث وثقافة الدول العربية، وهذا يعني ضرورة خلق دولة مسيحية"، إلا أنه يشير إلى صعوبة قيامها في الظروف العادية، أما مع انتشار الفوضى والاضطراب، والحرب الأهلية فإنه يسهل قيام تلك الدولة الموالية "لإسرائيل".[٢] وهذا ما يفسر سعي "إسرائيل" إلى التصعيد على الأراضي اللبنانية، وتغذية بؤر الصراع والنزاع والانقسام الطائفي والحزبي والفئوي والمناطقي، ومن ثم الحرب الأهلية اللبنانية المندلعة عام ١٩٧٥، من أجل تحقيق مخططاتها الاستراتيجية تجاه لبنان. ومما ساعد "إسرائيل" على استمرار العمل على تنفيذ هدفها الاستراتيجي سابق الذكر غياب مصر وتوقيع اتفاقية سيناء الثانية، وانهماك سورية في تحصين الجبهة الشرقية بقيادتها، وكان من الطبيعي أن تبرز "إسرائيل" كعدو لهذه الجبهة، بعد أن أمنت ظهرها مع مصر؛ فضلاً عن ضمانها حياد الأردن، والوقوف إلى جانب الموارنة ضد سورية في لبنان. وفي الوقت ذاته عارضت غالبية الدول العربية فكرة صعود سورية كقوة إقليمية منافسة لمصر والسعودية والعراق،[٣] واتفق الجميع بدعم من "إسرائيل" على اتهام دمشق بالتخطيط لتحقيق حلم سورية الكبرى. وكان مفهوماً عداء البعث في بغداد لسورية وضغينة مصر السادات للرئيس الأسد. وكان الموقف السعودي يبتعد عن سورية بعد اغتيال الملك فيصل. فكان التدخل العسكري السوري في لبنان في حزيران سنة ١٩٧٦، فرصة للرياض لتبتعد أكثر وتخفف ارتباطاتها مع سورية؛ فقلصت دعمها المالي ونصحت الملك حسين أن لا يقترب كثيراً من سورية

١ خالد جابر، التوازنات المسلحة – ملاحظات حول الحرب الأهلية في لبنان، شؤون فلسطينية، عدد٥٧، ١٩٧٦، ص٧٦.

٢ ليفيا روكاخ، قراءة في يوميات موشى شاريت– خطة "إسرائيل" لإقامة الكيان الماروني، بيروت، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٨١، ص٤٨– ٤٩.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٤.

وأن يبقى محايداً في حرب لبنان والاكتفاء بدور الوسيط بين الموارنة والفلسطينيين، لتوجيه الاثنين لمواجهة سورية على الساحة اللبنانية.

وبهذا يتضح أن للسياسة السورية أولويتين **الأولى:** هي الدفاع عن نفسها في وجه الكيان الصهيوني، الذي تفرغ بعد التقارب مع مصر للجبهة السورية. و**الثانية:** عزل النظام المصري عربياً منعاً لانتشار نموذجه في الصلح مع "إسرائيل" وجعل كامب ديفيد طريقاً عربياً شاملاً. فدعت سورية الدول العربية إلى "جبهة الصمود والتحدي"، ولبت الدعوة ليبيا والجزائر واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعُقد اجتماع في طرابلس الغرب في ٥ كانون الأول ١٩٧٧، اقتصر على العموميات ولم يرتق إلى مستوى الأخطار التي تتعرض لها سورية. وكان هذا الواقع المؤلم دافعاً لتوجه السياسة السورية نحو الاتحاد السوفييتي، رغم مخاوف موسكو من الأصدقاء العرب كما حصل في مصر التي ارتمت بأحضان الولايات المتحدة الأمريكية، وسورية التي تدخلت في لبنان ضد اليسار ومنظمة التحرير بعيداً عن الأخذ بمصالح السوفييت بالحسبان، بخاصة وأن موسكو كانت قد أوقفت شحن الأسلحة إلى سورية منذ ١٩٧٦، وكان لا بد من بذل الجهود لإزالة اختلاف وجهات النظر بين سورية وموسكو.

كان الرئيس الأسد مدركاً لخطورة الخطوة المصرية تجاه "إسرائيل"، ونبه الفصائل اللبنانية لذلك، وخاصة الوفد الكتائبي الذي زار دمشق في ١٧ و ١٨ كانون الثاني ١٩٧٨، من الأخطار التي ستجرها مبادرة السادات على لبنان، وأن خطة السادات ستؤدي إلى إبادة الفلسطينيين واللبنانيين على التوالي.[١] إلَّا أن الكتائب اللبنانية بقيادة بيار الجميِّل لم تكن صادقة في علاقتها مع دمشق، حيث كانت تلعب على وترين، وهذا ما يؤكده كريم بقرادوني رئيس حزب الكتائب بقوله: "لقد أخبرني وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام أن بيار الجميِّل يُرسل ولده أمين إلى دمشق، في الوقت نفسه الذي يرسل ولده بشير إلى تل أبيب".[٢]

٢- الغزو "الإسرائيلي" للبنان في ١٥ آذار ١٩٧٨، وتداعياته السياسية:

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص ٥٢٥ – ٥٣٤.

٢ وثائقي حرب لبنان، الجزء السادس، من حديث كريم بقرادوني، https://www.youtube.com/watch?v=4hwv3Z6tMyw.

نتيجة للدراسة السابقة يمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى الاجتياح "الإسرائيلي" الأول للبنان فيما يلي:

- إجماع العرب في مؤتمر القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤، على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، مما جعل "إسرائيل" تشعر أنها أمام نوعين من التهديد والتحدي، يتمثل الأول في تعرض الأمن "الإسرائيلي" للخطر (حسب رأيهم) نتيجة وجود الجيوش العربية النظامية والسعي العربي لتطويرها ورفع كفاءتها، مما يشكل من الناحية الاستراتيجية تهديداً للكيان "الإسرائيلي"، التهديد الثاني تمثَّل في حالة الصراع القائم بين سكان الأراضي المحتلة العرب الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية وبين المستوطنين اليهود، مما يعني أن حياة المستوطن اليهودي عرضة للخطر وفقدان الأمن.
- أدى الدعم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تصبح عنصراً مهماً وأساسياً في مسألة الصراع العربي – الصهيوني، وذلك بسبب تنامي هذه المنظمة أثناء مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥–١٩٧٦ سياسياً وعسكرياً، وتبعاً لذلك أصبح الجنوب اللبناني مركزاً وقاعدة حيوية لانطلاق العمليات الفدائية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن عجز قوات سعد حداد العميلة في الجنوب عن منع جميع العمليات الفدائية الموجهة ضد "إسرائيل"،[١] وكذلك التدخل السوري، وانتشار جيشه في لبنان، الأمر الذي عدته "إسرائيل" تهديداً مباشراً لكيانها.
- يضاف إلى ما تقدم وصول حزب الليكود إلى الحكومة "الإسرائيلية"، وسياسته المتطرفة وخاصة تجاه سورية، وبدا هذا واضحاً بعد إعلان رئيس الحزب مناحيم بيغن أن لبنان يمثل بزعامة الطائفة المارونية حليفاً مهماً "لإسرائيل" في صراعها ضد التهديد السوري، ما دفع الموارنة لمقاومة التدخل السوري في لبنان، وعلى رأسهم بشير الجميل قائد قوات الكتائب، لدرجة أنهم عدوا بيغن حليفاً موثوقاً به.[٢]

سرعان ما تحققت المخاوف السورية من تداعيات السلام المصري – "الإسرائيلي"، إذ إن "إسرائيل" اطمأنت من الناحية المصرية، وزال خوفها من جبهتي حرب، فأرادت امتحان التزام السادات بسير

١ مجموعة من الباحثين، تطور العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" خلال ٣٥ عاماً، ترجمة سمير جبور، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣، ط١، ص١٧.

2 Zeev Schiff and Ehud yaari, Israels Lebanon war, London, George Allen and Unwind,1984, p 24.

المفاوضات،[١] وجاءت الفرصة المناسبة عندما نفذ الفدائيون الفلسطينيون في ١١ آذار ١٩٧٨ عملية على شواطئ تل أبيب، لتحرير مجموعة من الأسرى المحتجزين لدى "إسرائيل" قوامها ١١ فدائياً، وعُرفت بعملية الشهيد كمال عدوان، وأسفرت عن السيطرة على سيارتي أوتوبيس "إسرائيليتين"، حيث تم احتجاز ركابهما كرهائن، إلا أن السلطات "الإسرائيلية" لم تذعن لمطالب الفدائيين، وهاجمتهم بشكل مفاجئ مما أدى إلى استشهاد تسعة فدائيين، ومقتل ٣٢ عسكرياً من القوات "الإسرائيلية"، وجرح ٧٨ آخرين.[٢] أرادت "إسرائيل" جعل هذه الحادثة مبرراً لبدء عملية الاجتياح، وحاولت كسب تعاطف الرأي العام العالمي عبر إطلاقها حملة إعلاميةً كبيرةً، لتضخيم ما جرى، والتصعيد باتجاه شن عملية عسكرية "إسرائيلية" واسعة باتجاه جنوب لبنان.[٣] فاتجه جيشها شمالاً واجتاح لبنان في ١٦ آذار ١٩٧٨، متذرعة بالعملية الفلسطينية في ١١ آذار. بعد أن حشدت أكثر من ٣٠,٠٠٠ جندي "إسرائيلي"، ومئات الدبابات والمدرعات والمدافع؛ إضافةً إلى السلاح الجوي والبحري، وأُطلق على تلك العملية اسم **(عملية الليطاني)**، التي أسفرت عن تدمير أكثر من سبعة آلاف منزل في الجنوب، وتدمير هائل للبنى التحتية والمؤسسات المدنية والعسكرية المختلفة.[٤] واحتلت "إسرائيل" جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، وهي الحدود التي يطمح إليها الكيان الصهيوني وفق عقيدة "إسرائيل الكبرى". وكان الغزو "الإسرائيلي" أكثر وأكبر من أي غزو أو غارات سابقة وبمثابة عدوان غاشم أو انتقامي، كما لم يتورع حينها الجيش "الإسرائيلي" عن استهداف المدنيين، فقتل ٢٠٠٠ مدني وهجر ٢٠٠ ألف مواطن لبناني في عملية عسكرية غير مسبوقة منذ بدأت "إسرائيل" غاراتها وهجومها على لبنان عام ١٩٦٨.[٥]

نظر الرئيس الأسد إلى "عملية الليطاني" على أنها نذير "إسرائيلي" لما هو آت تحت قيادة مناحيم بيغن الصهيوني المتطرف، بعدما أمنت "إسرائيل" الجانب المصري. ولم تكن قدرات سورية بمستوى يسمح لها بالتصدي للهجوم "الإسرائيلي" في لبنان وفسح المجال لاحتمال حرب إقليمية ستغيب عنها مصر. في

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٥.

٢ مركز الدراسات العسكرية، تاريخ الجيش العربي السوري ١٩٧٠– ٢٠٠١، ط١، ٢٠٠٤، مجلد ٣، ص٢٦٣.

٣ أحمد المرعشلي، الموسوعة الفلسطينية، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٤، مجلد ٢، ص٣٦٥.

٤ حبيب صادق، عن تاريخية العدوان الصهيوني في جنوب لبنان، مجلة الوحدة، عدد ١٩، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ١٩٨٦، ص٥٩.

٥ كان الهدف مزدوجاً من عملية الليطاني في آذار عام ١٩٧٨، الأول: كان امتحان ردة فعل الرئيس المصري أنور السادات وخاصة أن مفاوضات اتفاقية كامب ديفيد كانت قائمة آنئذ، والثاني: خلق منطقة منزوعة السلاح وصولاً إلى نهر الليطاني، ومحاولة إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية. وثائقي حرب لبنان، الجزء السادس، من حديث الصحفي الصهيوني إيهود يعاري، https://www.youtube.com/watch?v=4hwv3Z6tMyw.

حين لم تكن وحدات الجيش السوري المنتشرة في لبنان على جهوزية كافية لخوض معركة في الجنوب اللبناني، خاصة أن الغزو "الإسرائيلي" اقتصر على جنوب نهر الليطاني؛ كما أن القوات السورية كانت أثناء الغزو "الإسرائيلي" غارقة في حرب شوارع مع الميليشيات المسيحية في الأشرفية شرق بيروت وفي مناطق أخرى منذ شباط ١٩٧٨، في وقت أصبحت فيه تلك الميليشيات أقوى من السابق بفضل السلاح "الإسرائيلي". ولم يكن ممكناً نقل قوات سورية إضافية من داخل سورية، أو إشعال جبهة الجولان؛ بسبب النقص الحاد في المعدات العسكرية نتيجة سوء العلاقات مع الاتحاد السوفييتي آنذاك. وكان أفضل ما يمكن أن تفعله سورية ي وجه الغزو "الإسرائيلي" هو الدفاع عن مداخل دمشق في سهل البقاع.[١]

استمرت عملية الاجتياح "الإسرائيلي" عام ١٩٧٨ لجنوب لبنان ثمانية أيام، دون أن تحقق أهدافها التي رُسمت لها،[٢] سوى أنها تمكنت من احتلال العديد من القرى على حدود لبنان الجنوبية، كحاجز أمني يفصل بينها وبين القوات الفلسطينية. وقد أجهضت المقاومة الفلسطينية المسلحة ومعها القوى الوطنية اللبنانية التقدم "الإسرائيلي"، ومنعته من تحقيق أهدافه المنشودة، وتمكنت من قلب النتائج المتوقعة لتلك الحرب، حيث وعد قادة "إسرائيل" بأن الحرب ستكون خاطفة، وستحقق أهدافها تماماً، وكانت النتيجة أن فشلت القوات "الإسرائيلية" في إنهاء المعركة بشكل خاطف، وأُجبرت بفعل شراسة المقاومة على التقدم ببطء شديد، بحيث لا يتجاوز تقدمها في أفضل حالاته عن ٣ كيلومترات في اليوم، ومن ثم تم إيقاف زحفها،[٣] وكانت الخسائر البشرية والمادية كبيرة في الجانب "الإسرائيلي"؛ لأنه كان في موضع الهجوم البطيء الذي يتعرض لكمائن المقاومة، حتى أن رئيس أركان الجيش "الإسرائيلي" الجنرال مردخاي غور صرح قائلاً: "بأن نصف خسائر القوات "الإسرائيلية" كانت نتيجة تعرضها لحقول ألغام مفاجئة".[٤]

وعملت القوات "الإسرائيلية" على تقديم دعمها لميليشيات سعد حداد الموجودة في الجنوب اللبناني، لتكون تابعة "لإسرائيل" في هذه المنطقة، وأطلق على هذه الميليشيات "جيش لبنان الجنوبي" بقيادة سعد حداد،

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٥.

٢ عملية الليطاني، رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب، آذار ١٩٧٨، منشورات مجلة فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٧٨، ت: عدد من الباحثين، إشراف: د. إلياس شوفاني، ص٢١.

٣ صلاح، محمد، الحرب الفلسطينية –"الإسرائيلية" عام ١٩٨١، منشورات مجلة فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، ١٩٨٧، ص٦٥.

٤ مركز الدراسات العسكرية، تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد ٣.. ص٢٦٦.

ومن بعده بقيادة انطوان حداد.[١] ودعمت علاقاتها مع الميليشيات المسيحية وخاصة مع بشير الجميل قائد "القوات اللبنانية" الذي كان يسعى لمدِّ نفوذه على المناطق المسيحية آنذاك.[٢]

غضبت الإدارة الأمريكية واستنكرت التصرف "الإسرائيلي"، وأصر كارتر على انسحاب "إسرائيل" الفوري وغير المشروط، وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي تضمن إرسال قوات سلام دولية (يونيفيل) إلى جنوب لبنان. لكن "إسرائيل" ماطلت في الانسحاب ثم انسحبت جزئياً إلى شريط حدودي في ١٣ حزيران ١٩٧٨،[٣] إلا أنه بالرغم من إدانة عملية الاعتداء "الإسرائيلي" على لبنان من قبل مجلس الأمن الدولي، ومطالبته "إسرائيل" بالانسحاب الفوري غير المشروط فإن "إسرائيل" تجاهلت القرار رقم ٤٢٥ وواصلت تعنتها المعروف، وذلك بسبب عدم ممارسة الضغط الدولي عليها، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية،[٤] التي كانت دائماً تقدم دعماً سياسياً دبلوماسياً عبر توفير الغطاء اللازم "لإسرائيل" في تنفيذ سياساتهما المشتركة، وتقدم دعماً عسكرياً يعزز العمليات العسكرية "الإسرائيلية" ويمكنها من التوسع أكثر، وفرض واقع جديد على الأرض. وهذا ما يدل على أن الضغط الأمريكي الظاهري الذي كانت تبديه على "إسرائيل" لم يكن سوى دعاية وإعلان للسياسة الأمريكية وتبجُّح بقوانين العدل الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وكانت تُخفي من خلال ذلك دعمها "لإسرائيل" سياسياً وعسكرياً.

أبدت القوات الفلسطينية والقوات اللبنانية التقدمية مقاومةً شرسة ضد القوات الغازية، لدرجة كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها "إسرائيل" تخشى من تصاعد وتيرة هذه المقاومة واشتداد ساعدها، والتفاف العرب حولها، مما قد يجعل من الجنوب اللبناني مركزاً للمقاومة الشعبية العربية الواسعة، الأمر الذي قد يؤدي بالنتيجة إلى ضغط شعبي عربي واسع على مستوى الحكومات العربية في سبيل التدخل المسلح ضد "إسرائيل"، وهذا ينافي ما كانت تخطط له الاستراتيجية الأمريكية – "الإسرائيلية" آنذاك، التي كانت تسعى لإجبار المقاومة على التفاوض والقبول بالحلول الاستسلامية؛ التي تنهي دور المقاومة

١ روبرت فيسك، ويلات وطن – صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ص٨.

٢ في نيسان ١٩٧٩ أعلنت هذه الميليشيا إنشاء "دولة لبنان الحر" على مساحة ٨٠٠ كم مربع، وهذه أحد أبرز المرتكزات التي تستند إليها الاستراتيجية التوسعية الإسرائيلية" تجاه لبنان منذ زمن بعيد، وبقيت هذه المنطقة تحت الاحتلال "الإسرائيلي" حتى عام ٢٠٠٠. حين تم تحريرها من قبل قوات حزب الله.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٦.

4 kamals Salibi, Cross Roads To Civil war, lebanon 1958 – 1976, Caravan Books Delmar new York, ed I,printed in Lebanon, 1977, p.98.

العربية،[١] خاصةً وأن المفاوضات المصرية ـ "الإسرائيلية"، كانت جارية آنذاك، وكان الهدف الأهم الانتهاء من إبرام اتفاقات كامب ديفيد دون أي تعثر أو تلكؤ. وبالفعل حصل ذلك في أيلول ١٩٧٨ حين وقَّع السادات وبيغن وكارتر اتفاقية كامب ديفيد قرب واشنطن، وذلك بعد ١٠ شهور من زيارة السادات للقدس.[٢]

ونتيجة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨، انسحبت "إسرائيل" من لبنان وأرسلت الأمم المتحدة قوات دولية للإشراف على الانسحاب، فقامت "إسرائيل" بتسليم الأراضي اللبنانية التي انسحبت منها للرائد سعد حداد؛ في محاولة لإنشاء حزام أمني من خلال (جيش لبنان الجنوبي). أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٧٨ قراراً دعا فيه إلى وقف إطلاق النار في بيروت الشرقية، للضغط على سورية وخروجها من لبنان، وهذا ما اعتُبر ضغطاً أمريكياً على سورية لتقبل بالمفاوضات المصرية – "الإسرائيلية". واجتمع وزراء خارجية الدول العربية في بيروت بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٧٨، فقام الرئيس اللبناني الياس سركيس وبمساندة سعودية من إقناع سورية بسحب قواتها من منطقة الأشرفية وإحلال قوات سعودية وسودانية مكانها، وهكذا انتهت هذه المرحلة من حرب لبنان بقطيعة لبنانية سورية.

قدمت "إسرائيل" دعمها للقوات والجيوب اللبنانية الموالية لها، ولاسيما في الجنوب اللبناني،[٣] في محاولة لكبح جماح العمليات الفدائية الفلسطينية، والعمل قدر المستطاع على إجهاضها قبل حصولها، وشمل الدعم الجوانب المادية والعسكرية، وتطور ذلك شيئاً فشيئاً حتى تبلورت لدى "إسرائيل" مبررات ضرورة إشعال حرب في لبنان، هدفها الرئيس التخلص من سطوة العمليات الفدائية الفلسطينية، التي كانت تشنها القوات الفلسطينية المسلحة انطلاقاً من قواعدها في جنوب لبنان.

وضعت حكومة الليكود "الإسرائيلية" في حساباتها استبعاد الصدام المسلح مع القوات السورية الموجودة على الأرض اللبنانية، لأسباب عدَّة، ولعل من أبرزها الحفاظ على انسيابية عملية السلام والتفاوض الجارية بين مصر و"إسرائيل"، كما عمدت "إسرائيل" إلى عدم إثارة الإدارة الأمريكية بقيادة جيمي كارتر،

١ محمد المجذوب، "تساؤلات قانونية يطرحها القرار ٤٢٥"، شؤون فلسطينية، عدد ٧٨، آذار، ١٩٧٨، ص٢٢.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٦.

٣ يشير تيمور غوكسل المتحدث باسم قوات الأمم المتحدة التي دخلت لبنان آنذاك إلى أن "إسرائيل" أشارت لقوات الأمم المتحدة بالتعامل مع (الرائد سعد حداد) لأنه كان حليفاً لها، ويؤكد أن الرائد حداد كان يتقاضى أجوراً من "إسرائيل". وثائقي حرب لبنان، الجزء السابع، من حديث تيمور غوكسل المتحدث باسم قوات الأمم المتحدة، https://www.youtube.com/watch?v=mDmZ-A7vY6U.

التي كانت تعارض زيادة التدخل "الإسرائيلي" في لبنان واحتمال الاصطدام المسلح بين القوات السورية والقوات "الإسرائيلية" على الأرض اللبنانية، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى أن قام وزير الدفاع "الإسرائيلي" وايزمن بتقديم استقالته عام ١٩٨١. وعلى أثر ذلك تم تعيين إرييل شارون المعروف بتطرفه المفرط وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الثانية، وتعيين إسحق شامير الذي ينتمي هو الآخر إلى الجناح المتطرف وزيراً للخارجية، وبقي رئيس الأركان رفائيل إيتان ضمن دائرة صانعي القرار "الإسرائيلي" والمعروف بتطرفه ضد الفلسطينيين وسورية وكان الهدف الأساس الذي تم الاتفاق عليه بين هذه الشخصيات المتطرفة هو منع سورية من التدخل في لبنان والسيطرة عليه، وتقديم كل الدعم الممكن لقوات الكتائب اللبنانية.[١]

لقد مهدت المفاوضات المصرية – "الإسرائيلية" لكل ما حصل في لبنان من أحداث، ويمكن القول إن الحرب الأهلية اللبنانية كانت نتيجة للسياسة المصرية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣. وكان الموقف السوري والقيادة السورية مدركة لذلك وتصرفت بكل ما لديها من أدوات سياسية وعسكرية لمنع وقوع لبنان تحت سيطرة "إسرائيل" إلَّا أن "إسرائيل" عمَّقت نفوذها ووجودها في لبنان من خلال أدوات أيدتها وأعطتها الولاء، ليصبح لبنان ساحة صراع عربي – صهيوني حتى وقتنا الحاضر.

٢– السياسة السورية تجاه مصر وموقفها من التَّسوية بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨:

عمدت سورية إلى التقارب مع مصر، أملاً منها بأن تتخذ موقفاً عسكرياً تضامنياً معها، وأن تتوقف عن إجراء المفاوضات مع "إسرائيل". فتم تشكيل لجنة التنسيق السورية – المصرية التي اجتمعت بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٧٥ في الإسكندرية، برئاسة مزدوجة لنائب الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الوزراء السوري آنذاك محمود الأيوبي. وذكرت الصحافة المصرية أن: "هذا التنسيق سيساعد على مواجهة كافة الاحتمالات.. وتوحيد المواقف من أجل الانطلاق والتحرك المقبل. وسيتناول المجالات العسكرية والاقتصادية بالإضافة إلى السياسية.

اكتسب اجتماع الإسكندرية، بحسب تعليق سوري شبه رسمي، أهمية استراتيجية لأن أي معركة محتملة تستدعي مشاركة البلدين. وكان استهلالاً طبيعياً لقمة عربية تؤدي إلى تحقيق التفاهم بين جميع الدول

١ موشيه ماعوز، سورية و"إسرائيل" من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، عمان، دار الجليل، ١٩٩٨، ص١٧٨.

العربية التي خاضت الحرب، وبينها منظمة التحرير الفلسطينية من أجل التوجه إلى جنيف في موقف عربي موحد، وإلا فلن تكون هناك أي جدوى من المؤتمر.[١]

ومن جانب آخر كانت اللقاءات المصرية – "الإسرائيلية" تجري وفق الاستراتيجية "الإسرائيلية" – الأمريكية والغربية، وبرعاية مغربية، حيث جرى لقاء "إسرائيلي" – مصري في آخر حزيران ١٩٧٧، برعاية ملك المغرب الحسن الثاني، وهناك سلم رئيس الموساد "الإسرائيلي" رسالة تفيد بأن ليبيا تُعد مؤامرة ضد نظام الرئيس المصري أنور السادات.[٢] كانت "إسرائيل" تسعى لعقد اجتماع بين بيغن والسادات. وذهب بيغن إلى طهران وطلب من شاه إيران أن يسهم في تحقيق هذا الاجتماع. وفي أيلول غادر دايان إلى المغرب وطلب المساعدة من ملك المغرب.[٣] ونجح مسار المغرب أولاً، فالتقى وزير خارجية الكيان الصهيوني موشيه دايان هناك بمستشار السادات حسن التهامي في ١٦ أيلول ١٩٧٧، وتحدثا عن قمة "إسرائيلية" – مصرية وعن عودة سيناء إلى مصر وتوقيع معاهدة سلام.[٤]

وفي ٢٩ آب ١٩٧٧ التقى التهامي مع وزير خارجية الكيان الصهيوني دايان مرة أخرى في المغرب، وعرض حينها دايان موقف الحكومة "الإسرائيلية" وثقتها في جدية الوصول إلى سلام في الشرق الأوسط، من خلال ثقتهم بالسادات.[٥]

في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري، أعلن السادات عن عزمه الذهاب إلى القدس لمخاطبة الكنيست من أجل السلام وقد أكد السادات أنه على استعداد للذهاب إلى أقصى

---

١ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٣٥٧.

٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٧٧.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٢.

٤ يذكر حسن التهامي في مذكراته التي وردت في كتاب (حسن التهامي يفتح ملفاته) للمؤلف محمد سعد العوضي، أنه اشترط قبل بدء الحديث مع موشيه دايان، أن يتعهد الحاضرون على اللقاء جميعاً بالحفاظ على سرية ما يدور من مناقشات، ووافق ملك المغرب الحسن على ذلك. إلا أن دايان أبدى استغرابه من إحجام العرب عن الإعلان عن تلك اللقاءات، مؤكداً أنه التقى مع بعض الرؤساء والملوك العرب أكثر من ٣٠ مرة.
ويضيف التهامي أنه ومن خلال حديثه مع دايان، أكد له دايان أنهم في "إسرائيل" يريدون السلام، فلم يعد هناك من يتحمل حرباً جديدة بعد مفاجأة حرب تشرين ١٩٧٣، فقد كانت "إسرائيل" تتهاوى من عنف الضربة المفاجئة.
وسأل دايان التهامي السؤال الأهم في تاريخ حرب تشرين، لماذا توقف الجانب المصري عن التقدم في اليومين الرابع والخامس من الهجوم، وكان من الممكن أن تتقدم القوات المصرية. فقد كان الطريق إلى القدس وتل أبيب مفتوحاً. مؤكداً أن خوف "إسرائيل" الأشد بعد التوقف المصري كان من المرتفعات السورية، ولذلك استمات الجيش "الإسرائيلي" في البقاء فيها. محمد سعد العوضي، حسن التهامي يفتح ملفاته، ط١، مصر، دار ديوان، ص ١٢٢-١٢٥.

٥ محمد سعد العوضي، حسن التهامي يفتح ملفاته.. ص ١٣٢.

المعمورة وحتى إلى الكنيست "الإسرائيلي" للتحدث عن السلام إلى "الإسرائيليين".[١] كان أحد الذين استمعوا إلى خطاب السادات وأخذوا دون شك اقتراحه بالتوجه إلى الكنيست على محمل الجد هو (ياسر عرفات).[٢]

زار السادات دمشق ١٦ – ١٧ تشرين الثاني لإقناع الرئيس الأسد بصوابية ما سيفعله وأمضى الرئيسان سبع ساعات من النقاش الصعب. أراد السادات من هذا اللقاء الحصول على مباركة الرئيس الأسد، ودعاه إما أن يذهب معه، أو على الأقل أن لا يندد به، وأنه إذا فشل السادات فسيعترف بذلك ويسلم قيادة مصر للأسد. في حين كان الرئيس الأسد يحاول إقناعه بالحفاظ على وحدة الصف العربي وخطورة خطوته، وضرورة إبقاء مؤتمر جنيف حيَّاً وعدم التسرع في قضايا الأمة المصيرية التي لا تقاس بحياة الأشخاص، محذراً السادات بلهجة حازمة أن خروج مصر سيترك الأمة العربية عارية أمام المخططات "الإسرائيلية"، وأن "إسرائيل" ستستغل الوضع لتنفرد بالدول العربية واحدة واحدة ابتداءً بلبنان ثم بالفلسطينيين، وأن اتفاقه المنفرد مع "إسرائيل" سيجلب الخراب للعرب، وليس السلام الذي لن يتحقق إلا في إطار مؤتمر شامل، ولم يتفق الرئيسان فكانت تلك المرة الأخيرة التي التقيا فيها.[٣]

لم تكن خطوة الذهاب إلى القدس بنت ساعتها عند السادات، بل كان السادات يخطط لما ينوي القيام به قبل مدة، فعاد من سورية إلى القاهرة ١٧ تشرين الثاني، ثم ذهب إلى "إسرائيل" في ١٩ تشرين الثاني.[٤] وما إن وطأت قدماه أرض مطار بن غوريون حتى كانت كل فرص عقد مؤتمر جنيف قد تبخرت، وتخلى الرئيس الأمريكي كارتر عن مؤتمر السلام مع موسكو ورمى ثقله في المسار المصري – "الإسرائيلي".[٥] الذي توِّج باتفاقية كامب ديفيد.[٦]

---

١ كان عرفات يقوم في طرابلس الغرب بمهمة مساع حميدة، في محاولة لسد الثغرة بين القذافي والسادات بعد قصف الطائرات الحربية المصرية الحدود الليبية، وقد أرسل السادات طائرته الرئاسية بعد إبلاغه أنه سيدلي ببيان، وبحرص بشكل خاص على أن يستمع إليه زعيم منظمة التحرير الفلسطينية. وقد غضب عرفات من الخدعة التي قام بها السادات لاستدراجه من أجل حضور خطابه في البرلمان المصري. وقال حينها: "لقد ألبسني السادات طرطوراً".

٢ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٣٥٩.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص ٥٣٢ – ٥٣٣.

4 William B. Quandt. Peace Process.. P 270.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٣.

٦ شكل البيان الأمريكي – السوفييتي ضغطاً على السادات الذي شكل الاتحاد السوفييتي هاجسه المرعب؛ ولكي يضعف مصداقية العودة السوفييتية، أقدم السادات بعد أيام عدة من إعلان البيان المشترك، أي في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٧، على إيقاف تسديد ديونه للاتحاد السوفييتي، ومن أجل وضع حد للمناقشات قبل مؤتمر جنيف، قرر التوجه إلى القدس. بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص٣٥٩.

لقد كان الرئيس المصري أنور السادات يفاوض حكومة الليكود الصهيونية التي وصلت إلى الحكومة "الإسرائيلية" عام ١٩٧٧، والتي كانت بدورها تسعى إلى سلام مع الدول العربية خوفاً من مواجهة عسكرية مشابهة للمواجهة التي حصلت في حرب تشرين الأول ١٩٧٣. وفي الوقت نفسه لم تكن تريد التفريط بأي جزء من الأراضي العربية المحتلة أو الوصول إلى اتفاق لا يحقق مصالحها وأطماعها الاستعمارية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى التقيد بما يريده الكيان الصهيوني نتيجة تحكم اللوبي الصهيوني بالإدارة الأمريكية؛ ولذلك لم تحصل مصر في نهاية المطاف إلَّا على سيناء منزوعة السِّلاح وتشكل منطقة عازلة بين مصر و"إسرائيل". وهذا ما بيَّنته مجريات اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" التي سيتناولها البحث في فصله التالي.

ثانياً: السياسة السورية على المستوى الدولي (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية) بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨:

١– موقف الاتحاد السوفييتي من التدخل السوري في لبنان:

اقتصر عمل الاتحاد السوفييتي على النشاط الديبلوماسي ليعبر عن غضبه الشديد من عملية الجيش السوري في لبنان، فتأذت الصداقة بين دمشق وموسكو. وكان الروس على علم بنية سورية التدخل في لبنان قبل وقوعه، فحاولوا منعه، وأوفدوا رئيس الوزراء كوسيغين. ولكن كوسيغين توقف في بغداد أولاً في أواخر أيار ومنها أطلق تحذيراً إلى دمشق من مغبة تدخل سورية العسكري في لبنان. ولكنه ما إن وصل إلى دمشق في أول حزيران حتى عَلم بتفاصيل دخول الجيش السوري البقاع. فغضب كوسيغين ورفض ما شرحه الرئيس الأسد عن هدف التدخل وأبعاده اللبنانية والعربية، كما انتقدت وكالة تاس السوفييتية تدخل سورية الذي لم يوقف نهر الدم في لبنان.

كان السوفييت يدعمون في لبنان بالدرجة الأولى كمال جنبلاط، كما كانوا يدعمون منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر حكماً كونها مناوئة للولايات المتحدة، ويعلمون أن فوز جنبلاط وعرفات هو مكسب لهم، فأصيبوا بحيرة بين سورية حليفتهم الأساس في المنطقة وبين ثورة يمكن أن تنقل لبنان من أحضان الغرب إلى حضن موسكو.

أرسل بريجينيف مذكرة إلى الرئيس الأسد يطالبه بالانسحاب من لبنان، وتكررت الدعوات اليومية السوفييتية إلى سورية والأطراف اللبنانية لوقف القتال ورأب الصدع وتوحيد الطاقات. وساهم في إذكاء

عدم رضى السوفييت؛ إلحاح جنبلاط وعرفات على تدخلهم دبلوماسياً وحتى عسكرياً لوقف الزحف السوري، وقدما مذكرات ونداءات إلى كوسيغين عندما حضر إلى دمشق. فاتجهت موسكو نحو تبريد العلاقات مع دمشق، وأجَّلت شحنات أسلحة جديدة لسورية.

أصر الرئيس الأسد على موقفه، وأكد أنه من الصعب على السوفييت فهم طبيعة علاقة سورية بلبنان، ولذلك واصلت سورية التدخل في لبنان لإبعاد الفلسطينيين عن قلب المناطق المسيحية، وجذب الجماعتين لمصلحة الصراع الأكبر ضد "إسرائيل".[١] وبهذا فإن التدخل السوري في لبنان كان يهدف إلى إيقاف الحرب الأهلية أولاً، والتطلع إلى ترتيب أجواء مفاوضات سلام شاملة ضمن إطار مؤتمر جنيف بدون أي تشتيت للطاقات السياسية العربية على جبهات وهمية، ولهذا كان الهدف الثاني للتدخل هو احتواء منظمة التحرير الفلسطينية وعودتها إلى نطاق التنسيق مع دمشق. وعندما جرت محادثات في دمشق بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٧٥، بين وفد من الحزب الشيوعي السوفييتي وحزب البعث؛ أكد ذلك الاجتماع انطباع القادة السوريين، بأن اجتماع جنيف لن يكون وشيكاً، الأمر الذي دفعهم إلى الإعداد له بعناية.

وبالرغم من وضوح الهدف السوري من التدخل في لبنان، إلَّا أن بعض الأطراف حاولت الترويج لمؤامرة سورية – أمريكية معدة لإزاحة القوى التقدمية والفلسطينية من أجل التوصل إلى حل يتناسب مع التوجه الأمريكي، وهذا ما أدَّى بدوره إلى تصدع العلاقات السورية – السوفييتية، إلّا أن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الأسد إلى موسكو في ١٨ نيسان ١٩٧٧، أدَّت إلى تجديد الروابط مع السوفييت، واستئناف الدعم الذي بدا أنه انخفض بسبب موقف السوفييت من التدخل السوري في لبنان.[٢]

كان الموقف السوري واضحاً بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي، فقد نشرت صحيفة تشرين الرسمية بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٧٧ مقالاً افتتاحياً جاء فيه: "إن الاتحاد السوفييتي هو إحدى الدولتين العظميين وعضو دائم في مجلس الأمن ويترأس إلى جانب الدولة العظمى الأخرى مؤتمر جنيف".[٣] وأثناء زيارة الرئيس الأسد لموسكو صدر بلاغ مشترك سوري – روسي وكان من أبرز نقاطه:

١– ضرورة تطوير روابط الصداقة والتعاون المشترك، الأمر الذي يستدعي توسيع رقعة العلاقات السياسية وتعزيز القدرة الدفاعية للجمهورية العربية السورية.

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٠ – ٥٢١.

٢ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٥٧ – ٣٥٨.

٣ صحيفة تشرين، ١٠ نيسان ١٩٧٧.

٢- التأكيد على عناصر الحل السلمي في "الشرق الأوسط" على أساس أن الوحدة العربية معنية بتشجيع هذا الحل بشكل خاص.

٣- التطور الإيجابي للوضع السائد في لبنان الذي ما فتئ هدفاً للتدخلات "الإسرائيلية".[١]

وكان رد الفعل السوري إيجابياً جدّاً بعد هذه الزيارة ووصفت الصحف الرسمية السورية نتائج اللقاء بأنها ذات أهمية بالغة باعتبار زيارة الرئيس الأسد لموسكو جاءت في وقت تسعى فيه "إسرائيل" بكل ما أوتيت من قوة لتخريب مسيرة السلام العادل وتلغيم مؤتمر جنيف وإحراق لبنان في الحرب الأهلية الطائفية والمذهبية، فجاء اللقاء لتدعيم العلاقات السورية – السوفييتية وإعادة التأكيد على المظهر الاستراتيجي لتلك العلاقات والدعم السوفييتي للدور السوري الإيجابي في لبنان، والمساندة السوفييتية لسورية في الميادين كلها بما فيها الميدان العسكري.[٢]

كانت سورية تسعى لدعم مسيرة السلام العادل من خلال عقد المؤتمر الدولي برئاسة الدولتين العظميين ولهذا لم تكن سورية تسعى لقطيعة مع الاتحاد السوفييتي بل تجاوزت كل الخلافات وراحت تسعى لإعادة العلاقات معه إلى طبيعتها، لتحقيق توازن مع الأطماع الأمريكية الداعمة "لإسرائيل" والنشاط الأمريكي في المنطقة الساعي لإخراج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من خلال معاهدات سلام تضمن "لإسرائيل" الغلبة والتفوق لتحقيق أطماعها التوسعية في الأراضي العربية. وهذا ما يُثبت وجهة النظر السورية وأحقيتها بالتدخل في لبنان لحماية المصالح العربية وإعادة الأطراف إلى موقعها الحقيقي في الصراع مع "إسرائيل".

٢- الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية وأثره على العلاقات مع سورية بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٨:

كانت الحرب اللبنانية تتعمق مع كل خطوة في سياسة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، وانفجر الوضع في بيروت في أيلول مع توقيع سيناء الثانية. وخاصة بعد أن اتضح للزعماء الموارنة في لبنان أن كيسنجر يبحث عن حل منفرد بين مصر و"إسرائيل"، وليس عن حل للقضية الفلسطينية، وأن لبنان سيبتلي باللاجئين الفلسطينيين. خاصة بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي – الصهيوني،

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٦٤٧ – ٦٤٨.

٢ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. نقلاً عن صحيفتي تشرين والثورة السوريتين الرسميتين ٢٣ نيسان ١٩٧٧.

الأمر الذي أدَّى بدوره إلى إلقاء الذعر في قلب المقاومة الفلسطينية، حيث أن الدولة العربية الأقوى والأكبر قد تخلت عنها.

عند مرور كيسنجر في لبنان أثناء جولته المكوكية، رجاه الزعماء اللبنانيون أن يفعل شيئاً من أجل مصير الفلسطينيين في لبنان، فلم يفعل شيئاً، وفوق كل ذلك أخذ يقترح نقل المسيحيين من لبنان إلى الولايات المتحدة الأمريكية لجعل لبنان وطناً بديلاً للفلسطينيين، وبهذا الاقتراح، ومن خلال سياسة كيسنجر في المنطقة كتب على سورية ولبنان والفلسطينيين أن يعيشوا عقوداً إضافية من الإحباط لغياب حل حقيقي وعادل للقضية الفلسطينية.[١]

كان للولايات المتحدة أهداف محددة في لبنان وقد عملت لتحقيقها من خلال استراتيجية تودي بلبنان إلى حربٍ أهليةٍ دمويةٍ طاحنة، تعمل على خلق بيئة معادية لتوجهات وممارسات المقاومة الفلسطينية في لبنان، وتُظهر المقاومة الفلسطينية بأنها منظمة إرهابية، مما يؤدي إلى وقوع منظمة التحرير الفلسطينية في موقف حرج،[٢] يضعف إمكانية اشتراكها في العملية السلمية، وخاصة بعد التزام الإدارة الأمريكية من خلال مذكرة تفاهم أمريكية – "إسرائيلية" في أيلول ١٩٧٥ بعدم إجراء أي حوارٍ أو اتصالٍ مع منظمة التحرير الفلسطينية إلَّا إذا قبلت الاعتراف "بإسرائيل"، وبقراري مجلس الأمن الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨، والتخلي عن الإرهاب.[٣]

وكان من أبرز أهداف الإدارة الأمريكية ممثلة بوزير الخارجية هنري كيسنجر من وراء تصعيد أحداث الحرب الأهلية اللبنانية عام١٩٧٥ هو تمرير سلسلة من الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الرئيس المصري أنور السادات ابتداءاً من اتفاقية الفصل الأولى عام ١٩٧٤ بين مصر و"إسرائيل"، ثم اتفاقية الفصل الثانية بين الطرفين في سيناء ١٩٧٥، وأخيراً اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨،[٤] كذلك تم افتعال تلك

---

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص٥٠٨.

٢ اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية.. ص٢٦٨.

3 Edward Sheehan, Step-by Step in the middle east, 1976, p.63.

٤ اتفاقات كامب ديفيد: اتفاقات للتسوية بين مصر و"إسرائيل"أشرفت على وضعها الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت بشكل رسمي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٧٨ بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس المصري محمد أنور السادات، ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" مناحيم بيغن، وفيما يخص لبنان فقد تم الاتفاق على وفق التدخل "الإسرائيلي" في لبنان، والعمل على تجريد القوات الفلسطينية والمليشيات اللبنانية من السلاح، وكذلك إنشاء جيش لبناني حقيقي وتجهيزه بما يحتاج من عدة وعدد، وجرى الاتفاق بين الأمريكان والمصريين و"الإسرائيليين" على قيام تعاون عسكري ثلاثي لمواجهة التمدد السوفيتي، وكذلك توقيع معاهدة أمريكية – "إسرائيلية" – مصرية، ورغم المعارضة والتلكؤ الذي حصل في مسار التوقيع فإن السادات استمر وأصر على نهج كامب ديفيد، وفي ٢٦آذار ١٩٧٩ تم في واشنطن التوقيع على معاهدة الصلح المصرية – "الإسرائيلية".

الحرب الشرسة في لبنان لتحويل الاهتمام العربي –الرسمي والشعبي– نحو هذه الحرب، والانشغال بتداعياتها بعيداً عن ما ترسم له السياسة الخارجية الأمريكية– "الإسرائيلية" تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني من مخططاتٍ مزعومة ومشاريعَ تسويةٍ وفق الرؤى الأمريكية، على أن تتضمن هذه التسويات الحفاظ على أمن "إسرائيل"، ثم تعميم ذلك على أطراف المواجهة العربية مع "إسرائيل"، سورية والأردن ولبنان، وتم اختيار لبنان أولاً لأنه الأضعف بفعل تركيبته الطائفية والفئوية والمناطقية، وسهولة اختراقه.[١] نظراً لانعدام أو ضعف الروح الوطنية والولاء التام للوطن.

كانت حرب لبنان نتيجة مباشرة للاستراتيجية الأمريكية ـ "الإسرائيلية"،[٢] تجاه حركة المقاومة الفلسطينية عبر دفع اللبنانيين والفلسطينيين إلى ميادين الصراع والاقتتال، بغية استنزاف الطاقات العربية وإشغالها عن قضيتها المصيرية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، وإتاحة الفرصة أمام منظِّري السياسة الأمريكية – "الإسرائيلية" في سبيل تمرير سلسلة من الاتفاقيات المصرية– "الإسرائيلية" ابتداءاً باتفاقية سيناء الأولى والثانية وأخيراً اتفاقات كامب ديفيد، واستهدف لبنان نظراً لما يعانيه من تراكمات الموقع الجغرافي المحاذي "لإسرائيل"، والطائفية المقيتة التي تحكمت بكل تشعبات ومداخل الحياة اللبنانية، وتواجد القوات الفلسطينية المسلحة على أراضيه، وإمكانية استدراج القوات السورية إليه لإضعافها وضربها على الأرض اللبنانية. بالإضافة إلى استدراج المقاومة الفلسطينية لتكون طرفاً في الصراع السياسي اللبناني، مما سيؤدي إلى إنهاء دورها النضالي، وحربها العادلة ضد"إسرائيل"، وتعزيز وجهة نظر اليمين اللبناني القائل بأن المقاومة الفلسطينية تهدد سيادة لبنان. وتنفيذ مطلب اليمين اللبناني بتحجيمها، وحصرها في الجنوب اللبناني.[٣]

ولهذا جرى استهداف لبنان من قبل "إسرائيل" بشكل مستمر، بغية تصعيد وتيرة الأزمة، ومنعه من تجاوز هذه المحنة، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة الاعتداءات "الإسرائيلية" المكثفة على الأراضي اللبنانية، ولاسيما أماكن تواجد القوى التي تقف عثرة في طريق المخططات الاستراتيجية الأمريكية – "الإسرائيلية"، وفي مقدمتها القوات السورية المتواجدة ضمن قوات الردع العربية، وقوات الحركة الوطنية

1 David Ben gurion, the peek Report and the jewish state P.L.S. , London, 1938. p.61.

٢ ولم يكن استهداف لبنان وليد تلك المرحلة، بل إن قادة "إسرائيل" وضعوا لبنان في مرمى رؤيتهم الاستراتيجية منذ زمن بعيد، بما يتوافق ومتطلبات الأمن القومي "الإسرائيلي"، حيث يؤكد بن غوريون في كلمته التي ألقاها عام ١٩٣٧ في مؤتمر حزب العمل الصهيوني على أن جوار لبنان يمثل أهمية سياسية عظيمة "لإسرائيل"، وأن لبنان هو الحليف الطبيعي "لفلسطين اليهودية"، وأننا سنجد في لبنان حليفاً وفياً. David Ben gurion, the peek Report and the jewish state P.L.S, p.61.

٣ شفيق الحوت، "مستقبل العلاقات اللبنانية – الفلسطينية"، المستقبل العربي، العدد ١٤٣، ١٩٩١، ص٦٩.

اللبنانية، والقوات الفلسطينية المسلحة. وكان استمرار الحرب الأهلية اللبنانية يعني بما لا يقبل الشك تحقيق أهداف السياسة الأمريكية– "الإسرائيلية" تجاه الصراع العربي – الصهيوني عموماً، وتجاه لبنان على وجه الخصوص، ولعل من أبرز تلك الممارسات هو العمل على إقامة كيانات طائفية في لبنان، وتهميش القضية الفلسطينية، وإفشال الجهود الرامية إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة، وإدخال العرب في ميدان التفاوض الاستسلامي، على حساب الحقوق العربية المصيرية.[١]

طوال الجزء الأول من عام ١٩٧٦، ركز الأمريكيون اهتمامهم على الداخل،[٢] إلا أن كيسنجر كان يراقب ما يجري في لبنان، ويسرُّ بأن المقاومة الفلسطينية غارقة في أوحال الحرب اللبنانية. ولكن في ربيع عام ١٩٧٦، أخذ القلق يساوره، وقد بدا أن الأمور تجري نحو نصر فلسطيني – يساري تدعمه موسكو ويهدد بسقوط لبنان في المعسكر السوفييتي. ذلك أن نصراً مثل هذا سيؤدي إلى تدخل سوري في لبنان ودخولها في حرب مع "إسرائيل"، وتنفجر حرب الشرق الأوسط مجدداً، وتنهار معها مشاريعه وما بناه على المحور المصري – "الإسرائيلي".[٣]

أرسل كيسنجر مبعوثه الخاص دين براون إلى بيروت في ٣٠ آذار ١٩٧٦، وفي ذهنه أن يورط سورية لإبعادها عن ملف مصر و"إسرائيل".[٤] وكان كيسنجر محاطاً بمعلومات استخباراتية عن قلق الرئيس الأسد من تدخل عسكري "إسرائيلي" في لبنان، وأن الرئيس الأسد يضغط على عرفات وجنبلاط لوقف القتال وعدم هزيمة الجبهة المسيحية في لبنان.[٥] عندما وصل براون إلى بيروت تبيَّن له أن المسيحيين يريدون التدخل السوري المباشر في لبنان، وبالتحديد داخل "الجبهة اللبنانية" كان سليمان فرنجية وبيار الجميِّل يؤيدون فكرة التدخل السوري،[٦] أما كميل شمعون وشارل مالك فقد طالبا براون بإقناع إدارته الأمريكية

---

١ اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية.. ص٢٦٧.

٢ وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٣٧.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٣ – ٥١٤.

٤ لم يكن دور الولايات المتحدة الأمريكية من باب الحرص على أمن لبنان، وإنما كانت تخشى من أن يثير التدخل السوري في لبنان إلى جانب الفلسطينيين رد فعل عسكرياً من قبل "إسرائيل"، مما يهدد بزعزعة الاستقرار الهش للاتفاقيات التي قام كيسنجر بمفاوضات شاقة لتحقيقها.
لقد تعامل كيسنجر مع الأزمة اللبنانية بوصفها امتداداً للنزاع العربي – "الإسرائيلي"، ومن هنا جاءت التحذيرات الموجهة لكل من سورية و"إسرائيل" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في لبنان. وهنا يؤكد السيناتور الأمريكي وليام كوانت أن: ((الرئيس الأسد لم يكن يلعب اللعبة الأمريكية أو "الإسرائيلية")) وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٣٨-٢٣٩.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٤.

٦ في تلك الأثناء كان سليمان فرنجية الأب (١٩١٠ – ١٩٩٢) ينتمي للجبهة اللبنانية، وكان أحد أبرز أعضائها قبل انفصاله عنها عام ١٩٧٨ بعد أن ساءت علاقته بباقي أعضائها إثر مقتل جود البايع وهو عضو في (الكتائب) واتهام تيار المردة بمقتله، فأرسل بشير الجميِّل قوات الكتائب لاختطاف قائد تيار المردة طوني فرنجية ابن الرئيس اللبناني الأسبق سليمان فرنجية، وذلك لإجباره على تسليم المسؤولين عن مقتل العضو

بالتدخل العسكري في لبنان تحت تغطية من الأمم المتحدة، إلَّا أن الإدارة الأمريكية لم تكن قادرة على فعل من هذا النوع؛ خاصة أنه لم يكن قد مضى على انسحابها من فيتنام أكثر من عام واحد، وبالتالي فإن الرأي العام الأمريكي لم يكن ليقبل بمثل هذا التصرف.[١] ولذلك عمد دين براون إلى إقناع الرئيس الأسد أنه ما لم تدخل سورية وتضرب الفلسطينيين واليسار اللبناني، فإن "إسرائيل" ستتدخل. وبذلك تتورط سورية وتلهي قسماً من جيشها بعيداً عن الجولان وتتأذى صورتها أمام الرأي العام المتعاطف مع الفلسطينيين، ويُضرب الفلسطينيون وحلفاؤهم في لبنان، ويخسر الاتحاد السوفييتي ساحة مهمة.[٢]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أحدثت تغييراً غير متوقع في سياستها تجاه سورية مع تصاعد حدة الحرب الأهلية في لبنان، وشبه انهيار لمؤسسات الدولة اللبنانية محاولةً دفع سورية للتدخل في لبنان، وكانت الغاية الأمريكية بالدرجة الأساس إضعاف الجيش العربي السوري، والحيلولة دون تدخل الاتحاد السوفيتي وإبعاده عن أزمات الشرق الأوسط، وما يمكن أن تحققه من مكاسب للقوى الكبرى، وفي هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة الأمريكية رسائل طمأنة إلى سورية بأنها لن تعارض تدخلها في لبنان، ولن تكون هناك ردة فعل عسكرية "إسرائيلية على هذا التدخل، وأن الساحة اللبنانية مرشحة لتدخل "إسرائيلي" عسكري مباشر إن تأخرت سورية في معالجة الموقف.[٣] وفي هذا الصدد يذكر ريتشارد مورفي السفير الأمريكي الأسبق في دمشق أنه كان هناك قلق أمريكي في البداية من التدخل السوري في لبنان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت بعد أحداث النصف الأول من عام ١٩٧٦ الدور المهم لسورية في بيروت، ويُضيف أنه عندما التقى رئيس أركان الجيش السوري آنذاك حكمت الشهابي، ألمح له نية سورية بالتدخل المباشر في لبنان، دون أن يسأله الشهابي عن رأيه أو رأي الإدارة الأمريكية بذلك.[٤] وهذا ما يؤكد أن التدخل السوري لم يكن بتوجيه أمريكي ولا لمصلحةٍ أمريكية، وإنما من مصلحة قومية لإنقاذ لبنان من الانقسام الطائفي الذي يصُبُّ في مصلحة "إسرائيل".

الكتائبي، وانتهت العملية بمقتل طوني وعائلته والمقاتلين التابعين له، وقد سُمِّيت هذه الواقعة بمجزرة إهدن. وعلى إثرها أنهى الرئيس اللبناني الأسبق سليمان فرنجية ارتباط المردة بالجبهة اللبنانية.

١ سمير عبده، حافظ الأسد يحكم سورية ١٩٧٠ – ٢٠٠٠، بيروت، دار بيسان، ط١، ٢٠٠١، ص ٩٦.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٤.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٤٤٦–٤٤٧.

٤ وثائقي حرب لبنان، الجزء الرابع، من حديث ريتشارد مورفي السفير الأمريكي الأسبق في دمشق، https://www.youtube.com/watch?v=S7sRC7xXrHo.

إذاً فقد دعمت "إسرائيل" التدخل السوري في لبنان بتوجيه أمريكي ليس لمصلحة لبنان؛ وإنما لتخفيف الضغط عنها في الجولان السوري المحتل، وعن مشروعها مع مصر لتفريغ القضية الفلسطينية وضرب محور المقاومة. ولذلك كان الشرط "الإسرائيلي" أن يبقى التدخل السوري محدوداً في عدد الجنود ونوع السلاح، وأن يمتنع عن استعمال سلاح الجو وصواريخ سام، وأن يقتصر العدد على لواء واحد جنوب طريق بيروت دمشق، وأن لا يتوغل قريباً من الحدود مع الأراضي المُحتلة من قبل "إسرائيل" في الجنوب. هذه الشروط قدمها وزير الخارجية "الإسرائيلي" إيغال آلون في مذكرة إلى كيسنجر، وعُرفت بالخطوط الحمر.[١] وهنا يؤكِّد ريتشارد مورفي السفير الأمريكي الأسبق في دمشق؛ أنه لم تكن هناك اتصالات سورية – "إسرائيلية" مباشرة، وإنما هو تفاهم تم التوصل إليه عبر واشنطن.[٢] ثم أخذ كيسنجر ومبعوثه دان براون منذ نيسان ١٩٧٦، يشيدون بالدور السوري، في محاولة لتشجيع سورية على ضرب الفلسطينيين في لبنان،[٣] لتحقيق أهداف "إسرائيل" وليس لمصلحة لبنان أو سورية أو حتى الفلسطينيين.[٤]

التقى براون مع جنبلاط في لبنان بمنطقة المختارة، وأعلمه أن الإدارة الأمريكية متشائمة جداً من عودة التعايش بين المسلمين والمسيحيين في لبنان، ما فسره جنبلاط بأنه إشارة إلى قبول أمريكي بالتقسيم، وأعدَّه ضوءًا آخر لمواصلة القتال. والتقى براون أيضاً زعماء مسيحيين ولعب على مشاعرهم ولوح بنقلهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في حال انهيار جبهتهم القتالية. ونصحهم بتوثيق علاقاتهم مع "إسرائيل".[٥] وبهذا فقد شجع المبعوث الأمريكي دان براون الجبهة اللبنانية على طلب التدخل السوري بعد

١ لم تكن اتفاقية الخطوط الحمر اتفاقيةً مكتوبة، ولم تعترف بها سورية رسمياً، ومن الممكن اعتبارها نتيجة لسياسة كيسنجر في المنطقة التي كانت تصُب في مصلحة "إسرائيل"؛ ففي حين كانت ترى "إسرائيل" في دخول الجيش السوري إلى لبنان تهديداً مباشراً لأمنها، أقنعها كيسنجر بضرورة الموافقة على هذا الدخول. واستند في وجهة نظره هذه إلى ناحيتين، الناحية العسكرية: وهي أن انتشار الجيش السوري في لبنان يخفف ميدانياً من قدراته على جبهة الجولان، الناحية السياسية: إن هذا الدخول يورط دمشق في الأزمة اللبنانية المعقدة، ويلهيها عن باقي شؤون المنطقة. وبهذا فإن التأييد الأمريكي – "الإسرائيلي" للتدخل السوري في لبنان لم يكن نابعاً من الخوف على مصلحة لبنان. سمير عبده، حافظ الأسد يحكم سورية.. ص ٩٥.

٢ وثائقي حرب لبنان، الجزء الخامس، من حديث ريتشارد مورفي السفير الأمريكي الأسبق في دمشق، https://www.youtube.com/watch?v=BmDdHRHEHqU.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٤.

٤ أكد كيسنجر دعم الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري السوري بعد لقائه كورت فالدهايم أمين عام الأمم المتحدة يوم ٦ حزيران ١٩٧٦. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٩.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥١٥.

أن أكَّد لهم عدم قدرة الولايات المتحدة على التدخل لصالحهم، وبالتالي فإنهم سيقعون في مواجهة مع الفلسطينيين.[١]

أملت سورية تغيراً بالسياسة الأمريكية بعد فوز جيمي كارتر عن الحزب الديمقراطي على جيرالد فورد عن الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين الثاني ١٩٧٦؛ عن سياسة كيسنجر الذي خرب المنطقة بانحيازه السافر. وبعث الرئيس الأسد رسالة تهنئة إلى كارتر، ذكر فيها استعداد سورية للسلام مقابل انسحاب "إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، وحل القضية الفلسطينية.[٢] وترافق هذا مع انتهاء حرب السنتين في لبنان.

كان كارتر عند بداية استلامه للرئاسة الأمريكية يرغب بإيجاد حل للصراع في المنطقة العربية، ويجد حلاً للقضية الفلسطينية، وكان وزير خارجيته سايروس فانس يريد أن يغير خط سلفه كيسنجر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية مكروهةً من قبل الدول العربية، واعتبر كارتر ووزير خارجيته أن سياسة كيسنجر دفعت ببعض الدول إلى حضن الاتحاد السوفييتي، ومنها سورية. وعيَّن كارتر مستشاراً للأمن القومي هو زبغنيو بريجنسكي، الذي حض في العام ١٩٧٧ على سياسة توازن العلاقة مع "إسرائيل" بتعاطف أكبر مع مصالح العرب. وأعلن كارتر أن قضية الشرق الأوسط على رأس أولويات إدارته، وعزم على الوصول إلى حل تفاوضي عبر مؤتمر في جنيف، يقوم على انسحاب "إسرائيل" إلى حدود ١٩٦٧، مقابل السلام وخلق وطن للفلسطينيين. وكانت هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها رئيس أمريكي عن دولة للفلسطينيين، وأمل كارتر أن تشرع واشنطن في حوار مع "منظمة التحرير" وأنهى احتكار "إسرائيل" لصداقة الولايات المتحدة الأمريكية والمعاملة الخاصة في شؤون التسلح، كما وضع حداً للسياسة التي فرضها كيسنجر في مشاورة "إسرائيل" قبل أي خطوة تقوم بها واشنطن.

أحدثت مواقف كارتر صدمة في "إسرائيل" التي كانت تعيش أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عشر سنوات، فأرسلت رئيس وزرائها إسحاق رابين لواشنطن للقاء كارتر.[٣] وفي ٧ و٨ آذار ١٩٧٧، اجتمع كارتر في البيت الأبيض مع رئيس الوزراء "الإسرائيلي" رابين لإجراء مناقشات موضوعية

١ سمير عبده، حافظ الأسد يحكم سورية.. ص ٩٧.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٥.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٥ – ٥٢٦.

جادة جداً،[١] وقد صرح كارتر لرابين أنه اقتنع بصعوبة مهمة السلام في المنطقة، وطلب منه فيما إذا كان على استعداد أن يقبل بإجراء تسوية شاملة، والتي سيتم تطبيقها على مراحل. وأطلعه على رأيه فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية،[٢] والسماح لها بالانضمام إلى وفد عربي لإيجاد تسوية.[٣]

التقى الرئيس الأسد بكارتر في جنيف في ٩ أيار ١٩٧٧، وعقد معه حواراً استمر ٧ ساعات، شرح خلاله الرئيس الأسد عن تاريخ الصراع العربي – الصهيوني وقضية فلسطين، ومعاناة العرب جراء احتلال أراضيهم. وقد مثّل لقاء الرئيس الأسد – كارتر قمة صعود قوة سورية منذ عام ١٩٧٠، حيث سُلطت الأضواء على الرئيس الأسد كزعيم أول بين العرب، وتكرَّست قناعة أن سورية شريكة في مساعي السلام.

أكد الرئيس الأسد لكارتر أنه مستعد للسلام ولخطوات عملية على الأرض لجعله سلاماً دائماً، وألح على ضمانات أمريكية لمنح الفلسطينيين الضفة وغزة لإقامة دولتهم، ولعودة مليون لاجئ إلى بيوتهم داخل الأراضي المحتلة. ولكن كارتر كان ملتزماً بالإطار الديبلوماسي الذي وضعه كيسنجر، ويقضي باستشارة "إسرائيل" المسبقة على أي خطوات نحو العرب، وأن على الفلسطينيين أن يعترفوا "بإسرائيل" وبالقرار ٢٤٢ قبل أن توافق الولايات المتحدة الأمريكية على الحوار معهم. ولذلك بدل أن يساعد كارتر الرئيس الأسد كما كان الرئيس الأسد يتوقع، أخذ يطلب من الرئيس الأسد أن يساعده لإقناع عرفات بأن يعترف "بإسرائيل" حتى يسهل على واشنطن فتح حوار مع الفلسطينيين. وأمام تركيز كارتر على جزئيات الأمور، انتهت المحادثات عند هذا الحد، واتضح أن شبح كيسنجر لا يزال نافذاً في الإدارة الأمريكية.

لم يكن الرئيس الأسد معروفاً لدى الإدارة الأمريكية، رغم لقائه الوحيد مع كارتر، وذلك بعد سنوات من انقطاع العلاقات (١٩٦٧-١٩٧٤) ومرحلة كيسنجر (١٩٧٤ – ١٩٧٦). وفي تلك الأثناء كانت دول

---

١ وليام كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٤٩.

٢ أندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي.. ص ٤٧٣.

٣ حدث بعد وقت قصير من هذه الزيارة سوء في العلاقات "الإسرائيلية" – الأمريكية، عندما ادعى رابين علانية أن كارتر أيد الفكرة "الإسرائيلية" المتعلقة بالحدود التي يمكن الدفاع عنها، ولم يرغب كارتر في الإبقاء على الانطباع الزائف بأنه منح رابين شيكاً على بياض، ومن ثم أصدر البيت الأبيض الأمريكي توضيحاً للأمر. وخلفت هذه الواقعة انطباعاً خاطئاً بحدوث أزمة في العلاقات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وكجزء من محاولة التصدي لبعض ما يسربه "الإسرائيليون" من معلومات بشأن ما دار حول النقاش، أفصح كارتر علانية عن المبادئ الأساسية الثلاثة، من وجهة نظره للسلام الشامل في الشرق الأوسط. وتنطوي هذه المبادئ على الحاجة إلى مظاهر ملموسة للسلام والعلاقات الطبيعية، مثل التجارة وتبادل الديبلوماسيين، والحاجة إلى ترتيبات أمن لجميع الأطراف، ولكن دون المساس بمنشآت لحدود المعترف بها على طول خطوط ١٩٦٧، والحاجة إلى حل للمشكلة الفلسطينية التي لها أبعاداً سياسية، فضلاً عن أبعادها الإنسانية. وفي ١٦ آذار كرر كارتر هذه النقاط في ولاية ماساشوستس، مستخدماً لأول مرة صيغة (الوطن الفلسطيني). فشعر "الإسرائيليون" بالذهول والقلق، والعرب شعروا بالتشجيع بصفة عامة. وليام كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص٢٤٩-٢٥٠.

عربية عدة تلتقي مع المواقف "الإسرائيلية"، فمصر السادات لم ترغب في أن تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية لمطالب سورية، لأن ذلك يعرقل مشروعها مع "إسرائيل". والأردن لم ترغب في أن تعترف واشنطن بمنظمة التحرير الفلسطينية لأن الأردن تمثل الضفة وليس عرفات.[١]

في ١٩ تموز ١٩٧٧، ذهب رئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيغن إلى البيت الأبيض ليجري أول مقابلة له مع جيمي كارتر.[٢] ومن سوء حظ بيغن أن الولايات المتحدة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً على طريق محاولة استنباط مشروع مبادئ ينبغي الاتفاق عليه قبل انعقاد مؤتمر جنيف. وكان قد تم الاتفاق على مبادئ خمسة في مناقشات أجريت داخل الحكومة في أوائل شهر تموز ١٩٧٧، وقد نوقشت هذه المبادئ أثناء زيارة بيغن. وكانت النقطة الأولى تنص على أن الهدف هو السلام الشامل، والثانية تعيد التأكيد على أهمية قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للمفاوضات، والثالثة تحدد هدف السلام على أنه ينطوي على إقامة علاقات طبيعية وليس مجرد إنهاء للقتال، وتعالج الرابعة مسألة الحدود والانسحاب على مراحل، وتتعلق الخامسة بالفلسطينيين وحقوقهم، بما في ذلك الوسائل التي تسمح للفلسطينيين بحق تقرير المصير من خلال اتخاذهم قراراً بشأن وضعهم في المستقبل.[٣] وذكر رئيس الوزراء "الإسرائيلي" مشكلة جنوب لبنان، وأكد دعم "إسرائيل" لمسيحيي لبنان.[٤] وناقش مع الرئيس الأمريكي مسألة الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، مؤكداً أن هذا الانسحاب يعرض جميع مراكز المستوطنات "الإسرائيلية" إلى تهديد القذائف السوفييتية التي تملكها منظمة التحرير الفلسطينية.[٥] ولهذا أصر بيغن على ضرورة ألا تذكر الولايات المتحدة علانية أو سرّاً أنها تحبذ الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧. وافق كارتر على عدم ذكر خطوط ١٩٦٧، وطلب من بيغن مقابل ذلك أن يبدي نوعاً من ضبط النفس إزاء المستوطنات.[٦]

سأل كارتر بيغن إن كانت "إسرائيل" تقبل المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. ورد بيغن بالإيجاب، واقترح أن يجتمع المؤتمر في جلسة علنية يقدم فيها كل وفد تصريحاً. ثم تتشكل لجان فرعية ثنائية، ثم يجتمع المؤتمر في جلسة رسمية يحضرها كامل الأعضاء لتوقيع المعاهدات. فسأل كارتر

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٢٦ – ٥٢٧.

٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٧٦.

٣ وليام كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص ٢٥١ – ٢٥٢.

٤ لقد اعترفت حكومة مناحيم بيغن رسمياً باتساع حجم المعونة المقدمة إلى حلفائها في لبنان. اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية.. ص ١٩٥.

٥ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٧٦.

٦ وليام كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص٢٥٢.

بيغن إن كان يقبل بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، فأجاب بيغن بأن ذلك غير وارد على الإطلاق.[١] كانت "إسرائيل" قد أوضحت أنها لن تتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية كوفد منفصل، ولكنها لن تعترض على وجود فلسطينيين ضمن الوفد الأردني. بيد أن الأردن لم يكن يعتزم تمثيل الفلسطينيين، وكان يفضل الفكرة السورية المتعلقة بجبهة تفاوضية عربية مشتركة، وذلك في المقام الأول، للحيلولة دون قيام السادات بتحركات من جانب واحد.[٢] وبهذا أخذت قضية مشاركة وفد منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف الحيِّز الأكبر من المحادثات آنذاك.

في الأول من تشرين الأول ١٩٧٧، قامت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر بخطوة جديدة، متجاوزة أسلوب كيسنجر، وذلك عندما وقعت على بيان مشترك مع الاتحاد السوفييتي بشأن حلٍّ قضايا الشرق الأوسط. وقد أغضب هذا التصرف "إسرائيل" نظراً لأن الموقف السوري والفلسطيني في المفاوضات المقررة في جنيف، أصبح أكثر تعزيزاً. ولم يكن السادات أكثر رضى بالتصرف الأمريكي الذي من شأنه إعادة موسكو شريكاً كاملاً في الصراع العربي – الصهيوني. لذلك فإن مناهضة "إسرائيل" له وضراوة السادات ضد الاتحاد السوفييتي، أديا عملياً إلى سد هذا الطريق. ولأن الرئيس كارتر كان يعتبر الشرق الأوسط جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، دعا كلاً من بيغن والسادات إلى كامب ديفيد في أيلول ١٩٧٨.[٣]

وهنا يتبين الضغط الذي مورس من قبل "إسرائيل" على الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور البلاغ المشترك الذي دعا للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة "الشرق الأوسط"، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم تطبيق البيان، والالتفات إلى تحقيق اتفاق كامب ديفيد، وبهذا أعلنت نفسها الضامن الوحيد لإقامة سلام في المنطقة، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة التنسيق بين سورية والاتحاد السوفييتي للوقوف في وجه المخططات الأمريكية الداعمة للسياسة "الإسرائيلية" التوسعية في المنطقة.

١ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ٧٦ – ٧٧.

٢ وليام كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية.. ص٢٥٢.

٣ الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٥٩ – ٣٦٠.

الفصل الرابع:

السياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٢

أولاً: السياسة السورية تجاه أبرز الدول العربية (مصر – العراق – لبنان) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

١- السياسة السورية تجاه مصر بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

أ- اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية" ١٧ أيلول ١٩٧٨:

١- العلاقات المصرية – "الإسرائيلية والتمهيد لاتفاقية كامب ديفيد.

٢- توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية".

٣- معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩، وانعكاساتها على الصراع العربي – الصهيوني.

ب-أهم نتائج اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية".

ت-أثر اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" على العلاقات السورية – العربية.

ث- الموقف العربي من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية".

٢- السياسة السورية تجاه العراق بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

- أثر اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" على العلاقات السورية – العراقية.

٣- السياسة السورية تجاه لبنان بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

أ- أزمة الصواريخ السورية في لبنان عام ١٩٨١.

ب-قرار "إسرائيل" بضم الجولان العربي السوري عام ١٩٨١.

ت-الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان عام ١٩٨٢:

١- اجتياح "إسرائيل" للبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢.

٢- موقف سورية من الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان.

٣- الموقف الدولي من الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان ومحاولات وقف إطلاق النار.

٤- الحصار "الإسرائيلي" لبيروت ١٣ حزيران ١٩٨٢:

ث-السياسة السورية في لبنان بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من بيروت 29 أيلول ١٩٨٢.

ج-تداعيات الحرب اللبنانيَّة على العلاقات السورية – العربية.

ثانياً: السياسة السورية تجاه أبرز الأحداث الإقليمية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

١-موقف سورية من الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

٢-العلاقات السِّياسيَّة السورية – العراقية قبيل الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٧٩.

٣- الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠:

أ- موقف سورية من الحرب العراقية – الإيرانية.

ب-الموقف "الإسرائيلي" من الحرب العراقية – الإيرانية، والعلاقات السورية – الإيرانية.

ت-تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية على الصعيد العربي.

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

١-العلاقات السِّياسيَّة السورية – السوفييتية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢.

٢-العلاقات السِّياسيَّة السورية – الأمريكية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢.

٣-سياسة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢.

٤-سياسة أوروبا (فرنسا – بريطانيا) تجاه المنطقة العربية (سورية والقضية الفلسطينية) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢.

أولاً: السياسة الخارجية السورية تجاه أبرز الدول العربية (مصر، العراق، لبنان) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

١- السياسة السورية تجاه مصر بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

أحدثت حرب تشرين التحريرية في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ زلزالاً في "إسرائيل"، ولهذا كان لحكومة "إسرائيل" بعد استلام حزب (الليكود) عام ١٩٧٧ هدف جديد؛ وهو إعادة بناء الردع "الإسرائيلي" وتأكيد تفوق "إسرائيل"، فقررت خوض حرب جديدة لتأكيد تفوقها، وطالبت الولايات المتحدة بالعودة إلى سياسة كيسنجر السابقة، وخلق تسوية جزئية مع مصر، لاستبعاد سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية.[١]

أ- اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية" ١٧ أيلول ١٩٧٨:

١- العلاقات المصرية – "الإسرائيلية" والتمهيد لاتفاقية كامب ديفيد:

تبع زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس خطوات عدة مهدت لاتفاقية كامب ديفيد، ومن الممكن القول إنها كانت الأساس الذي مهَّد لتلك الاتفاقية والشيفرة التي تمت ترجمتها برعاية أمريكية لمصلحة "إسرائيل" ومن الممكن تحديد تلك الخطوات بنقاط عدَّة أهمها:

(١) مؤتمر القاهرة التحضيري ١٤ كانون الأول ١٩٧٧:

جاء المؤتمر بدعوة من الرئيس المصري السادات إلى كل من الأردن وسورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، و"إسرائيل"، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، والأمم المتحدة.[٢] وقد حُدد الهدف من المؤتمر بأنه الإعداد لمؤتمر جنيف، ولم تشارك فيه سوى مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وممثلين عن الأمم المتحدة. ولم تحضره الأطراف العربية المدعوة إليه،[٣] وكان "الإسرائيليون" يملون شروطهم حتى على ترتيبات الاجتماع.[٤] واتُفق على أن يرأس المؤتمر رئيس وفد مصر، وحددت مصر رؤيتها لموضوعات البحث في النقاط التالية:

---

١ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٢.

٢ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص١٧٩.

٣ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٣٨.

٤ ومن ذلك أن الياهو بن اليسار، مدير مكتب بيغن، ورئيس الوفد "الإسرائيلي" إلى القاهرة، لمح علماً فلسطينياً مرفوعاً على سارية ضمن الأعلام الأخرى المرفوعة، رمزاً إلى الأطراف المدعوة إلى الاجتماع، فذهب الياهو بن اليسار إلى رئيس الوفد المصري قائلاً له أنه لمح علماً غريباً لا يعرفه، وهو يطلب إزالته أو إزالة العلم "الإسرائيلي" وفي هذه الحالة لن يدخل قاعة الاجتماعات. رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص٣٨.

١- الانسحاب الكامل من الأراضي المصرية التي احتُلت في حرب حزيران ١٩٦٧.
٢- اعتبار القضية الفلسطينية جوهر النزاع في "الشرق الأوسط".
٣- أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمباحثات.
٤- إيجاد تصور مشترك يكفل الأمن لجميع الأطراف.
٥- أن تتصف خطوات المؤتمر بالمرونة التي تتيح انضمام أطراف أخرى في أية مرحلة من مراحل المؤتمر.

أصر الوفد "الإسرائيلي" على أن يتركز البحث على مناقشة طبيعة السلام، رافضاً مناقشة أي مشروع آخر سوى ذلك؛[١] ولأن رئيس حكومة "إسرائيل" مناحيم بيغن كان في زيارة رسمية لواشنطن، فقد حرص الوفد "الإسرائيلي" على كسب الوقت في هذا المؤتمر.[٢] وإزاء تمسك كلا الوفدين المصري و"الإسرائيلي" بموقفه، فقد انتهت أعمال مؤتمر القمة التحضيري إلى التجميد، على أمل لقاء قمة بين السادات وبيغن.

(٢) زيارة وزير الحرب "الإسرائيلي" عازر وايزمان لمصر ١٩٧٧:

قامت الحكومة المصرية بالإعداد لزيارة مناحيم بيغن ومناقشة الترتيبات العسكرية مع وزير الدفاع المصري.[٣] وبدأ التنفيذ بزيارة وزير الحرب "الإسرائيلي" عازر وايزمن وآمر المنطقة الجنوبية العسكرية الجنرال هرتزل شابير لمصر، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٧٧، وقام وايزمان بزيارة ميدانية لخط بارليف على قناة السويس، وفي ذلك اللقاء عرض الرئيس المصري أنه مستعد لتبادل السفراء، وإقامة خط جوي يربط "إسرائيل" بمصر، مقابل انسحاب "إسرائيل" من سيناء بالكامل. فاعترض وايزمان على ذلك، وتقرر أن لا يكون في ذلك اللقاء جدول أعمال.[٤]

(٣) لقاء الإسماعيلية ٢٥- ٢٦ كانون الأول ١٩٧٧:

جاء بعد زيارة وزير الدفاع "الإسرائيلي" عازر وايزمان لمصر، ويمكن القول إن لقاء الإسماعيلية يعتبر نقطة تحول في مساعي السلام المصري – "الإسرائيلي" حيث شهد هذا اللقاء، لأول مرة، قيام "إسرائيل" بتقديم مشروع محدد للسلام، من وجهة نظرها، كما تمَّ تحديد نقاط الخلاف بين الجانبين بدقة ووضوح. ولم

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص١٧٩.
٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٠٢.
٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٠.
٤ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٠٢ – ١٠٣.

يصدر بيان مشترك عن اللقاء لاتساع هوة الخلاف بين الجانبين نتيجة لتشدد بيغن بموقفه.[١] وقبل أن يعرض بيغن خطته للسلام على الرئيس المصري أنور السادات، اتفق معه على إنشاء لجنتين، لجنة سياسية تجتمع في القدس، ولجنة عسكرية.[٢]

بعد انتهاء لقاء الإسماعيلية، ألقى بيغن أمام الكنيست "الإسرائيلي" بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٧ النص الكامل لما أسماه "مشروع بيغن للسلام". وقد تضمن المشروع بوجه عام مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة وقواعد التسوية مع مصر؛ التي تؤكد على الموقف "الإسرائيلي" الأقوى، مما يجعلها تتمسك بشروطها وإملاءاتها، وبالتالي ورد "مشروع بيغن للسلام" في اتفاقية كامب ديفيد[٣] التي تمَّ تنفيذها لاحقاً.

اجتماع اللجنتين العسكرية والسياسية:

بناءً على الاتفاق في إنشاء اللجنتين فقد بدأت أعمال **اللجنة العسكرية** في ١١ كانون الثاني ١٩٧٨،[٤] وقدم كل من الجانب المصري و"الإسرائيلي" مشروعاً خاصاً يتضمن خطة ومراحل الانسحاب من سيناء والخطوط التي تنسحب إليها القوات "الإسرائيلية" في كل مرحلة، وأوضاع قوات الطرفين والأمم المتحدة في المناطق المختلفة بالإضافة إلى وضع المستعمرات والمنشآت "الإسرائيلية". ولكن تعذر الاتفاق حول مسائل جوهرية والحدود؛ مما أدى إلى قطع المباحثات[٥] وانسحاب الوفد "الإسرائيلي" للتشاور مع حكومته.[٦]

أما **اللجنة السياسية** فقد اجتمعت في القدس بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٧٨، بحضور وزير الخارجية الأمريكي سيروس فانس، وظهر خلاف حول مشروع إعلان المبادئ الذي تقدمت به مصر، فقرر السادات عودة الوفد المصري.

---

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٠.

٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٠٣.

٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٠.

٤ عاد وزير الحرب "الإسرائيلي" عازر وايزمن إلى أسوان للقاء الرئيس المصري أنور السادات، وحضر اللقاء نائب الرئيس المصري حسني مبارك، ووزير الدفاع اللواء عبد الغني الجمسي، وكان من المقرر أن تبقى هذه الزيارة سرية، لكن الرئيس المصري سمح بإذاعة اللقاء على إذاعة القاهرة. وكانت هذه أول مرة يكون فيها وزير الحرب "الإسرائيلي" في مصر بدعوة رسمية. شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٠٥.

٥ حتى تلك اللحظة، كان لا يزال الرئيس المصري أنور السادات يتمسك بمقولة أنه ما من مستوطنة يمكن أن تبقى على الأرض المصرية، لا في رفح ولا غيرها. ويتابع أنه ليس المقصود مناقشة سلام منفرد مع مصر. فعلى "إسرائيل" أن تتفاوض مع كل بلد عربي بعد اتفاقها مع مصر. شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٠٥.

٦ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٢.

احتوى المشروع الذي تقدمت به مصر على بنود خمسة هي:

١- الانسحاب "الإسرائيلي" من جميع الأراضي العربية المحتلة،[١] (بناء على تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢).[٢]

٢- ضمان سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل (دولة).

٣- احترام حق جميع الدول في المنطقة في السيادة ووحدة أراضيها.

٤- تحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها على أساس حق تقرير المصير.

٥- إنهاء دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلمية.

(٤) زيارة الرئيس الأمريكي كارتر لأسوان ٤ كانون الثاني ١٩٧٨:

أعلن كارتر رفضه لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتأييده بقاء قوات "إسرائيلية" في الضفة الغربية بعد اتفاق السلام، كما هاجم منظمة التحرير الفلسطينية ووصفها بالانعزالية. وقد أصابت هذه التصريحات الرئيس المصري أنور السادات بخيبة أمل، الذي أبلغ السفير الأمريكي بموقف مصر، وعلى إثرها أعلن الرئيس الأمريكي كارتر عن استعداده للقيام بزيارة سريعة لمصر، وقام خلال زيارته بإعلان المبادئ الأساسية للسلام من وجهة النظر الأمريكية وهي:

١- يجب أن يكون هناك انسحاب "إسرائيلي" من أراض احتلتها عام ١٩٦٧، واتفاق على حدود آمنة معترف بها من الأطراف جميعها في إطار علاقات طبيعية وسليمة.

٢- يجب أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ويجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مستقبلهم.[٣]

كان هدف زيارة الرئيس الأمريكي إجراء تسوية بين الطرفين المتفاوضين وإملاء الهدف الأمريكي – "الإسرائيلي" من المقاومة الفلسطينية والمستقبل الفلسطيني ودعم المخطط "الإسرائيلي" في إنهاء القضية. ولهذا لم تنص تصريحات كارتر على الانسحاب "الإسرائيلي" الشامل"، ولم يَعْدل عن معارضته لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكان العنصر الإيجابي الوحيد في تصريحاته هو الاعتراف بعدم مشروعية إقامة المستوطنات "الإسرائيلية" على الأراضي المحتلة.

---

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٢ – ١٨٣.

٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٠٦.

٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨١ – ١٨٣.

(٥) زيارة السادات إلى كامب ديفيد ٤ شباط ١٩٧٨:

نتيجة لفشل المحادثات وجه كارتر دعوة للسادات لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية والتشاور، وقد نجح كارتر أثناء زيارة السادات في الحصول على وعد منه بالعمل على استئناف المفاوضات.[١] فالدعوة التي وجهها كارتر للسادات إلى كامب ديفيد للقائه، كانت ناتجة عن شعور كارتر بالإحباط الذي ينتاب السادات، نتيجة الحقيقة التي كان يواجهه بها بيغن في كل اجتماع، إلا أن السادات كان يشيح بوجهه عنها ولقاء الإسماعيلية كان دليلاً على ذلك.

التقى السادات في كامب ديفيد مع الرئيس الأمريكي كارتر، وطلب أن تبدأ المحادثات باجتماع ثنائي بينه وبين كارتر، لإخفاء تفاصيل المحادثات عن أعضاء الوفد المصري بالذات، وبالتالي عن الرأي العام المصري والعربي.[٢] وفي تلك الزيارة أشار كارتر إلى أنه وفيما إذا نجحت محادثات السلام، فإن الارتباط بين الولايات المتحدة ومصر يمكن أن يصبح خلال سنوات متيناً، كمتانة العلاقات الأمريكية – "الإسرائيلية". وأدى هذا التلميح من قبل الرئيس الأمريكي إلى تشجيع السادات على تقديم تنازلات أكبر في اتفاقية كامب ديفيد.[٣]

وخلال إقامة السادات في نيويورك التقى رئيس المنظمة الصهيونية العالمية فيليب كلوتزنيك، وقد ترسخ لدى السادات اعتقاد بأن المنظمة هي أهم وسائل التأثير على القرار "الإسرائيلي"، لذلك قرر استعمالها للضغط على "إسرائيل".[٤] كما أدرك السادات من خلال إقامته في نيويورك مدى تأثير الدولية الاشتراكية[٥] على "إسرائيل"، وتصور السادات أيضاً أنه يستطيع عن طريق الدولية الاشتراكية أن يلتقي بالمعارضة "الإسرائيلية"، وأبرز قادتها آنذاك كان شيمون بيريز زعيم حزب العمل، وعضو الدولية الاشتراكية، وهو الصديق المقرب للمستشار النمساوي برونو كرايسكي، أحد أبرز قادة الدولية الاشتراكية، الذي اقترح بدوره على السادات أن يذهب إلى النمسا في شهر تموز، لأن فيينا ستكون آنذاك مقراً لمؤتمر عام الدولية

---

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٢ – ١٨٣.

٢ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٣٨ – ٣٩.

٣ وليام .ب. كوانت، الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، القاهرة، مركز الأهرام للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٩، ص ١٦٢ – ١٦٣.

٤ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٣٩.

٥ منظمة سياسية دولية تضم في عضويتها مجموعة من الأحزاب ذات التوجه الديمقراطي الاجتماعي أو الاشتراكي أو العمالي، تأسست عام ١٩٥١، وتضم في عضويتها الآن أكثر من ١٦٠ منظمة وحزباً سياسياً.

الاشتراكية،[١] وقد قبل السادات الذهاب إلى النمسا. وفي سالزبورغ أكد السادات من جديد أنه ينوي الاستمرار في مهمته من أجل السلام، ولكنه شكا من رفض بيغن مناقشة مشكلة المستوطنات اليهودية في سيناء، ومن الممانعة التي يواجهها عندما يتطرق مع بيغن إلى المسألة الفلسطينية.

(٦) زيارة مناحيم بيغن إلى واشنطن ٢١ آذار ١٩٧٨:

وصل مناحيم بيغن إلى واشنطن في ٢١ آذار ١٩٧٨، ليوضِّح موقفه من خلال نقاشه مع كارتر وفقاً لقوله المختصر وإصراره على أنه: "لا انسحاب سياسياً أو عسكرياً من أي جزء من الضفة الغربية، ولا توقف عن بناء المستوطنات، ولا انسحاب من سيناء، والأهم من ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم /٢٤٢/ لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة"، وحينها أدرك كارتر أن المفاوضات في مأزق.[٢]

(٧) لقاءات السادات في النمسا تموز ١٩٧٨:

نتيجة المأزق الذي اعترض مسار عملية التسوية المصرية – "الإسرائيلية"؛ كان لا بد من تحريكها على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار التقى السادات بالمستشار النمساوي برونو كرايسكي، وزعيم حزب العمل "الإسرائيلي" شيمون بيريز. وانفض هذا اللقاء عن وثيقة تضمنت مبادئ ثلاثة لإقامة سلام دائم بين العرب و"إسرائيل" كان أهمها: ارتكاز السلام في "الشرق الأوسط" على علاقات طبيعية وودية تنشأ بين دوله، بما في ذلك إقامة نظام إقليمي جديد للعلاقات ينهض على التعاون الوثيق. وقد أكدت هذه الصيغة أولوية (طبيعة السلام) على ما عداه من مسائل الانسحاب وفق القرار ٢٤٢ عامة وقضية فلسطين بشكل خاص، وهو ما يؤيد الصيغة "الإسرائيلية".[٣] وقد قدَّم زعيم المعارضة "الإسرائيلية" شيمون بيريس للسادات مشروع تصريح ينوي أن يعرضه على الدولية الاشتراكية. ويتضمن اقتراح أن تعترف الأطراف بحق الفلسطينيين في المشاركة في تقرير مستقبلهم بالمفاوضات مع ممثليهم المنتخبين.[٤]

١ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٣٩.

٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١٠٨ – ١١١.

٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٥.

٤ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١١٢.

وعلى هذا فإن الأحداث والمحطات التي سبقت اتفاقية كامب ديفيد قد دلَّت على وجود تردد واضح لدى القيادة المصرية بين المضي في المفاوضات والعودة إلى الصف العربي. وكان من بين العوامل التي زادت من هذا التردد هو إخفاق القيادة المصرية بمحاولات رأب الصدع مع دول المواجهة وخاصة سورية. وفي محاولة من الرئيس الأمريكي كارتر لمنع مصر من العودة إلى الصف العربي، حسم أمره وقام بدعوة السادات وبيغن إلى مؤتمر قمة ثلاثي في كامب ديفيد.

(٨) اجتماع وزراء خارجية مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية تموز ١٩٧٨:

عندما شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بسوء موقف السادات نتيجة تعثر المفاوضات مع "إسرائيل"، سارعت إلى العمل على استئناف المباحثات، من خلال اجتماع وزير خارجيتها مع وزراء خارجية مصر و"إسرائيل" في قلعة ليدز ببريطانيا،[١] وكذلك سفيرا الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة ومستوطنة تل أبيب.[٢] وعندها طرح موشيه دايان وزير خارجية "إسرائيل" نظرية "الفصل بين الأرض والسكان". وقد بنى دايان هذه النظرية على أساس أن الضفة الغربية أرض "إسرائيلية"، أما العرب الذين يعيشون فيها فينطبق عليهم الحكم الذاتي الإداري فقط، حيث يتمتع اليهود الصهاينة بحقوق مماثلة لحقوق العرب تماماً، ولهم حق استيطانها، ومضمون الحكم الذاتي لا يتجاوز اختصاصات المجالس البلدية، مع تكوين شرطة محلية عربية، وتحديد مدَّة انتقالية تزيد على خمس سنوات.[٣] وأكد أن اقتراح اتفاقية للسلام مبنية على الانسحاب "الإسرائيلي" إلى حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧، وطرح السيادة العربية أياً كانت على الأراضي التي سيتم الجلاء عنها؛ أمر غير مقبول لدى الحكومة "الإسرائيلية" حتى لو كان مصحوباً بوعد لترتيبات أمنية.[٤] إلا أن وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل طرح مفهوماً آخر للحكم الذاتي و من خلال وثيقة عمل من ٦ نقاط، أكد أن القدس الشرقية تشكل جزءاً من الضفة الغربية وتنطبق عليها المفاوضات؛[٥] بالإضافة إلى الانسحاب "الإسرائيلي" من الضفة الغربية وغزة، ولأول مرة ورد مقترح: "مرحلة مؤقتة من ٥ سنوات ترمي إلى نقل السلطة بهدوء، وفي أعقابها يمكن للشعب الفلسطيني أن يقرر مستقبله.[٦] ونظراً لتباين

١ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٤.
٢ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١١٤.
٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٤.
٤ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١١٥.
٥ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٤.
٦ شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية.. ص ١١٤.

وجهتي نظر الطرفين واتساع شقة الخلافات، فقد انتهت محادثات ليدز إلى الإخفاق، وقد أدى ذلك إلى مهاجمة السادات لبيغن وتحميله مسؤولية عرقلة المفاوضات. وكان لقاء ليدز كسابقه من اللقاءات محكوماً بالفشل لجميع الأطراف،[١] فيما عدا "إسرائيل" التي استمرت بالضغط على السادات للوصول إلى كامب ديفيد.

لم يقدم بيغن أي رد فعل لمبادرة الرئيس السادات بعد اللقاءات المصرية – "الإسرائيلية" كلها التي سبقت كامب ديفيد. فراح السادات يحاول بكل طاقته أن يضغط على بيغن، من خلال التنسيق مع المجلس الصهيوني العالمي، ومجلس رؤساء اليهود الأمريكيين، وبالفعل بدأ الضغط يتزايد على بيغن حتى داخل "إسرائيل".

كان موقف بيغن يتلخص بأنه يريد اتفاقاً "إسرائيلياً" – مصرياً صرفاً، يحقق من خلاله ما يستطيع من مصلحة الكيان الصهيوني. دون أن يأخذ بعين الاعتبار السرعة التي كان يعمل بها السادات، ولا حتى موقف الرئيس الأمريكي كارتر،[٢] الذي كان يسعى لإحراز نصر سياسي لصالحه من خلال نجاح المحادثات الثلاثية المصرية – الأمريكية – "الإسرائيلية"، بغية تعزيز أسهمه داخل الولايات المتحدة[٣] وخارجها.

٢– توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية":

سبقت الإشارة إلى تردد الرئيس المصري أنور السادات بين المضي في مبادرة السلام مع "إسرائيل" والعودة إلى الصف العربي. ولذلك قرر الرئيس الأمريكي كارتر حسم الأمر،[٤] فكلف نائبه والتر مندیل بأن يتوجه إلى "الشرق الأوسط"، ليعرض فكرة اجتماع على مستوى القمة، في كامب ديفيد، يحضره معه كل من الرئيس المصري السادات ورئيس حكومة "إسرائيل" بيغن، للتوصل إلى اتفاق مصري – "إسرائيلي" بالدرجة الأولى، مع إمكانية التعرض والبحث لإطار الحل الشامل والتسوية على أساس عام وغير محدد. وهنا لابد من ملاحظة أن الأطراف المعنية بهذا الحل مثل سورية، وفلسطين، والأردن، ليست مدعوة إلى الاجتماع.

---

١ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٤٢.

٢ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٤٣ – ٤٤.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٦٥.

٤ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٥.

وافق السادات على الطرح بشرط أن تدخل الولايات المتحدة كشريك فعلي في المفاوضات، ووافق بيغن بعد تردد.[١] وبتاريخ ٨ آب ١٩٧٨ أعلن البيت الأبيض الأمريكي أن الرئيس المصري أنور السادات ورئيس حكومة الكيان الصهيوني بيغن قبلا حضور قمة تجمعهما والرئيس كارتر في كامب ديفيد.[٢] وانعقد المؤتمر الثلاثي في كامب ديفيد من ٥ وحتى ٧ أيلول ١٩٧٨.[٣]

جرت المباحثات في كامب ديفيد على مستويين متوازيين ومرتبطين: الأول يتمحور حول مبادئ اتفاق سلام مصري – "إسرائيلي"، والثاني حول تسوية عامة للصراع العربي – الصهيوني تستند إلى فكرة الاستقلال الذاتي الفلسطيني على أرض تُعطى للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعهدت "إسرائيل" بالانسحاب من كامل سيناء على أن يتم تحديد تاريخ الإخلاء في وقت لاحق، إلا أن السادات قدم لبيغن التنازل تلو الآخر، حتى قطف رئيس الوزراء "الإسرائيلي" ثمار الفوز في ما يسمى "الإطار من أجل السلام في الشرق الأوسط".

تعلق الاتفاق النهائي بشأن المبادئ الأساسية للسلام على قبول أو رفض بيغن إيقاف إنشاء مستوطنات صهيونية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن كارتر استطاع استخلاص تعهد شفوي من بيغن بتأييد مطلب السادات بإيقاف المستوطنات،[٤] أو تجميدها إلى أن تنتهي المفاوضات حول الحكم الذاتي للضفة الغربية،[٥] وتأكيد تعهده خطياً في اليوم التالي، وبهذا التوكيد أقنع كارتر السادات بالموافقة على اتفاقية كامب ديفيد. وما إن اطمأن إلى أن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" قدم التعهد لكارتر حتى قام بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٧٨. وقد اضطرب كارتر وغضب السادات عندما اطلعا كلاهما على رسالة بيغن وتبين فيها أنه تعهد بإيقاف إنشاء المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر فقط، ريثما يتم عقد اتفاقية سلام ثنائية بين مصر و"إسرائيل". أي أن بيغن ربط تعهده بعقد معاهدة سلام منفصل مع مصر خلال ثلاثة أشهر.[٦]

١ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٤٥.
٢ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٦٥.
٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٨٥.
٤ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٦٦.
٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٠.
٦ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٦٦.

وبناء على مشاركة الولايات المتحدة ورعايتها للاتفاقات، كانت ستدعى للمشاركة في المفاوضات المتعلقة بالشؤون المرتبطة بوسائل تطبيق الاتفاقات، ووسائل التنفيذ والجدول الزمني، وهذا ما يعني أن الأمر لن يقتصر على العلاقات "الإسرائيلية" – المصرية، وإنما سيطال كل ما له علاقة بمعاهدات السلام التي كانت تتطلع إليها "إسرائيل" مع الدول العربية المجاورة للأراضي المحتلة، مصر والأردن وسورية ولبنان. فقد أعطت الأطراف الثلاثة المعنية باتفاقية كامب ديفيد لنفسها الحق بالتفاوض باسم بقية البلاد العربية في جبهة المواجهة، كما استبعدت تلك الأطراف الإجراء القانوني والشامل لمؤتمر جنيف والدور السوفييتي الأساسي فيه.

٣- معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩، وانعكاساتها على الصراع العربي – الصهيوني:

أدى التوقيع على معاهدة السلام المنفردة بين مصر و"إسرائيل" برعاية أمريكية في ٢٦ آذار ١٩٧٩، إلى توسيع شقة الانقسامات بين الدول العربية وظهور نزاعات جديدة صغيرة بين الحكومات العربية بشأن الاستراتيجية الواجب اتباعها فيما يتعلق بالصراع العربي – الصهيوني على ضوء الخطوات المصرية الساداتية.[١] فلم تترك المعاهدة مجالاً أمام مصر للوفاء بالتزاماتها السابقة مع الدول العربية، كما أجبرت المعاهدة مصر على عدم الاتفاق مع الدول في التزامات تتعارض مع التزاماتها في معاهدة السلام مع "إسرائيل". هذا كله عدا عن أن قبول مصر إنهاء حالة الحرب بمجرد التصديق على المعاهدة، دون الربط بين سريان مفعول إنهاء حالة الحرب والانسحاب "الإسرائيلي" الكامل من سيناء، يعني تنازل مصر عن حقها المعترف به دولياً في الدفاع الشرعي عن سلامة أراضيها الذي نشأ عن عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧، وبالتالي فإن تطبيع العلاقات يتجاوز نصوص القرار رقم /٢٤٢/ وصولاً إلى التطبيع الشامل.

وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد انفردت بالحل، وأفقدت "الشرق الأوسط" توازنه، بعد أن انتزعت مصر من الدائرة العربية ودخلت في دائرة الهيمنة الأمريكية،[٢] التي كانت تطمح لحلول أوجه المشكلة الواحدة بعد الأخرى مع الاحتفاظ بنفوذها.[٣] لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية مع "إسرائيل"، لتجنب

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦٥.

٢ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ٢٠٤ – ٢٠٩.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦٥.

نشوب حرب عربية – "إسرائيلية" واسعة النطاق مثلما حدث في تشرين الأول ١٩٧٣.[١] وهذا هو الهدف الأكبر الذي كانت تأمله الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية كامب ديفيد.

لقد أحدثت اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام تحولاً في بيئة "إسرائيل" الاستراتيجية، فقد كانت "إسرائيل" تسعى دائما لمواجهة العرب كلهم مجتمعين، ومن خلال اتفاقية كامب ديفيد، قامت بتحييد أكبر وأقوى دولة عربية، وحررت نفسها من التهديد بحرب على الجبهتين، وبالتالي، لم تعد تواجه أي ضغط لحل المشكلة الفلسطينية. ولا بد من القول إن "إسرائيل" حققت أهدافها بعد حرب تشرين، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى إلى تحطيم النظام العربي، وضمان تفوق"إسرائيل".[٢] من خلال اتفاقية كامب ديفيد التي صيغت أساساً لتوفير الأمن لـ (دولة "إسرائيل") داخلياً وخارجياً.[٣]

لقد حققت اتفاقية كامب ديفيد للسياسة الأمريكية أهدافاً ثلاثة هي:

١– قضت على خطر عسكري قائم على "إسرائيل" على الأقل لمدة محدودة أو في مستقبل قريب.

٢– عزلت مصر بفاعلية عن الجبهة العربية، بالتالي شلَّت أي عمل عسكري عربي مشترك لتحرير الأراضي العربية المحتلة.

٣– نجحت السياسة الأمريكية عن طريق ضم مصر إلى معسكرها، في تحقيق مكسب استراتيجي مهم لها؛ فقد ربحت الولايات المتحدة حليفاً ضد الأنظمة العربية الوطنية المناهضة للهيمنة الخارجية.[٤]

لقد وضعت اتفاقية كامب ديفيد حدّاً افتراضياً لما يمكن أن تتطلع إليه الدول العربية الأخرى، بحيث لم يعد بإمكانها الحصول على أفضل مما وافقت عليه مصر باتفاقها مع "إسرائيل".[٥] فعندما كان الهدف الرئيس للسادات هو انسحاب "إسرائيل" من سيناء؛ لم يكن مهتمَّاً بمصير الضفة الغربية وقطاع غزة، أو غيرهما من الأراضي العربية المحتلة. فقد خلت الاتفاقية من أي نص يتعلق بإيقاف إنشاء المستوطنات الصهيونية، كما لم تُناقش موضوع القدس أو السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة.[٦]

ولهذا فإن إفراغ عملية السلام من أهدافها الأصلية متعددة الأطراف إلى محصلتها الثنائية، حقق إنجازين اثنين "لإسرائيل"، **الأول:** إبعاد مصر وفصلها عن سورية ولبنان والأقطار العربية المساندة، و**الثاني:** هو

---

١ وليام .ب. كوانت، "الشرق الأوسط"، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ٣٠.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على "الشرق الأوسط".. ص ٥٠٨.

٣ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٩٧.

٤ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٨٤ – ٨٥.

٥ وليام .ب. كوانت، "الشرق الأوسط"، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ١٤٠.

٦ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ١٩٧.

فصل الاتفاق مع مصر عن مصير الضفة الغربية،[١] من خلال موافقة كل من كارتر والسادات على تأجيل البت في مسألة السيادة النهائية على الضفة الغربية إلى ما بعد مرحلة انتقالية يتمتع الفلسطينيون خلالها بنوع من الحكم الذاتي المحدود.[٢]

ب–أهم نتائج اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية":

لقد شكَّل نهج كامب ديفيد ضربة شديدة لجميع معاني النِّضال العربي، كما نجح أطراف كامب ديفيد بإعادة فرض السيطرة الإمبريالية الأمريكية؛ فقد أدى الدور الأمريكي كشريك مع طرفي كامب ديفيد الآخرين إلى عواقب بالغة الخطورة، فبعد ساعتين من إبرام معاهدة واشنطن، في ٢٣ آذار ١٩٧٩، وقع كل من وزير الخارجية الأمريكي سيروس فانس، ووزير خارجية "إسرائيل" موشي دايان، نيابة عن حكومتيهما، على مذكرة تقول بأنه في حال انتهاك المعاهدة، فإن الولايات المتحدة مستعدة للنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة، مثل دعم وجود الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وإرسال الإمدادات الطارئة "لإسرائيل"، ثم ممارسة الحقوق البحرية من أجل وضع حد للعدوان. وفي هذا تعهد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الأعمال العسكرية العدوانية في أي وقت مستقبلاً في حال قيام مصر بإلغاء المعاهدة، التي تنتهك الحقوق الأساسية للاستقلال الوطني لمصر.[٣]

تجسد الهدف "الإسرائيلي" من تلك الاتفاقية بفصل عملية السلام بين "إسرائيل" ومصر عن عملية السلام بين "إسرائيل" من جهة، وسورية والأردن وفلسطين من جهة ثانية. فضلاً عن عزل مصر عن العرب.[٤] وأما الهدف الأمريكي فقد رمى إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال استراتيجية شاملة تنطوي على منح ضمانات لمصر و"إسرائيل"[٥] بهدف إقامة نظام جديد من الأمن الإقليمي، وبذلك تتحقق السيطرة والحضور للولايات المتحدة في "الشرق الأوسط".

---

١ يذكر محمد ابراهيم كامل، وزير الخارجية المصري الأسبق، في مذكراته، أن السادات قد أهدر، بخضوعه للضغوط الأمريكية، وانفراده باتخاذ القرارات، حقوق مصر والعرب. فلم تبحث كامب ديفيد في القضايا الرئيسية كالسيادة على الضفة الغربية وغزة. بدعوى عدم وجود من يحق له التحدث باسم الفلسطينيين. رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٤٧ – ٤٨.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على "الشرق الأوسط".. ص ٤٩٩.

٣ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٤٥.

٤ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦١.

٥ لقد رضخت الولايات المتحدة الأمريكية لطلب "إسرائيل" تنفيذ تعهد كيسنجر لها، عام ١٩٧٥ بوجوب التشاور معها سلفاً قبل أن تتقدم الولايات المتحدة بأية مقترحات لتسوية النزاع العربي – "الإسرائيلي". وهذا ما شكل الضربة القاصمة لمفاوضات كامب ديفيد لصالح "إسرائيل". رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٤٩ – ٥٠.

كان للوساطة الأمريكية في عقد اتفاقية كامب ديفيد أهداف كثيرة، تجلت بخلق محور القاهرة – تل أبيب، بعد سقوط إيران الشاهنشاهية عام ١٩٧٩، لأن سقوط نظام الشاه كان خطراً على المصالح الأمريكية وحلفائها. ونظراً لأن "إسرائيل" تبدو جسماً غريباً في المنطقة؛ فإن ضم مصر إلى نفوذ الولايات المتحدة في الشرق كان سيمكنها من الحصول على قطبين مهمين، وفي سبيل ذلك قدمت الولايات المتحدة ضمانات عسكرية وسياسية واقتصادية لمصر و"إسرائيل".[١] كما أسندت معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" إلى الولايات المتحدة الأمريكية دوراً تنفيذياً محدداً، فللولايات المتحدة الأمريكية وحدها دون غيرها حق القيام بعمليات الاستطلاع الجوي للإشراف على الانسحاب، وتشكيل قوات الأمن في حال فشلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن بذلك. وهذا ما أعطى للولايات المتحدة إمكانية الاحتلال الدائم في المنطقة، بناء على اتفاق أسبق لاتفاق السلام بينها وبين "إسرائيل" ولم يتم التفاوض عليه مع مصر.[٢]

لم ينص اتفاق كامب ديفيد سوى على إنشاء هيئة حكومية فلسطينية مستقلة ذاتياً في الأراضي المحتلة خلال مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات. ويبقى الوضع القانوني النهائي لتلك الأراضي غامضاً. بينما تشمل حدود الاستقلال الذاتي الشؤون الإدارية فقط على أن يكون وضع السلطات الفلسطينية ناتجاً عن اتفاق مصري – "إسرائيلي" – أردني، بالرغم من أن الأردن لم يشارك مطلقاً في مفاوضات كامب ديفيد، شانه شأن الفلسطينيين الذين فاوض السادات باسمهم دون استشارتهم. وأخيراً تهرب الاتفاق الثلاثي من معالجة قضية القدس المحتلة، ولم يذكر شيئاً عن الجولان السوري المحتل. وهكذا نجح "الإسرائيليون" في ربط السادات بعقد اتفاقية سلام منفصل معهم، دون التزامهم بحل القضية الفلسطينية وهي جوهر الصراع العربي – الصهيوني.[٣]

ولهذا فإن توقيع السادات على اتفاق السلام المنفصل مع "إسرائيل" يعني خروج مصر على قاعدة التضامن العربي وانتهاكها لبنود اتفاقية الدفاع المشترك العربي. وعندما نددت سورية بهذه الاتفاقات، فإنها دانت سلاماً لا يتفق مع حقائق الصراع العربي – الصهيوني باعتبار أن التحالفات غير المتوافقة في الوطن العربي مصيرها الفشل طالما أنها لا تأخذ في الاعتبار المصالح الاستراتيجية للوطن العربي كافة.

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦١.

٢ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ٢٠٦ – ٢٠٧.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٦٧.

ت–أثر اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" على العلاقات السورية – العربية:

بتوقيع مصر معاهدة السلام مع "إسرائيل" في ٢٦ آذار ١٩٧٩، اجتمعت كلمة الدول العربية على رفض منهج مصر في تسوية الصراع العربي – الصهيوني[١] وبالرغم من أن العرب لم يتفقوا على استراتيجية واضحة المعالم تجاه الصراع مع "إسرائيل"،[٢] فقد سعت سورية إلى التقارب مع الدول العربية، حيث سافر الرئيس الأسد إلى ليبيا أيلول ١٩٧٩، لحضور الذكرى السنوية لثورة الفاتح من أيلول التي قادها العقيد معمر القذافي. وبعد أشهر أُعيد إحياء جبهة الصمود والتصدي والتي تتألف من سورية، وليبيا، والجزائر، واليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت قد أُسست كرد فعل على زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧.

ولكن الرفض العربي كان رفضاً للنهج المصري ولم يكن رفضاً للتسوية مع "إسرائيل" باستثناء سورية، ولهذا فإن الدفاع عن دمشق كان يستدعي منع لبنان، والأردن، وفلسطين، من الدخول في مفاوضات ثنائية أو عقد صفقات منفصلة مع "إسرائيل" كما فعل السادات. وتجسد هذا المبدأ عندما دعا ملك الأردن حسين لمؤتمر قمة عربي في عمَّان في تشرين الثاني ١٩٨٠، ليكسب الدعم لوجهة نظره حول مفاوضات مع "إسرائيل" تؤدي إلى اتحاد فدرالي بين الأردن والضفة الغربية؛ فقاطع الرئيس الأسد ذلك المؤتمر، ثم حرك القوات السورية إلى الحدود الأردنية، متأكداً بأن لسورية الحق في التدخل عسكرياً ضد الأردن لمنعه من تهديد مصلحة سورية، ومصلحة العرب القومية عموماً.

كما رفض الرئيس الأسد حضور مؤتمر قمة فاس الأول في تشرين الثاني ١٩٨١، الذي قدم فيه الأمير فهد، ولي عهد السعودية آنذاك، مشروع سلام اعتبره الرئيس الأسد سابقاً لأوانه. وكان الرئيس الأسد يستند

١ خالفت معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" دستور اتحاد الجمهوريات العربية الذي صدر في دمشق بتاريخ ٢٠ آب ١٩٧١، بعد اجتماع كل من رئيس الجمهورية العربية السورية الرئيس حافظ الأسد، ورئيس الجمهورية العربية الليبية، معمر القذافي، ورئيس جمهورية مصر العربية أنور السادات وأعلنوا قيام اتحاد الجمهوريات العربية. حيث نصت المادة الحادية عشرة من الدستور الاتحادي على: "تلتزم كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد بألا يتعارض دستورها مع أحكام هذا الدستور".كما نصت المادة الرابعة عشرة من الدستور أن الاتحاد يختص بمسائل السلم والحرب، ويعمل على توحيد السياسات، وإبرام المعاهدات، والاتفاقيات الدولية. رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٦٥ – ٦٧.

٢ عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ٢٠٧.

في هذه الاستراتيجية إلى مبدأ أن التسوية الحقيقية تتجاوز إعادة الأراضي إلى إعادة النظر في علاقة القوة كلها بين "إسرائيل" والعرب، لمعرفة أي إرادة سوف تسود في المنطقة.[١]

كانت سورية أكثر الأطراف العربية تصلُّباً في معارضتها لاتفاقية كامب ديفيد، وقد تمسكت سورية بمفردها دون الأطراف العربية بموقفها هذا. فقد وجدت دمشق في هذه الاتفاقية صيغة لتقسيم العالم العربي وإضعافه، وذلك حتى تتمكن "إسرائيل"، وبدعم أمريكي، من تدعيم موقفها العدواني.[٢] ولهذا رفض الرئيس الأسد أي تسوية إقليمية تفرضها القوة العسكرية "الإسرائيلية"، كالمعاهدة المصرية – "الإسرائيلية". كما رفض أي سلام يقوم مقابل الاعتراف بتفوق قوة "إسرائيل". كان الرئيس الأسد، وبمطالبته بالتوازن، يتحدى المذهب الذي تتمسك به "إسرائيل" وهو حاجتها إلى أن تكون أقوى من أي تجمع عربي ممكن.[٣]

لقد حاولت سورية التعويض عن الخلل والصدع الذي حصل للموقف العربي بخروج مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني؛ من خلال العمل على إقامة جبهة عربية فأعادت إحياء جبهة الصمود والتصدي كمحاولة لدعم استراتيجيتها في الوقوف بوجه المشروع الصهيو – أمريكي الساعي لإخراج دول المواجهة واحدة تلو الأخرى من خلال معاهدات سلام.

ث–الموقف العربي من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية":

أطلقت معظم العواصم العربية صيحات الاستنكار لاتفاقية كامب ديفيد، فأعلن الأردن أنه غير مرتبط باتفاق كامب ديفيد لا قانونياً ولا معنوياً، واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن ما حصل هو مؤامرة على مستقبل فلسطين.[٤] اجتمعت الدول العربية في قمة بغداد التي عقدت في تشرين الثاني ١٩٧٨ وقررت رفض اتفاقات كامب ديفيد وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية،[٥] ومقاطعة أي شركة مصرية تتعامل تجارياً مع "إسرائيل"،[٦] ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى، فيما إذا خطت مصر أبعد من ذلك ووقعت معاهدة سلام مع "إسرائيل"، وتم اختيار تونس في آذار ١٩٧٩، وتزامنت تلك المجريات ولبنان في وضع سياسي شديد التَّوتر.

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٦١ – ٥٦٤.

٢ وليام .ب. كوانت، الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ٢١.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٦٥.

٤ أندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي.. ص ٤٨٠.

٥ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٧٠.

٦ وليام .ب. كوانت، الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ١٥١.

أدَّى العراق خلال الاجتماعات التحضيرية والأيام الأربعة لقمَّة بغداد دور الوسيط، مؤكداً أن الهدف هو الوصول إلى أدنى حد ممكن ومقبول لدى الدول العربية جميعها. أي وصول الدول العربية إلى قاسم مشترك تتوافق عليه.[١] وحذَّر المجتمعون في القمة الرئيس المصري أنور السادات من مغبَّة الاستمرار في سلام منفرد مع "إسرائيل"، ومن إجراءات عربية ستحصُل في حال توقيعه على معاهدة سلام ومنها مقاطعة العرب لمصر وتجميد عضويتها في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة إلى تونس. وقررت قمة بغداد دعم الجبهة العربية الشرقية بقيمة ١.٨ مليار دولار لسورية سنوياً ولمدة ١٠ سنوات، و١.٢ مليار للأردن، و١٥٠ مليون دولار لمنظمة التحرير، و١٠٠ مليون للبنان، و١٥٠ مليون لدعم صمود الأراضي المحتلة.[٢] ولم يتم الوفاء بتلك الوعود إلا جزئياً، وأدت فيما بعد إلى كثير من المشاحنات بين الدول العربية.[٣] وأرسلت القمة وفداً برئاسة رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص إلى القاهرة ليعرض على مصر ٥ مليار دولار سنوياً لمدة ١٠ سنوات لتتراجع عن اتفاقية كامب ديفيد. ولكن السادات رفض استقبال الوفد وشتم الزعماء العرب وقال إنهم (جهلة وأقزام).[٤]

وقد أصرت دول جبهة الصمود على ضرورة تبني القمة عقوبات فورية ضد مصر لطردها من الجامعة العربية وتحويل مقرها إلى خارج مصر، في حين مالت السعودية إلى الرأي القائل بضرورة إعطاء القاهرة فرصة للعودة إلى الحضن العربي. ويعني ذلك ترك الباب أمامها شبه مفتوح وعدم إغلاقه نهائياً. فقد عارضت السعودية في تلك القمة إدانة العرب للولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت أن الإمكانات لا تزال متاحة أمام العرب لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية سواء بتهديدها المبطن أم الضمني عبر اللجوء إلى الضغوط الاقتصادية والمالية العربية لكي تقوم بإجبار "إسرائيل" على الخضوع للمطالب العربية،[٥] معتبرة القرار المصري (صيغة من أجل سلام نهائي).[٦]

انتصرت وجهة النظر العراقية – السعودية في نهاية تلك القمة، ولم يتضمن البيان الختامي لها إدانة لمصر بسبب توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، بل أوضح قرار القمة عدم تأييد الاتفاقية، وعدم تقديم المساعدة

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٧٠.
٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٧.
٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٧.
٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٧.
٥ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٧١.
٦ أندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي.. ص ٤٨٠.

لما قد ينتج عن تطبيقها ورفض النتائج السياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها. وناشد المشاركون في القمة السادات بالعودة عن توقيع الاتفاقية. وكانت القرارات التي تبنَّتها القمة والتي تنص على طرد مصر من الجامعة العربية وتحديد جملة من العقوبات التي ستفرض عليها في حال التوقيع على اتفاقية السلام مع "إسرائيل" سريَّة ولم تُعلن.

تم توقيع معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" في واشنطن بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٧٩، والتزم الطرفان بموجبها بإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بينهما، ثم بتطوير المبادلات الاقتصادية وغيرها دون أي مراعاة لمصير الأراضي العربية المحتلة الأخرى والأراضي الفلسطينية. وحينها وصلت عزلة مصر إلى ذروتها، فاجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية في تونس بين ١٥ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩،[١] وتبين من خلال المناقشات أن المواقف السياسية العربية حول ضرورة التكيف مع الانقلابات العميقة التي كانت ترتسم في الأفق الإقليمي تزداد تباعداً؛ فقد انهار نظام "الشاه" الإمبراطوري في إيران في ١٠ شباط ١٩٧٩ في طهران. وفي ١٦ تموز ١٩٧٩ استقال الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، وخلفه نائبه صدام حسين، الذي أراد استغلال تفكك الجيش الإيراني، وأقدم على شن حرب ضد الثورة الإسلامية الإيرانية في ٢٢ أيلول ١٩٧٩، بدعم سعودي وخليجي لتحقيق الأهداف الصهيونية والأمريكية بإضعاف أية قوة عربية أو شرق أوسطية، وبهذا شكلت تلك الحرب بداية التورط العربي في نزاعات محيطية لصالح "إسرائيل" بشكل واسع.

تفجرت الخلافات العربية – العربية بسبب السياسة الساداتية التي كانت تبالغ في طموحاتها بتخفيف حدة الصراع العربي – الصهيوني عبر إقناع "الإسرائيليين" بالنوايا الطيبة للعرب تجاه موضوع السلام. ولم تفلح اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المنفصلة المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩ في تخفيف الهيمنة "الإسرائيلية" على "الشرق الأوسط". فالإجماع العربي الظاهري لم يحل دون تشرذم المعسكر العربي، حيث ارتكب العراق خطأً كبيراً في حربه ضد إيران، بدلاً من الاتجاه نحو تعزيز الروابط الوحدوية مع سورية لخلق جبهة شرقية متينة تقف في وجه الأطماع "الإسرائيلية".[٢]

وبهذا فإن العرب لم يوحِّدوا كلمتهم ليس فقط تجاه "إسرائيل" وسياستها التوسعية؛ بل حتى تجاه السياسة المصرية التي أذعنت لمطالب "إسرائيل" لا بل أصبحت من أهم عوامل امتداد نفوذها في المنطقة العربية.

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٥٧٠ – ٥٧٢.

٢ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦٥ / ٤٥٢ / ٥٧٢.

وهذا ما زاد من عزلة سورية التي كانت تبحث عن بديل للقوة المصرية التي فُقدت من الموقف العربي وأثر على سياستها في المراحل اللاحقة.

٢- السياسة السورية تجاه العراق بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

ظهرت أولويتان أمام الرئيس حافظ الأسد بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، **الأولى:** حماية سورية عسكرياً، و**الثانية:** عزل مصر لمنع الاستسلام العام من قبل الدول العربية الأخرى.[١] وازداد الخوف من انجرار دول عربية أخرى إلى المحور المصري – "الإسرائيلي" – الأمريكي، واقتنعت الدول العربية، إلى حد ما ودون نتائج ملموسة تذكر، بضرورة العمل المشترك. وبدا خطر كامب ديفيد داهماً على الدول العربية، حتى أن العراق رأى أن خلافاته مع سورية صغيرة أمام ما يحصل لمستقبل العرب.[٢]

- أثر اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" على العلاقات السورية – العراقية:

اتفقت النظرتان العراقية والسورية على توحيد الجهود لوقف الصدع، ومنع الأردن والسعودية من الانزلاق مع مصر، ولذلك أوفد العراق وزير خارجيته طارق عزيز إلى دمشق حاملاً رسالة من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى الرئيس الأسد، وبقي في دمشق يومي ٧ و٨ تشرين الأول عام ١٩٧٨.[٣] لإجراء مباحثات تُعنى بتحسين العلاقات بعد عشر سنوات من الخلاف.[٤] وعلى أثر الزيارة وافقت دمشق على عقد قمة عربية في بغداد، وفي المقابل تخلى العراق عن مطالبة سورية بإعلان رفضها الصريح للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن، وبتاريخ ٢٢ تشرين الأول أُعيد فتح الحدود بين البلدين بعد أن بقيت مغلقة منذ تاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٧.[٥] وتوج التقارب السوري – العراقي بزيارة الرئيس الأسد إلى بغداد في ٢٤ – ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨، وجرت المصالحة مع الرئيس العراقي البكر ونائبه صدام حسين. ووجد الجانبان أن عقيدتهما البعثية حول القومية العربية وأولوية الصراع والقضية الفلسطينية واستعمال اللغة العقائدية نفسها والمصطلحات السياسية نفسها، قد سهلت النقاش. لذلك توصلا

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٢.
٢ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٣.
٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية. ص ٤٥٣.
٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٦.
٥ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٣.

بسرعة إلى وضع نص "ميثاق العمل العربي المشترك"،[١] في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، يتضمَّن العَزم على السعي الحثيث ضمن خطة علمية متواصلة من أجل تحقيق أوثق أشكال العلاقات الوحدوية بين القطرين العربيين العراق وسورية.[٢] مما أدَّى لفتح عهد جديد وتحقيق قفزة نوعية في العلاقات، وتفاهماً حول مشروع لوحدة البلدين.[٣] وصرح الرئيس الأسد أن هذا اللقاء هو لَبنة أولى على طريق إنشاء الوحدة السورية – العراقية.[٤] بالرغم من أنه أكد على أن طريق الوحدة بين البلدين ليس مفروشاً بالزهور.[٥] وبعد أسبوع من توقيع الميثاق، عاد الرئيس الأسد وزار بغداد للمشاركة في قمة عربية من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، حضرها الرؤساء والملوك العرب كافة باستثناء السادات.[٦]

نص ميثاق العمل القومي المشترك على إحداث لجنة سياسية عليا يرأسها كل من الرئيسين العراقي والسوري، تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر، ومهمتها الإشراف على القضايا الثنائية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، بغية تحقيق التكامل بين البلدين وبلوغ الأهداف الوحدوية المرجوة. ولهذا الغرض تم تشكيل أربع لجان فرعية لتوحيد العمل في المجالات العسكرية والسياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والتقنية، وكذلك في مضماري التعليم والبحث العلمي. كما أُعيد فتح الاتصالات عبر الخطوط الحديدية بتاريخ ٢٨ تشرين الأول والاتصالات الجوية في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٨.[٧] وقد أسند الميثاق للجنة التعاون العسكرية مهمة إعداد صيغة اتفاقية دفاع مشترك تكون أرضية لوحدة عسكرية كاملة بين القطرين.[٨]

أدت المصالحة السورية – العراقية إلى جعل "الإسرائيليين" يشرعون في إحصاء القوة العسكرية السورية والعراقية،[٩] ونجحت قمة بغداد في توحيد الصف العربي وراء سورية، وتحصين الموقف السعودي الذي كان متردداً في التنديد باتفاقات كامب ديفيد، كي لا تغضب واشنطن، وأصبح الرئيس الأسد هو القائد

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٦ – ٥٣٧.
٢ الحركة التصحيحية ١٩٧٠ – ١٩٨٠ عرض تاريخي وثائقي موجز، مطابع دار البعث، دمشق ١٩٨٣، ص ٢٤٧.
٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٧.
٤ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٣.
٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٧.
٦ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٧.
٧ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٤.
٨ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٣.
٩ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٧.

الفعلي للعرب كما بدا من تفاصيل مؤتمر القمة.[١] كما تمَّ تطويق كامب ديفيد ومنع السادات من لعب دور المستقطب للآخرين كما كان يحلم. وأدَّى التنسيق السوري – العراقي إلى اتخاذ إجراءات عربية ضد مصر عندما وقعت اتفاقية السلام المنفصلة مع "إسرائيل" بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٧٩؛ فقطع العرب علاقاتهم معها، وطردوا مصر من الجامعة العربية، وتم نقل مقر الجامعة من القاهرة التي بقيت فيها منذ تأسيسها عام ١٩٤٥. وبعد مدَّة قصيرة عُلقت عضوية مصر في منظمة المؤتمر الإسلامي.[٢] واستمر التقارب السوري – العراقي، فتواصلت مباحثات الوحدة وزار صدام حسين دمشق في كانون الثاني ١٩٧٩.[٣] وأدَّى التقارب السياسي إلى تقارب اقتصادي إذ تمت إعادة ضخ النفط العراقي عبر سورية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٧٩، كما تمَّ شحن أول كمية من النفط الخام العراقي من ميناء بانياس السوري بتاريخ ٢٣ آذار.

وعلى الصعيد السياسي، ارتأى البلدان السير على مراحل، في المرحلة الأولى يتم توحيد البنى الدفاعية والشؤون الخارجية والداخلية تمهيداً للوحدة الكاملة، وصرحت وزارة الإعلام السورية آنذاك أنه: "يجب على الصيغة الدستورية التي يسعى إليها البلدان أن تُستخدم كنواة للوحدة العربية في وجه الحلول الجزئية وتآمر السادات". كان هذا التعاون قائماً، وبالرغم من أن أدبيات البعث التي انبثق عنها ميثاق العمل القومي بين البلدين والذي تمت صياغته وفقاً لمضمون مبادئ الحزب تعطي الأولوية للوحدة قبل الحرية والاشتراكية؛ فإن عملية إعادة صهر بنى الحزب في البلدين والتي ستفضي إلى اعتماد ترتيبات دقيقة تمس الأشخاص الحزبيين أنفسهم، أحيلت إلى مؤتمر استثنائي للحزب يعقد في نهاية عام ١٩٧٩.

كانت الزيارة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد لبغداد في حزيران عام ١٩٧٩ كفيلة –استناداً إلى توقعات وكالات الصحافة الدولية والعربية– بالإعلان عن صيغة دستورية وحدوية بين سورية والعراق؛ غير أن الرئيس السوري أعطى الانطباع لدى وصوله إلى بغداد وخلال مقابلة أجراها معه التلفزيون العراقي بأنه قد لا يتم إنجاز البناء الوحدوي فوراً، إذ قال في إحدى إجاباته: "إذا تبين أن الوقت غير كاف فإننا سنستمر بالبناء حتى تحقيقه"؛ كما قررت سورية والعراق تشكيل قيادة سياسية موحدة يُناط بها تحقيق الوحدة الدستورية في البلدين وإنشاء قيادة عسكرية موحدة، وقد أكد هذا التوجه الغاية المزدوجة للسياسة السورية متمثلة بـ:

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٧.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٧ – ٥٠٨.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٣٧.

- تدعيم التحالف العربي ضد "إسرائيل" قدر المستطاع.
- السير تحت راية البعث باتجاه وحدة عربية شاملة.

أي أن التحرك السوري ارتبط بمتابعة هدفين بشكل متواز ولكن بوتيرتين مختلفتين.[١] وهذان الهدفان يشكلان مصدر خوف تجاه الاستراتيجية الصهيونية – الأمريكية، وهما ضرب التفوق "الإسرائيلي" والاتجاه القومي. ولكن ومع تقدم مسيرة التنسيق بين القيادتين السورية والعراقية، بما يؤدي إلى تحقيق الوحدة بين القطرين، قام صدام حسين بعقد مؤتمر لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بتاريخ ١٧ تموز ١٩٧٩، والذي اعتُبر بمثابة انقلاب على الميثاق القومي بين سورية والعراق، وأزاح على أثره الرئيس أحمد حسن البكر عن الحكم، وقام بإعدام مجموعة كبيرة من قيادات الحزب، وقد بدا واضحاً أن الهدف هو فك الارتباط بين القطرين، وخلق مسوِّغ جديد للهروب من المواجهة. ومن المؤكَّد أن الحركة التي قام بها صدام حسين قد أحبطت المخطط السوري في إقامة توازن قومي استراتيجي مع "إسرائيل" في الجبهة الشرقية، وهيأت الظرف لاستمرار نجاح التسوية المصرية – "الإسرائيلية".

تزامن إلغاء صدام حسين لميثاق العمل القومي مع قيام مجموعات متطرفة تكفيرية في سورية بعمليات تخريب في مؤسسات الدولة، في محاولة لإحداث فتنة داخلية هدفها إسقاط الدولة السورية،[٢] وعندما بدأت الاغتيالات في سورية، ألقت الحكومة السورية بمسؤوليتها على العراق، وهذا التوجه بدا وكأنه يكتسب مصداقية من حقيقة أن التقارب السوري – العراقي الذي بدأ في تشرين الأول ١٩٧٨، قد أعقبته مرحلة من الهدوء، فلم تحدث فيها اغتيالات. ولكن مذبحة حلب التي قام بها الإخوان المسلمون ضد الجيش العربي السوري في حزيران ١٩٧٩ غيرت الصورة، فأصبح واضحاً عندها أن هناك قوى خارجية عاملة،[٣] مضافاً إليها كل من يقف ضد وحدة العرب ومقاومة "إسرائيل".

لقد بيَّن الموقف السوري تجاه العراق بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي – الصهيوني أن استراتيجية المواجهة مع "إسرائيل" تُملي على سورية البحث عن معادلة توازن جديدة، وبخاصة أن الهدف الأمريكي – "الإسرائيلي" بعد اتفاقية السلام المصرية – "الإسرائيلية" كان توسيع دائرة التسويات السلمية لتضم لبنان بعد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية منه باعتبارها تُشكل عقبة في طريق هذه التسوية. وهذا

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٤ – ٤٥٥.

٢ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٤ – ١٨٥.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٢١.

ما أدى لاحقاً إلى تفجر الأوضاع في لبنان ونشوب الحرب بين مؤيد ومعارض لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٣- السياسة السورية تجاه لبنان بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

عززت اتفاقية كامب ديفيد مخاوف دمشق، وأدت بالفعل إلى تصلب موقفها من الأزمة اللبنانية، وقد أظهرت سورية منذ ذلك الحين أنها أقل استعداداً للتساهل مع خصومها، خاصة بعد أن أصبح لبنان منذ الغزو "الإسرائيلي" في آذار ١٩٧٨، يشكل جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرب في المشرق العربي.[١] وعندها تأكدت الفرضية القائلة: (إن إزالة ثِقَل مصر سيعطي "إسرائيل" الحرية لانتهاج سياسات أكثر عدواناً تجاه الدول العربية).[٢] وبعد أن أصبحت الحدود الجنوبية في لبنان سهلة الاختراق، أدرج هذا البلد في مخططات أمن سورية التي كانت حريصة على حماية جناحها الغربي ضد أي هجوم "إسرائيلي" محتمل يباغت دمشق، وأضحى عامل التهديد "الإسرائيلي" عنصراً أساسياً في سياسة سورية حيال مختلف القوى السياسية الموجودة في لبنان.[٣]

أ- أزمة الصواريخ السورية في لبنان عام ١٩٨١:

كان وادي البقاع مدخلاً محتملاً لغزو "إسرائيلي" على سورية، وكان طريق دمشق – بيروت يمر من خلاله؛ ولهذا فقد فرضت سورية سيطرتها عليه منذ عام ١٩٧٦، باعتباره منطقة حيوية للدفاع عن نفسها.[٤]

في كانون الأول ١٩٨٠ دخلت الميليشيات المتحالفة مع "إسرائيل" إلى زحلة، المدينة الرئيسية في وادي البقاع، تحت قيادة بشير الجميِّل،[٥] الابن الأصغر لمؤسس حزب الكتائب بيير الجميِّل. وقد رأت سورية في ذلك تهديداً لا يمكن التسامح به أو غض النظر عنه، فقامت بعملية عسكرية في زحلة وبيروت الشرقية. وبعد أن أثبتت القوات السورية موقفها القوي في زحلة، حاول بشير الجميل أن يمدَّ سيطرته في

---

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦١.

٢ وليام .ب. كوانت الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص١٩.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦١.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩٩.

٥ كان بشير الجميِّل يعمل لحساب مؤسسة قانونية أمريكية مقرها في واشنطن وكان ذلك أوائل السبعينات، وفي الوقت المناسب قدمته هذه المؤسسة للموساد "الإسرائيلي"، فجنده الموساد ليلعب دور وكيل "إسرائيل" المعتمد في لبنان. ومنذ بداية الحرب الأهلية اللبنانية، قام بشير الجميِّل بتوحيد مختلف المسيحيين الموارنة في ميليشيا واحدة عُرفت باسم (القوات اللبنانية). باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩٩-٦٠٠.

الأسابيع الأولى من عام ١٩٨١، فجاء بالجرافات لبناء طريق يصل المدينة بجبل لبنان ذي الغالبية المسيحية، وبعد العملية العسكرية السورية في زحلة، ناشد بشير الجميِّل رئيسَ حكومة الكيان الصهيوني مناحيم بيغن طالباً منه المساعدة، فذهب مندوب حزب الكتائب جوزيف أبو خليل وتحدث إلى رئيس حكومة الكيان الصهيوني مستنداً إلى اتفاق (الخطوط الحمر)، فأرسل بيغن طائرات السلاح الجوي "الإسرائيلي" للاشتباك مع السلاح الجوي السوري، وبتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٨١، أسقط "الإسرائيليون" طائرتين مروحيتين سوريتين كانتا تقلان المؤن والإمدادات للقوات السورية،[١] التي تمركزت في جبل صنين، بعد أن طردت القوات الكتائبية منها.[٢] وفي اليوم التالي حركت سورية صواريخ أرض جو (سام) إلى البقاع وعندها بدأت أزمة الصواريخ.[٣] واعتبرت سورية وادي البقاع ضرورياً لاستراتيجيتها الدفاعية، لأنه الطريق لأي غزو "إسرائيلي" للبنان يستهدف دمشق. كما أن أي وجود سوري في لبنان سيمر عبر البقاع الشريان الحيوي الذي يربط سورية ولبنان.[٤]

كان بيغن مشغولاً بحملته الانتخابية التي كانت تقررت في نهاية حزيران ١٩٨١، ولم يكن الوقت مناسباً بالنسبة له لشن حرب،[٥] مع التحضير لضرب المفاعل النووي العراقي (أوزيراك)، الذي نفذته ١٤ طائرة حربية "إسرائيلية" في ٧ حزيران ١٩٨١، لتُثبت "إسرائيل" تفوقها التقني والعسكري على العرب.[٦] ولم تكن "إسرائيل" تضمن رد الفعل الأمريكي فيما لو قامت بأي ضربة عسكرية، ولهذا قبلت اقتراح واشنطن بإرسال مبعوث للرئيس الأمريكي هو السفير فيليب حبيب، كي يحاول بالطرق الدبلوماسية إزالة صواريخ (سام) التي سببت تلك الأزمة.[٧]

وفي الوقت ذاته بدأ بيغن بمهاجمة المواقع الفلسطينية ومقار قيادات الفصائل الفلسطينية في بيروت أواخر أيار وأوائل حزيران ١٩٨١،[٨] وكأنه يحاول التعويض عن عدم رده على نشر الصواريخ السورية،[٩] وكان هناك تفاهماً سورياً فلسطينياً لعدم إعطاء "إسرائيل" ذريعة للهجوم على لبنان، فصمد الفلسطينيون تحت

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩٩ – ٦٠١.
٢ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٧.
٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠١.
٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٤.
٥ باتريك سيل والأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠١.
٦ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٦.
٧ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٢.
٨ رباب عبد المحسن، كامب ديفيد.. ص ٩٣.
٩ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٣.

القصف، وضيَّعوا على بيغن فرصة ما قبل الانتخابات. وبعد فوز حزب الليكود بأغلبية في الانتخابات الصهيونية،[١] وعندما لم ترد منظمة التحرير الفلسطينية على الهجوم، ازدادت وحشيته اعتباراً من ١٠ حزيران ١٩٨١، ففتح الفلسطينيون نيرانهم على المستوطنات في الجليل، وفي ١٧ حزيران ١٩٨١ أغار سلاح الجو "الإسرائيلي" لمدة ٢٠ دقيقة على ضواحي بيروت، حيث تقع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، فقتل ٢٠٠ فلسطيني ولبناني وجرح ٧٠٠ وأدى إلى دمار شديد، فردت منظمة التحرير بمزيد من القصف شمال "إسرائيل" وقتلت ٦ أشخاص وجرحت ٥٩.

وفي يوم ٢٤ تموز ١٩٨١، تمكَّن المبعوث الأمريكي فيليب حبيب من التوصل إلى تفاهم ثلاثي بين سورية وفلسطين و"إسرائيل"، وقد نص الاتفاق على أن تحتفظ سورية بصواريخها في مكانها في البقاع، على أن يكون من المتفاهم عليه أنها لن تُطلق، وأن "إسرائيل" سوف تستمر في طلعاتها الاستطلاعية فوق لبنان، ولكنها لن تهاجم الصواريخ السورية، كما سيتوقف الفلسطينيون و"الإسرائيليون" عن ضرب بعضهم عبر الحدود اللبنانية.[٢] وجاء في تفاصيل ذلك التفاهم أن سورية ستضمن سلوك الفلسطينيين جنوباً، مع اضطرار "إسرائيل" إلى الاعتراف بنفوذ سورية في لبنان واحترام (الخطوط الحمر)،[٣] فانسحبت قوات الكتائب من زحلة.

لقد كانت أزمة الصواريخ بداية لعودة سورية إلى الدخول في عالم الدبلوماسية الدولية، بعد مرحلة من العزلة النسبية سببتها زيارة السادات للقدس واتفاقياته مع "إسرائيل". وكان في إبقاء الصواريخ في البقاع تحدٍّ واضح "لإسرائيل" وبيغن شخصياً،[٤] وقد شكَّل التفاهم الذي نقَلَه فيليب حبيب جرعة أمل لسورية بعد مرحلة من القطيعة الدولية، وبعد سنوات من الأزمة الداخلية مع (الإخوان المسلمين)، وبعدما كانت قد اشتعلت الحرب العراقية – الإيرانية.[٥]

لقد حققت (أزمة الصواريخ) مكاسب للفلسطينيين الذين كسبوا في جنوب لبنان مدَّة لالتقاط أنفاسهم، وأعطت مبادرة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب مكانة سياسية للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من خلال التفاوض معه. ويمكن القول إن مبادرة فيليب حبيب قد حافظت على الهدوء طيلة ١١ شهراً، إلى أن أعلن

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٦.
٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٣
٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٧.
٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٤.
٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٧.

بيغن ضم مرتفعات الجولان السوري في ١٤ كانون الأول ١٩٨١، في محاولة لاستدراج سورية إلى عمل عسكري.[١] وفي هذا السياق يشير الصحفي اللبناني الكتائبي جوزيف أبو خليل إلى أن توريط سورية في حرب مع "إسرائيل" كان محاولة من حزب الكتائب لاختراق الجمود.[٢]

لقد نفَّذت قوات الكتائب بقيادة بشير الجميِّل عملية استدراج الصدام العسكري المسلح السوري – "الإسرائيلي" من خلال زحفها إلى مدينة زحلة بحجة أنه لا يجوز الفصل ما بين مسيحي البقاع والجبل، ووضعت سورية أمام خيار التدخل المباشر لأن سهل البقاع يعدُّ عمقاً استراتيجياً لدمشق. وقد أكَّد مناحيم بيغن رئيس وزراء الكيان الصهيوني أن جبل لبنان يشكل نقطة استطلاع أساسية يمكن منها قصف مدينة جونية التي تضم ميناء جونية المهم للبنان، وبذلك يكون بإمكان سورية فرض حصار على لبنان، وبالتالي فإن: "مسيحيي لبنان يواجهون خطراً ونحن ملتزمون بإنقاذهم وسوف ننجدهم".[٣] وقد أشارت التحليلات السياسية بعدئذ إلى أن ما قامت به قوات الكتائب اللبنانية في زحلة كان ذريعة لحثِّ "إسرائيل" على التدخل، بعد أن رفضت التدخل المباشر في لبنان وتنصيب بشير الجميِّل رئيساً؛ وهذا ما بدا واضحاً من خلال الأحداث التالية التي تناولها البحث، فكان ذلك أول اشتباك عسكري بين سورية و"إسرائيل" في لبنان، وأدى فيما بعد إلى غزو لبنان عام ١٩٨٢.

ب–قرار "إسرائيل" بضم الجَولان العربي السوري عام ١٩٨١:

في تشرين الثاني ١٩٨١ وقَّعت واشنطن مذكِّرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي مع "إسرائيل"، وقد اعتبر وزير الحرب "الإسرائيلي" شارون تلك المذكرة بمثابة ضوء أخضر له من قبل الولايات المتحدة ليفعل ما يشاء ضد سورية والفلسطينيين، وفي وقت كان فيه أكثر قادة الكيان الصهيوني تشدداً في أعلى مواقع السلطة "الإسرائيلية"؛ حيث كان بيغن رئيساً للحكومة، ورافايل إيتان رئيساً للأركان، واسحق شامير وزيراً للخارجية، وموشيه آرنز سفيراً في واشنطن، وآرييل شارون وزيراً للدفاع. وكان هؤلاء أكثر "الإسرائيليين" تشدُّداً وكرهاً للعرب، والأكثر توجُّهاً نحو استعمال السلاح والقتل، وهذا ما ساعد بيغن لإعلان قرار ضم الجولان العربي السوري.[٤]

---

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٤ – ٦٠٥.

٢ وثائقي حرب لبنان، الجزء السابع، من حديث جوزيف أبو خليل، https://www.youtube.com/watch?v=mDmZ-A7vY6U.

٣ وثائقي حرب لبنان، الجزء السابع، من حديث مناحيم بيغن رئيس وزراء الكيان الصهيوني، https://www.youtube.com/watch?v=mDmZ-A7vY6U.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٨.

ولا بد أن هذا العمل "الإسرائيلي" قد أشعر واشنطن بالحرج، فجمدت العمل بمذكرة التفاهم الثلاثية، وهذا ما أثار غضب بيغن الذي شعر بأن أي هجوم على سورية سيكون أشد صعوبة بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية لقرار ضم الجولان. وبما أن سورية لم تكن قادرة عسكرياً على خوض الحرب، شجبت العدوان وطرحت قضية الجولان على مجلس الأمن، وفي هذا حافظت سورية على وقف إطلاق النار في الجولان، ومنعت حدوث حرب في توقيت ليس من اختيارها.[١]

ت–الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان عام ١٩٨٢:

شكل بيغن حكومته الثانية في آب ١٩٨١، وأعطى آرييل شارون المعروف بكرهه للعرب،[٢] منصب وزير الحرب وكانت دلالات هذا التعيين واضحة وصريحة، وهي أن "إسرائيل" بدأت تُعدُّ لعدوان جديد، وبدأت بوضع خطة لغزو لبنان على اعتبار أنه الخاصرة السورية الأهم.[٣]

كان لدى بيغن أهداف ثلاثة: أولها ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، واقتلاعها من جذورها تماماً لكي يتغلب على مقاومة الضفة الغربية للحكم "الإسرائيلي". الهدف الثاني هو ضرب القوات السورية في لبنان،[٤] وإخراج الجيش السوري من لبنان لأنه يشكل عامل قوة للفلسطينيين. الهدف الثالث يأتي في سياق تغيير النظام السياسي في المنطقة[٥] من خلال تنصيب بشير الجميِّل رئيساً على لبنان كوكيل تابع يوقع معاهدة سلام مع "إسرائيل".[٦] كما كانت "إسرائيل" تسعى لخلق كيان فلسطيني في الأردن، وقلب نظام الملك حسين آنذاك، وطرد الفلسطينيين من الضفة إلى الأردن لتصبح وطناً بديلاً لهم.[٧]

إن هدف بيغن من جر لبنان إلى الدوران في الفلك "الإسرائيلي" كان تحييد سورية إلى الأبد وإعادة تشكيل المنطقة بشكل يسمح بإقامة "إسرائيل الكبرى" بعيداً عن أي تحد. وكانت مهمة آرييل شارون توفير

---

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٥ – ٦٠٦.

٢ كتب الجنرال "الإسرائيلي" عمانويل فالد، مدير دائرة التخطيط بعيد المدى في وزارة الدفاع "الإسرائيلية" آنذاك، موضحاً التخطيط المسبق للغزو "الإسرائيلي" للبنان وأهدافه قائلاً: "لقد تم الاستعداد لهذه الحرب قبل ١٤ شهراً من بدئها، وكان الهدف المعلن منها، تأمين سلامة الجليل، عن طريق تدمير قواعد الفدائيين في الجنوب اللبناني وإبعاد مدفعيتهم ٤٠ كيلومتراً إلى الشمال حتى نهر الأولي، ولكن هذا الإعلان عبر عن هدف المرحلة الأولى من الحرب فقط، أما المراحل الأخرى فقد استهدفت تطويق بيروت واحتلالها، وتدمير الجيش السوري في البقاع، واحتلال المنطقة حتى مدينة بعلبك، وإقامة نظام حكم جديد في لبنان". نقلاً عن: رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٨.

٣ خالد حسين، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٢٠٠.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٧.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٩.

٦ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٧.

٧ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٩.

الوسائل العسكرية لتحقيق ذلك،[١] ولكن هدف "إسرائيل" من تغيير النظام السياسي في لبنان، وتحويل الأردن إلى كيان فلسطيني، أثبت سطحية "إسرائيل" في التعاطي مع الوضع اللبناني، مما أدَّى إلى فشل الخطة، والثغرة كانت أن مشروع "إسرائيل" بنى طموحات إقليمية كبرى من غزو لبنان دون تدابير استراتيجية تقتضي موافقة دول عدة، وعندما اكتشفت سورية هذه الثغرة، وجدت أن كل ما عليها لإفساد المشروع "الإسرائيلي" هو مقاومتها في لبنان فقط.[٢]

وفي غضون أسابيع كان قد جهز شارون خطة أساسية كبرى أطلق عليها اسم (عملية الصنوبرات الكبيرة)، ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، لقد فهم شارون بأن السيطرة على بيروت ودحر الجيش السوري كانا أمرين جوهريين لتحقيق الأهداف التي اتفق عليها مع بيغن. وكان من المفترض لديه أن تتم هذه العملية قبل انتخابات الرئاسة اللبنانية التي كانت محددة في أيلول ١٩٨٢، وكانت هناك حاجة لخلق ذريعة لدى "إسرائيل" من أجل عمل عسكري بهذا الحجم. الأمر الذي اضطر "إسرائيل" إلى القيام بعمليات استفزاز للفلسطينيين والسوريين للقيام بعمل عسكري يمكن النظر إليه كمبرر لانتقام "إسرائيلي" على نطاق واسع، ولذلك قامت "إسرائيل" فيما بين تموز ١٩٨١ وحزيران ١٩٨٢ بحشد قوات كثيفة على الحدود اللبنانية، إلَّا أنَّ الذرائع لم تكن كافية للقيام بعملية عسكرية.

لذا سعت "إسرائيل" إلى إيجاد ذريعة مقنعة للعالم وللولايات المتحدة بشكل خاص للقيام بهجوم على لبنان وضرب الفلسطينيين فيها، وبالرغم من عدم مباركة الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم "الإسرائيلي" على لبنان، إلا أنها لم تصدر في أي وقت تحذيراً صريحاً بأن "إسرائيل" تفقد الدعم الأمريكي إذا هاجمت لبنان. ولهذا اعتبر الرئيس الأسد أن "إسرائيل" قد أخذت الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية في غزو لبنان .[٣] بالرغم من أن الموفد الأمريكي إلى لبنان موريس درايبر الذي كان يساعد فيليب حبيب قد أكَّد أنه تلقى تحذيراً من نوايا وزير الحرب الصهيوني آرييل شارون، وأنه يسعى إلى السيطرة على بيروت، لا بل من الممكن أن يتخطاها، وهذا الأمر كان يُقلق الولايات المتحدة الأمريكية.

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٧.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٩.

٣ باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٠٨ – ٦١١.

١- اجتياح "إسرائيل" للبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢:

استغل مناحيم بيغن وآرييل شارون فرصة إطلاق مسلحين فلسطينيين النار على السفير "الإسرائيلي" في لندن شلومو آرغوف، وإصابته بجراح خطرة في ٣ حزيران ١٩٨٢، وشنا الحرب[١] مستغلين هذه الحادثة كذريعة، وقرروا البدء بالغزو بعد مقولة رئيس أركان الكيان الصهيوني رفائيل إيتان الذي كان أكثر حقداً على الفلسطينيين من شارون: "يجب أن نقضي على منظمة التحرير الفلسطينية".[٢]

أرسل بيغن طائراته لضرب بيروت الغربية وجنوب لبنان، مما سبب سقوط عشرات الضحايا، وردت منظمة التحرير الفلسطينية بقصف شمال الأراضي المحتلة، فقتل "إسرائيلي" واحد وأُصيب ١٥ آخرون بجراح، وكان ذلك استدعاءً لسد هائل من النيران التي راحت تنصب على مخيمات الفلسطينيين من الطائرات "الإسرائيلية" والمدفعية بعيدة المدى، ومدافع القطع البحرية،[٣] وهكذا بدأ بيغن حربه التي كان يتوق إليها.

أعادت "إسرائيل" تسمية عمليتها في لبنان فأصبحت (سلام الجليل)،[٤] وقالت إن هدفها هو إرجاع منظمة التحرير مسافة ٤٠ كيلومتراً من الحدود "الإسرائيلية". إلَّا أنَّ ذلك كان كذباً ولم يدل على الغاية الأساسية من العدوان.[٥] ولهذا وبتاريخ ٦ حزيران ١٩٨٢، اجتاحت القوات البرية "الإسرائيلية" حدود لبنان،[٦] وقام قائد المنطقة الشمالية البرية "الإسرائيلي" اللواء عمير دروري بزج أكثر من ٧٦٠٠٠ رجل في المعركة، مع ١٢٥٠ دبابة و١٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة، مدعومين بالطيران والبحرية. وفي مواجهتهم كانت القوات السورية والقوات الفلسطينية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني بقيادة اللواء سعيد بيرقدار وكان تعدادها حوالي ١٥٠٠٠ رجل، و٣٠٠ دبابة و٣٠٠ ناقلة جنود مدرعة، مع حوالي ١٥٠٠٠ فدائي تابعين لمنظمة

---

١ باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١١.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٠.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٢.

٤ لقد أعلن بيغن أن عملية (سلام الجليل) كانت ضرورية لإزالة رواسب مريرة علقت بنفوس "الإسرائيليين" نتيجة حرب تشرين ١٩٧٣، وهذا ما يدل على مدى تأثر "إسرائيل" بأي حرب عربية تحقق شيئاً من التضامن العربي.

٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٢.

٦ أراد شارون حرباً واسعة، وقصد توريط السوريين بها بأي شكل من الأشكال.. وما إن بدأت الحرب مع السوريين، حتى اتسعت أهدافها لتشمل إخراج القوات السورية من لبنان وخلق سلطة حكومية لبنانية جديدة. المؤرخ العسكري الأمريكي ريتشارد غبرييل، نقلاً عن رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٨.

التحرير الفلسطينية، مع أسلحة متنوعة بقيادة ما لا يقل عن ٨ منظمات فدائية فلسطينية منفصلة.[١] وبذلك الحشد الكبير وفرت "إسرائيل" تفوقاً على القوات البرية السورية والفلسطينية الموجودة في لبنان بحوالي خمسة أضعاف.[٢]

هاجمت "إسرائيل" لبنان وفي صباح ٨ حزيران كانت القوات "الإسرائيلية" قد غزت معظم جنوب لبنان، وراحت تتقدم على محاور ثلاثة، الأول: الساحل اللبناني، الثاني: باتجاه البقاع، الثالث: نحو الجبال.[٣] وتعرضت المخيمات الكبرى للاجئين الفلسطينيين كلها في جنوب لبنان للقصف من البر والبحر والجو بقصد مسحها وتسويتها بالأرض حتى يستحيل السكن فيها بشكل دائم. وقد تلقى "الإسرائيليون" تشجيعاً مارونياً وحماساً غير مسبوق في حرب الإبادة ضد الفلسطينيين.[٤•]

٢- موقف سورية من الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان ١٩٨٢:

لقد أحدثت أزمة الصواريخ في لبنان صدعاً في اتفاقية (الخطوط الحمر)، وكان الرئيس الأسد يتوقع تكراراً للغزو "الإسرائيلي" المحدود الذي حدث عام ١٩٧٨. مستنداً في ذلك التوقع إلى التوازن الذي أقامته مبادرة فيليب حبيب بعد أزمة الصواريخ في وادي البقاع.

استندت سورية في تلك المعركة إلى معاهدتها مع موسكو، وتحالفها مع إيران، وسحقها لحركة (الإخوان المسلمين) في شباط ١٩٨٢. وبالرغم من ذلك لم تكن مستعدة لقتال شامل مع "إسرائيل".[٥] لأن حليفيها المعتمدين لديها آنذاك كانا في حالة تراجع كبير، فموسكو لم تكن راضية عن التدخل السوري في لبنان، وإيران كانت في عامها الأول للحرب مع العراق، كما كانت العلاقة بين سورية ومنظمة التحرير مشوبة بالشك، وخاصة من تصرفات ياسر عرفات الذي كان يريد أن يتصرف بحرية ودون الرجوع إلى القيادة السورية بكل خطوة، الأمر الذي جعل سورية ترى في ذلك تهديداً لأمنها. بالإضافة إلى العلاقات التي

---

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٢.

٢ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٩١.

٣ خالد حسين، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٢٠١.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٣.

• قبل الغزو بأشهر عدة جرت مناقشات أمريكية – "إسرائيلية" – مارونية سرية وهادئة حول مستقبل لبنان خال من الفلسطينيين والضغط الفلسطيني، وقد لعب شارل مالك دوراً بارزاً في تلك المناقشات، وشارل مالك وزير خارجية لبناني أسبق، ومن أبرز الموالين للغرب ولدولة لبنانية مسيحية خالصة. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٣.

٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٤.

أقامها عرفات مع السعودية، كما لم تُستَشر دمشق عندما فتح الفلسطينيون نيرانهم على الجليل في ٤ حزيران ١٩٨٢، فوقعوا في فخ بيغن ووضعوا سورية أمام أمر واقع. وهنا برز تساؤل لدى الرئيس حافظ الأسد عندما بدأ الغزو "الإسرائيلي"، وهو إلى أي مدى سيصل "الإسرائيليون"؟ وهل سيهاجمون سورية؟.

وفي ٥ حزيران ١٩٨٢ طلبت "إسرائيل" من الولايات المتحدة الأمريكية أن تُخبر الرئيس الأسد بأن وحداته في لبنان لن تتعرض للهجوم إلا إذا هاجمت هي أولاً، ثم أرسل بيغن رسالة إلى الرئيس الأمريكي ريغان يخبره فيها أنه لن يوسع الحرب لتشمل السوريين، فأرسل ريغان الرسالة نفسها إلى الرئيس الأسد عن طريق فيليب حبيب، ومن الكنيست توجه بيغن بدعوة للرئيس الأسد لعدم مهاجمة القوات "الإسرائيلية"، وأن الغاية من العدوان هي إرجاع الفلسطينيين ٤٠ كيلومتراً للوراء. وكانت هذه التطمينات خدعة من بيغن، أراد منها إسكات انتقادات الولايات المتحدة الأمريكية ومعارضيه "الإسرائيليين"،[١] فقد كانت هناك خطط جاهزة لمهاجمة القوات السورية في لبنان.[٢] وفي ٧ حزيران هوجمت محطتا رادار سوريتان في مطار الرياق وفي الدامور. وكانت مجموعة من المشاة الصهاينة تشق طريقها إلى جبال الشوف لتطويق المواقع السورية في جزّين قبل أن تتجه شمالاً، ومن الشرق كانت قوة من ٣٥٠٠٠ جندي "إسرائيلي" و ٨٠٠ دبابة، مهمتهم الاستيلاء على وادي البقاع والتقدم نحو طريق بيروت – دمشق، وهو الحبل السري الذي يربط سورية بلبنان.

كان الهدف من الغزو "الإسرائيلي" هو إزاحة سورية من لبنان ولم يكن بالإمكان تحقيق ذلك بدون العمل العسكري الذي تعهد بيغن أن يتجنبه ضد سورية.[٣] والذي كانت تعارضه الولايات المتحدة الأمريكية وقسم كبير من أعضاء الحكومة "الإسرائيلية"، وقد تجنب الرئيس الأسد أي احتمال لخروجه من لبنان أو تعرض سورية لهزيمة عسكرية أمام "إسرائيل" وخروجها مضطرة من لبنان آنذاك.

خلال اليومين الأولين للعدوان "الإسرائيلي" ٦ و ٧ حزيران كان لا يزال ممكناً الظن بأن القوات السورية ليست الهدف الأول "لإسرائيل"، غير أنه وفي يوم ٨ حزيران أصبحت القوات السورية في خطر داهم، فقد

---

١ باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٥.

٢ صرح آنذاك وزير الحرب "الإسرائيلي" ارييل شارون أنه ومنذ اللحظة التي بدأت فيها "إسرائيل" التخطيط لعملية غزو لبنان، وضعت أمام أعينها بذل كل جهد من أجل عدم الدخول في حرب ضد سورية، وخدمة لذلك، قامت "إسرائيل" بحشد قوات كبيرة في هضبة الجولان، موجهة بذلك رسالة إلى سورية بأنها لن تستطيع تحقيق أهداف عسكرية فيما لو دخلت المعركة. مها معتوق، وقائع الحرب "الإسرائيلية" – الفلسطينية في لبنان، بيروت، مؤسسة مطابع معتوق، ص ٨٦.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٦.

كانت "إسرائيل" تقصف الفلسطينيين الذين انسحبوا إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة القوات السورية، وكانت المواقع السورية الأمامية في جزين تتعرض للهجوم من اتجاهات ثلاثة، والأخطر من ذلك هو القوة المدرعة "الإسرائيلية" التي اتجهت نحو الشمال ووصلت إلى قرية تبعد ١٠ كيلومترات فقط عن طريق بيروت – دمشق. وبهذا كانت القوات السورية في بيروت عرضة للانقطاع، والوحدات السورية في البقاع عرضة للتطويق،[١] ولهذا وضعت سورية خطتها لمواجهة الغزو، واعتمدت في ذلك مبدأ أنها لن تخوض حرباً شاملة مع "إسرائيل"، لكنها لن تسمح بسيطرة "إسرائيل" على لبنان.[٢] فقام الرئيس الأسد بإدخال تعزيزات من القوات التي كانت موجودة في الجولان، وأضاف ٣ بطاريات (سام) إلى الـ ١٦ بطارية التي كانت موجودة في البقاع.

تهيَّأ مسرح الأحداث للمواجهة السورية – "الإسرائيلية" في لبنان، وفي يوم ٩ حزيران كان هجوم "إسرائيل" عسكرياً وسياسياً، حيث طلب بيغن من فيليب حبيب، المبعوث الأمريكي الذي أرسله ريغان للمنطقة في محاولة لتبريد الأمور، أن يحمل إلى الرئيس الأسد رسالة مفادها أن "إسرائيل" لن تهاجم القوات السورية، بشرط إزالة الصواريخ السورية من لبنان وسحب جميع الوحدات الفلسطينية إلى بعد ٤٠ كيلو متراً عن الحدود. أوصل فيليب حبيب تلك الشروط إلى وزير الخارجية السوري، وفي تلك الأثناء هوجمت شبكة صواريخ (سام) كلها في البقاع ودُمِّرت، وكانت مهمة فيليب حبيب نفسها خدعة "إسرائيلية". تعرضت مواقع الصواريخ إلى هجوم جو – أرض، و أرض – أرض، بالتنسيق مع مدفعية بعيدة المدى، وقد استخدمت "إسرائيل" القنابل الانشطارية في عدوانها.[٣] ولم تكن سورية تملك أجهزة الإنذار المبكر، وكانت "إسرائيل" متفوقة في قدراتها الجوية، فكانت المعركة غير متكافئة وسقطت فيها ٢٩ طائرة سورية، وفي اليوم الثاني للمعركة خسر سلاح الجو السوري ٣٥ طائرة.[٤]

كان مجمّع صورايخ البقاع أهم رمز للوجود السوري في لبنان، وبعد التفوق الجوي "الإسرائيلي" انطلقت القوات البرية لتهديد خط الدفاع السوري الأساسي من بحيرة قارون إلى راشيا. وهنا ظهر تساؤل جديد لدى

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٧.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٣.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٧ – ٦١٩.

٤ أشارت مصادر مصرية أنه وفي عام ١٩٨١، كانت قد سلَّمت مصر للولايات المتحدة الأمريكية بطارية من صواريخ سام ٦، ما أعطى الفنيين الأمريكيين و"الإسرائيليين" فرصة ابتكار أساليب للتشويش على مكوناتها الثلاثة: القذيفة، والرادار، ووحدة السيطرة والتوجه. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦١٩. انظر أيضاً: كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٣ – ٥٨٤.

القيادة السوريَّة وهو هل ستتقدم القوات "الإسرائيلية" إلى طريق دمشق – بيروت، لتعزل القوات السورية في بيروت والجبال، أم تتقدم شرقاً لتهدد دمشق نفسَها؟.

وكما كان على سورية أن تواجه العدوان الجوي ولو خسرت عشرات الطائرات، كان لا بد من الوقوف والقتال برَّاً، ورغم أن الجيش العربي السوري كان بلا غطاء جوي، ويواجه قوات تفوقه عدة وعدداً، فقد استطاع أن يوقف العدوان "الإسرائيلي" ويقيم مواقع دفاعية. وخلال ٤ أيام من القتال الشامل، استطاع الجيش السوري أن يرغم "إسرائيل" على دفع ثمن كل متر كسبته، عن طريق إيقاعها في الكمائن، وبذلك توقف استمرار نجاح القيادة "الإسرائيلية" السريع الذي كانت تأمل فيه. وفي ١٠ حزيران قامت الفرقة السورية المدرعة الثانية، مسلحة بدبابات ت– ٧٢ التي كانت قد وصلت حديثاً للجيش السوري، بخوض معركة مع لواء "إسرائيلي" مدرع في منطقة راشيا، فأرغمت "الإسرائيليين" على التراجع كيلومترات عدة، ودمرت ثلاثاً وثلاثين دبابة، وأسرت دبابات من طراز م–٦٠ أمريكية الصنع، وأُرسلت واحدة منها على الفور إلى موسكو.[١] وفي القطاع الأوسط تمكنت كتيبة دبابات سورية واحدة من وقف الزحف "الإسرائيلي" عند بلدة عين زحلتا[٢] مدة أكثر من يومين، ٨ – ١٠ حزيران، ومنعتهم من الاختراق باتجاه طريق دمشق – بيروت. وعلى جبهة البقاع يومي ١٠ و ١١ حزيران، وعند قرية السلطان يعقوب أوقفت فرقة الدبابات السورية الأولى هجوماً "إسرائيلياً" آخر ومنعته من الوصول إلى الحدود السورية.[٣] وكانت معركة قرية السلطان يعقوب من أهم المعارك في حرب ١٩٨٢، لأنها كانت فاصلة في وقف الزحف "الإسرائيلي" نحو شتورة، وقد خاضها لواء الدبابات السوري الأول وحسم الحرب في البقاع.[٤] بعد أن استولى على ٧ دبابات "إسرائيلية" مع عدد من الأسرى. وهكذا لم ينجح الجيش "الإسرائيلي" في إلحاق الهزيمة بالقوات السورية في لبنان، ولم يتمكن من إخراجها من البقاع والجبل، وبالتالي، لم يصل إلى مدينة بعلبك.[٥]

٣– الموقف الدولي من الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان ومحاولات وقف إطلاق النار:

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٠ – ٦٢١.

٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٦.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢١.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٥.

٥ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٩١.

كان الضغط الدولي يتصاعد لوقف العدوان "الإسرائيلي" منذ تدمير الصواريخ السورية في ٩ حزيران ١٩٨٢، وفي ١١ حزيران تم التفاوض على أول وقف لإطلاق النار، مما أعطى القوات السورية فرصة لالتقاط الأنفاس.

وفي تلك الأثناء ذهب الرئيس الأسد سرًّاً إلى موسكو ليقدم طلباً عاجلاً للمساعدة السوفييتية، وعقد اجتماعاً مطولاً مع يوري أندروبوف، رئيس جهاز المخابرات السوفييتية (ك ج ب)، وقد أرسى ذلك الاجتماع أساساً لعقد صفقة شحنات كثيفة من السلاح والعتاد السوفييتي الذي جُهزت به سورية بعد الحرب. وهذا ما أدى إلى رفع مستوى قدرة سورية العسكرية.[١] وجعلها تصمد في تلك الحرب بالرغم من التدخل الأمريكي والفرنسي المباشر في القتال إلى جانب القوات "الإسرائيلية".[٢]

اتضحت أهداف "إسرائيل" الحقيقية من العدوان أكثر أمام العالم، وظهر أن تعهد بيغن بعدم التقدم أكثر من ٤٠ كيلومتراً، وعدم مهاجمة السوريين، لم يكن سوى خدعة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد صوتت إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٨، في ٥ حزيران ١٩٨٢ الداعي إلى وقف فوري لكل نشاط عسكري، والذي طالب بانسحاب "إسرائيلي" فوري وغير مشروط، ولم يكن إيقاف العدو "الإسرائيلي" بالأمر السهل، ولا لجم مؤيديه عن أي عدوان على العرب.

كان قد اجتمع المبعوث الأمريكي فيليب حبيب مع الرئيس الأسد في ٩ حزيران ١٩٨٢، كما سبقت الإشارة إليه، وأخبر واشنطن بأن الرئيس الأسد مستعد لوقف القتال،[٣] على أساس الانسحاب "الإسرائيلي" الشامل من الأراضي اللبنانية.[٤] ورد الرئيس الأمريكي ريغان برسالة شخصية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، ورئيس حكومة الكيان الصهيوني بيغن، نقلها فيليب حبيب إلى دمشق، والسفير الأمريكي لويس إلى تل أبيب، وفيها ناشد ريغان أن يبدأ وقف إطلاق النار اعتباراً من السادسة صباحاً في ذلك اليوم.

---

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢١.

٢ قام الطيران الأمريكي والفرنسي بقصف القوات السورية في منطقة ضهر البيدر، وقد أصابت وسائط الدفاع الجوي السورية طائرات فرنسية وأمريكية عدة، كانت تعود إلى حاملات طائراتها القريبة من الساحل اللبناني، فيما أسقطت طائرتين أمريكيتين وتم نقل طيار كان لا يزال على قيد الحياة إلى دمشق. كما شاركت مدفعية البارجة الأمريكية (نيوجرسي) في عملية القصف الجوي للقوات السورية. رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٩٣.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٢.

٤ مها معتوق، وقائع الحرب "الإسرائيلية" – الفلسطينية.. ص ٩٨.

كان ذلك مناسباً للرئيس الأسد، على أن تُلَبَّى شروطُه، ولكن أهداف بيغن كانت لا تزال بعيدة عن التحقق، وكان شارون والجنرالات الصهاينة يطلبون مزيداً من الوقت. ولإضاعة الوقت من قبل بيغن، وتأخير التقدم في عملية وقف إطلاق النار، لجأ بيغن إلى وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيغ طالباً مساعدته، ودعاه للمجيء إلى المنطقة فوراً، ووضع بيغن شروطه لوقف إطلاق النار وهي: يجب على جميع الفلسطينيين مغادرة منطقة حزام الـ ٤٠ كيلومتراً، ويجب سحب التعزيزات السورية من البقاع، أما "إسرائيل" فلن تتزحزح قبل أن يتم الاتفاق على ترتيبات أمنية لـ (حدودها الشمالية)، وبهذا أضاع بيغن ساعات عدة، وبينما رفض ريغان تدخل وزير خارجيته استمرت "إسرائيل" بالضغط ميدانياً.[١] الأمر الذي وضع فيليب حبيب في ورطة، فبينما أرسل له ريغان رسالة ليطمئن الرئيس الأسد بدعمه للانسحاب "الإسرائيلي"، أمره هيغ أن ينتظر ولا يفعل شيئاً حتى يعطي "الإسرائيليين" مزيداً من الوقت.[٢] وهكذا فقد فيليب حبيب مصداقيته في بلاده وفي سورية أيضاً، لأن الرئيس الأسد وبناءً على ضمانات فيليب حبيب، وافق على سحب قواته وعلى نقل مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى الشمال، كما وافق الرئيس الأسد على التوقيت الذي اقترحه فيليب حبيب لوقف إطلاق النار. أما الترتيبات الأمنية التي كان بيغن يطالب بها في جنوب لبنان فإن الرئيس الأسد رأى أنه لا يمكن أن تكون جزءاً من اتفاق وقف إطلاق النار، بل يجب مناقشتها مع الحكومة اللبنانية.

وما بين ١٠ و ١١ حزيران، علم "الإسرائيليون" بتفاهم فيليب حبيب مع الرئيس الأسد، وشعروا بمأزق حاد، فإن وافقوا على الشروط التي وافق عليها الرئيس الأسد، يعني ذلك وقف إطلاق النار فوراً وخراب مخططهم العدواني الكبير. فقرروا وقف إطلاق النار بحركة استباقية لتفاهم الرئيس الأسد مع فيليب حبيب والتعهدات الأمريكية التي قدمها، بعيداً عن أية شروط وعن أية وعود لأي طرف، وأذاعوا إعلان وقف إطلاق النار عند الساعة ٨.٤٥ صباحاً يوم ١١ حزيران على أن يبدأ عند الساعة ١٠ من صباح ذلك اليوم، وعندما سمع الرئيس الأسد هذا الإعلان ظن أن "إسرائيل" وافقت على الشروط نفسها بضمانة الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على ذلك، أذاع في تمام الساعة ١٠.١٠ قبوله وقف إطلاق النار.[٣]

---

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٢ – ٦٢٣.

٢ وفي ذلك إشارة إلى تآمر وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ مع "إسرائيل" وتلاعبه على الوقت لكي يكسب "الإسرائيليون" المعركة وقد بدا هذا واضحاً في موقف المبعوث الأمريكي فيليب حبيب.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٣ – ٦٢٤.

تلقى الرئيس الأسد وفيليب حبيب صدمة عندما استمرت القوات "الإسرائيلية" بعدوانها، وراحت تتحرك بسرعة في الشوف وتطوق بيروت،[١] وذهب فيليب حبيب إلى تل أبيب ليستفسر عن الأمر، فأجابه بيغن أن رسالة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لم تتحدث عن وقف لإطلاق النار مع بقاء القوات في أماكنها. وعندها فهم فيليب حبيب اللعبة "الإسرائيلية" التي تقضي بأن تتحرك القوات "لإسرائيلية" بعد إعلان وقف إطلاق النار، فتطلق القوات السورية النار عليها، ويزعم بيغن أن سورية خرقت إعلان وقف إطلاق النار،[٢] وكان هذا اختراعاً جديداً لمفهوم وقف إطلاق النار من قبل بيغن لم يُسجَّل من قبل.

٤- الحصار "الإسرائيلي" لبيروت ١٣ حزيران ١٩٨٢:

كان بيغن لا يزال ينوي السيطرة على بيروت، ووضع عميلَه بشير الجميِّل في سدة السلطة، ولهذا تجاهل وقف إطلاق النار،[٣] وفي ١١ و١٢ حزيران، بدأت "إسرائيل" هجوماً ساحقاً جوَّاً وبرَّاً وبحراً على بيروت وضواحيها، واخترقت المواقع السورية والفلسطينية في التلال المطلة على المدينة،[٤] ولم يستطع فيليب حبيب ولا حتى واشنطن إيقاف العدوان "الإسرائيلي".[٥]

بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٨٢ اتصل المظليون "الإسرائيليون" بميليشيات بشير الجميِّل،[٦] فأقاموا حاجزاً حول بيروت الغربية، وبذلك حصروا ١٤.٠٠٠ جندي سوري وفلسطيني في منطقة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع، وبعد أسبوع في ٢٢ حزيران، خرقت "إسرائيل" وقف إطلاق النار بهجوم شامل واسع النطاق على الوحدات السورية المدافعة عن طريق دمشق – بيروت، وخلال ٣ أيام من القتال العنيف تراجع الجيش السوري ١٥ كيلومتراً عن الطريق، وبذلك لم يعد باستطاعته التأثير على المعركة من أجل بيروت، وفي مساء يوم ٢٥ حزيران ١٩٨٢، تم التفاوض على وقف جديد لإطلاق النار.

---

١ وصل الإجرام الصهيوني في لبنان حدَّاً غير مسبوق، وأثار موجة غضب عالمية، لدرجة أن رئيس المجلس اليهودي العالمي ناحوم غولدمان نفسه، أدان الغزو "الإسرائيلي" للبنان، وقال إن سياسة مناحيم بيغن تقضي على أية فرصة لتحقيق السلام مع العرب، خاصة بعد خرق وقف إطلاق النار واللعبة "الإسرائيلية". مها معتوق، وقائع الحرب "الإسرائيلية" – الفلسطينية.. ص ٥٩.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٤.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٥.

٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٦.

٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٥.

٦ يذكر الصحفي الصهيوني إيهود يعاري، أن بشير الجميِّل كان معجباً جدَّاً بتاريخ "إسرائيل"، وأنه تعلم من الحركة اليهودية السرية خلال مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان يقلِّد نموذج الهاغانا ووحدات البالما التي نشأ منها جيش "إسرائيل". وقد وصل حد إعجاب الشخصيات "الإسرائيلية" رفيعة المستوى بـ بشير الجميِّل إلى أنهم اعتقدوه شخصية "إسرائيلية". من وثائقي حرب لبنان، الجزء السابع، حديث الصحفي إيهود يعاري، https://www.youtube.com/watch?v=mDmZ-A7vY6U.

رغم هذه التطورات والتقدم "الإسرائيلي"، شكا شارون فيما بعد من أن التدخل الأمريكي قد حرمه من تحقيق غايته، ولم يكن التدخل الأمريكي الأمر الوحيد الذي حال دون الحرب ضد سورية، فلم يكن هناك إجماع في مجلس الوزراء "الإسرائيلي" على تلك الخطوة؛ بالإضافة إلى اختلاف التركيز بين شارون وبيغن، فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تستحوذ على تفكير بيغن بحيث رأى أن تدميرها هو الهدف الأول. وهكذا كان على شارون أن يناور لضرب سورية، ولكنه عجز عن توجيه ضربة قاضية، فقد تجنب الرئيس الأسد الفخ وأبقى الجزء الأكبر من القوات السورية متماسكاً داخل سورية، وبذلك حُرِم شارون من استخدام قوة "إسرائيل" بكاملها ضده، ولم يتمكن من إخراج القوات السورية من لبنان، وما دامت القوات السورية في لبنان فإن هدف "إسرائيل" لم يتحقق. وبالرغم من ذلك كان من الصعوبة أن تقف سورية أمام حصار الفلسطينيين في بيروت الغربية،[١] وبما أن الجيش السوري قد أُبعد عن ضواحي بيروت فقد بقي جزء من وحداته يقاتل في المدينة حتى آخر رجل منهم.[٢]

لم يكن شارون يعرف ما الذي سيفعله بعد أن وصل إلى بيروت، وراح يتخبط في فراغ سياسي. كان قد خطط مع بيغن منذ البداية أن تستمر مطاردة منظمة التحرير الفلسطينية إلى النهاية، وإلى بيروت إن دعت الحاجة لذلك. غير أن اتفاقهما مع بشير الجميِّل كان يقضي بأن إبادة الفلسطينيين في بيروت مهمته، لا مهمة "الإسرائيليين". وعندما طالبه "الإسرائيليون" بذلك، تراجع على أمل أن يقوموا بذلك بأنفسهم، وأدى تردد الجميِّل في تلك اللحظة إلى زعزعة تحالفه مع "إسرائيل" الذي كانت تقوم عليه آمال بيغن في لبنان ما بعد الحرب.

كان لدى شارون القدرة والقوات الكافية للقيام بذلك، إلا أن الفكرة لم تلق قبولاً داخل "إسرائيل" وخارجها؛ بالإضافة إلى أن مثل هذه الخطوة كانت تُخيف شارون إلى حد ما، فدخول عاصمة عربية لم يكن أمراً سهلاً؛ كما أن المتطرفين الصهاينة أمثال شارون كانوا قد خسروا تأييدهم في واشنطن، خاصة بعد إقالة هيغ من وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٨٢ لأسباب كثيرة كان أهمها العدوان "الإسرائيلي" على لبنان واستخدامه أسلوباً يشابه أسلوب كيسنجر بعد حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣، وموقفه المتناقض مع موقف ريغان الذي كان يؤيد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان؛ ولكنه كان يُعارض طيَّ

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٥ – ٦٢٦.

٢ تشير المصادر إلى أن ياسر عرفات راح يزعم آنذاك أن الفصائل الفلسطينية تقاتل وحيدة فريدة، متجاهلاً تضحيات سورية الباهظة في الأرواح والعتاد، وأكثر من ذلك فقد راحت بعض الأصوات تقول إن سورية لم تقاتل أبداً. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٧.

لبنان تحت جناح "إسرائيل" كدولة يسيطر عليها (الموارنة) المتعاملين مع الكيان الصهيوني.[١] كما لم يكن مع بقاء الجيش السوري في لبنان، ليبقى لبنان بلداً تابعاً للغرب.[٢]

وأمام هذا الواقع اضطر بيغن وشارون إلى الموافقة على اقتراح ريغان بتكليف فيليب حبيب مهمة إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بالمفاوضات، وخلال تنفيذ هذه المهمة راح شارون يقصف ضواحي بيروت الجنوبية التي كانت تضم قوات سورية وفلسطينية، فحاصرها وقطع عنها الماء والكهرباء والغذاء. وحاول فيليب حبيب أن يوقف العدوان من خلال هدنات كان شارون يخرقها باستمرار.

استخدمت"إسرائيل" في عدوانها على بيروت، (الذي استمر من ١٣ حزيران إلى ١٢ آب ١٩٨٢)، القنابل الارتجاجية والقذائف الفوسفورية شديدة الانفجار والقنابل العنقودية أمريكية الصنع، كما استخدمت "إسرائيل" القنبلة الفراغية لأول مرة كتجربة لسلاح لم يُستخدم من قبل، وقد راح ضحية العدوان ما يقارب ١٧.٠٠٠ إلى ١٩.٠٠٠ لبناني وفلسطيني، وجُرح ما بين ٣٠.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ شخصاً،[٣] وكان ٤٠ % من كل هذه الأعداد أطفالاً ونساء.[٤]

وبينما كان فيليب حبيب يحاول إيجاد مخرج لحصار بيروت، راح شارون يتابع الضغط على بشير الجميِّل ليشترك معه في قتل الفلسطينيين، وكان شارون يريد من بشير الجميِّل أن يدخل بيروت من الشرق بينما يدخل هو من الجنوب لقتل الفلسطينيين.[٥] وردَّاً على عدم تنفيذ بشير الجميِّل للأوامر "الإسرائيلية" بدأت "إسرائيل" هجوماً مكثفاً على بيروت،[٦] وبالرغم من عدم تنفيذ بشير الجميِّل لمطلب شارون، فقد بقي تابعاً "لإسرائيل"، ولم يكن انتخابه كرئيس للبنان بتاريخ ٢٣ آب ١٩٨٢ إلا بفضل المدافع "الإسرائيلية".

استطاع فيليب حبيب أن يدبِّر حلَّاً لمشكلة الفلسطينيين والسوريين المحاصرين، وتم ترتيب خطة الخروج في ١٩ آب ١٩٨٢، بالاتصال مع الأطراف المعنية. وبحلول الأول من أيلول كانت الوحدات السورية، والمقاتلون الفلسطينيون قد أخلوا بيروت تحت إشراف قوة متعددة الجنسيات أمريكية وفرنسية وإيطالية، وقد غادر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق البحر، بينما تحرك السوريون ووحدات جيش التحرير

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٧ – ٦٢٨.
٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٨.
٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٨ – ٦٢٩.
٤ خالد حسين، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٢٠٣.
٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٢٩ – ٦٣٠.
٦ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٩.

الفلسطيني المتحالفة معهم شرقاً على طريق دمشق – بيروت.[١] وفي ٢٣ آب، انتخب مجلسُ النواب اللبناني بشير الجميِّل رئيساً للبنان تحت حصار القوات "الإسرائيلية".[٢] وقد أبدى بشير الجميِّل نشوة مبالغاً فيها بسلطته الجديدة، فراح يوزع المناصب المنتظرة على رجاله، مؤكداً في كل مناسبة أنه الوحيد القادر على إقامة الدولة القوية، التي تعني في رأيه شيئاً واحداً، هو هوية لبنان المسيحية.[٣]

كان خضوع لبنان "لإسرائيل" من خلال رئيس تابع وعميل لها يكشف خاصرة سورية "لإسرائيل" ويضعف من قوتها. ومع انتخاب بشير الجميِّل رئيساً للبنان، وخروج الجيش السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، كان من المتوقع من قبل "إسرائيل" أن توقع مع لبنان اتفاقية سلام،[٤] وراح رئيس حكومة الكيان الصهيوني مناحيم بيغن يطالب بشير الجميِّل بتنفيذ معاهدة سلام ولكن بشير الجميِّل لم يستطع تنفيذ هذا المطلب "الإسرائيلي" بعد أن أصبح رئيساً للبنان، حيث أن أي اتفاق مع "إسرائيل" يتطلب موافقة رئيس الوزراء الذي لم يكن قد تعيَّن بعد، كما يتطلب تصديق البرلمان اللبناني بعد مناقشته.[٥]

لقد جاء انتخاب بشير الجميِّل في إطار مشروع شرق أوسطي يتناسب مع المصالح الأمريكية و"الإسرائيلية"، ويتبع اتفاقية كامب ديفيد، وكان الأردن الخطوة اللاحقة بعد توقيع اتفاق سلام مع لبنان، وهكذا تصبح سورية معزولة بين الدول العربية، وبالتالي تدخل مضطرة في مفاوضات سلام مع "إسرائيل".

بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٨٢، حدث انفجار كبير في مقر قيادة حزب الكتائب شرق بيروت، أدَّى إلى مصرع بشير الجميِّل، واتُهم الحزب السوري القومي الاجتماعي بترتيب العملية بالتعاون مع الاستخبارات السورية.[٦] وأدى مقتل بشير الجميِّل إلى مذابح انتقامية، أشرف عليها "الإسرائيليون" بشكل مباشر،[٧] كما أمر شارون الجيش "الإسرائيلي" في ١٥ أيلول بدخول بيروت الغربية، التي أصبحت بأكملها في قبضة "الإسرائيليين". ولتبرير مجازر "إسرائيل" ادعى شارون أن ياسر عرفات ترك وراءه ٢٠٠٠ مقاتل فلسطيني

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٣٠ – ٦٣١.
٢ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٨٩.
٣ خالد حسين، سورية المعاصرة.. ص ١٦٨.
٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٣٢ – ٦٣٤.
٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٠.
٦ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٣٤.
٧ خالد حسين، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٢٠٥.

في صبرا وشاتيلا. وبالتعاون مع إيلي حبيقة[١] مدير الأمن لدى بشير الجميِّل قَتَل شارون أكثر من ١٠٠٠ رجل وامرأة وطفل.[٢] رغم التعهدات الأمريكية بحماية المدنيين الفلسطينيين.[٣]

وبعد مقتل بشير الجميِّل انتُخب أخوه الأكبر أمين الجميِّل في ٢١ أيلول ١٩٨٢، وبما أنه من حزب الكتائب، كان أفضل ما يستطيع "الإسرائيليون" أن يأملوا به في تلك الظروف. وعادت القوة متعددة الجنسيات إلى لبنان بعد أن كانت قد غادرته فور خروج الجيش السوري والمقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقد رفضت تلك القوة الدولية إنزال جنودها إلى بيروت إلا بعد مغادرة الجيش "الإسرائيلي"، وفي ٢٩ أيلول ١٩٨٢ سحب شارون مقاتليه من المدينة.[٤]

ث–السياسة السورية في لبنان بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من بيروت ٢٩ أيلول ١٩٨٢:

استخلصت القيادة السورية عبراً ودروساً عدة من حرب لبنان ومن أهمها: إعادة النظر في بنية منظومة الدفاع الجوي السورية، والأخذ بالاعتبار مسالة التفوق الجوي "الإسرائيلي" القائم على استخدام التكنولوجيا الأمريكية الحديثة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة وحدات المشاة والوحدات الخاصة على التصدي لوحدات العدو المدرعة باستخدام الصواريخ الحديثة المضادة للدبابات، وتوفير القدرة على قصف الأهداف المعادية داخل "إسرائيل"، لتحقيق حالة من الردع المتبادل في مواجهة قصف الطيران "الإسرائيلي" للعمق السوري واللبناني.[٥]

وبالنسبة للداخل اللبناني، بدأت سورية بدعم قوى وطنية لبنانية عدَّة ضد "الإسرائيليين" في المناطق التي يحتلونها، مدركةً خوف "إسرائيل" من تكبد خسائر في صفوف عسكرييها، وتكونت هذه المقاومة من عناصر أحزاب يسارية لبنانية، من شيوعيين وقوميين سوريين وناصريين وبعثيين، في إطار (جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية). ثم دخل إلى الساحة عنصر كبير هو التنظيمات الإسلامية (الشيعية) بمسمياتها كافة المدعومة من إيران، وفي تلك الأثناء (انشقت حركة أمل الإسلامية) ومعها آلاف

---

١ لقد أكَّد إيلي حبيقة في لقاء صحفي عام ٢٠٠١ أن وزير الحرب الصهيوني أرييل شارون كان قد سأل بشير الجميِّل السؤال التالي: "ماذا سيفيدكم غزونا لـ ٤٠ كيلومتراً في لبنان؟" وأجابه الجميِّل أنه يريد أكثر من ذلك بكثير، حتى أنه طلب منه الوصول إلى قصر بعبدا. وثائقي حرب لبنان، الجزء الثامن، من حديث إيلي حبيقة مدير الأمن لدى بشير الجميِّل، https://www.youtube.com/watch?v=DEJKnE7DJ68.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٣٥.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٢.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٦٣٦.

٥ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٩٥.

المقاتلين، عن (حركة أمل)، وأصبحت مدينة بعلبك عاصمة مركزاً للمقاومة ضد "إسرائيل" والنظام اللبناني.[١]

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٨٢، وقعت عملية تفجير مقر القيادة العسكرية "الإسرائيلية" في صور بسيارة مفخخة، أدت إلى مقتل ٦٧ ضابطاً وجندياً "إسرائيلياً".[٢] وفي الأشهر التالية تصاعدت عمليات المقاومة ضد "الإسرائيليين" عبر عمليات القنص، والتفجيرات، والسيارات المفخخة، وشرعت سورية في بناء قوتها العسكرية وعززت جبهة البقاع.[٣]

ج- تداعيات الحرب اللبنانية على العلاقات السورية – العربية:

كان لاتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨، واتفاقية السلام المصرية – "الإسرائيلية" العامل الأكبر الذي دفع "إسرائيل" لغزو لبنان، ولذلك لم تتدخل مصر مطلقاً لنجدة العرب في حربهم ودفاعهم ضد "إسرائيل". وكان الرئيس اللبناني الياس سركيس يرى أن مصر كانت قادرة على وقف العدوان "الإسرائيلي" على لبنان فيما لو هددت بإعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد، ولكنها لم تحرك ساكناً وأخذت دور المُتفرِّج من بعيد.[٤] واكتفى الرئيس المصري حسني مبارك بإرسال رسالة إلى الولايات المتحدة يدعو فيها الرئيس الأمريكي لاتخاذ موقف حازم تجاه العدوان.[٥]

أما العراق وبعد وصول صدام حسين إلى رئاسته، فقد راح يتهم سورية بالتعامل مع "إسرائيل"، وراحت الأردن صاحبة التاريخ الأسود مع القضية الفلسطينية من خلال مذابح أيلول الأسود عام ١٩٧٠، تتهم سورية بتصفية القضية الفلسطينية،[٦] واكتفت أيضاً بتشكيل لجان لجمع الأموال للبنان والفلسطينيين، وافتتاح مراكز للتبرع بالدم من أجل جرحى العدوان.[٧] كما كانت ليبيا تهاجم سورية كلما وافقت على وقف إطلاق النار، دون أن تتحرك من الناحية العسكرية لنصرتها. وبالرغم من ذلك، فقد وافقت سورية على مشروع السلام العربي في قمة فاس أيلول ١٩٨٢، لمصلحة التضامن العربي الذي حرم "إسرائيل" من

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٣.
٢ خالد حسين، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٢٠٦.
٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٣.
٤ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٠ – ٥٩٢.
٥ مها معتوق، وقائع الحرب "الإسرائيلية" – الفلسطينية.. ص ٦٠.
٦ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٠.
٧ مها معتوق، وقائع الحرب "الإسرائيلية" – الفلسطينية.. ص ٦١.

استغلال خصومات سورية مع الدول العربية، ومَنَعَ الأردن من المضي في اتفاق شبيه باتفاقية كامب ديفيد المصرية مع "إسرائيل".[١]

إن مبررات الحرب "الإسرائيلية" على لبنان تستحق الوقوف عندها، وما هو مدى التهديد الفعلي الذي كانت تتعرض له "إسرائيل" من قبل قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وهل كان هذا التهديد يرقى بالفعل إلى حد شن حرب بهذا الاتساع؟. وسياق الأحداث في حرب لبنان يشير إلى أن إدارة الكيان الصهيوني قد وسعت نطاق الحرب ليصل حتى احتلال بيروت وتهديد سورية بشكل مباشر، وهذا يدل على أن "إسرائيل" قد صاغت خطتها بالكامل مسبقاً وأخفت أهدافها حتى عن بعض أعضائها. ويمكن القول إن النتيجة الأبرز للحرب "الإسرائيلية" على لبنان كانت في بقاء سورية وحيدة في مواجهة "إسرائيل" عسكرياً، وهي بذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر.

ثانياً: السياسة السورية تجاه أبرز الأحداث الإقليمية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

١– موقف سورية من الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩:

اقتصرت العلاقات السورية – الإيرانية خلال حكم الشاه على التبادل الديبلوماسي فقط، وبخاصة أن شاه إيران كان شرطي المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وبخاصة "إسرائيل"، والذي استُبدل دورُه بعد نجاح الثورة عام ١٩٧٩ بالرئيس المصري أنور السادات، بعد الاتفاق المصري – "الإسرائيلي" المنفرد في كامب ديفيد عام ١٩٧٨، الذي كان له أثر كبير في إضعاف الدول العربية، وتفوق "إسرائيل"؛ حيث أدَّت مصر دور التعويض عن غياب إيران لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة،[٢] وخدمت الصهيونية العالمية من خلال "إسرائيل"، ولهذا أخذت العلاقات السورية – الإيرانية تتطور مع انطلاق الثورة الإسلامية ونجاحها في ١٢ شباط ١٩٧٩ بإعلان سقوط النظام الإمبراطوري الرجعي. وأخذت تسعى نحو التضامن ضد "إسرائيل"، وخاصة أن حكومة الثورة أولت القضية الفلسطينية أهمية خاصة ودعماً نوعياً، لذلك فقد أتاح إبعاد إيران عن الدوران في فلك الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وإزاحة الشاه عن الحكم الفرصة لوضع نهاية للسياسة التي تبنتها "إسرائيل"، والقائمة على تجاوز الحصار العربي المفروض عليها عبر تدعيم وشائج العلاقات بينها وبين الدول المجاورة للوطن العربي، وهي إثيوبيا وتركيا وإيران

١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٠ – ٥٩٥.

٢ محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب و"إسرائيل"، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، ج٢، ص ٤٤٩.

الشاهنشاهية سابقاً.[١] ولهذا أخذت تظهر مؤشرات تُنبئ بقيام علاقات بين سورية وإيران بعد انتصار الثورة الإسلامية واضحةً، لاتفاقهما في نهج سياسي شديد التقارب بشكل عام، لاسيما على الصعيد الخارجي، وقد بدا هذا واضحاً من خلال موقف سورية المؤيد لإيران في الحرب التي أعلنها النظام العراقي على إيران عام ١٩٨٠.[٢]

إن رفض إيران بعد الثورة عام ١٩٧٩، دور الدولة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، أثار أزمة عميقة لدى نظام الهيمنة الغربي على "الشرق الأوسط". وقد اعتبرت سورية على صعيد سياستها الإقليمية، أن انتصار الثورة الإيرانية كفيل بالتعويض نسبياً، ولو على المستوى المعنوي في مرحلة أولى، عن خروج مصر من صف المواجهة العربية ضد "إسرائيل"، وكانت تأمل في مرحلة ثانية، وبفضل مساع مكثفة كانت تُبذل لإنهاء الخلاف العراقي – الإيراني؛ أن يصب العراق طاقاته العسكرية في منظومة الجبهة الشرقية، بحيث يتم تحقيق توازن استراتيجي في وجه "إسرائيل" بعد خروج مصر.[٣]

اعتبر الرئيس حافظ الأسد الصداقة السورية – الإيرانية، ومنذ بداية الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أمراً تقتضيه المصلحة العربية العليا، وكان قراره بدعم إيران أمراً مثيراً للجدل والخصومة أحياناً من قبل بعض الدول العربية، التي خشيت من الثورة الإسلامية الإيرانية ومع ذلك تمسك الرئيس الأسد برأيه وموقفه من إيران خلال حرب الخليج الأولى العراقية – الإيرانية، لأنه كان يدرك أبعاد هذه الحرب ومخاطرها وتأثيرها على القوتين العراقية والإيرانية التي تهدف لإضعافهما، مما يساعد في تنفيذ خطط الهيمنة الأمريكية والغربية والصهيونية معاً على "الشرق الأوسط" عامة، وبشكل خاص على دول المواجهة العربية مع "إسرائيل"، وعلى سورية بالتحديد.

كان من الأسباب التي دفعت الرئيس الأسد لدعم وتأييد الثورة في إيران، موقفه من تعاون الشاه مع "إسرائيل" ضد العرب، ومساعدة الشاه في التخطيط مع بيغن للضغط على الرئيس المصري أنور السادات وتنفيذ اتفاقيات السلام مع "إسرائيل"، وقد بذل الرئيس الأسد جهوداً مضنية لإقناع العرب بالنظر إلى إيران الخميني نظرة مختلفة، فهي لم تعد إيران الشاه، صديق "إسرائيل"، وعميل الولايات المتحدة الأمريكية، بل

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٧ – ٤٥٨.

٢ سمر بهلوان، العلاقات السورية – الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩، مجلة جامعة دمشق، مجلد ٢٢، العدد (٣+٤) ٢٠٠٦، ص ٣٢٧.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٦٢.

إيران الملتزمة بعداء الإمبريالية والصهيونية.[١] واعتبرت سورية أن سقوط نظام الشَّاه يشكِّل المقدمة الطبيعية لفك ارتباط إيران بالدُّول الرأسماليَّة، وتوثيق صلاته بالقوى الوطنيَّة العربيَّة، بعد أن انكسرت إحدى الحلقات الرئيسية في الحلف الإمبريالي الرَّجعي.[٢]

وبهذه النظرة رأى الرئيس الأسد في إيران حليفاً يوازي خسارة العرب لمصر، مستنداً بذلك إلى موقف إيران من الولايات المتحدة الأمريكية حيث سماها الخميني (الشيطان الأكبر)، ومزق اتفاقات الشاه معها، وقطع العلاقات مع "إسرائيل" وأوقف تدفق النفط إليها، وفي إشارة رمزية، سلم مقر السفارة "الإسرائيلية" في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية.[٣] وهذا ما كان له انعكاسات مهمة في تغير التوازنات السياسية في المنطقة، وخلق مناخ عمل جديد عربياً ودولياً. كانت سورية معنية به إلى حد كبير، مما جعلها تتجه نحو توثيق الصلة مع إيران لتتمكن من القيام بدور أقوى في خلق توازنات جديدة ومهمة في "الشرق الأوسط" من جهة وعلى الصعيد العربي – "الإسرائيلي" فيما يخدم قضية فلسطين من جهة ثانية، ويساعد في حل الأزمة اللبنانية وآثارها المباشرة على سورية، خاصة بعد الغزو "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢.[٤]

ولم تكن العلاقات السورية – الإيرانية وليدة لحظة قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، بل كان هناك اتصال أقامه الرئيس الأسد مع معارضي الشاه في إيران منذ السبعينات، وأهمه الاتصال بموسى الصدر، رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، وهو الزعيم الشيعي البارز الذي ينحدر من أصول إيرانية، وقد استقر في لبنان منذ عام ١٩٥٩.

كان الصدر همزة الوصل بين الرئيس الأسد ومعسكر الخميني في السبعينات، وأصبح رائداً من رواد محور دمشق – طهران في الثمانينات، إلَّا أنَّه لم يعش حتى يرى نضوج هذا المحور، ففي آب ١٩٧٨ اختفى بطريقة غامضة عندما كان في زيارة إلى ليبيا، وانتشر خبر وفاته بينما كانت محادثات كامب ديفيد جارية في أيلول ١٩٧٨، والحرب اللبنانية على أشُدها.

رحب الرئيس الأسد بوصول الخميني إلى السلطة في طهران ببرقية تهنئة حارة، وقد تطورت العلاقات الإيرانية – السورية بسرعة بعد الثورة الإيرانية، وقام وزير خارجية سورية آنذاك بزيارة لطهران في آب

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٧١ – ٥٧٤.

٢ الحركة التصحيحية ١٩٧٠ – ١٩٨٠ عرض تاريخي وثائقي.. ص ٢٥٦.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٧٥.

٤ سمر بهلوان، العلاقات السورية – الإيرانية.. ص ٣٢٩– ٣٣٠.

١٩٧٩، وأكد الدعم السوري للثورة الإيرانية قبل قيامها، وأثناء اندلاعها، وبعد انتصارها.[١] وذلك لتوفر الكثير من جوانب الاتفاق بين الموقف السوري وموقف الثورة الإسلامية في إيران، لاسيما دعم الثورة الإيرانية وتأييدها للقضية الفلسطينية وحق الشعب العربي الفلسطيني في استرجاع أرضه، ورفض السياسة الصهيونية التوسعية، وتأييدها لتحرير جنوب لبنان والجولان العربي السوري.[٢]

٢– العلاقات السِّياسيَّة السورية – العراقية قبيل الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٧٩:

كانت العلاقات السورية – العراقية في أدنى درجاتها آنذاك، تفرق بينهما الانشقاقات الحزبية، والمنافسة السياسية؛ فضلاً عن مسائل اقتصادية وقضايا إشكالية ومن أهمها اقتسام مياه الفرات التي تتحكم بها تركيا، وأنابيب النفط التي كان واحداً منها يمر عبر الأراضي السورية. وبالرغم من تشابك العلاقات السورية – العراقية، فقد كان يمزقها انعدام الثقة، في وقت كان من الضروري شد وثاق التعاون بين البلدين الشقيقين.

بتاريخ ١٦ تموز ١٩٧٩، وصل صدام حسين إلى رئاسة العراق، وعندئذ توقفت مجريات المصالحة بين بغداد ودمشق.[٣] فقد أثار التقارب الذي حصل بين سورية والعراق بالرغم من قصر مدته حفيظة الأوساط العراقية المناوئة للمسيرة الوحدوية.[٤] وبالرغم من وجود بعض المسؤولين العراقيين الذين كانوا يفضلون اتحاداً فدرالياً فضفاضاً مع دمشق، ولو كوسيلة لإيقاف صعود صدام إلى السلطة المطلقة، فإن تلك الفكرة لم تتضج، وشعر صدام بأن الارتباط مع سورية سيحد من سلطته، وعندما ذهب الرئيس الأسد إلى بغداد بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٧٩ لدفع فكرة الوحدة إلى الأمام؛ لم يذهب الرئيس العراقي صدام حسين إلى المطار لاستقباله، وفي ذلك تجاهل واستخفاف لبروتوكول الاستقبالات الرئاسية.[٥] وبعد زيارة الرئيس الأسد إلى بغداد في حزيران ١٩٧٩ بأيام قليلة، زعم صدام حسين وجود مؤامرة واسعة ضد حكمه قام بها البعثيون العراقيون بدعم من دولة جارة، في إشارة بذلك إلى سورية.

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٧٣ – ٥٧٤.
٢ سمر بهلوان، العلاقات السورية – الإيرانية.. ص ٣٢٩.
٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٧٥ – ٥٧٦.
٤ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٦.
٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٧٧.

ومن ناحية ثانية، تمايزت المواقف الدبلوماسية للبلدين من بعض الأحداث الإقليمية والدولية عن بعضها بشكل كبير، فقد ندد العراق بالغزو السوفييتي لأفغانستان، وانضم إلى القرارات المناهضة للسوفييت في القمة الإسلامية في إسلام آباد التي انعقدت من ٢٧ وحتى ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٠، أما دمشق فقد وقفت موقفاً معتدلاً ورفضت إدانة السوفييت.

وعلاوة على ذلك، دعا العراق إلى عقد مؤتمر قومي للشعب العربي، انعقدت أعماله في بغداد بين ٢٥ – ٢٨ آذار ١٩٨٠، بغية التصديق على ميثاق عربي يؤكد عدم انحياز البلدان العربية ورفض كل تمركز أو إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي العربية، سواء أكانت تلك القواعد أمريكية أم سوفييتية، وقد رفضت دمشق المشاركة في المؤتمر، وحافظت على مواقفها المؤيدة للاتحاد السوفييتي ووصفته بأنه صديق العرب، فانبرى صدام حسين علانية للهجوم بعنف على سورية ودول عربية أخرى في "جبهة الصمود والتصدي"، وذلك للمرة الأولى متهماً هذه الدول بأنها تسير في ركاب موسكو. وبتاريخ ١٨ آب ١٩٨٠، قام صدام حسين بطرد الجهاز الدبلوماسي السوري المعتمد لدى العاصمة العراقية، وبعد ذلك بيومين في ٢١ آب ردت سورية بالمثل، ثم بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٨٠، أُعيد الإجراء القاضي بفرض حمل جواز السفر على مواطني البلدين.

في اللحظة التي أخذ العراق فيها يبتعد عن الاتحاد السوفييتي ويبدأ حربه مع إيران في أيلول ١٩٨٠، تمَّ التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون سورية – سوفييتية بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٨٠. ومن ثم أخذت بغداد ودمشق تتبادلان الاتهامات، ليزداد الخلاف نتيجة موقف سورية المبدئي مع إيران في حربها ضد العراق.[١] وتأكيد سورية على أن الحرب ليست في صالح أي من الطرفين، وليس الهدف من إشعالها إلَّا إضعاف الدولتين الجارتين وسيادة المصالح الأجنبية والصهيونية في المنطقة.

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٦.

٣- الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠:

أ- موقف سورية من الحرب العراقية – الإيرانية:

لم تتحقق النظرة الجيوبوليتيكية التي نظرت بها سورية لدور العراق في تشكيل جبهة عربية شرقية ومواجهة التطبيع المصري – "الإسرائيلي"، فقد شهدت العلاقات السورية – العراقية تدهوراً متسارعاً إثر فشل المحادثات الوحدوية بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والعراقي صدام حسين في بغداد خلال حزيران ١٩٧٩.[١] إضافة إلى أن الرئيس العراقي صدام حسين كان قد استبق حربه ضد إيران بإحباط عملية الوحدة بين سورية والعراق ونسف كل ما قام به سلَفه أحمد حسن البكر.[٢]

لم يكن هناك بداية واضحة للحرب العراقية – الإيرانية، فقد شهدت الشهور الثمانية التي سبقتها مناوشات على طول الحدود، وأدت إلى خسائر بشرية ومادية على الجانبين، وفي ٢٢ أيلول ١٩٨٠، عبرت القوات العراقية إلى داخل إيران بشكل كثيف، مطلقة حرب الخليج[٣] التي عُرفت بحرب (الخليج الأولى).[٤]

ومنذ البداية شجب الرئيس الأسد حرب العراق على إيران، باعتبارها حرباً خاطئة غير مناسبة من حيث زمانها، ومكانها، واختيارها لعدوها. واعتبر أن هذه الحرب ستنهك العرب وتمزق صفوفهم وتحرفهم عن معركتهم مع الكيان الصهيوني وتحرير الأراضي العربية المحتلة. كان الرئيس الأسد يرى أنه يجب على العرب أن يفعلوا كل ما باستطاعتهم لعدم تحويل إيران إلى عدو، محاولاً الضغط على العراق من خلال اتصالاته مع السعودية والأردن.[٥] علماً أن السعودية ودول الخليج كانت تدفع بصدَّام لهذه الحرب وتسانده مادياً؛ وذلك لخشيتهم من تصدير الثورة الإيرانية الإسلامية وما لها من نتائج وخيمة على عروشهم.

---

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٦٢ – ٤٦٣.

٢ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٥.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨٠.

٤ ساءت العلاقات بين العراق وإيران الشاهنشاهية عام ١٩٥٨ بعد قيام ثورة العراق وإنهاء الحُكم الملكي بها. كما عاد الخلاف حول الحدو بين البلدين في منطقة شط العرب، وازدادت حدة التوتر بعد أن أثار العراق مشكلة (كرمنشاه) وهي خلاف عراقي – إيراني حول القرى الثلاث (زين القوس، الشكره، بئر علي)، وخاصة بعد استيلاء إيران عام ١٩٧١ على جزر ثلاث في مدخل الخليج هي (طنب الصغرى، وأبو موسى، وطنب الكبرى). أدى كل ذلك إلى قيام العراق بقطع علاقاته الديبلوماسية مع إيران عام ١٩٧١. وبدأ الصدام بين العراق وإيران عام ١٩٧٢، وتصاعدت حدة التوتر على الحدود، إلى أن تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، والتي تم فيها اعتبار خط منتصف النهر في شط العرب خط الحدود بين الدولتين. ومع ذلك استمر التوتر بين البلدين إلى أن أعلن العراق حربه ضد إيران عام ١٩٨٠ بعد الثورة الإسلامية الإيرانية. عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨، ط١، ص ٥٨ – ٥٩.

٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨١.

وهذا ما دفع الرئيس الأسد لحسم أمره واتخاذ قراره بدعم مجهود إيران الحربي، وخلال زيارة قام بها لموسكو بعد اندلاع حرب الخليج الأولى، أصدر بياناً مشتركاً مع الزعيم السوفييتي بريجينيف بتأييد حق إيران الثابت في أن تقرر مصيرها بنفسها بصورة مستقلة وبدون أي تأثير أجنبي. ونتيجة لموقف السوفييت من رؤية الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها خارج إيران، سمحوا لسورية وليبيا بيع أسلحة سوفييتية لإيران. فنشأ جسر جوي من سورية عبر اليونان وبلغاريا والاتحاد السوفييتي، ومن ليبيا عن طريق البحر الأسود.[١] وفي كانون الثاني ١٩٨١، أقامت إيران خطوطاً جوية منتظمة مجدولة مع دمشق، وطرابلس، والجزائر.[٢] وذلك لإيجابية الموقفين الليبي والجزائري من الثورة الإيرانية أولاً، ورفضهما إشعال الحرب بين العراق وإيران ثانياً.

ولم يتوان الرئيس العراقي عن رد الفعل السلبي تجاه سورية، فاقتحمت القوات العراقية السفارةَ السورية في بغداد في آب ١٩٨٠، وطردت معظم موظفيها بتهمة تهريب السلاح لأعداء صدام حسين. وبتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٨٠ قطعت بغداد علاقتها بدمشق. وفي عام ١٩٨٢ أغلق الرئيس الأسد حدوده مع العراق، ولتوثيق العلاقات السورية – الإيرانية قام علي أكبر ولايتي وزير خارجية إيران آنذاك بزيارة لدمشق عام ١٩٨١.[٣] وتمَّ التنسيق بين البلدين في مجالات عدة.

ومنذ أيلول ١٩٨٠ وحتى تشرين الأول من العام نفسه، أصبحت حرب الخليج مبارزة ساكنة تراوح مكانها؛ ومع استمرار حرب الخليج، استمر الصراع العربي – الصهيوني وانعكس على الساحة الإيرانية؛ فحاولت "إسرائيل" كسب ود إيران من خلال بيعها الأسلحة، وأن يصل الأمر بهما إلى اتفاق في المصالح،[٤] واستمرت سورية في موقفها لكسب إيران كحليف للعرب بالرغم من الضغط العربي الكبير عليها.[٥] وهذا ما فتح المجال لبغداد في أن تتهم دمشق بالتحالف مع إيران ضد العراق، البوابة الشرقية للوطن العربي، في حين وجهت دمشق تهمة إلى بغداد بدعم الإخوان المسلمين في سورية، وفتح جبهة غير عادلة ضد الثورة

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨١.

٢ أشارت المصادر إلى أن الطائرات العسكرية السورية قد حلَّقت في الأجواء العراقية في بعض الأحيان من مراحل الحرب، لجذب الطائرات العراقية وتخفيف الضغط عن إيران. عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية – الإيرانية.. ص ٧.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨٢ – ٥٨٣.

٤ كان هدف "إسرائيل" من دعم إيران واضحاً، وهو أن إضعاف دولة عربية مثل العراق يخرجها من حسابات "إسرائيل" للتهديدات العربية. عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية – الإيرانية.. ص ٧.

٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩١.

الإسلامية الإيرانية المؤيدة للقضايا العربية، وأضحت القطيعة بين البلدين على الأبواب.[١] وزاد من حدة الشقاق تأييد سورية للثورة الإسلامية الإيرانية،[٢] وازدادت حدة العداوة بعد إعلان صدام الحرب على إيران.

عارضت سورية بعنف شديد قيام العراق بشن حربه ضد إيران،[٣] فقطعت بغداد علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق بتاريخ ١٠ تشرين الأول، كما قطعت علاقتها مع ليبيا وكوريا الشمالية احتجاجاً على المساعدة العسكرية التي قدمتها هاتان الدولتان لإيران، وبتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠، تشكلت في سورية (جبهة وطنية عراقية ديمقراطية) معارضة، ضمت في صفوفها أحزاب المعارضة العراقية كافة، بما فيها الأحزاب الكردية، بهدف قلب الديكتاتورية العراقية، وإثر هذا الموقف السوري من العراق تعرضت سورية لاتهامات عدة من السلطات العراقية، وبناء عليه اتهمت سورية بالتفجير العنيف الذي ضَرب السفارة العراقية في بيروت بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٨١. وفي السابع من آذار ١٩٨٢ اتهم الرئيس حافظ الأسد في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لثورة الثامن من آذار ١٩٦٣ العراق والولايات المتحدة الأمريكية بأنهما يريدان تقويض الحكم في سورية، بعد أيام فقط من الأحداث التي شهدتها مدينة حماه السورية من قبل (الإخوان المسلمون).[٤]

استمر التصعيد بين العاصمتين دمشق وبغداد، فأعلنت سورية بتاريخ ٨ نيسان ١٩٨٢ قرار إغلاق الحدود مع العراق، وإيقاف ضخ النفط العراقي عبر خط كركوك – بانياس بعد وصولها إلى اتفاق نفطي مع إيران بتاريخ ١٦ آذار ١٩٨٢، ولم يطل انتظار الرد العراقي. وبتاريخ ١٠ أيار ١٩٨٢ تم تفجير سيارة ملغومة قرب السفارة السورية في طهران، فحمّلت دمشق بغداد المسؤولية عن تدبير التفجير. وبتاريخ ١٧ تموز ١٩٨٢، وفي خطاب للرئيس العراقي صدام حسين اتهم فيه الطيران الحربي السوري باقتحام الأجواء العراقية لإزاحة الأنظار عن دخول القوات الإيرانية إلى الأراضي العراقية.

حاول الملك السعودي فهد بن عبد العزيز خلال قمة فاس التي عقدت بتاريخ ٨ أيلول ١٩٨٢ تقريب ذات البين بين الرئيسين العراقي والسوري، غير أن محاولته باءت بالفشل، ولم يحرز العراق أي نصر حاسم على إيران فحسب، بل وانتقلت الحرب إلى داخل الأراضي العراقية، وكان المستفيد الأكبر من هذه الحرب

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٧.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٧٧.

٣ أشار الرئيس حافظ الأسد إلى مخاطر تلك الحرب بقوله: "الحرب بين العراق وإيران خسرتنا العراق البلد العربي، وإيران البلد المسلم، كقوتين فاعلتين، كان يمكن أن يكون لهما دور في المعركة التي نخوضها ضد العدوان". رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٥.

٤ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٧ / ٤٦٦.

هو "إسرائيل" التي اجتاحت العاصمة اللبنانية بيروت، بل وقامت بالإغارة على العراق نفسه وتدمير المفاعل النووي العراقي.

اتهمت بغداد الدولة السورية بأنها لم تلتزم بمبدأ التضامن العربي ومقتضيات ميثاق الدفاع العربي المشترك الموقع بين الدول العربية ضمن إطار الجامعة العربية، إلا أن دمشق كانت ترى أن العراق هو البادئ بالهجوم وهو المعتدي، وبالتالي لا يحق له الاحتماء بميثاق الدفاع العربي المشترك الذي ينص على الرد العربي المشترك على اعتداء تقوم به دولة ما ضد دولة عربية. كما اعتبرت سورية أن العراق شن حرباً ضد دولة وقفت ضد الإمبريالية والصهيونية وأدار ظهره للصراع المركزي القومي للأمة العربية ألا وهو الصراع العربي – الصهيوني، وفتح صراعاً جانبياً مع قوة جارة صديقة كان يمكن الاستفادة من مكامن قوتها لتقويض توازن القوى في المنطقة الذي هو في غير صالح العرب، وخاصة بعد خروج مصر من ساحة القتال وانفرادها بالتسوية مع "إسرائيل". لقد أدى الموقف السوري تجاه الحرب العراقية – الإيرانية إلى عدم تحول تلك الحرب إلى نزاع عربي – إيراني، وأوقف هجوم إيران على دول الخليج.

لقد ساندت الحرب العراقية – الإيرانية، ولو بشكل غير مباشر، المناورات الأمريكية – "الإسرائيلية" الهادفة إلى تفتيت المنطقة بغية ضمان أمن "إسرائيل" وحرمان تلك الدول من ثرواتها الاقتصادية للتنمية، ولم يكن موقف العراق هذا من الثورة الإسلامية في إيران مفهوماً.[١] ويمكن تحديد نتائج الحرب العراقية – الإيرانية بالنقاط التالية:

- خلق صدع في قلب الوطن العربي – الإسلامي.
- إضعاف الجبهة الشرقية لمواجهة "إسرائيل".
- تكريس كل من العراق وإيران طاقاتهما الضخمة للاستثمار في الأسواق الدولية المصدرة للسلاح، بدلاً من تخصيصها للتصدي للأطماع الصهيونية.
- تعميق الخلاف بين العرب وإيران في وقت كان الطرفان يسعيان إلى التقارب مع بعضهما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، والدور الذي يمكن أن يكون لإيران الجديدة.

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٦٦ – ٤٦٧ / ٥٧٢.

- إبعاد وإشغال أهم حليف إقليمي غير عربي عن القضية الفلسطينية، وخلق مشكلات عدم استقرار سياسي في بلدان الخليج استثمرها الغرب بعقد صفقات سلاح وهمية ضخمة مع تلك الدول بحجة الدفاع عن نفسها.

يمكن تفسير وقوف سورية إلى جانب إيران بأن قيادة الثورة الإسلامية الإيرانية أفصحت منذ نجاحها (بل قبل ذلك) عن اتجاهاتها المعارضة للسياسة الأمريكية – "الإسرائيلية" في المنطقة.[١] بخاصة أن الثورة أطاحت بحكم الشاه العميل للولايات المتحدة الأمريكية والغرب و"إسرائيل"، ونادت بتحرير القدس، ورفعت شعار الوقوف مع العرب في معركتهم ضد العدو الصهيوني.[٢] ومن شأن ذلك الموقف، تدعيم مصداقية مقاومة جبهة الرفض لمحاولات السلام الأمريكي الساعية لخدمة مصالح الغرب و"إسرائيل".[٣]

ب–الموقف "الإسرائيلي" من الحرب العراقية – الإيرانية، والعلاقات السورية – الإيرانية:

أخذت "إسرائيل" تراقب تطورات العلاقات الإيرانية – العربية بانتباه وحذر شديدين، إذ كانت توجهات السياسة "الإسرائيلية" تتركز حول تفتيت أي تشكيل جبهوي شرقي، و في الوقت ذاته كان رئيس حكومة "إسرائيل" مناحيم بيغن قلقاً من حصول سورية على الدعم الإيراني؛ حيث كان شاه إيران (كأداة أمريكية غربية – صهيونية في المنطقة) قبل الثورة، يشكل سدّاً منيعاً أمام الالتقاء السوري – الإيراني، فضلاً عن مساعيه لتحييد العراق.[٤] وهذا ما كان المبرر الفعلي للعلاقات "الإسرائيلية" – الإيرانية.[٥] ولهذا فقد جاءت الحرب العراقية – الإيرانية لصالح "إسرائيل". وكانت مصلحة "إسرائيل" الخاصة في إذكاء أتون الحرب العراقية – الإيرانية، لأن صراعاً كهذا كفيل بإنهاك قوى اثنين من أعدائها المحتملين، ويستنزف في الوقت ذاته ثروة العرب النفطية، ويزيد من نشاط تجارة السلاح "الإسرائيلية"،[٦] حتى ولو كان هذا السِّلاح لإيران.[٧]

---

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٧.

٢ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٥.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٥٧.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨٣ – ٥٨٤.

٥ في أيام الشاه، زودت "إسرائيل" إيران بالخبرات الزراعية، وقدمت السلاح للقوات الإيرانية، ولجهاز (السافاك)، وهو جهاز الاستخبارات الخاص بالشاه، مقابل حصولها على النفط من إيران. كما قدمت "إسرائيل" بالتعاون مع الشاه، الدعم لتسليح وتدريب مقاتلين أكراد منذ منتصف الستينات لإرهاق وإنهاك حكومة بغداد بغارات مستمرة، وذلك لإشغال العراق ومنعه من مساعدة سورية ضد "إسرائيل". باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨٤.

٦ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨٥ – ٥٨٦.

٧ لقد دفعت تلك الحرب بالدولتين الجارتين المتحاربتين إلى أحضان الدول المصدِّرة للسلاح، وهي في معظمها إما دول عظمى أو تدور في فلكها، وبالتالي فإن الحرب أرغمت الدولتين المتحاربتين على اللجوء إلى قوى خارجية كانتا ترفضان التعامل معها قبل الحرب، وتدينان تدخلها في شؤون منطقة الخليج الغنية بالنفط. بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٦٣.

ومن وجهة نظر بيغن فإن معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" وحرب الخليج الأولى، تخدمان الغاية نفسها، وفي هذا ضمان لاستمرار تفوق "إسرائيل" على سورية والمشرق العربي كله. فمعاهدة السلام أبعدت مصر عن أي صدام مع "إسرائيل"، وحرب الخليج أبعدت العراق.[١] لذلك وجدت سورية في التحالف مع الثورة الإسلامية الإيرانية مخرجاً للعديد من القضايا المحورية الملحَّة في المنطقة العربية، مستندة في ذلك التحالف إلى توافق سياسة الدولتين (سورية وإيران) حول مبادئ ومواقف مشتركة منها معارضة الطرفين للنظام العراقي بكل قسوته وصلفه وتناقضاته، واتفاق الحليفين على معارضة خطة السلام المنفردة المصرية – "الإسرائيلية" وما لها من انعكاسات سلبيَّة على قضايا "الشرق الأوسط" عامة والمنطقة العربية خاصة.[٢] وبناء على هذه التطورات فقد استغلت "إسرائيل" الحرب العراقية – الإيرانية وحققت ضربات صاعقة ومباشرة ضد العرب من أهمها:

١– ضم القدس وإعلانها عاصمة أبدية "لإسرائيل" بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٨٠.

٢– ضم الجولان السوري المحتل بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٨١.

٣– قصف المفاعل النووي العراقي بتاريخ ٥ حزيران ١٩٨١.

٤– اجتياح لبنان بتاريخ ٥ حزيران ١٩٨٢، وتصعيد وتيرة تهويد الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمهيداً لضمها فيما بعد إلى "إسرائيل".[٣]

ت–تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية على الصعيد العربي:

شكلت الحرب العراقية – الإيرانية بداية التورط العربي في نزاعات محيطيه لصالح "إسرائيل" بشكل واسع. وفي مقدمتها النتائج الخطيرة لحرب الخليج الأولى على الصعيد العربي، إلى جانب المخاطر الأسوأ على مستوى الصراع العربي – الصهيوني، إذ قدمت "لإسرائيل" وسيلة لم تكن تحلم بها كي تصرف انتباه العالم كله عن القضية الفلسطينية وتُمعن في سياسة التوسع والاستيطان في الأراضي العربية.[٤]

لقد شعرت "إسرائيل" بمنتهى الارتياح تجاه اندلاع الحرب بين العرب وإيران الإسلامية، الأمر الذي دفعها إلى تغذيتها وإذكائها، وهذا ما عبر عنه رئيس الأركان العامة في الجيش "الإسرائيلي" آنذاك رفائيل إيتان

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٨٦.

٢ مجلة النور، مقال بعنوان: "دمشق طهران بعد احتلال العراق"، حزيران ٢٠٠٣، ص ٣٣.

٣ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٦٣.

٤ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦٥.

بقوله: "إن اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية لا يسبب له الصداع"، لأن "إسرائيل" كانت تسعى منذ زمن بعيد إلى تحطيم التحالف العربي – الإسلامي لأنها كانت ترى فيه ضغطاً دولياً إضافياً يمكن أن يُضاف إلى ضغوط أخرى تدعم منظمة التحرير الفلسطينية وتساهم في عرقلة تصفية القضية الفلسطينية. كما كانت "إسرائيل" ترى بفقدان الشاه ونظامه مكسباً أقل من كسب مسيحيي لبنان، كدولة عازلة حقيقية تضمن السلام والهدوء (لحدودها الشمالية).

تجلت الانقسامات الحادة بين الدول العربية بشكل مأساوي عند انعقاد مؤتمر القمة الـ ١١ في عمان من ٢٥ – ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠، من دون مشاركة سورية والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان، وبالطبع دون مصر. وهذا ما يدل على أن الحرب العراقية – الإيرانية قد أدت إلى زيادة الشرخ في العلاقات العربية – العربية عامة، والسورية – العراقية خاصة، وانقسمت الدول العربية بين دول مؤيدة للعراق، مثل الأردن ومصر والمغرب وفلسطين والكويت واليمن وتونس والسودان والسعودية ودول الخليج أغلبها، ودول مؤيدة لإيران مثل سورية، وليبيا والجزائر، بينما اتخذت دول أخرى موقفاً حيادياً، مثل عُمان والإمارات العربية المتحدة.[١]

أعاد العراق توجهات سياسته العربية أثناء حربه مع إيران، فتقارب مع مصر وأخرجها من عزلتها العربية التي سببتها اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية"، وأحدث هذا التقارب إضعافاً لجبهة الصمود والتصدي التي تشكلت في بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٨، بغرض تعزيز الصف العربي في مواجهة التهديد "الإسرائيلي" المتصاعد بعد خروج مصر من جبهة الصراع. ونتيجة لهذا الواقع العربي المُفكك، والحرب العراقية – الإيرانية (كنموذج للصراع العربي – الإسلامي) فقد رافق اندلاع حرب الخليج الأولى حوادث مهمة على المستوى العربي، من أهمها:

- مشروع الوحدة الشاملة بين سورية وليبيا الذي تم الإعلان عنه في طرابلس الغرب في أيلول ١٩٨٠.
- قطع العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والسعودية في اليوم نفسه الذي استقبلت فيه الرياض طائرات الاستطلاع الأمريكية (الأواكس).

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٣٦٦ / ٤٦٤.

تزامن تشكيل الولايات المتحدة لقوات التدخل السريع في منطقة الخليج، مع إنشاء دول الخليج لمجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٤ شباط ١٩٨٠، ويضم المجلس الذي تقوده السعودية كلا من: الكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة. واستقبلت سورية نبأ تشكيل المجلس بتأييد حذر، مخافة حصول تنسيق بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، بما يضعف الجامعة العربية ومؤسساتها، لاسيما أن إحدى دول المجلس، وهي عمان، قد وقعت مع واشنطن اتفاقاً عسكرياً بتاريخ ٦ حزيران ١٩٨٠، جعل من سلطنة عُمان، ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي، مركزاً متقدماً للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج. ومن الجدير بالاهتمام أن مجلس التعاون الخليجي هذا قد أتى في صالح القوى العظمى عالمياً، فحصلت الولايات المتحدة على قاعدة عسكرية في جزيرة مصيرة التابعة لعمان، بينما حصلت موسكو على قاعدة مماثلة في جزيرة سقطرة التابعة لليمن الجنوبي. وكأنما هذه القسمة بين هاتين القوتين كان متفقاً عليها، بل إن هذا يؤكد الرؤية السورية وحذرها من هكذا توحيد بين تلك الأنظمة العميلة والولايات المتحدة الأمريكية.[١]

لقد انعكست تلك الحرب على الساحة العربية بشكل مباشر وبخاصة على الساحة اللبنانية، وما نتج عنها من اتهامات ومواقف منددة سواء لإيران أم للعراق.

١ بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية.. ص ٤٦٤ – ٤٦٥.

ثالثاً: السياسة السورية على المستوى الدولي أبرز الدول (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

١- العلاقات السِّياسيَّة السورية – السوفييتية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

شعر الرئيس الأسد بعد اتفاقية كامب ديفيد وفي ظل الظروف العربية المتردية أن الاتحاد السوفييتي هو الدولة الأهم التي يمكنها الوقوف إلى جانب سورية في وجه ضربة "إسرائيلية" محتملة، بالرغم من أن العلاقات السورية – السوفييتية آنذاك لم تكن على المستوى المطلوب، خاصة بعد تحول مصر من الشرق إلى الغرب، وحرمان موسكو من دورها في دبلوماسية السلام، مما جعل الاتحاد السوفييتي يشكك في صداقة العرب. ولم تكن موسكو قد نسيت تدخل سورية في لبنان عام ١٩٧٦، وهزيمتها لليساريين الذين كانوا يتلقون الدعم السياسي من موسكو، وكانت قد عبرت عن سخطها برفض تقديم الذخيرة لسورية آنذاك. أما أنه وبعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، فإن سورية قد أصبحت بحاجة أكبر للسلاح أكثر من أي وقت سابق، مما دفع الرئيس الأسد لزيارة موسكو شخصياً في شباط ١٩٧٨، ليطلب السلاح من دبابات ومنظومة دفاع جوي، بعد زيارات عدة قام بها مسؤولون سوريون دون نتيجة تذكر، ولكن تجددت العلاقات مع موسكو رويداً رويدا، وحصلت سورية على صفقات أسلحة لدعم قدراتها الدفاعية، إلَّا أنَّه وبالرغم من إشارة موسكو إلى رفع مستوى قدرات سورية الدفاعية، إلَّا أنَّ تنفيذ ذلك كان بطيئاً جداً بالنسبة لسورية.

ونتيجة لحوارات متبادلة حول الدور السوري فيما يخص الصراع العربي – الصهيوني، وما يخص القوى الوطنية الفلسطينية، فقد تطورت العلاقات السورية – السوفييتية بعد اتفاقية كامب ديفيد، حيث سمحت سورية لقطع من الأسطول السوفييتي بزيارة مرفأ اللاذقية، بعد حرمانهم من ذلك إثر الخلاف حول تدخل سورية في لبنان. وتوالت زيارات المسؤولين السوريين إلى موسكو التي كانت غالباً ما يتبعها زيارة الرئيس الأسد وكان إحداها في تشرين الأول ١٩٧٨، إلى أن قام وزير خارجية الاتحاد السوفييتي غروميكو بزيارة دمشق في ٢٦ آذار ١٩٧٩، بالتزامن مع توقيع المعاهدة المصرية – "الإسرائيلية".[١]

كانت أهداف الاستراتيجية السوفييتية في تلك المرحلة ترمي إلى مدِّ نفوذه إلى المنطقة، وخلق توازن استراتيجي بينه وبين الغرب، ولهذا بذل الاتحاد السوفييتي جهداً كبيراً في كسب صداقة دول المنطقة، من

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٣ – ٥٠٤.

خلال عمليات الاستقطاب وإقامة التحالفات كأحد اتجاهات التحرك لمواجهة النفوذ الغربي، (في ظل تردي واقع المنظومة الاشتراكية واتجاه الاتحاد السوفييتي حينها نحو الإصلاح "البيروسترويكا")، مع تفادي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

في كانون الأول ١٩٧٩ وعندما دخلت القوات السوفييتية إلى أفغانستان، كانت سورية من الدول التي لم تُدِن التصرف السوفييتي، وعندما أُخذ التصويت حول الأزمة الأفغانية في الأمم المتحدة في كانون الثاني ١٩٨٠، امتنعت سورية عن التصويت. وبتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٨٠، تم توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين سورية والاتحاد السوفييتي أمدها ٢٠ عاماً.[٢] واعتُبرت هذه المعاهدة ضمانة استراتيجية،[٣] بالرغم من أنها لم تتضمن اتفاقات أمنية أو دفاعية بين البلدين، ومع هذا فقد أعلنت الصحف "الإسرائيلية" عن قلق الكيان الصهيوني من هذه المعاهدة، وبخاصة ما جاء في البند الثالث منها، والذي يعد الصهيونية العنصرية أحد أشكال الاستعمار ومظاهره، وتأكيد الطرفين (السوري والسوفييتي) على تصميمها على مواصلة النضال ضدها.[٤] إلَّا أنَّ روسيا لم تعمل بهذه الاتفاقية أثناء العدوان "الإسرائيلي" على لبنان وتهديد مداخل دمشق من البقاع، بل التزمت الصمت، بالرغم من أن سورية كانت قد عملت ما بوسعها لتفادي الحرب، كي لا تورط حليفتها السوفييتية. وكان هناك أسباب عدة لعدم التدخل السوفييتي، من وجهة نظر السوفييت أنفسهم، أهمها توجسهم من وقوع أسلحتهم المتطورة بيد "الإسرائيليين" فيما لو سلموها لسورية، كما أكَّدوا خشيتهم من تفوق الأسلحة الأمريكية التي كانت تُسلَّم "للإسرائيليين" آنذاك. واكتفى الاتحاد السوفييتي بإرسال برقية إلى بيغن يطلب فيها أن يراعي حرمة سفارتها في بيروت، بعد أن اقتحمها جنود صهاينة في شارع كورنيش المزرعة ببيروت.[٥] وفي شباط عام ١٩٨١ صرّح بريجينيف في خطابه أمام المؤتمر الـ ٢٦ للحزب الشيوعي السوفييتي " بأن استمرار التوتر الدولي يفرض العمل على حماية

١ عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية – الإيرانية.. ص ٢١.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٦١.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩١.

٤ مجلة شؤون إستراتيجية، معاهدة الصداقة والتعاون السورية – السوفيتية، العدد ١٩– ٢٣، تشرين الأول ١٩٨٠، ص٢.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩١.

الانفراج السوفييتي– الأمريكي،[١] ويوجب الحوار على أعلى المستويات وأعلن أنه على استعداد للمشاركة في بحث أزمة "الشرق الأوسط" من خلال مؤتمر دولي يعقد خصيصاً لذلك".[٢]

كانت رؤية موسكو تتركز حول مصالحها بالتأكيد، ومنها الوقوف إلى جانب سورية ضد قيام نظام أمريكي في المنطقة قوامه "إسرائيل"، ويتخذ من بيروت وحكومتها قاعدة له، ومما ساعد في تحول الموقف السوفييتي نحو سورية، وفاة بريجينيف يوم ١١ تشرين الأول ١٩٨٢، واستلام يوري أندروبوف الذي مثَّل بدايات الإصلاح السوفييتي وصديق الرئيس حافظ الأسد الشخصي، الذي وافق بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢ على إطلاق عهد جديد من التحالف السوري – السوفييتي، وتزويد سورية بكميات غير مسبوقة من الأسلحة، وبنوعية متفوقة عما قبل.[٣] وبعد الاجتياح "الإسرائيلي" الثاني للبنان عام ١٩٨٢، بأشهر عدة، تسلَّم الجيش السوري الأسلحة السوفييتية الجديدة والمتطورة والتي تضمنت دبابات (ت ٧٢) وطائرات (ميغ ٢٣) و(ميغ ٢٧)، وصواريخ (سام أرض – جو) عالية الارتفاع وطويلة المدى مع منظومة رادارات الكترونية، بالإضافة إلى صواريخ (سام ٦) و(سام٩)، وصواريخ (أرض – أرض) أكثر دقة من صواريخ (سكود).[٤] وأضاف أندروبوف التزاماً جديًّاً إلى معاهدة الصداقة السورية – السوفييتية مفاده أن موسكو ستساعد دمشق إذا تعرضت لهجوم، وخاصة إذا كان هذا الهجوم "إسرائيلياً". وأعطت موسكو سورية صواريخ متطورة لم يسبق أن أعطتها لأي دولة خارج حلف وارسو، وعلى المستوى الديبلوماسي هدد غروميكو بأن أي تحرش "إسرائيلي" بسورية سيشعل حرباً عالمية.

وبهذا وافقت موسكو على حق سورية في إنهاء آثار الحرب "الإسرائيلية" عام ١٩٨٢، واستعادة نفوذها في لبنان، وفي الوقت الذي عملت فيه "إسرائيل" على مفاوضة لبنان لإقامة صلح منفرد، كانت سورية تعمل بهدوء لتدعيم قوتها العسكرية والديبلوماسية.[٥] لكن العلاقات السورية – السوفييتية تأثرت بمعطيات عدَّة، كان من أهمِّها تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال دعمه "لإسرائيل" وخروج الاتحاد السوفييتي من أي معادلة في "الشرق الأوسط". كما أن السياسة السورية تجاه السوفييت ارتبطت بتحقيق توازن القوى

١ جمال عبد الملك، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢١٣.

٢ نبيل حيدري، منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة السوفيتية ١٩٦٤ – ١٩٨٧، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٧٨، كانون الثاني، ١٩٨٨، ص ٢٢،٢٣.

٣ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٣ – ٥٩٤.

٤ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٩٣.

٥ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٩٤.

العالمية بعد الدعم الكبير الذي كانت تتلقاه "إسرائيل" من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب عموماً. ولهذا لم تكن سورية لتفرِّط بعلاقتها مع السوفييت في سبيل تحقيق الردع العربي ومواجهة الأطماع الصهيونية في المنطقة.

٢- العلاقات السِّياسيَّة السورية – الأمريكية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

وفقاً لسياسة التوازن الاستراتيجي التي نهجها الرئيس الأسد بعد حرب تشرين؛ فقد كان مستعداً للسلام حتَّى مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان يظهر من تصريحاتها أنها تريد تسوية شاملة. إلَّا ان سورية تلقَّت صدمات عدَّة من الولايات المتحدة الأمريكية، كانت أولها اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥، وإبعاد مصر من خلالها عن ميدان القتال، ورغم ذلك وخاصة بعد ظهور جيمي كارتر على مسرح الأحداث، ظل الرئيس الأسد متمسكاً بإمكانية تحقيق السلام في مؤتمر دولي لجميع الأطراف بإشراف الدولتين العظميين، وكان الهدف إشراك الاتحاد السوفييتي في عمليات التسوية التي تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، واللتين سعيتا إلى إبعاد السوفييت عنها.[١]

لقد فقد الرئيس الأسد ثقته بحسن النوايا الأمريكية بحلول عام ١٩٧٨، وتوِّج هذا الأمر بتوقيع اتفاقية السلام المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩،[٢] وجسدت تلك الاتفاقية النزعة الأمريكية للانفراد بالأمور.[٣] وزاد ذلك سوءاً سلوكُ "إسرائيل" الذي عبَّر عن عدم صدقها وقدرتها على تنفيذ سلام حقيقي.[٤] ومما كان يزيد من تشدُّد موقف الرئيس الأسد تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هو تشجيعها "لإسرائيل" على إقامة ترتيبات سلام منفرد مع كل قطر عربي على حدة، الأمر الذي يعطي ميزة "لإسرائيل" وينسف الأمن العربي.[٥] وبناءً على هذا النهج الأمريكي – الصهيوني حددت الاستراتيجية الأمريكية أهدافها في منطقة الشرق الأوسط بما يلي:

---

١ لقد أدى استلام حزب الليكود للحكومة "الإسرائيلية" إلى تغيُّر في أولويات الحكومة "الإسرائيلية" التي راحت تسعى إلى إعادة بناء الردع "الإسرائيلي"، فرفضت البيان السوفييتي – الأمريكي الذي صدر في تشرين الأول عام ١٩٧٧، وكان يدعو إلى تسوية شاملة مع مراعاة حقوق الفلسطينيين. رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٢.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٦٠.

٣ وليام .ب. كوانت. الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ٢٢.

٤ ومن ذلك، استيطان الضفة الغربية، وتدمير المفاعل النووي العراقي، وضم مرتفعات الجولان السوري، واتفاقية التعاون الاستراتيجي الأمريكية – "الإسرائيلية"، وغزو لبنان. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٦٠.

٥ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٦٠ – ٥٦١.

- دعم مكانة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص.
- الحد من النفوذ السوفييتي، تمهيداً للقضاء عليه، إلى جانب احتواء أي محاولات للمدِّ الشيوعي.
- ضمان تأمين مصادر البترول بالجزيرة العربية والخليج العربي، وبالأسعار المناسبة.
- تأمين حق استخدام الممرات البحرية والجوية في المنطقة دون تهديدات.
- ضمان بقاء "إسرائيل" وأمنها[١] وتفوقها على دول المنطقة.

بعد أسبوع من كامب ديفيد زار وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس دمشق، وكان هذا اللقاء بمثابة الوداع بين الولايات المتحدة الأمريكية وسورية، ويذكر بزيارة كيسنجر لدمشق بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية ١٩٧٥، إذ كان فانس يعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق لسورية أي شيء، حتى ولو كان يأمل بتحقيق تسوية شاملة.[٢]

لقد أدى اتفاق كامب ديفيد إلى خيبة أمل كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية عند الرئيس الأسد، كما تضمنت اتفاقية كامب ديفيد فكرة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تقوم بدور مهم في أي اتفاق عربي – "إسرائيلي". وهذا ما أثَّر في أحداث السنوات التي تلت اتفاقية كامب ديفيد، فيما كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعله مع كل دولة عربية على حدة، وهل كان بالإمكان تكرار كامب ديفيد مع سورية أو لبنان أو الأردن أو الفلسطينيين؟.[٣]

وفي سياق نهج سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يُطرح تساؤل حول إمكانية القول إن خديعة "إسرائيل" فيما يتعلق بمبادرة فيليب حبيب أثناء حرب لبنان، متشابهة إلى حد كبير مع خديعتها أثناء توقيع اتفاقية كامب ديفيد، عندما تلاعبت بقضية المستوطنات، وهل كان هناك تواطؤ أمريكي في الخفاء لمصلحة "إسرائيل"؟ لقد أشارت المصادر إلى نوع من التواطؤ "الإسرائيلي" – الأمريكي من قبل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ألكسندر هيغ أثناء اجتياح لبنان، وقد تم تحميله مسؤولية الموافقة الأمريكية على الغزو.[٤] وهذا ما تؤكده أيضاً الوثائق الأمريكية الرسمية التي كانت تُعلن في أعقاب كل

١ عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية – الإيرانية.. ص ٢٩.

٢ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٠٠.

٣ وليام. ب. كوانت، الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ١٦.

٤ خالد حسين، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٢٠١.

عدوان "إسرائيلي" وتكشف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اطلعت على الخطط العدوانية، وناقشتها ووافقت عليها وسمحت بتنفيذها.[١] وهذا ما يُشير إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي نيكولاس فيليوتيس حينما قال في لقاء صحفي عام ٢٠٠١: "نحن لم نشجع الغزو ولكن كان هناك تفاهم مع "الإسرائيليين" أنه إذا كنتم ستقومون بغزو لبنان، فافعلوا ذلك بسرعة وعودوا لأراضيكم".[٢] وقد وافقت الحكومة "الإسرائيلية" على ذلك شكلياً، إلا أن التواطؤ الذي بدا واضحاً في الوقت اللاحق بين قوات الكتائب بقيادة بشير الجميِّل ووزير الحرب الصهيوني أرييل شارون، إذ كان يهدف إلى وصول القوات "الإسرائيلية" إلى بيروت وقتال السوريين والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وقياداتها، والهدف الأبرز كان عملية وصل ما بين الشمال والجنوب اللبناني لمصلحة "إسرائيل".

٣- سياسة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

وافق بيغن من خلال اتفاقية كامب ديفيد على إعادة سيناء لمصر، ولكن ليس بشكل كامل حتى نيسان ١٩٨٢، ولهذا بقيت المخاوف المصرية من عدم استعادة سيناء بالرغم من عدم وجود مبرر لتلك المخاوف، فلم يكن هناك أي شيء يمنع بيغن من إعادة سيناء، ما دام السلام مع مصر هو حجر الأساس لاستراتيجيته في الاحتفاظ بالضفة الغربية.[٣] وكان هذا دليلاً على محدودية النفوذ الأمريكي على "إسرائيل" في مقابل القبضة "الإسرائيلية" المحكمة على السياسة الأمريكية، وهذا ما دلت عليه تفاصيل اتفاقية كامب ديفيد، عندما فرض بيغن إرادته فيما يتعلق بقضية المستوطنات "الإسرائيلية" في الضفة الغربية، وإيقاف المشاورات بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين. وعلى أرض الواقع فإن اتفاقية كامب ديفيد لم تنجح في تحقيق سلام عربي – "إسرائيلي" شامل، بل فشلت في إرضاء الأطماع "الإسرائيلية" واحتوائها، بدليل أطماع "إسرائيل" في لبنان، وتوجهها لتأمين جناحها الشمالي، بعد أن أمَّنت جناحها الجنوبي باتفاقية مع مصر.[٤]

---

١ عاطف السيد أحمد، من سيناء إلى كامب ديفيد.. ص ٢٠٨.

٢ وثائقي حرب لبنان، الجزء الثامن، من حديث مساعد وزير الخارجية الأمريكي نيكولاس فيليوتيس، https://www.youtube.com/watch?v=DEJKnE7DJ68.

٣ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩٦.

٤ وليام .ب. كوانت، الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ١٣١.

ترسَّخت الاستراتيجية "الإسرائيلية" أكثر بعد وصول رونالد ريغان إلى الرئاسة الأمريكية في كانون الثاني ١٩٨١،[١] وابتداءً من ذلك العام، أصبح التعاون الأمريكي – "الإسرائيلي" عنصراً أساسياً في السياسة الأمريكية تجاه "الشرق الأوسط"،[٢] وألقت الولايات المتحدة الأمريكية بكامل ثقلها في مصلحة "إسرائيل". وراح الرئيس الأمريكي ريغان يسعى لتشويه صورة الاتحاد السوفييتي، ومواجهة القوى التي ترتبط مع السوفييت بعلاقات صداقة وتعاون في المنطقة، معتبراً سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مقدمة هذه القوى،[٣] من خلال الترويج لفكرة دعم الاتحاد السوفييتي للإرهاب واستخدام منظمة لتحرير الفلسطينية وسورية وليبيا لتنفيذ هذا الإرهاب وتهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.[٤] ومن خلال الاتفاق بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، أصبحت "إسرائيل" تشكِّل قوة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي.[٥] ووضعت "إسرائيل" لأول مرة في إطار تحالف رسمي مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي ومؤيديه.[٦] من خلال اتفاقية تفاهم استراتيجي، ساعدها في ذلك وصول الكسندر هيغ إلى وزارة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي شكل أملاً كبيراً لدى "إسرائيل"، فقد كان هيغ يخفي طموحاً شخصياً بأن يصبح رئيساً مقبلاً للولايات المتحدة، ولهذا أبدى إعجاباً بقوة تأثير "إسرائيل" في السياسة الأمريكية، وهذا ما يبرر حينها تعاونه مع "إسرائيل" أثناء اجتياحها للبنان.

كان طموح بيغن ومسعاه أن يضم الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة، ويملأ الضفة بالمستوطنين اليهود ويسحق أي مظهر من مظاهر الشخصية الوطنية الفلسطينية. وقد فهم بيغن من الصفقة التي عقدها في كامب ديفيد أنه أصبح قادراً على أن يُطلق يده في الضفة الغربية، بعد موافقته على إعادة سيناء لمصر، وكسب مصداقية في هذا الوعد (إعادة الأرض) وهذا ما يشكل عامل جذب لبقية دول المواجهة. وبكل الأحوال فقد كان بيغن يحتاج إلى بيئة محمية لكي يجعل مشروعه آمناً، وبالرغم من إخراج مصر من ميدان المعركة، فإن ذلك لم يحلّ المشكلة تماماً من وجهة نظر بيغن، فقد كان هناك سورية، الخصم الذي يقف في وجه "إسرائيل"، ولم يكن بيغن يسعى إلى سلام مع سورية ولا مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأن

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩٦.

٢ وليام .ب. كوانت، الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات.. ص ١٨٣.

٣ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٦.

٤ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩٧.

٥ كان الرئيس الأمريكي ريغان ووزير خارجيته ألكسندر هيغ ومدير الـ (سي أي ايه) وليم كيسي، يؤكدون أن موسكو تدرب شبكة من عشرات آلاف الإرهابيين الشيوعيين حول العالم، لمهاجمة العالم الذي تقوده واشنطن. وسارت "إسرائيل" بهذا التفكير واعتبرت قضية واشنطن هذه قضيتها أيضاً. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.. ص ٥٧٣.

٦ رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان.. ص ١٨٧.

ذلك كان يقتضي التخلي عن الأراضي المحتلة، وهو يدرك أن سورية لن تتنازل عن مطالبها. وكان بيغن يريد الاحتفاظ بالضفة الغربية لاستكمال حلم (أرض "إسرائيل")، وكان محتاجاً إلى الاحتفاظ بالجولان ليحمي تلك الأرض، وذلك ما فرض عليه تأسيس قوة كبيرة لاحتواء سورية، وكان هذا الهدف الثاني بعد تحييد مصر عن المعركة.[١] وهكذا فإن سورية كانت تواجه قوّةً "إسرائيلية" مدعومة بغطاء أمريكي سياسي وعسكري، وقد وقفت وحيدة أمام هذه القوى وراحت تبحث عن تحالفات لتحقيق معادلة توازن استراتيجي أمام الأطماع الصهيو – أمريكية في المنطقة.

٤-سياسة أوروبا الغربية (فرنسا – بريطانيا) تجاه المنطقة العربية (سورية والقضية الفلسطينية) بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢:

كان الموقف الدولي بمجمله متعاطفاً مع الدول العربية، ولو بشكل شفهي، في وجه الاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة وغطرستها في تنفيذ سياستها العدوانية. فقد عبرت الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي (عدا الولايات المتحدة الأمريكية)، عن إدانتها للاعتداءات "الإسرائيلية" على لبنان وعن تأييدها لسلامة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دولياً.[٢] كما أدانت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في بيان أكدوا فيه عدم امتثال "إسرائيل" لقرارات الأمم المتحدة،[٣] ولهذا حاولت بريطانيا تعديل القرار ٢٤٢ الذي تمت صياغته عام ١٩٦٧، وأصبح بالنسبة للأوروبيين (وللعالم) بمثابة الكتاب المقدس في أي تسوية لصراع "الشرق الأوسط". حيث أكد وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون في أيلول عام ١٩٧٩ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عدم اكتمال القرار ٢٤٢ لأنه لم يأخذ بالاعتبار الحقوق السياسة المشروعة للفلسطينيين وحقهم في وطن، وعلى هذا الأساس فقد طالب بإضافة بند إلى القرار ككل وبضرورة اعتراف جميع الأطراف المعنية به. وقد جاء ذلك على خلفية الغزو "الإسرائيلي" للبنان وما أفرزه من حالة التأزم لوضع اللاجئين الفلسطينيين، ثم جدد اللورد كارينغتون ذلك الطرح، خلال جولة قام بها لبعض الدول العربية في كانون الثاني ١٩٨٠، حتى تتحقق الدعوة إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين ولكن في إطار تسوية تفاوضية.

---

١ باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط.. ص ٥٩٧ – ٥٩٩.

٢ بلال الشوبكي، سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد الصادر في٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص٤.

٣ مها معتوق، وقائع الحرب "الإسرائيلية" – الفلسطينية.. ص ٧٤ – ٧٥.

كان الرد السوري على المبادرة البريطانية حازماً وواضحاً، حيث أعلنت سورية في القمة العربية الرابعة لدول الصمود المجتمعة في طرابلس بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٨٠، رفضها تعديل القرار ٢٤٢ باعتباره أصلاً لا يمثل أساساً لحل الصراع. لكن ذلك الأمر لم يثن الحكومة البريطانية عن مساعيها الهادفة إلى تسويق مبادئها، فقامت بالاشتراك مع فرنسا بإعلانها مبادرة أوروبية تهدف من هذا التعديل شموله حقوق الفلسطينيين مع مراعاة عدم المساس بالبنود الأخرى في القرار؛ حرصاً على استمرار السياسة الصهيونية في المنطقة العربية التي تجسد مصالح الدول الغربية.

لقد بدت المبادرة الأوروبية (البريطانية – الفرنسية) بسبب توقيتها وكأنها تقويض لجهود التفاوض بين مصر و"إسرائيل" حول الحكم الذاتي التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه ظهرت وكأنها بديل أوروبي لملئ الفراغ الناشئ عن تعثر هذه المحادثات من جهة ومن جهة ثانية الرغبة في ضرورة وجود دور أوروبي يساهم في الحلول حول مصير المنطقة، مما يجعل تجاوز اتفاقية كامب ديفيد أمراً ممكناً.

عبّرت الولايات المتحدة عن استيائها من الموقف الأوروبي بما صرحه الرئيس كارتر بأنه لن يسمح بأي تحرك في الأمم المتحدة يمكن أن ينال من الشكل الحالي للقرار ٢٤٢، لذلك اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية في البندقية بإيطاليا بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٨٠ لتقرير مصير المبادرة الأوروبية في ظل العواصف التي واجهتها من معارضة أمريكية – "إسرائيلية" وتشكك فلسطيني وتحفظ مصري ورفض سوري مبدئي، وصدر البيان متجنباً موضوع تعديل القرار، ولكنه أكد على الحقوق الفلسطينية وموضحاً ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات (ولكن دون اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني). وطالب البيان منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود والأمن، وضرورة التخلي عن الكفاح المسلح، وبالطبع هذا ما كانت تريده الحكومة الأمريكية منذ وقت طويل.[١]

كانت علاقة دمشق بأوروبا مضطربة ويشوبها التوتر، وزاد من الأمر اضطراباً بيان البندقية، وإعلان بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية الأخرى عام ١٩٨١ قبولها الطلب الأمريكي بالمشاركة في القوات المتعددة الجنسية التي سترابط في صحراء سيناء. وإن لم يكن هذا الأمر متفقاً تماماً ومخططات الحكومة

١ لوسيان بيترلان، حافظ الأسد مسيرة مناضل.. ص ٣٢٦.

البريطانية آنذاك، خاصة وأن بريطانيا حينها كانت تترأس الجماعة الأوروبية، وكانت تخشى أن تؤدي الموافقة السريعة للاشتراك الأوروبي في القوى سالفة الذكر إلى رد فعل عربي عنيف، إلا أن الضغوط الأمريكية أجبرتها على الموافقة في نهاية الأمر.[١]

كان مدير إدارة "الشرق الأدنى" و"شمال إفريقيا" في وزارة الخارجية البريطانية قد عبر عن موقف بلاده قائلا:" كان بودنا أن لا تطلب منا الولايات المتحدة مساهمتنا، أما وقد طلبت ذلك فإن عدم الاستجابة ستفسرها "إسرائيل" بعدم الاهتمام الأوروبي بها، بل والتحيز لصالح العرب. قبلنا المساهمة فقط كجزء من دورنا في بيان فينيسيا من أجل تقديم التسوية السلمية الشاملة، أما إذا أصرت "إسرائيل" على فرض التزامنا بكامب ديفيد فإننا سنرفض المساهمة حتما".[٢] إلَّا أن بريطانيا كانت ترى أن لها مصلحة بالمساهمة في القوى المتعددة الجنسية بالشكل الذي تم التوصل إليه في اتفاق واشنطن (أي بعدم الالتزام بكامب ديفيد كشرط للمساهمة) لأنها من خلال ذلك تستطيع ضمان تواجدها في إيجاد الحلول "لقضايا الشرق الأوسط" مما يعطيها المجال للعب دور الوسيط مع دول الخليج النفطية لضمان مصالحها التجارية معها. وبهذا أصبح دور الدول الأوروبية في تلك المرحلة مقتصراً على دعم الجهد الأمريكي المتفرد.

وفي أعقاب الغزو "الإسرائيلي" للبنان أصدر مجلس الأمن الدولي القرارين (٥٠٨-٥٠٩) الذين طالب فيهما "إسرائيل" بالانسحاب الفوري من لبنان. واشترطت الولايات المتحدة عدم إدانة "إسرائيل"، لكي تصوت على القرار ٥٠٩. وفي ٩ حزيران ١٩٨٢ تقدمت اسبانيا بمشروع قرار يدين "إسرائيل" لعدم امتثالها لمضمون القرارين السابقين وقد حظي بتأييد جميع دول مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت حق النقض (الفيتو) لتعطيله. وفي ٢٦ حزيران من العام ذاته تقدمت فرنسا بمشروع قرار يقضي بانسحاب "إسرائيل" لمسافة عشرة كيلومترات حول بيروت، إلا أن الولايات المتحدة عطلته أيضاً باستخدام حق النقض (الفيتو).[٣]

وبهذا لم تخرج السياسة الأوروبية عن عباءة السياسة الأمريكية في دعمها "لإسرائيل"، ولو ظهر ذلك في بعض المواقف، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تضغط بكل ما لديها من قوة لتعطيل أي دور

١ نيفين مصطفى، الحوار العربي الأوروبي ومنطق تحييد البحر المتوسط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٤٤.

٢ فوزي الجودة، أوروبا الغربية والصراع العربي الصهيوني، دار العلم، ط١، دمشق، ١٩٨٣. ومطبعة الآداب والعلوم، ط٢، د.م، ١٩٩٤، ص٢٠٩.

٣ القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، المجموعات المصلحية الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات الأمريكية – "الإسرائيلية"، ط١، دمشق، ١٩٨٣، ص١٧٩.

أوروبي يسعى إلى حل القضية الفلسطينية لصالح العرب، مستخدمة نفوذها العسكري والسياسي، وحق النقض الذي أعطاها إياه ميثاق الأمم المتحدة.

خاتمـــة:

شكَّل العدوان "الإسرائيلي" بتاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧ نقطة تحول فاصلة في تاريخ السياسة الخارجية السورية على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، تركت نتائج عدَّة كان من أهمها بالنسبة لسورية احتلال الجولان من قبل الكيان الصهيوني، فأصبح هم القيادة السورية منذ ذلك الحين استرداد الجولان ضمن سياستها القومية المُطالبة باستعادة الأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الصهيوني.

ومن الجدير بالاهتمام، أن نكسة حزيران عام ١٩٦٧ لم تكن للعرب فقط، بل حملت معها فشل اليسار العربي أمام الأنظمة العربية المحافظة اليمينية الموالية للغرب، وشكلت أحد عوامل فشل حركة التَحرر العربيَّة. وقد جسَّد مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ هذا الفشل عندما قررت الدول العربية المنتجة للبترول إعادة ضخ البترول للدول الغربية الداعمة "لإسرائيل"، وبهذا التف القرار النفطي على القرار السياسي – العسكري العربي عندما ابتدعت الدول العربية النفطية لفظة "الاستخدام الإيجابي لسلاح النفط" ودخلت في ازدواجية القرار العربي الذي قال نعم للغرب ولا "لإسرائيل".

لم تستسلم تلك الأنظمة العربية التي اجتمعت في الخرطوم أمام "إسرائيل" فقط، بل أمام الغرب الرأسمالي الداعم "لإسرائيل" والمدافع عنها. فعندما أثيرت قضية استخدام سلاح النفط ضد الدول التي ساندت "إسرائيل" بآلتها العدوانية، وقفت الدول العربية المنتجة للنفط موقف الرافض الممتنع بحجة أن تبني هذه الخطة كفيل بإثارة عدوانية الغرب و"إسرائيل" مجدداً ضد الدول العربية، مما دفع بالقمة العربية لاتخاذ قرار بعدم استخدام النفط. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الترابط الوثيق بين الدول الغربية الرأسمالية والكيان الصهيوني الذي يُعدُّ أداةً متقدمة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية في المنطقة العربية. وأكَّد ذلك موافقة كل من مصر والأردن على القرار (٢٤٢) الذي رأت فيه "إسرائيل" اعترافاً عربياً بشرعيتها في المنطقة، وتشجيعاً لإجراء مفاوضات مباشرة ثنائية مع كل دولة عربية على حدة؛ مما سمح لها بمعالجة القضية الفلسطينية بشكل هامشي على أنها قضية لاجئين لا أكثر. لتتفرد سورية بموقفها من القرار (٢٤٢) وتفسيره على أنه يعني الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وإقرار الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. ورسَّخت سورية موقفها هذا بمقاطعة مؤتمر القمة العربية في الخرطوم الذي عقد في شهري تموز وآب سنة ١٩٦٧، وإدانة جميع الجهود الغربية التي بذلت من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للصراع العربي – الصهيوني. وهذا ما أدخلها في عزلة "إرادية" وأدى إلى انقطاعها عن معظم توجهات السِّياسة العربيَّة.

وبالرغم من ذلك فإن الحكومة السورية استغلت كل مناسبة لإعلام المجتمع الدولي بأن "إسرائيل" تمهد الطريق لارتكاب عدوان عليها، هذا من جانب، ومن جانب آخر سعت إلى رص الصف العربي من خلال تحالفات عسكرية واقتصادية خاصة مع مصر. إلا أن "إسرائيل" أجادت استخدام الإعلام كوسيلة من وسائل تشكيل الرأي العام العالمي لصالحها من خلال تصوير العرب كأعداء "لإسرائيل" يريدون القضاء عليها، وأنها تدافع عن مصالح اليهود في العالم من خلال ادعاءاتها المزعومة، وأكبر دليل على ذلك استخدام الإعلام خلال حرب حزيران سنة ١٩٦٧، وكسب الرأي العام العالمي الذي لم يحرك ساكناً تجاه العدوان على الأراضي العربية.

وهكذا وبعد أن ابتدع المؤتمرون في الخرطوم لفظ "الاستخدام الايجابي لسلاح النفط" والذي يعني دفع الدول النفطية مبالغ سنوية لمساعدة الدول العربية المنكوبة على إعادة بناء قدرتها العسكرية؛ لم يُستبعد رفض العرب النظري للواقع "الإسرائيلي" التوصل إلى حل سياسي معها. لتأتي موافقة كل من مصر والأردن على القرار ٢٤٢ تمهيداً لإجراء مفاوضات ثنائية مع كل دولة عربية على حدة.

لقد جسدت حرب حزيران عام ١٩٦٧ قمة العدوان الصهيوني على العرب، وبينت العدو من الصديق، وبالرغم من أن الدول العربية كلها خرجت خاسرة من هذا العدوان، فإن العلاقات السورية – العربية لم تشهد تحسناً بل على العكس أصيبت بانتكاسات كثيرة. وحتى الاتحاد السوفييتي آنذاك، الذي كان يمثل تطلعات الشَّعب العربي بموقفه الداعم لقضايا التحرر الوطنيَّة، قد دخل في تلك اللعبة، لعبة التحذيرات من أي مجابهة عربية – صهيونية، وقد أثار موقفه هذا التساؤل نفسه حول الغاية من تلك التحذيرات. وبذلك فإن النتيجة التي وصل إليها عدوان حزيران عام ١٩٦٧ قد غيرت مجرى الصراع العربي – الصهيوني ومهدت لمرحلة مختلفة على صعيد العلاقات السورية – العربية، السورية – الدولية.

هدفت الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، إلى بناء الدولة السورية والنهوض بها على الصُّعد كافة لتكون قادرة على المواجهة والحرب مع "إسرائيل" لاستعادة الأراضي المحتلة، وبدأت سورية منذ تسلم الرئيس حافظ الأسد سدة الحكم عام ١٩٧١ تبحث عن ترابط عربي، مع الإبقاء على التوازن بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. ولهذا كانت سورية تبذل قصارى جهدها لإزالة صورة البلد الرافض لأي مصالحة عربية – عربية وترغب بإعداد استراتيجية عربية شاملة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي –

الصهيوني، مع الحفاظ على المطالب العربية العادلة. وشكَّلت حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ منعطفاً في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني وجسَّدت ذروة التَّضامن العربي لاسيما في أيَّام الحرب الأولى، والهزيمة النفسية التي مُنيت بها "إسرائيل". مما أكد "لإسرائيل" الابتعاد عن خوض حرب ضد الدول العربية مجتمعة وراحت تسعى لعقد اتفاقيات منفردة أخرجت من خلالها مصر التي قبلت بوقف إطلاق النار أثناء الحرب، وانفراد الجيش "الإسرائيلي" بالجبهة السوريَّة، ليتبع ذلك عقد اتفاقيات متوالية أخرجت مصر بالكامل من معادلة الصراع العربي – الصهيوني.

ومع توالي الأحداث اتَّضح الهدف الصهيوني – الأمريكي بإخراج سورية من هذا الصراع من خلال معاهدة سلام تضمن "لإسرائيل" عدم المواجهة في المستقبل. خاصة بعد نجاح الخارجيَّة الأمريكيَّة بسياسة (الخطوة – خطوة) وإخراج مصر من معادلة التوازن الاستراتيجي وضمان التزامها بالابتعاد عن أي حرب مستقبليَّة، وهذا ما أثبت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تمثيل دور المُحاور القادر على دفع "إسرائيل" للانسحاب من الأرضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، لكنها في الواقع كانت الداعم الأكبر للسياسة الصهيونية التوسعية في الأراضي العربية. ولذا وجدت سورية ضرورة البحث عن معادلة توازن جديدة مع "إسرائيل"، آخذة بعين الاعتبار الهدف الأمريكي – "الإسرائيلي" الجديد القاضي بتوسيع دائرة التسوية مع مصر، لتضم لبنان أيضاً. وعندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تشكل عقبة أمام هذا المشروع، حاولت "إسرائيل" إخراجها من لبنان من خلال إثارة حرب طائفية، وتقسيم لبنان بين مؤيد ومعارض لمنظمة التحرير.

وبهذا جاء التدخل السوري في لبنان نتيجة إدراكها للهدف "الإسرائيلي"، وقد دلَّت الأحداث اللبنانية منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢ إلى أن سورية كانت تسعى لعدم وقوعه تحت قبضة "إسرائيل" ونجحت سورية بهذه المهمة بعد أن أوقفت الحرب الأهلية وحافظت على سيادة لبنان وفرضت نفسها كقوة عربية يحسب لها حساب من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من العُزلة العربية التي عاشتها سورية بعد حرب تشرين ومحاولاتها لتشكيل جبهة تواجه السياسة المصرية – "الإسرائيلية" وحثها الدول العربية على استخدام مقدراتها وفي مقدمتها سلاح النفط الذي لم يُستخدم بالشكل الأمثل بالرغم من اعتراف الدول الأوروبية بفاعلية هذا السلاح من خلال مواقفها وقراراتها التي تلت حرب تشرين عام ١٩٧٣.

إذن إنَّ مسار الأحداث لتفجر الحرب الأهلية اللبنانية لم ينفصل عن مسار تطورات الحلول السياسية للقضية الفلسطينية؛ منذ بدايتها عند الكيلومتر ١٠١ في مصر بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، ثم اتفاقية سيناء الثانية؛ وصولاً إلى تصفية المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان التي أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على "إسرائيل" وعلى بعض الأنظمة العربية الرجعية التي سعت من قبل لتصفيتها في أيلول ١٩٧٠؛ فضلاً عن الضغوط الأمريكية والغربية الصهيونية في إتاحة المجال "لإسرائيل" في تأجيج الصراعات اللبنانية – اللبنانية بأشكالها كافة.

لقد بيَّنت هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين القوة العسكرية، والمساعي السياسية، من خلال النقاط الأساسية التي تناولتها، من حرب تشرين الأول ١٩٧٣، إلى حرب لبنان ١٩٨٢. ومواقف الأطراف المعنية في الصراع العربي – الصهيوني، سورية، مصر، لبنان، "إسرائيل" والقوتين العظميين الاتحاد السوفييتي آنذاك والولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا الموقف السوري الصادق تجاه المطالب العربية دفعت ثمنه سورية ومازالت حتى الآن؛ وهذا ما بدا من خلال الحرب على سورية التي بدأت بشكل فعلي عام ٢٠١١، واستمرت من خلال استخدام أدوات عدَّة فتحت المجال للتدخل الأمريكي المباشر فيها الذي بدا واضحاً بعد القرار الأمريكي بالاعتراف بسيادة "إسرائيل" على الجولان العربي السوري المُحتل بتاريخ ٢٥ آذار عام ٢٠١٩.

تناولت الدراسة تاريخية للسياسة الخارجية السورية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٨٢، محاور ثلاثة: عربياً – إقليمياً – دولياً. تضمنت دراسة مجمل التطورات السياسية؛ وبخاصة التوقف عند المنعطفات الأهم وبناء على ذلك توصل البحث إلى نتائج عدة وفقاً لزمن الدراسة ومسار أحداثها ومحاورها وتفصيلاتها:

- اتضح من خلال الدراسة أن كثيراً من الساسة والقادة العرب لم يكونوا جادين بتنفيذ المحاولات الوحدوية التي جرت في خمسينيات القرن الماضي كميثاق الضمان الاجتماعي، والأحلاف الثنائية والثلاثية، وذلك للتباعد الواضح بين سياسات الحكومات العربية عموماً والإرادة الشعبية القومية.
- كانت نكسة حزيران ١٩٦٧ نتاجاً لعدم تقدير معظم الحكام العرب قدرات العدو من جهة، وتوجه اهتمام معظمهم لمكاسبهم الشخصيَّة من جهة ثانية، فضلاً عن تحالفاتهم الخارجيَّة وابتعادهم عن قضاياهم القوميَّة، مما فسح المجال واسعاً لأن يصل العدو لأهدافه التوسعيَّة واستمرار تفوقه.

- كانت حصيلة التدخل السوري في الأردن والحرب التي شنها الملك حسين على الفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٧٠ وتصرفات الفدائيين غير المسؤولة؛ إعطاء "إسرائيل" الفرصة لوضع الأردن تحت جناحها، ولأن ترتفع في نظر الولايات المتحدة إلى مرتبة الشريك الإقليمي الذي لا غنى عنه في المنطقة.
- نجح –إلى حد ما– التنسيق العسكري الذي جرى مابين مصر وسورية في حرب تشرين عام ١٩٧٣، ولكن هذا التنسيق لم يستمر إلى النهاية، بسبب خروج مصر من المعادلة العربية بتوقيعها لمعاهدة وقف إطلاق النار، وتركها سورية وحيدة في ميدان حرب غير متكافئة بحكم التحالف بين قوى الصهيونية والإمبريالية العالميتين.
- تسعى السياسة الأمريكية لأن تضع أي حدث في المنطقة العربية في مصلحة "إسرائيل" دون أي اعتبار آخر، مستفيدة من الأنظمة التي تقبل بالتفاوض على حساب الشؤون المصيرية للعرب وتحرير أراضيهم المحتلة والتخلي عن مقدراتهم لصالح "إسرائيل".
- الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية "للشرق الأوسط" (بما فيه الوطن العربي)، لاسيما تركيا وإيران، مما جعل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية يتخذان منهما ذرائع هامة لتمرير مصالحهم في الوطن العربي عامة، وسورية خاصة. فالحدود المشتركة مابين سورية وتركيا فرضت على كلا البلدين علاقات تنوعت مابين التفاهم والتنافر، حيث قامت تركيا بدور الوسيط لتمرير المشاريع الاستعمارية كـ "حلف بغداد". كما كان لقضية المياه المشتركة بين سورية وتركيا دوراً مهماً في علاقات البلدين واستخدمت تركيا قضية المياه كورقة ضغط على سورية في مناسبات عدة، مستفيدة من تحكمها بمنابع نهري دجلة والفرات، وأهميتهما في حياة سورية الاقتصادية.
- أوضحت دراسة السياسة السورية تجاه إيران، في المرحلة التي يتناولها البحث مدى استغراق السياسة الإيرانية في عهد الشاه بدعم الغرب والولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وموقفها السلبي من الفصائل الفلسطينية المقاومة.
- كانت سورية في مرحلة الدراسة بين عامي ١٩٦٣–١٩٧٣، ومازالت إلى اليوم، ساحة صراع بين القطبين الدوليين، الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي –سابقاً– والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عكسته مجريات الحروب التي خاضتها سورية. في أعوام ١٩٦٧و١٩٧٣ وبعدهما، بحكم الأهمية الاستراتيجية لسورية ونهجها السياسي المقاوم للأطماع

الخارجية لاسيما الصهيونية ومشاريعها التوسعية، وتبنيها للحق العربي الفلسطيني في أرضه المغتصبة، وهذا ما عكسته المحافل الدولية في تعطيل كلِّ قرار يتبنى إدانة "إسرائيل" وممارساتها ضد الشعب العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً. إن السياسة الأوروبية –بشكل عام– بعد الحرب العالمية الثانية، ودور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة السياسية العالمية، لم تعدو كونها منفذاً لسياسة الولايات المتحدة وتابعاً خالصاً لها، بالرغم من ظهور بعض الأحزاب والشخصيات في تلك الدول كفرنسا وبريطانيا ومحاولات التقرب من العرب، من أجل مصالحهم الاستراتيجية (لاسيما النفط)، إلا أن السياسة الاستعمارية كانت تظهر بشكل واضح وبوسائل متعددة.

- تبنَّت السياسة الأمريكية سياسة "إسرائيل" التوسعية في المنطقة العربية، ودعمت هذه السياسة بالوسائل كافة، ولولا الدعم الأمريكي "لإسرائيل" لما استطاعت أن تصل إلى درجة المواجهة مع الدول العربية منذ عدوان ١٩٦٧ وحتى اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢.
- أكَّدت محادثات الرئيس حافظ الأسد مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر تمسُّكَ سورية بمبادئها القومية العربية، وتأكيدها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة كما يجب أن تُنفَّذ لمصلحة العرب وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة.
- أثبتت محادثات الرئيس الأسد مع كيسنجر تمسك "إسرائيل" باحتلال الجولان العربي السوري بدعم أمريكي، هذا الدَّعم الذي وصل حد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة "إسرائيل" على الجولان العربي السوري المحتل عام ٢٠١٩. وهذا ما يؤكد صوابية السياسة السورية على مدى العقود الماضية بتمسكها بحقوق العرب في تحرير أراضيهم وبخاصة الجولان العربي السوري المُحتل.
- أكدت الأحداث التي ناقشها البحث صوابية السياسة السورية المتمسكة بتمثيل الفلسطينيين من خلال منظمة التحرير الفلسطينية في أي مؤتمر دولي يُناقش الصراع العربي – الصهيوني.
- كانت السياسة السورية، ومازالت مستعدة للتعاون مع أي دولة عربية للوقوف في وجه الأطماع الصهيونية بالأراضي العربية، وهذا ما تبيَّن من خلال سعي الدولة السورية لإنشاء قوة عربية في مواجهة السياسة المصرية التي انتهجها السادات، والتي أخرجت مصر من صف الدول العربية

وأطلقت يد "إسرائيل" في المنطقة. وهذا ما عكسته السياسة السورية تجاه الأردن والعراق بعد حرب تشرين ١٩٧٣.

- استخدمت "إسرائيل" بدعم أمريكي أدوات عدة لزعزعة استقرار الدول العربية وإشغالها في نزاعات داخلية كان من أهمها موضوع الأكراد في العراق الذي قامت "إسرائيل" وبدعم من نظام الشاه الإيراني السايق باستخدامه من خلال إشعال صراع بين الأكراد والحكومة العراقية لإشغال العراق عن القضايا العربية ومنعه من الوقوف إلى جانب سورية في مواجهة الأطماع الصهيونية.
- حاولت سورية حثَّ العرب لاستخدام مقدراتهم ووفي مقدمتها النفط العربي لمواجهة الأطماع الصهيونية الاستعمارية في الوطن العربي، إلَّا أن ذلك لم يجد نفعاً نتيجة لخشية الأنظمة العربية وخوفها من المضي في معاداة الولايات المتحدة الأمريكية أو أن يؤثر ذلك على استمرارية حكمها لشعوبها.
- شكَّلت السياسة السورية الداعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية عقبة أمام المشروع الصهيوني التوسعي في الأراضي العربية، فحاولت "إسرائيل" إخراج منظمة التحرير من لبنان من خلال إثارة حرب طائفية، وتقسيم لبنان بين مؤيد ومعارض لمنظمة التحرير.
- جاء التدخل السوري في لبنان نتيجة إدراك القيادة السورية للهدف "الإسرائيلي"، وقد دلَّت الأحداث اللبنانية منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢ إلى أن سورية كانت تسعى لعدم وقوعه تحت قبضة "إسرائيل" ونجحت سورية بهذه المهمة بعد أن أوقفت الحرب الأهلية وحافظت على سيادة لبنان وفرضت نفسها كقوة عربية يحسب لها حساب من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
- كانت حرب لبنان عام ١٩٧٥ نتيجة لمفاوضات السلام المصرية – "الإسرائيلية"، وجاء العدوان "الإسرائيلي" على لبنان عام ١٩٧٨ ليشكل اختباراً للمفاوضات مع مصر؛ فلو لم تأمن "إسرائيل" من جانب مصر لما قامت بعدوانها المباشر على لبنان وهي مطمأنة أنها لن تواجه قوة عربية مشتركة سورية – مصرية كالتي واجهتها عام ١٩٧٣.
- بيَّنت الدراسة عشوائية السياسة التي انتهجها الرئيس المصري أنور السادات قبل وأثناء توقيع اتفاقيات السلام مع "إسرائيل" فقد كان يستطيع العودة إلى الصف العربي ومواجهة التعنُّت "الإسرائيلي" المدعوم أمريكياً فيما لو وقف إلى جانب الدول العربية وفي مقدمتهم سورية.

- أشارت الدراسة في محطات عدَّة إلى الخداع "الإسرائيلي" للسياسة الأمريكية وللغرب منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عندما وعد مناحيم بيغن بإيقاف بناء المستوطنات إلى حين انتهاء المفاوضات المتعلقة بالفلسطينيين ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يفِ بوعده وحتى خداع المبعوث الأمريكي إلى لبنان فيليب حبيب في قضية عدم مهاجمة "إسرائيل" للقوات السورية، التي لم تلتزم بها "إسرائيل" أيضاً. إلّا أن هذا الخداع الظاهري كان يُخفي وراءه تفاهماً "إسرائيلياً" – أمريكياً على فعل كل ما من شأنه تحقيق المصلحة "الإسرائيلية".
- رأت القيادة السورية في إيران بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ حليفاً يوازي خسارة العرب لمصر وذلك لتوفر الكثير من جوانب الاتفاق بين الموقف السوري وموقف الثورة الإسلامية في إيران، لاسيما دعم الثورة الإيرانية وتأييدها للقضية الفلسطينية وحق الشعب العربي الفلسطيني في استرجاع أرضه، ورفض السياسة الصهيونية التوسعية، وتأييدها لتحرير جنوب لبنان والجولان العربي السوري.
- أدت الصين دوراً مهماً في المنطقة، وهذا ما ظهر جلياً بعد اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعمها لحق الشعب العربي الفلسطيني من خلال تصويتها لصالح قضايا العرب في مجلس الأمن، وتعدى ذلك موقف الصين الرافض للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن باعتباره لم يستنكر العدوان "الإسرائيلي" على الأراضي العربية.

الملاحق

ملحق رقم (١): قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧.

ملحق رقم (٢): قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

ملحق رقم (٣): البرقية التي يدعي الرئيس المصري محمد أنور السادات أنه أرسلها للرئيس حافظ الأسد الساعة الثانية صباح يوم السبت ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٣.

ملحق رقم (٤): البرقية التي وصلت فعلاً للرئيس حافظ الأسد من الرئيس المصري محمد أنور السادات، والتي أعلمه فيها بقبول وقف إطلاق النار.

ملحق رقم (٥): رد الرئيس حافظ الأسد على برقية الرئيس المصري أنور السادات.

ملحق رقم (٦): اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر و"إسرائيل" ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ (اتفاقية سيناء الأولى).

ملحق رقم (٧): اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر و"إسرائيل"١ أيلول ١٩٧٥ (اتفاقية سيناء الثانية).

ملحق رقم (٨): قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) ١٩ آذار ١٩٧٨ المتضمن إرسال قوات سلام دولية (يونيفيل) إلى جنوب لبنان.

ملحق رقم (٩): اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨، الوثيقة الأولى، إطار للسلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد.

ملحق رقم (١٠): اتفاقية السَّلام المصرية – "الإسرائيلية" ١٩٧٩.

ملحق رقم (١١): قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، فاس، المغرب، ٩ أيلول ١٩٨٢.

ملحق رقم (١٢): قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٨) ٥ حزيران ١٩٨٢ الداعي لوقف أي نشاط عسكري في لبنان وانسحاب "إسرائيل" بشكل فوري وغير مشروط.

ملحق رقم (١٣): قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٩) ٦ حزيران ١٩٨٢ الداعي لوقف أي نشاط عسكري في لبنان وانسحاب "إسرائيل" بشكل فوري وغير مشروط.

ملحق رقم (١)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧.

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في "الشرق الأوسط"

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع في "الشرق الأوسط"، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل دائم تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

١- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في "الشرق الأوسط" ينبغي أن يتضمن تطبيق المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير. (النص الإنكليزي) وقد دخلت الـ التعريف على النصوص الأخرى الفرنسية، الصينية، الروسية وغيرها..

ب-إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالات الحرب واحترام والإقرار بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها في مأمن من التهديد أو أعمال القوة.

٢- يؤكد أيضاً ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب-تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ت-ضمان الحصانة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات تتضمن إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى "الشرق الأوسط" لإقامة وإجراء اتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار.

٤- يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

ملحق رقم (٢)

قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣

طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه

إن مجلس الأمن ،

١ - **يدعو** جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

٢ - **يدعو** جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه .

٣ - **يقرر** أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ١٧٤٧ ، بـ ١٤ صوتاً مقابل لا شيء كالآتي : *

مع القرار : استراليا ، النمسا ، فرنسا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ، كينيا ، بنما ، بيرو ، السودان ، الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأميركية ، يوغسلافيا .

---

* لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار .

ملحق رقم (٣)

البرقية التي يدعي الرئيس المصري محمد أنور السادات أنه أرسلها للرئيس حافظ الأسد الساعة الثانية صباح يوم السبت ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٣•

"أخي الرئيس حافظ الأسد، لقد حاربنا "إسرائيل" إلى اليوم الخامس عشر، وفي الأيام الأربعة الأولى كانت "إسرائيل" وحدها، فكشفنا موقفها في الجبهتين المصرية والسورية، وسقط لهم –باعترافهم– ٨٠٠ دبابة على الجبهتين، وأكثر من مائتي طائرة، أما في الأيام العشرة الأخيرة فإنني على الجبهة المصرية أحارب أمريكا بأحدث ما لديها من أسلحة.

إنني ببساطة لا أستطيع أن أحارب أمريكا أو أن أتحمل المسؤولية التاريخية لتدمير قواتنا المسلحة مرة أخرى، لذلك فإنني قد أخطرت الاتحاد السوفييتي بأنني أقبل وقف إطلاق النار على الحدود الحالية بالشروط التالية:

ضمان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بانسحاب "إسرائيل" كما عرض الاتحاد السوفييتي.

بدء مؤتمر سلام في الأمم المتحدة، للاتفاق على تسوية شاملة كما عرض الاتحاد السوفييتي.

إن قلبي ليقطر دماً، وأنا أخطرك بهذا، ولكنني أحس أن مسؤوليتي تحتم علي اتخاذ هذا القرار. ولسوف أواجه شعبنا وأمتنا في الوقت المناسب لكي يحاسبني الشعب.

مع أطيب تمنياتي".

أنور السادات

• سلسلة حرب تشرين ٢، المنعطف الكبير، محمد زهير دياب – عميد خولي، دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ١٩٧٩، ص١١٣.

ملحق رقم (٤)

البرقية التي وصلت فعلاً للرئيس حافظ الأسد من الرئيس المصري محمد أنور السادات، والتي أعلمه فيها بقبول وقف إطلاق النار•

١٩٧٣/١٠/٢١

"من السيد الرئيس محمد أنور السادات.

إلى السيد الرئيس حافظ الأسد.

يتطور الموقف بصورة خطيرة على جبهتنا. اتضح لي في العشرة أيام الأخيرة أنني أحارب أمريكا ولست أستطيع أن أتحمل المسؤولية التاريخية لتدمير قواتي مرة اخرى، لذلك أخطرت روسيا بقبولي وقف القتال على الخطوط الحالية بالشروط التالية:

ضمان روسيا وأمريكا لانسحاب "إسرائيل" كما عرضت روسيا.

بدء مؤتمر سلام في الأمم المتحدة وعقد تسوية شاملة كما عرضت روسيا.

إن قلبي ليقطر دماً وأنا أخطرك بهذا ولأن مسؤوليتي تحتم على اتخاذ هذا القرار. ولسوف أواجه أمتنا في الوقت المناسب لكي يحاسبني الشعب".

• سلسلة حرب تشرين ٢، المنعطف الكبير، محمد زهير دياب – عميد خولي، دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ١٩٧٩، ص ١١٥.

برقية الرئيس السادات

ملحق رقم (٥)

رد الرئيس حافظ الأسد على برقية الرئيس المصري أنور السادات•

الجمهورية العربية السورية

الرئيس

٢١ / ١٠ / ١٩٧٣

"من الرئيس حافظ الأسد.

إلى الرئيس محمد أنور السادات.

تلقيت برقيتكم وكانت مؤثرة للغاية.

أخي الرئيس، حاولت بعد وصول برقيتكم أن أمعن النظر مرة أخرى في الموقف العسكري على الجبهة الغربية وعلى ضفتي القتال وخرجت باستنتاج وهو أن الوضع لا يدعو إلى التشاؤم وأنه بالإمكان أن يستمر الصراع مع القوات المعادية سواء منها تلك التي اجتازت القنال أم تلك الموجودة أمام قواتنا على الضفة الشرقية. ويمكن أن يؤدي استمرار الأعمال القتالية وتطورها إلى تدمير القوات المعادية التي عبرت القنال.

أخي الرئيس، وقد يكون من الضروري رفع معنويات اخواننا العسكريين، فمجرد خرق العدو للجبهة لا يعني أن النصر أصبح حليفه، فقد خرق الجبهة الشمالية منذ أيام ولكن الصمود المستمر والقتال العنيف في الخطوط والمواقع المختلفة يوفر لنا مزيداً من التفاؤل يوماً بعد يوم. فقد أوقفنا الخرق عند مواقع معينة وأنا واثق أننا سنستعيد منكفة الخرق خلال الأيام المقبلة، وفي تقديري ن المهم بالنسبة لنا جميعاً أن تصمد جيوشنا بمعنويات عالية.

أخي الرئيس، لا يخامرني شك في أنك تثق بي وتثق أنني اتكلم بروح المسؤولية فقط، سيما ونحن نجتاز أكثر اللحظات دقة وحرجاً.

• سلسلة حرب تشرين ٢، المنعطف الكبير، محمد زهير دياب – عميد خولي، دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ١٩٧٩، ص ١١٧.

ومن هنا كان علي أن أرسل لكم رأيي بعد أن فكرت جيداً في الأمر وبعد أن أعدت تدقيق الموقف العسكري العام وعلى الجبهة الغربية بشكل خاص.

ختاماً تحياتي وتمنياتي لك بالتوفيق، وكان الله معنا في معركتنا التي نخوض".

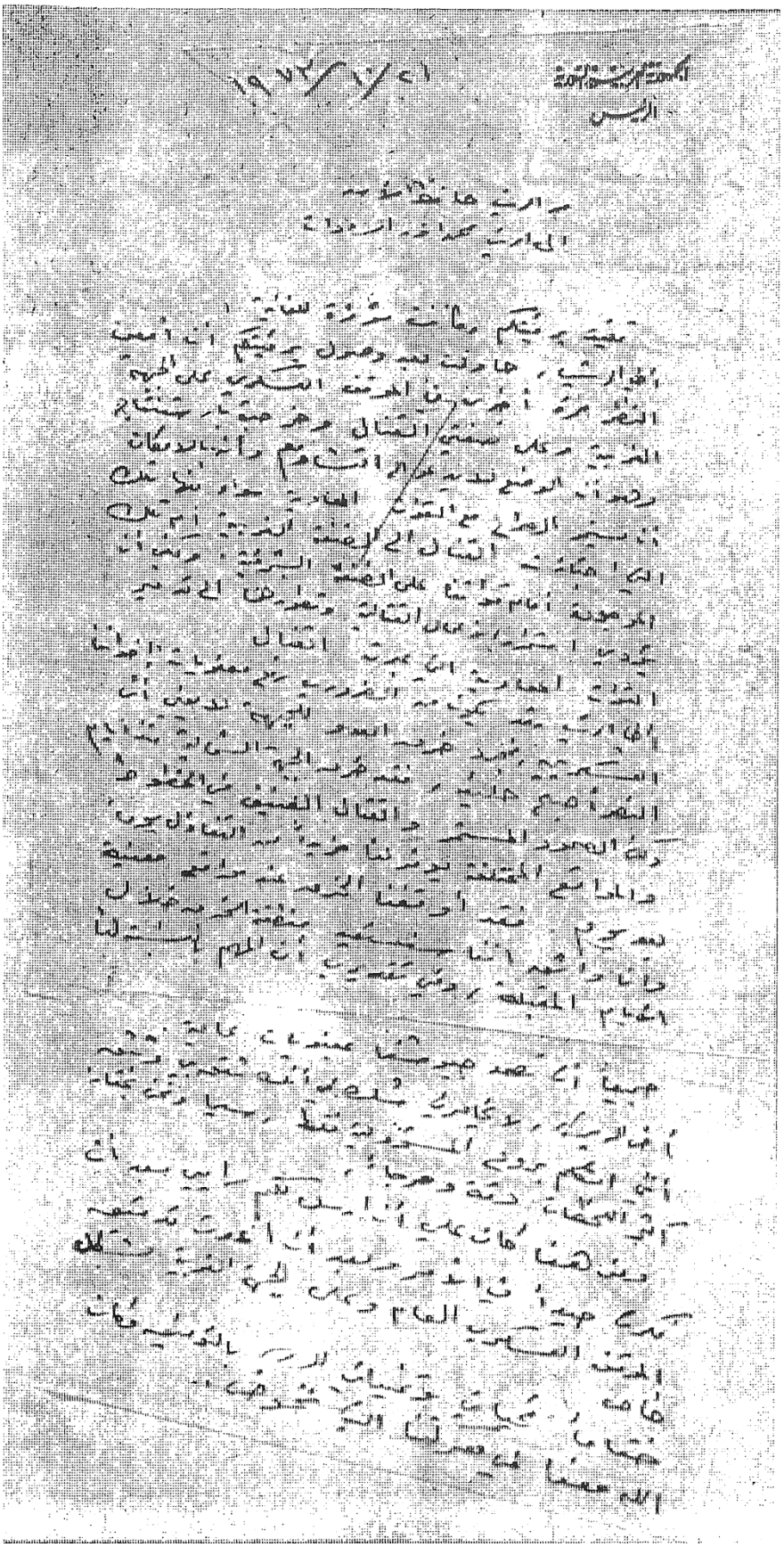

ملحق رقم (٦)

(اتفاقية سيناء الأولى)

اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر و"إسرائيل" ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤

عملا بما تم فى مؤتمر جنيف للسلام :

(أ) ان مصر واسرائيل سوف تراعيان بدقة وقف اطلاق النار فى البر والبحر والجو الذى دعا اليه مجلس الامن التابع للامم المتحدة وسوف تمتنعان منذ توقيع هذه الوثيقة عن جميع الاعمال العسكرية وشبه العسكرية احداهما ضد الاخرى .

(ب) سوف يجرى الفصل بين القوات العسكرية لمصر واسرائيل وفقا للمبادئ التالية :

١ - تنتشر القوات المصرية كافة على الجانب الشرقى من القناة غربى الخط المشار اليه بالخط(أ) على الخريطة المرافقة وتنتشر القوات الاسرائيلية كافة بما فى ذلك القوات الموجودة غربى قناة السويس والبحيرات المرة شرقى الخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة .

٢ - المنطقة الواقعة بين الخطوط المصرية والاسرائيلية سوف تكون منطقة فصل ترابط فيها قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وسوف تظل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة مكونة من وحدات من بلدان ليست اعضاء دائمة فى مجلس الامن .

٣ - المنطقة الواقعة بين الخط المصرى وقناة السويس سوف تكون محدوده من حيث الاسلحة والقوات.

٤ - المنطقة الواقعة بين الخط الاسرائيلى الخط (ب) على الخريطة المرافقة والخط المشار اليه بالخط (ج) على الخريطة المرافقة والممتدة على طول السفح الغربى للجبال التى يقع عندها ممرا الجدى ومتلا سوف تكون محدودة من حيث الاسلحة والقوات .

٥ - التحديدات المشار اليه فى الفقرتين ٣ ، ٤ سوف تخضع لرقابة قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وسوف تستمر الاجراءات القائمة لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة بما فى ذلك ضم ضباط اتصال مصريين واسرائيليين الى قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة .

٦ سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحليق حتى خطوط كل منهما دون تدخل من الجانب الاخر .

(جـ) ان التنفيذ التفصيلى لفصل القوات سوف يحدد من جانب المندوبين العسكريين لمصر واسرائيل الذين سيتفقون على مراحل هذه العملية وسوف يجتمع هؤلاء المندوبون لهذا الغرض بعد مضى فترة لاتزيد على ٤٨ ساعة من توقيع هذه الوثيقة عند الكيلو متر ١٠١ تحت اشراف الامم المتحدة وسوف يقومون باستكمال هذه المهمة فى غضون خمسة ايام وسيبدأ الفصل الاول فى غضون ٤٨ ساعة من انتهاء عمل المندوبين العسكريين ولن يتجاوز ذلك بأى حال سبعة ايام بعد توقيع هذا التفاق وسوف تتم عملية الفصل فى مدة لاتزيد عن ٤٠ يوما من بدائها

(د) لاتعتبر مصر واسرائيل هذا الاتفاق اتفاق سلام نهائى وهو يشكل خطوة اولى نحو سلام نهائى وعادل ودائم طبقا لبنود قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ضمن اطار مؤتمر جنيف .

توقيع عن مصر	عن اسرائيل
اللواء محمد عبد الغنى الجمسى	الليفتنانت جنرال دافيد اليعازر
رئيس هيئة اركان القوات المسلحة المصرية	رئيس اركان قوات الدفاع الاسرائيلية

الشاهد : الليفتنانت جنرال أنزيو سيلاسفيو قائد قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة الكيلو متر ١٠١ مصر ١٨ يناير ١٩٧٤

ملحق رقم (٧)

(اتفاقية سيناء الثانية)

اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر و"إسرائيل" ١ أيلول ١٩٧٥

أتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسرائيل على ما يلى :

المادة الاولى :

أن النزاع بينهما وفى الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية .

وقد شكلت الاتفاقية المعقودة بين الطرفين فى ١٨ يناير ١٩٧٤ فى إطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم وفقاً لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، واذ يعتزمان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التى دعا اليها قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف .

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أوالتهديد بها ، أو الحصار العسكرى فى مواجهة الطرف الاخر .

المادة الثالثة :

(١) سوف يستمر الطرفان فى أن يراعيا بدقة وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر .

(٢) ويقرر الطرفان أيضاً أن الالتزامات الواردة فى ملحق هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها ، عند عقده ، سيكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة :

أ - يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقاً للمبادىء التالية : -

(١) تنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرق الخط المشار اليه بخط «ى» على الخريطة المرافقة .

(٢) تتقدم جميع القوات المصرية الى غرب الخط المشار اليه بخط « هـ » على الخريطة المرفقة.

(٣) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى « هـ» ، «و » وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى «ى » ، « ك» محددة السلاح والقوات .

(٤) سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات فى المنطقتين المشار اليهما فى الفقرة (٣) عاليه وفقاً لما هو وارد فى الملحق المرفق .

(٥) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى (هـ) ، « ى » منطقة عازلة . وسوف تستمر قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة فى القيام بوظائفها على النحو الوارد فى الاتفاقية المصرية الاسرائيلية المعقودة فى ١٨ يناير ١٩٧٤ .

(٦) فى المنطقة الواقعة بين الخط « هـ » والخط المنتهى على الساحل جنوب أبو رديس ، والمبين فى الخريطة المرفقة ، سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو موضح فى الملحق المرفق .

ب - التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة وإعادة تحريك القوات وتوقيت ذلك والتحديد الخاص بالاسلحة والقوات والاستطلاع الجوى وتشغيل منشأت الانذار المبكر والاستكشاف وإستخدام الطرق ومهام الامم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات ستكون كلها وفقاً لاحكام الملحق والخريطة اللذين يكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وللبروتوكول الذى يتم التوصل اليه عن طريق مباحثات طبقاً للملحق والذى سيصبح عند عقده جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة :

تعتبر قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة أساسية ، وسوف تستمر فى القيام بعملها وستجدد مدتها سنوياً .

المادة السادسة :

ينشىء الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان هذه الاتفاقية وتعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الامم المتحدة فى الشرق الاوسط وذلك لنظر أى مشكلة تنجم عن هذه الاتفاقية ولمعاونة قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة فى تنفيذ مهمتها ، وتعمل اللجنة المشتركة وفقاً للاجراءات الواردة فى البروتوكول .

المادة السابعة :

سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى إسرائيل ومنها بالمرور فى قناة السويس .

المادة الثامنة :

(١) يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم . وهى ليست إتفاق سلام نهائى . (٢) سيواصل الاطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض الى إتفاق سلام نهائى فى إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

المادة التاسعة :

تسرى هذه الاتفاقية بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها إتفاقية جديدة .

حررت فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من أربع نسخ أصلية .

ملحق رقم (٨)

قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) ١٩ آذار ١٩٧٨

المتضمن إرسال قوات سلام دولية (يونيفيل) إلى جنوب لبنان

Resolution 425 (1978)

of 19 March 1978

The Security Council,

Taking note of the letters from the Permanent Representative of Lebanon[19] and from the Permanent Representative of Israel,[20]

Having heard the statements of the Permanent Representatives of Lebanon and Israel,[21]

Gravely concerned at the deterioration of the situation in the Middle East and its consequences to the maintenance of international peace,

Convinced that the present situation impedes the achievement of a just peace in the Middle East,

1. *Calls* for strict respect for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized boundaries;

2. *Calls upon* Israel immediately to cease its military action against Lebanese territorial integrity and withdraw forthwith its forces from all Lebanese territory;

3. *Decides*, in the light of the request of the Government of Lebanon, to establish immediately under its authority a United Nations interim force for Southern Lebanon for the purpose of confirming the withdrawal of Israeli forces, restoring international peace and security and assisting the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area, the force to be composed of personnel drawn from Member States;

4. *Requests* the Secretary-General to report to the Council within twenty-four hours on the implementation of the present resolution.

Adopted at the 2074th meeting by 12 votes to none, with 2 abstentions (Czechoslovakia, Union of Soviet Socialist Republics).[22]

ملحق رقم (٩)

اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨

الوثيقة الأولى

إطار للسلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد

1978/9/17

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، ومناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية، في كامب ديفيد، من 5 إلى 17 سبتمبر [أيلول] 1978، واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط، وهم يدعون أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي الأخرى إلى الانضمام إليه.

مقدمة

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي: إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها، هي قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه.. سيرفق القراران رقم 242 ورقم 338 بهذه الوثيقة. بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاماً، ورغم الجهود الإنسانية المكثفة، فإن الشرق الأوسط، مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة، لم يستمتع بعد بنعم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس، والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها، وزيارة رئيس الوزراء بيغن للإسماعيلية، رداً على زيارة الرئيس السادات، ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين .. وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل، وهي فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية، توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول. وإن تحقيق علاقة سلام وفقاً لروح المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها، هما أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف .. وأن التقدم تجاه هذا الهدف، من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط، يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن.

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية .. وبالإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام، يمكن للأطراف – على أساس التبادل – الموافقة على ترتيبات أمن خاصة، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق ذات تسليح محدود، ومحطات إنذار مبكر، ووجود قوات دولية وقوات اتصال، وإجراءات يتفق عليها للمراقبة، والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة.

إن الأطراف، إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار، مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 بكل فقراتها.

وهدفهم من ذلك، هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام لكي يصبح معمراً، يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير.

لذا، فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب، في رأيهم، ليشكل أساساً للسلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار، قد اتفقت على المضي قدماً على النحو التالي:

1 – الضفة الغربية وغزة:

1 – ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف، فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

(أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف .. يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية، فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار، ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم ذاتي لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

(ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقد يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين، وفقاً لما يتفق عليه، وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستتبقى في مواقع أمن معينة. وستتضمن الاتفاقية، أيضاً، ترتيبات تأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين. بالإضافة إلى ذلك، ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة، وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس، عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة، وفي أسرع وقت ممكن، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية، وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين، ولكنهما مترابطتان. إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها. وتتكون اللجنة الثانية، من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن والتي سيشترك فيها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة.

وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم 242.

وستقرر هذه المفاوضات، ضمن أشياء أخرى، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الأسلوب، سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم.

3 – يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم.

4 – يجب إقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.

5 – يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

6 – سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام، وضمان عدم انتهاك نصوصها. وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام، وضمان احترام نصوصها. كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

الوثيقة الثانية

إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل

كامب ديفيد، 1978/9/17

توافق إسرائيل ومصر، من أجل تحقيق السلام بينهما، على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار.

وقد تم الاتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة، في موقع أو مواقع يتفق عليها الجانبان.

تطبق كافة مبادئ قرار الأمم المتحدة رقم 242 في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية:

أ – الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب –انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

ج –استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط، بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول.

د – حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية لعام 1888، والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون إعاقة أو تعطيل.

هـ –إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن.

و – تمركز القوات العسكرية كما يلي:

(أ) ألا تتمركز أكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومتراً شرقي خليج السويس وقناة السويس.

(ب) تتمركز فقط قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة، لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة، في مساحة يتراوح عرضها بين 30 و 40 كيلومتراً.

(ج) أن تتواجد في المنطقة، في حدود 3 كيلومترات شرق الحدود الدولية، قوات إسرائيلية عسكرية محدودة، لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة.

(د) تلحق وحدات دوريات حدود، لا تتعدى ثلاث كتائب، بالبوليس المدني للمحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً.

أن يكون التخطيط الدقيق لحدود المناطق سالفة الذكر، وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز أن تقام محطات للإنذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق.

تتمركز قوات الأمم المتحدة في المناطق التالية:

(أ) في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء إلى الداخل، لمسافة 20 كيلومتراً تقريباً من البحر المتوسط، وتتاخم الحدود الدولية.

(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران. ولا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الإبعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاقية سلام، وبعد إتمام الانسحاب المؤقت، تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، تتضمن الاعتراف الكامل، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين طبقاً للقانون.

ملحق رقم (١٠)

اتفاقية السلام المصرية _ "الإسرائيلية ١٩٧٩

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل ٠ ٠

الديباجة

اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ٠٠

اذ تؤكدان من جديد التزامهما «باطار السلام فى الشرف الأوسط المتفق عليه فى كامب دافيد » ، المؤرخ فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ٠٠

واذ تلاحظان أن الاطار المشار اليه انما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل أيضا بين اسرائيل وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ٠ ٠

ورغبة منهما فى انهاء حالة الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن ٠٠

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة فى طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربى الاسرائيلى بكافة نواحيه ٠٠

واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى فى النزاع الى الاشتراك فىعملية السلام مع اسرائيل على أساس مبادىء اطار السلامالمشار اليها آنفا واسترشاد بها ٠ ٠

واذ ترغبان أيضا فى انماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السلم ٠ ٠

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ٠٠

المـادة الأولى

١ ـ تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعـاهدة ٠

٢ ـ تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ماوراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء ٠

٣ ـ عند اتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهمـا طبقـا للمـادة الثـالثة (فقرة ٣) ٠

المـادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المسـاس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ٠ ويقر الطرفان بأن هـذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهمـا باحترام سـلامة أراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجـوى ٠

المـادة الثالثة

١ ـ يطبق الطرفان فيمابينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسـلامة أراضـيه واستقلاله السياسى ٠

(ب) يقر الطرفان ويحتـرم كل منهمـا حق الآخـر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنه والمعترف بها ٠

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضـد الأخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية ٠

٢ ـ يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صـدور فعـل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخـل أراضيه أو بواسـطة قوات خاضـعة لسيطرته أو مرابطـة على

أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميزة المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائى بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها ـ بالتوصيل الى اقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة

١ ـ بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان .

٢ ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم الا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الايجابى للأعضاء

الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ·

٣ ـ تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه فى الملحق الأول ·

٤ ـ يتم بناء على طلب أحد الطرفين اعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين ·

المادة الخامسة

١ ـ تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر فى قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول · كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتميز فى كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة ·

٢ ـ يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو ايقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى · كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من والى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة·

المادة السادسة

١ ـ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ·

٢ ـ يتعهدالطرفان بأن ينفذا بحسن نيه التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف أخر وبشكل مستقل عن آية وثيقة خارج هذه المعاهدة ·

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الآخرى لمثل هذه الاتفاقيات ·

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى آى التزامات يتعارض مع هذه المعاهدة ·

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فأن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة ٠

المادة السابعة

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة ٠

٢ ـ اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم ٠

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية ٠

المادة التاسعة

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها ٠

١ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها ٠

٤ ـ يتم اخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ٠

حررت في واشنطن د ٠ ى ٠ س في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به

عن حكومة جمهورية مصر
محمد أنور السادات

عن حكومة دولة اسرائيل
مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

ملحق رقم (١١)

قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، فاس، المغرب، ٩ أيلول ١٩٨٢

انعقد بمدينة فاس مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى ٢٧ محرم ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ . وبعد أن رجأ أشغاله استأنفها فى الفترة ما بين ١٧ ــ ٢٠ ذو القعدة ١٤٠٢ الموافق ٦ ــ ٩ سبتمبر ١٩٨٢ ، برئاسة جلالة الملك الحسن الثانى ملك المملكة المغربية . وقد شاركت فى أعمال المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء الجماهيرية العربية الليبية .

واعتبارا للظرف الخطير والدقيق الذى تمر به الأمة العربية ، وبوحى من الشعور بالمسؤولية القومية التاريخية ، درس أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر ، واتخذوا بشأنها القرارات التالية :

حيّا المؤتمر صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبنانى والفلسطينى والقوات المسلحة العربية السورية ، وأعلن مساندته للشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة .

وإيمانا من المؤتمر بقدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة وإزالة العدوان ، وانطلاقا من المبادىء والأسس التى حددتها مؤتمرات القمة العربية ، وحرصا من الدول العربية على الاستمرار فى العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل فى منطقة الشرق الأوسط ، واعتمادا على مشروع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة الذى يعتمد الشرعية الدولية ، أساسا لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز حول السلام فى الشرق الأوسط ،

وفى ضوء المناقشات والملاحظات التى أبداها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء ، فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادىء التالية :

١ ــ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢ ــ إزالة المستعمرات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى العربية بعد عام ١٩٦٧ .

٣ ــ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة .

٤ ــ تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعى والوحيد ، وتعويض من لا يرغب فى العودة .

٥ ــ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

٦ ــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

٧ ــ يضع مجلس الأمن الدولى ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .

٨ ــ يقوم مجلس الأمن الدولى بضمان تنفيذ تلك المبادىء .

ملحق رقم (١٢)

قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٨) ٥ حزيران ١٩٨٢

الداعي لوقف أي نشاط عسكري في لبنان وانسحاب "إسرائيل" بشكل فوري وغير مشروط

Resolution 508 (1982)

of 5 June 1982

The Security Council,

Recalling its resolutions 425 (1978), 426 (1978) and its ensuing resolutions and, more particularly, resolution 501 (1982),

Taking note of the letters of the Permanent Representative of Lebanon dated 4 June 1982,[26]

Deeply concerned at the deterioration of the present situation in Lebanon and in the Lebanese-Israeli border area, and its consequences for peace and security in the region,

Gravely concerned at the violation of the territorial integrity, independence and sovereignty of Lebanon,

Reaffirming and supporting the statement made by the President and the members of the Security Council on 4 June 1982,[24] as well as the urgent appeal issued by the Secretary-General on 4 June 1982,

Taking note of the report of the Secretary-General,[27]

1. *Calls upon* all the parties to the conflict to cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border and not later than 0600 hours, local time, on Sunday, 6 June 1982;

2. *Requests* all Member States which are in a position to do so to bring their influence to bear upon those concerned so that the cessation of hostilities declared by Security Council resolution 490 (1981) can be respected;

3. *Requests* the Secretary-General to undertake all possible efforts to ensure the implementation of and compliance with the present resolution and to report to the Security Council as early as possible and not later than forty-eight hours after the adoption of the present resolution.

ملحق رقم (١٣)

قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٩) ٦ حزيران ١٩٨٢

الداعي لوقف أي نشاط عسكري في لبنان وانسحاب "إسرائيل" بشكل فوري وغير مشروط

Resolution 509 (1982)

of 6 June 1982

The Security Council,

Recalling its resolutions 425 (1978) and 508 (1982),

Gravely concerned at the situation as described by the Secretary-General in his report to the Council,[28]

Reaffirming the need for strict respect for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized boundaries,

1. *Demands* that Israel withdraw all its military forces forthwith and unconditionally to the internationally recognized boundaries of Lebanon;

2. *Demands* that all parties observe strictly the terms of paragraph 1 of resolution 508 (1982) which called on them to cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border;

3. *Calls* on all parties to communicate to the Secretary-General their acceptance of the present resolution within twenty-four hours;

المصادر والمراجع المستخدمة

أولاً- وثائق البحث:

- قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع البحث.
- قرارات جامعة الدول العربية والوثائق الصادرة عن اجتماعات القمة العربية.
- كلمات وخطب الرئيس حافظ الأسد.
- الرسائل المتبادلة بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس المصري أنور السادات أثناء قيام حرب تشرين ١٩٧٣.
- الاتفاقيات ذات الصلة بموضوع البحث، وأبرزها اتفاقية سيناء الأولى، واتفاقية سيناء الثانية، واتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية - "الإسرائيلية".
- البيانات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بموضوع البحث.

ثانياً- الصحف والمجلات والدوريات:

- صحيفة البعث، العدد ١٢٤٤٢، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٤.
- جريدة الحياة العدد ٤١٢٥ بتاريخ الأول من أيلول ١٩٦٧.
- صحيفة الجماهير، ٧ حزيران، ١٩٦٧، عدد ٦٧١.
- صحيفة النيويورك تايمز، ١٤ أيار ١٩٧٤.
- صحيفة تشرين الرسمية، ١٠ نيسان ١٩٧٧.
- صحيفة الثورة ٢٣ نيسان ١٩٧٧.
- مجلة "الشرق الأوسط"، حسن ساتي، قراءة في الوثائق البريطانية ١٩٧٣، لندن، العدد ٩٤٤٤، ٦ تشرين الأول ٢٠٠٤.

- مجلة المستقبل العربي، شفيق الحوت، "مستقبل العلاقات اللبنانية – الفلسطينية"، العدد ١٤٣، ١٩٩١.

- مجلة النور، مقال بعنوان: "دمشق طهران بعد احتلال العراق"، حزيران ٢٠٠٣.

- مجلة الوحدة، شادي مراد، مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي – الصهيوني، الرباط، عدد ٦٩.

- مجلة جامعة دمشق، سمر بهلوان، العلاقات السورية – الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩، مجلد ٢٢، العدد (٣+٤) ٢٠٠٦.

- مجلة دراسات شرق أوسطية، بلال الشوبكي، سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، العدد الصادر في٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

- مجلة رؤية، رباب عبد المحسن، الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية– السلطة الوطنية الفلسطينية– العدد ٢٨– آذار ٢٠٠٤.

- مجلة شؤون استراتيجية، معاهدة الصداقة والتعاون السورية السوفيتية، العدد ١٩– ٢٣، تشرين الأول ١٩٨٠.

- مجلة شؤون فلسطينية، خالد جابر، التوازنات المسلحة – ملاحظات حول الحرب الأهلية في لبنان، عدد٥٧، ١٩٧٦.

- مجلة صامد الاقتصادي، محمد شحرور، مياه الليطاني بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني الرسمي، عدد١٦، ١٩٨١، بيروت.

- مجلة فلسطين المحتلة، صلاح، محمد، الحرب الفلسطينية –"الإسرائيلية" عام ١٩٨١، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، ١٩٨٧.

- مجلة فلسطين المحتلة، عملية الليطاني، رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب، آذار ١٩٧٨، بيروت، ١٩٧٨، ت. عدد من الباحثين، إشراف: د. إلياس شوفاني.

ثالثاً- المصادر والمراجع العربية:

- أحمد المرعشلي، الموسوعة الفلسطينية، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٤، المجلد الثاني.
- أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، الكويت، كاظمة للنشر، ١٩٨٤، ط١.
- اسماعيل صبري مقلد، البحر الأبيض المتوسط في الاستراتيجية الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، ١٩٧٧.
- أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٠، ج٤.
- الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه ٩، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ط١.
- أمين النفوري، توازن القوى بين العرب و "إسرائيل" دراسة تحليلية استراتيجية لعدوان حزيران ١٩٦٧، دمشق، مطبعة الاعتدال، ط١، ١٩٦٨.
- أنور السادات، في البحث عن الذات - قصة حياتي، باريس، فايارد، ١٩٧٨.
- بثينة شعبان، وثيقة وطن مباحثات حافظ الأسد وهنري كيسنجر، وزارة الثقافة، دمشق ٢٠١٦.
- بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٤٦-١٩٨٢، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧، ط١.
- بشار الجعفري، سياسة التحالفات السورية ١٩١٨-١٩٨٢، بيروت، دار بيسان، ط١، ٢٠١٥.
- بهاء الدين الرفاعي، السلام في لبنان، منشورات دار بشار للنشر والتوزيع، أثينا، ١٩٩٣.
- جعفر عتريسي، فضائح إدارة الملفات الساخنة في لبنان، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٢.
- جمال عبد الملك، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٩٨٨.

- حبيب صادق، عن تاريخية العدوان الصهيوني في جنوب لبنان، مجلة الوحدة، عدد ١٩، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ١٩٨٦.
- حبيب قهوجي، استراتيجية الصهيونية تجاه المنطقة والحزام المحيط بها، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات، ١٩٨٢.
- حسيب نمر، أسس الكيان الطائفي، دار الكاتب، بيروت، ١٩٧٨.
- حسين نهاد الحائك، العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفهما من قضايا المشرق العربي ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.
- خالد محمد حسين، سورية المعاصرة ١٩٦٣-١٩٩٣، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر.
- رباب عبد المحسن، كامب ديفيد، (خروج مصر إلى التيه)، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.
- رزق الياس، الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني، دمشق، منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي، ط١، ١٩٨٦.
- رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧ – ٢٠٠٧، دمشق، مطابع دار البعث، ط١.
- رفيق سليمان فضة، أثر فكر الخميني على القضية الفلسطينية، بيروت، ط١.
- سامي جمعة، أوراق من ذاكرة الوطن، دمشق، ١٩٩٨.
- سعد التائه، ٥ يونيو نكسة أم مؤامرة، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٤.
- سمر بهلوان، محمد حبيب صالح، دراسات في القضية الفلسطينية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧.
- سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٩.
- سمير عبده، حافظ الأسد يحكم سورية ١٩٧٠-٢٠٠٠، بيروت، دار بيسان، ط١، ٢٠٠١.
- شحادة موسى، علاقات "إسرائيل" مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، القاهرة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١.

- صادق الشرع، حروبنا مع "إسرائيل" ١٩٤٧-١٩٧٣، مذكرات صادق الشرع، معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، عمان، دار الشروق، ١٩٩٧، ط١.
- ضياء موسى، شعاع من رؤى الإمام الخامنئي للعلاقات الدولية، بيروت، الدار الإسلامية، ١٩٩٥، ط١.
- طه المجذوب، سنوات الإعداد وأيام النصر -١٩٦٧-١٩٧٣، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٩.
- طه المجذوب، هزيمة يونيو، حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف، دار الهلال.
- عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد، ١٩٦٧-١٩٧٩، دار عطوة، ١٩٨٧.
- عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، ط١، ١٩٩٤.
- عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ج٢.
- عبد القادر ياسين، أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، المركز الفلسطيني لتوثيق المعلومات، ٢٠٠٦، ط١.
- عبدالله عاصي، صراعنا مع "إسرائيل"، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩.
- عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٧.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٩٠، ج١، ط٣.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، مجلد ٤.
- عبير الشيخ حيدر، السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٤٩-٢٠٠٨، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢.
- عدنان منافيخي، سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية، دمشق، دار الأنوار، ٢٠٠١ ط١.

- عماد محمد شحادة، العلاقات السورية – الفرنسية، وقائع الماضي وآفاق المستقبل، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٠.
- عمر ابراهيم زيدان، جاك شيراك والعالم العربي، بيروت، دار النشر للسياحة والتاريخ، ١٩٩٦، ط١.
- عمر حلمي الغول، التحولات الفلسطينية، ١٩٦٧-١٩٨٧، دمشق، ١٩٩٢ ط١.
- غازي ربابعة، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في "الشرق الأوسط" ١٩٦٧-١٩٨٧، عمان، دار الفكر، ١٩٨٩.
- فؤاد العشا، حافظ الأسد قائد ورسالة، دمشق، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ط٢.
- فؤاد القصاص، أسرار حرب حزيران، القاهرة، دار الأهالي، ١٩٨١، ط١.
- فوزي الجودة، أوروبا الغربية والصراع العربي – الصهيوني، دار العلم، ط١، دمشق، ١٩٨٣. ومطبعة الآداب والعلوم، ط٢، د.م، ١٩٩٤.
- فيصل جلول، عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان، السياسة الدولية، العدد٨٢، مصر، رقم الإصدار ٨٢، ١٩٨٥.
- كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية، ت: رياض صوما، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨.
- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠١١.
- كميل منصور وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، بيروت: منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٧٦.
- ليلى بديع عيتاني، حرب لبنان صور، وثائق، أحداث، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧.
- محمد ابراهيم العلي، حياتي والإعدام، دمشق، ج٣، ط١، ٢٠٠٠، ج٣.
- محمد السماك، العلاقات العربية-التركية حاضرها ومستقبلها، لندن، ١٩٩٣.

- محمد المجذوب، "تساؤلات قانونية يطرحها القرار ٤٢٥"، شؤون فلسطينية، عدد ٧٨، آذار، ١٩٧٨.
- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣.
- محمد حسنين هيكل، الانفجار – حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب و"إسرائيل"، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، ج٢.
- محمد زهير دياب، عميد خولي، المنعطف الكبير، سلسلة حرب تشرين، دمشق، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ١٩٧٩.
- محمد سعد العوضي، حسن التهامي يفتح ملفاته، ط١، مصر، دار ديوان.
- محمد فوزي، مذكرات محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، دمشق، دار طلاس للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
- محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ط١، ١٩٩٨.
- محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥-١٩٦٧،القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.
- محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في "الشرق الأوسط" – مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.
- محمود رياض، مذكرات محمود رياض، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ط١.
- مصطفى طلاس، مرآة حياتي، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠٠٢، ج٢.
- ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي – السوفييتي في "الشرق الأوسط"، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

- مها معتوق، وقائع الحرب "الإسرائيلية" – الفلسطينية في لبنان، بيروت، مؤسسة مطابع معتوق.
- مهدي عامل، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٦.
- ناجي عبد النبي بزي، سورية صراع الاستقطاب – دراسة لأحداث "الشرق الأوسط" والتدخلات الدولية في الأحداث السورية ١٩١٧–١٩٧٣، دمشق دار ابن العربي، ١٩٩٦، ط١.
- نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٦.
- نبيل حيدري، منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة السوفيتية ١٩٦٤ – ١٩٨٧، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٧٨، كانون الثاني، ١٩٨٨.
- نيفين مصطفى، الحوار العربي الأوروبي ومنطق تحييد البحر المتوسط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٧.
- وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة – تغريب أسلمة ديمقراطية، دمشق، منشورات مركز علاء الدين، ط١، ٢٠٠٢.
- وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦.
- يوسف الجهماني، الأعمال الكاملة، تركيا و"الشرق الأوسط"، (سورية–المياه–"إسرائيل")، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر، ج٧، ط٢، ٢٠٠٩.
- يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا و"إسرائيل"، ط١، ١٩٩٩.
- يوسف ابراهيم الجهماني، سالار أوسي، ملفات تركية، تركية وسورية، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ط١.
- يوسف أبو بكر، نبيل سالم، حرب المعلومات بين العرب و"إسرائيل"، دمشق، دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٨٩.

- يوسف كعوش، الدروس المستفادة من الحروب العربية "الإسرائيلية"، ١٩٤٧-١٩٨٦، عمان، ١٩٨٧.

رابعاً- كتب مترجمة إلى اللغة العربية:

- اريك رولو، صلاح خلف أبو إياد فلسطيني بلا هوية "سيكون لنا ذات يوم وطن"، عمان، دار الجليل للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٦، تحرير وتصويب: فؤاد أبو حجلة.
- أسد الله علم، المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني أسد علم، إعداد علي ناغي خاني، تعريب: مجموعة خبراء عرب، إشراف رفعت سيد أحمد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣.
- آندريه فونتين، فترة من الانفراج الدولي ١٩٦٢-١٩٨٢، ت: موسى الزعبي، دمشق، مطبعة الجاحظ، ١٩٨٨.
- باتريك سيل، الأسد والصراع على "الشرق الأوسط"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.
- ثيودور هاتف، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث أمة، ت: موريس صليبا، مركز الدارسات العربي الأوربي، باريس، ١٩٩٣.
- جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، طهران، منظمة الإعلام الإسلامي، ط١، ١٩٩٣، ت: سالم مشكور.
- حاييم هرتزوج، الحروب العربية "الإسرائيلية"، بيروت، منشورات ابن سينا، ط١.
- روبرت فيسك، ويلات وطن – صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥.
- شارل أندرلين، أسرار المفاوضات "الإسرائيلية" – العربية ١٩١٧-١٩٩٧ (سلامٌ أو حروب)، ج٢ من حرب تشرين الأول ١٩٧٣ حتى ١٩٩٧، دمشق، دار الفاضل، ط١، ١٩٩٨، ت: صياح الجهيِّم.
- لوسيان بيترلان، حافظ الأسد: مسيرة مناضل، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧، ت: الياس بدوي.

- ليفيا روكاخ، قراءة في يوميات موشى شاريت- خطة "إسرائيل" لإقامة الكيان الماروني، بيروت، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٨١.
- موشيه ماعوز، سورية و"إسرائيل" من الحرب إلى صناعة السلام، ت: لينا وهيب، عمان، دار الجليل، ١٩٩٨.
- هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤، ت: سامي مسلم.
- هنري لورنس، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، دار قرطبة للنشر والتوثيق، ١٩٩٢، ت: محمد مخلوف.
- هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط ١٩٥٥ – ١٩٧٥، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨١، ط١، ت: عبدالله اسكندر.
- وليام .ب. كوانت، الشرق الأوسط، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، القاهرة، مركز الأهرام للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٩.
- وليام. ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – "الإسرائيلي" منذ ١٩٦٧، القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة، ط١، ١٩٩٤.

خامساً- المصادر والمراجع الأجنبية:

- Abba Eban, Abba Eban: an autobiography, Published by: Weidenfeld and Nicolson, (London, 1978).
- Adel, Reda, A Reading in Assad thinking, introduction by: Ibrahim Saada, Akhbar El-yom publishing House, Cairo, 1995.

- Colonel Trevor N.Dupuy, Elusiv victory, the Arab-Israeli Wars, 1947-1974. New York, 1978.

- David Ben gurion, the peek Report and the jewish state P.L.S. , London, 1938.

- Dawisha ,A.I. Egypt in the Arab world.

- Decade of Decision: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967- 1976.

- Edward Sheehan, Step-by Step in the middle east, 1976.

- George lenczowski, American presidents and the Middle East, (durham, nc, Duke University Press 1991).

- J.L. Nogee.J.& Spanier Boston, Peace Impossible-War Unlikely: The Cold War between the United States and the Soviet Union, Scott, Foresman and co., Illinois, 1988.

- kamals Salibi, Cross Roads To Civil war, lebanon 1958 – 1976, Caravan Books Delmar new York, ed I,printed in Lebanon, 1977.

- Lawrence Freedman, , la Guerre froide 1945-1989, Atlas des guerres" (,Editions Autrement, traduit de l'anglais par jacques vernet, collection ", paris, 2004).

- Michael Hillegas, Van Dusen, Intra- and Inter-generational Conflict in the Syrian Army. Mej xxvi/2, 1972.

- Peter mangold,Success and Failure in British Foreign Policy,(2001 Palgrave).

- Robert Henry Stephens, Nasser: A Political Biography.

- William B. Dauldt, Policy in the Middle East, International Institute for Strategic Studies, London.

- William B. Quandt. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967. 1993.

- Zeev Schiff and Ehud yaari, Israels Lebanon war, London, George Allen and Unwind,1984.

سادساً- المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي

http://www.baath-party.org/old/local-n-1.htm

- الوكالة العربية السورية للأنباء سانا، قسم الدراسات، الحركة التصحيحية وقائع وأرقام، حرب تشرين، العدد ١١، دمشق، ١٩٨٧.

https://www.sana.sy/

- الوكالة العربية السورية للأنباء سانا، الحركة التصحيحية وقائع وأرقام، العدد ١٢.

https://www.sana.sy/

- حرب اكتوبر انجاز عربي بددته الحرب الباردة الحلقة ٣، ممدوح نوفل ٣٠ نيسان ١٩٩٨.

http://www.mnofal.ps/articles/?nb=256

- عبد المنعم شفيق، حقيقة المقاومة، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٩.

https://www.cia.gov/library/abbottabad-

- كلمات وخطب الرئيس جمال عبد الناصر، العام ١٩٦٩، موقع مكتبة الإسكندرية الالكتروني. https://www.bibalex.org.

- موقع جريدة الصباح الفلسطينية.

www.alsbah-nu;e/modules.php?name=news

سابعاً- الدراسات والموسوعات:

- آثار الغزو "الإسرائيلي" للبنان، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – اتجاهات الصحافة "الإسرائيلية" – مختارات من المقالات ودراسات تحليلية، إشراف د. علي الدين هلال.

- الحركة التصحيحية ١٩٧٠ – ١٩٨٠ عرض تاريخي وثائقي موجز، مطابع دار البعث، دمشق ١٩٨٣.

- القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، المجموعات المصلحية الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات الأمريكية – "الإسرائيلية"، ط١، دمشق، ١٩٨٣.
- مركز الدراسات العسكرية، تاريخ الجيش العربي السوري ١٩٧٠– ٢٠٠١، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، المجلد الثالث.
- مجموعة من الباحثين، تطور العقيدة العسكرية "الإسرائيلية" خلال ٣٥ عاماً، ترجمة سمير جبور، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣، ط١.
- مجموعة من المؤلفين، دراسات القضية الفلسطينية– الموسوعة الفلسطينية، دمشق وبيروت، منشورات مركز الدراسات الفلسطينية، ط١، مجلد٦، ١٩٩٠.
- مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، –التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي– بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ط١.
- نحن نقف بجانبكم بقوة وحزم: جمهورية ألمانيا الديمقراطية صديق مخلص للشعب السوري، معرض وثائقي، المركز الثقافي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، دمشق، ١٩٦٧.
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣ – ١٩٨٠ دراسة تاريخية تحليلية موجزة، منشورات القيادة القومية، دمشق، ١٩٩٦.

ثامناً– البرامج الوثائقية:

- وثائقي حرب لبنان، الجزء الثالث. https://www.youtube.com/watch?v=m84hTzcrABc.
- وثائقي حرب لبنان، الجزء الرابع. https://www.youtube.com/watch?v=S7sRC7xXrHo.
- وثائقي حرب لبنان، الجزء الخامس. https://www.youtube.com/watch?v=BmDdHRHEHqU.

- وثائقي حرب لبنان، الجزء السادس. https://www.youtube.com/watch?v=4hwv3Z6tMyw.

- وثائقي حرب لبنان، الجزء السابع. https://www.youtube.com/watch?v=mDmZ-A7vY6U.

- وثائقي حرب لبنان، الجزء الثامن. https://www.youtube.com/watch?v=DEJKnE7DJ68.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Arts and Humanities
Department of History

A research prepared for the Doctorate degree
in modern and contemporary history of Arabs.

Entitled

Historical study of Syrian Foreign Policy Between 1973 – 1982

Supervision:
Professor: SamarBahlawan

Preparation:

Student: Majd Anis Hermes

2018 – 2019 *AD*
1439 – 1440 *AH*